

المجلد الأول

في أصول الفقه

مؤلفه
الشيخ محمد بن أبي بكر

دار السلام

طبعة الثانية

المَوْجِزُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ

مؤلفه

الشيخ / محمد عبده الله الأبيدي

قَدَمَهُ

فضيلة الشيخ / عبد القادر أبو عرفة

فضيلة الشيخ / أبي الحسن النوري

فضيلة الشيخ / محمد الرابع الحسن النوري

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والزينة

الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة لفضيلة الشيخ : عبد الفتاح أبو غدة

الحمد لله حق حمده ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله
وعبد الله ، وعلى آله وصحبه وكل من سبَّح بحمده .

وبعد فقد نظرتُ في كتاب « الموجز في أصول الفقه » تأليف
الأخ الفاضل والعالم الثَّبت النُّفن فضيلة الشيخ مولانا محمد عبيد
الله الأسعدي ، أحد تلاميذ إخواننا علماء الديار الهندية ، زان الله
بهم البلاد ، وهدى بهم العباد ، فوجدته مختصراً نافعاً ، وميسراً
جامعاً ، قد استخلص من كتب أصول الحنفية ألبانها ، وفقره إلى
المستفيدين بأوجز عبارة وأوضحها ، مع التوثيق لكل نص ،
والتحقيق لكل بحث ومسألة ، بما يفي بالرام ويتسع له المقام .

فحيِّتُ له هذا الحمد العلمي المشكور ، وهذا السعي النافع
المبرور ، والله المستول أن ينفع به وبآثاره ، ويتقبل منه صالح
القول والعمل ، ويقم به الدين ، وينفع به المسلمين ، وأرجو منه
أن يذكرني بمصالح دعواته المرفوعة ، في الأوقات المباركة
المسبوبة ، والله يتولاه ويرعاه ، وهو الذي يتول الصالحين .

وكتبه العبد المذموم

في الرياض ٢٩ / من شوال سنة ١٣٧٠ هـ

عبد الفتاح أبو غدة

مقدمة

لساحة الشيخ / أبي الحسن النعوي

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

لما بعد : فلا يخفى على المطلع المدارس لتاريخ العلوم والفنون في مختلف العصور والأمم ، أن علم أصول الفقه يكاد يكون من خصائص الأمة الإسلامية وميزاتها لمكانة الدين عندها ، والاعتماد على التشريع الإلهي السماوي ، ومصدره الأول الكتاب والسنة ، وحاجتها - في رحلتها الطويلة المتنوعة ، العبادية والسلوكية ، والإدارية والسياسية ، والجنايئة والتنظيمية - التي احتوت على مختلف الأسعاج والأقاليم ، وعلى مختلف العصور والأحزاب ، والبيئات والمجتمعات - إلى استنباط الأحكام ، واستخراج المسائل من الأصول ، وتقريب الجزئيات من الكلّيات ، فأصبح ، علم أصول الفقه ، من أغنى العلوم - ليس في تاريخ الأمة الثقافي والتأليفي بل في تاريخ العلم العام وأوسعها مادة ، وأعظمها دقة ، تجلّى فيه ذكاء علماء الإسلام ، وجهود الفقهاء في أروع مظاهره ، وتكوّنت في هذا الموضوع مكتبة زاخرة فاخرة ، من الصعب استعراضها - فضلاً عن استيعابها - والنظرة العجلى في كتاب كشف الظنون لأسامي العلوم والفنون ، لتجلي ، ومفتاح السعادة ، لتأني كبرى زاده ، وكتاب القبرس ، لابن السديم في ما يتصل بؤلفات علماء الإسلام في هذا الموضوع ، وكتاب ، الثقافة الإسلامية في الهند ، للعلامة السيد عبد الحسن الحلي^(١) في ما يتصل بؤلفات علماء الهند في أصول الفقه ، كقيلة بالافتتاح بأهمية هذا الموضوع ، واتساع المكتبة المكوّنة فيه ، وقد عدّ منها المؤلف العلامة ٥٢ كتاباً ألف في هذا الموضوع في الهند ، وناعيك بكتاب ، مسلم الثبوت ، للعلامة هب الله بن عبد الشكور البهاري م ١١١٩ هـ) الذي أصبح الشغل الشاغل للعشاء والأذكهاء في شبه القارة الهندية تدريجاً وتنقيحاً ، وشرحاً وتحشية في أكثر من قرن ، عدّ منها مؤلف الثقافة الإسلامية في الهند ثمانية شروح لكبار العلماء ، وكان من المقررات الدراسية فترة من الزمان في الأزهر بمصر ، وموضع عناية وإكبار من علماء الفقه والأصول في البلاد العربية .

(١) طبع مع الفقه الشريعة بمطبع (....)

ولا تزال الحاجة باقية إلى التأليف في هذا الموضوع تلخيصاً وتسهيلاً ، واختصاراً وتطويراً
لاختلاف الزمان واختلاف في هم الطلاب ، وأساليب التعليم والتعلم الذي أصبح أمراً
طبيعياً . وقد حسب له العلماء والمؤلفون في كل عصر حساباً ، فاختلقت مؤلفاتهم في
هذا الموضوع طولا وقصراً ، وصعوبة وسهولة ، واستقصاء واختواء ، واختصاراً وانتقاءً .

وهذا الذي حل القاضل العزيز الشيخ عبيد الله بن الشيخ السيد مراض النقيوي
الأُسَعدِي ، على التأليف في هذا الموضوع ، يعني فيه بتسهيل وترتيب خاص ، يستلزم
تدريسه والانتفاع به في مجال المدارس الدينية في الهند وغيرها التي تعني بتدريس الفقه
وأصول الفقه بصفة خاصة .

وكفت لنجاح المؤلف الناضج في قصده المبارك شهادة أستاذ العلماء بقية السلف
ومعدة الخلف العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غنّة ، حيث قال في تعريفه لهذا الكتاب :

وجدته مختصراً نافعاً ، وميسراً جامعاً ، قد استخلص من كتب الأصول الخفية
لبابها ، وقرّبه إلى المستفيدين بأوجز عبارة وأوضحها ، مع التوثيق لكل نص ، والتحقق
لكل بحث ومسألة ، بما بقي بالمرام ويتّسع له المقام

والفيلز بدوره يهنئ المؤلف العزيز على نجاحه في هذا التأليف ، ويهنئ الجامعة
العربية في بامدة ، الهند ، والشرف المؤقر عليها ، وصاحب الفضل فيها ، سيادة الشيخ
مولانا السيد صديق أحمد حفظه الله ، على هذا الإنتاج العلمي ، والنشاط التدريسي
والتألفي ، أطال الله بقاءه ونفع به القاصي والداني .

٢٩ من ذي الحجة ١٤٠٩

كلمات حول الكتاب والمؤلف

أبو الحسن علي الحسن الندوي

الأمين العام لندوة العلماء

لكهنؤ - الهند

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم لفضيلة الشيخ / محمد الرابع الحسني الندوي

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ... وبعد .

إن علم أصول الفقه من أهم العلوم الإسلامية ؛ لأنه طريقة لتجديد أحكام الدين الإسلامي وتوضيحها ، واستنباط الجديد منها يقتضي ما تتطلبه الحياة الدينية في ظروف متجددة ولم يرد في شأنها حكم صريح واضح في مضتري الشريعة الإسلامية الأساسيين هما الكتاب والسنة ، فبالله لا تكفل معرفة الفقه الإسلامي للمشغل به إلا بعرفة أصوله ، حتى يكون فهمة للأحكام الدينية فهماً صحيحاً مستقياً . ويكون وصوله إلى أسباب الأحكام ومبرراتها وصولاً موافقاً للحق ومطابقاً للحقيقة .

ولذلك اهتم للشرهون على التعلم الإسلامي في كل زمان ومكان بكنه لا تخلو منهاج الدراسة الدينية من مادة أصول الفقه ، واختاروا لهذا الغرض في عامة الأحوال كتباً ألفتها الشخصون في هذا الموضوع من علماء الدين السلف وأتباعهم من الخلف ، ولزروها في المناهج الدراسية ، فمن هذه الكتب : كتاب أصول الشافعي لإسحاق بن إبراهيم الشافعي للتوفي ٣٣٥ هـ . وكتاب نور الأنوار لأحمد ابن أبي سميح المعروف بملاحيين للتوفي ١١٣٠ هـ ، وكتاب علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف . وكتاب المدخل إلى علم أصول الفقه لدولة الدكتور محمد معروف الدواليبي ، ولقد اختارها معاهد التعلم الإسلامي وجامعات للدراسة ، ولكن الأوضاع التعليمية وللتفضيات الدراسية قد تختلف من زمن إلى زمن آخر ومن مكان إلى مكان آخر ، فقد يقتضي ظروف من ظروف التعلم والدراسة كتباً يكون على لفظ يختلف عن اللفظ القديم ، فهذا الكتاب الذي أقدم له يسد حاجة من هذا القبيل قام بتأليفه الشيخ محمد عبيد الله الأسعدي ابن أمين الكبير فضيلة الشيخ محمد مرعشي التقوي مدير مكتبات جامعة ندوة العلماء بالكلهؤ ، وذلك على طلب من مشرفي معهد تعليمي إسلامي واقع في بلدة بالنده - الهند . وهو مدرس فيه للعلوم الشرعية ، ولقد قويت معرفته العلمية وازدادت خبرته التعليمية في هذا الاختصاص لممارسته للموضوع .

وقد تلقى المؤلف دراسته في جامعة ندوة العلماء أولاً ، ثم في جامعة ديوبند ، وعنده
ذلك وبإبادة علمية ، وشغف وذوق بالعلوم الإسلامية ، وتأليفه لهذا الكتاب ليس عملاً
جديداً منه فقد صدرت له كتب مماثلة في موضوعات من العلوم العربية والإسلامية
الأخرى ، وإن نظرة على هذا الكتاب تدل على سعيه الجاد في التنقيب والجمع والتنسيق
في العمل مع المحافظة على آراء السلف وأقوالهم ، فإنه لم يشذ في ذلك شذوفاً ، ولم يجانب
الصواب في الآراء والأقوال ، ولكنه جمع المواد العلمية في هذا الموضوع بطريقة متناسبة
ومتلائمة مع المنهج الذي توخاه وأرادته لتدريس هذا الموضوع في مراكز التعليم الإسلامي ،
ويزيد من قيمة الكتاب ثناء الأستاذ المحليل علامة الشام فضيلة الشيخ عبد الفتاح
أبو غدة عليه ، وتعليق الأستاذ الفاضل الشيخ محمد تقي العطاراني وهو من كبار علماء
باكستان .

وإني لصلي بوالد المؤلف فضيلة الشيخ محمد مرتضى ، ولصلي بالمؤلف نفسه ،
والتقدير للعمل الذي قام به أرى من أسباب سروري أن أكتب هذا التقديم للكتاب ،
وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا العمل ويتفح به الراغبون في هذا العلم الكريم ،
إنه قريب مجيبه .

كتبه الداعي

(محمد الرابع الحسني الندوي)

ليلة الجمعة ٢٨ / من ذي الحجة ١٤٠٩ هـ

لوائق ١٢ / أغسطس ١٩٨٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فهذا المؤلف التواضع من كبار المهود السعيدة الشكورة ، التي تهادها جامعتنا « الجامعة العربية » الواقعة بهتورا ، باند ، الهند ، منذ يوم تأسيسها في سبيل تسهيل العلوم الإسلامية والعربية ليعم نفعها ويتم نفعها ، ويغفر الله سبحانه وتعالى قد استكلت الجامعة هذا المشروع العلمي تحت إشراف مؤسس الجامعة ورئيسها شيخنا وسيدنا ومجده بلادنا العالم الفاضل صديق أحد حفظه الله الصدي ، وكان له إسهام كبير في إنجاز هذا المشروع فأحمد الله الذي تم بعمته الصالحات ، فقد ظهرت الكتب للمؤلف تحت هذا المشروع وراحت ، وحظيت بإعجاب أهل العلم دارنا ومدرينا ، وأصبحت من أهم الكتب المقررة في لدينا .

وقد شمل المشروع شق العلوم الإسلامية والعربية ، فقد طبع من هذه السلسلة تسهيل التجويد ، تسهيل للتطيق ، تسهيل الصرف ، تسهيل البحث ، تسهيل البلاغة ، تسهيل أصول الفقه ، علم أصول الفقه ، وطوم الحديث ، وستلحقها مؤلفات في العلوم الإسلامية الأخرى بعون الله تعالى .

وإنهاء حاجة طلاب بلادنا ونيسرًا عليهم جاءت هذه المؤلفات باللغة الأردنية لغة المسلمين في شبه القارة الهندية ، وكان أصل هذا الكتاب أيضًا باللغة الأردنية ، فلما حظي المؤلف بالتشجيع من أهل العلم بهذا الجهد التواضع وتلاوله طلاب الشريعة في المدارس والجامعات ولم يطالع المؤلف في الكتبة الأصولية قديمًا وحديثًا ، مع التقدير للجهود المبذولة في هذا المجال ، في علم أصول الفقه كتابًا على هذا المنوال تسهيلًا وترتيبًا ، تشجع لنقله إلى العربية حرصًا على تعميق النفع والإفادة فأحمد الله الذي من عليّ وإنجاز هذا العمل .

ومن حسن حظ المؤلف - وما يزيد قيمة الكتاب - أنه تفضل العالم السائد الحق

المتنبر ، عمدة الختمية في الديار الشامية ، شيخنا عبد الفتاح أبو حنيفة حفظه الله تعالى بالنظر فيه مشكوراً فأفاد المؤلف برأيه وتوجيهه ما يرفع قيمة الكتاب العلمية .

وأيضاً من حسن جوده أن شبعنا وعمدة أئمتنا سيادة الناصية السيد أبي الحسين الندوي حفظه الله تفصل عليه بأن قدم للكتاب مقدمة نالعة مفيدة عن الفن والاحتياج إليه وخدمات العلماء له من الخلد وإخراجها مع وجارها فله الشكر والامتنان .

كما يسعد المؤلف أنه قد قدم للكتاب أئمتنا الشيخ محمد الرابع الحسيني الندوي وكيل كلية اللغة العربية وأداليا بجامعة ندوة العلماء بلكهنؤ ، والطبعة المقندنية الأردنية تزيين بتقريظ من فضيلة الشيخ الفقيه القاضي محمد تقي بن الفتى محمد شفيع الطباطي العميد للمساعد لدار العلوم كراتشي .

والثل سائد : : كل أمر مرهون بموثقه ، قلده نبسات الظروف بطيح للكتاب بالعربية - بناسية زيارتي للذاكرة - في مطبعة دار السلام - لصاحبها الشيخ عبد القادر البكر - التي تعمل في ظل الأزهر الشريف ، فله ولكل من له سعي في إخراج هذا الكتاب أحسن معاني الشكر والتقدير ، وللمرجو من الله تعالى حسن قبول هذا الجهد وتعميم نفعه .

ووددت أن أشرف بإهداء هذا الكتاب إلى من له دور كبير في تحقيق مثل هذا العمل من مثل هذا الطالب ، ولكن إلى من أعدهه ١٢ .

إلى والدتي اللذين أختاراً لي سبيل العلم تعليماً وتعلّياً ، وكان حجرهما أول مدرسة تربيت فيها بترية دينية صحيحة ١٣ .

ثم إلى جامعة ندوة العلماء بلكهنؤ وأسائليها - وهي أول جامعة تعلمت فيها - وقد حظيت فيها عشتي أخذ القلم واستماله ١٤ .

ثم إلى جامعة دار العلوم بتدويند - والمدرسي فيها - التي أخرجت فيها ، ومن ثم تألمت للإسلام في مثل هذا الجهد العلمي ١٥ .

ثم إلى جامعتي - ومؤسساها الفاضل - التي أسعد بالتدريس فيها منذ أكثر من عشر

سنين - وفي ظلها أقمى حياتي وفي الفضل - بعد توفيق الله سبحانه وتعالى - في إنجاز هذه الأعمال الجليلة ١٢ .

فاليوم جيتا أشرف بأعضاء هذا الجهد وفاءً بمقتهم وتقديرًا لثقتهم في نفسي ، سائلًا التوفيق الكريم أن يصون هذه المعاملات العلمية الإسلامية عن كل سوء ، وأن يغفر لمن استأثرت به رحمته من أبي وأستاذي والحسين إلّا . وأن يدعم الصحة والعافية على الوجودين منهم ويبارك في جهودهم ويتقبل مساعيهم ، وهو السميع العليم .

وصلّى الله على سيدنا ونبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

العبد محمد عبيد الله الأسعدي

١٥ / ١٢ / ١٤٠٩ هـ

الجامعة العربية هتورا ، بالند ، الهند

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى
 أما بعد

مقدمة المباحث

الباب الأول مبادئ هذا العلم
 الباب الثاني مبحث الأحكام

الباب الأول

مبادئ هذا العلم

١ - تعريف أصول الفقه :

هي قواعد يتوصل بها لاستنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية ^(١) .
وسمى هذه القواعد هي التي تسمى بعلم أصول الفقه .

٢ - موضوعه :

الأدلة الأربعة من حيث دلالتها على الأحكام واستنباط الأحكام منها ^(٢) .

٣ - شرح الموضوع :

الأدلة الأربعة المذكورة هي القرآن الكريم والسنة والإجماع والاجتهاد ، فهي التي يرجع إليها في الأحكام الشرعية وتستنبط منها ، ولا عبرة بدليل آخر سوى هذه الدلائل الأربعة .

٤ - وجه حصر أدلة الأحكام في هذه الأربعة :

وحصر الدلائل الشرعية في هذه الأربعة بترتيبها التالي ، وهو أن الدليل إذا لم يوجد في القرآن الكريم يرجع إلى السنة ثم إلى الإجماع أو الاجتهاد ، ثابت بدلائل النقل والنقل والعمل .

١ - دلائل النقل الواردة في القرآن والسنة :

يقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ ^(٣) .

فهي هذه الآية الكريمة ذكرت أربعة أمور ، وللمراتب الأربعة المذكورة ، فإن

(١) فروع الفروع ج ١ ص ١٤ .

(٢) أبحاث .

(٣) النساء : ٥٩ .

إطاعة الله هو العمل بالقرآن ، وإطاعة الرسول العمل بالسنة ، وإطاعة أولي الأمر من المسلمين هو الإجماع ، والرد إلى الله والرسول هو الاجتهاد ^(١٧) .

وجاء حديث معاذ (رضي الله عنه) المشهور بين الفقهاء أن رسول الله ﷺ لما بعثه إلى اليمن قال : « كيف تقضي إذا عرض لك قضاء ؟ » قال : أقضي بكتاب الله . قال : « فإن لم تجد في كتاب الله ؟ » قال : فبسنة رسول الله . قال : « فإن لم تجد ؟ » قال : « أبجد رأيي ولا ألو » ، فضرب رسول الله ﷺ على صدره وقال : « الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى به رسول الله » ^(١٨) إلا أن معاذاً رضي الله عنه لم يذكر فيه الإجماع ، لأن الصحابة ما احتاجوا إليه في حياة النبي ﷺ ، ويكتفي في حجته من السنة ما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال : قلت يا رسول الله ! إن نزل بنا أمر ليس فيه بيان أمر ولا نهي فما تأمرني ؟ قال : « شاوروا فيه الفقهاء والعلماء ولا تضوا فيه رأيي خاصة » ^(١٩) .

ب - دليل العقل لهذا الحصر :

إن الأصل في الأحكام الشرعية أن تثبت بدليل الوحي ولكن ربما لا توجد لها دلائل الوحي ، والوحي له صورتان :

الأولى : أن يكون الوحي مثلواً بأن كان لفظه نازلاً من الله ، وثلاوته عبادة مأمورة أمراً بها منه تعالى .

والصورة الثانية للوحي : أن يكون غير مثلواً ، بأن لم يكن لفظه نازلاً من الله تعالى ولا يثلى ، وهو السنة .

والدليل من غير الوحي يراد به العقل والرأي ، أي الاجتهاد ، وله أيضاً صورتان :

(١٧) روح المعاني ج ٤ ص ٦٤ .

(١٨) رواد أبو مليحة (الألفية) ، بأن آجدها الرأي في القضاء ، والقريني (الأحكام) ، باب ما جاء في القاضي يقضي) . الحديث قوله الحافظ في التلخيص ج ٤ ص ١٨٢ ، والذركاني في التلخيص ص ٦٢ ، ٦٩ ، وغيرها . وبأن ابن كثير في مقدمة تفسيره : هذا الحديث في السند والسنن بإسناد جيد - (ج ١ ص ٦٢) ، وراجع لفظة الطالب في التلخيص أحاديث مختصر ابن الحبيب لابن كثير .

(١٩) رواد الطبري في الأوسط ، مجمع الرواح ج ١ ص ٣٣٨ ، باب في الإجماع - ورجاله موثقون من أهل الصحيح .

الأول : أن يكون الرأي معاً عليه بين العلماء ، وهو الإجماع .

والثانية : أن يكون الرأي رأي شخص أو أكثر ولكن بدون اتفاق من أهل العلم ، وهذا هو القياس ^(١) .

ج . وثبت الخسر المذكور عملاً :

بأن النبي ﷺ كلما كان حزبه أمر لم ينزل فيه القرآن كان يقضي فيه أحياناً برأيه وأخرى كان يشاور أصحابه ، وكذا كان شأن خلفائه أئمة المؤمنين في عصورهم ، إنهم كانوا يرجعون إلى القرآن ، فلم لم يجدوا فيه رجعوا إلى السنة النبوية ، ثم إلى القضاء بالمشورة فيها بينهم ، أو برأي من أنفسهم ، هذا ما فعله أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم .

كما أن الخلفاء الراشدين كانوا يتشاورون بما قضى به من سبقهم من الخلفاء ، فكان عمر يرجع إلى قضايا أبي بكر ، ومثان كان يبحث عن فعل عمر ، وكذا كان علي يرجع إلى قضايا الثلاثة السابقين من رفقائه ، وهو للتقول عن عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم أيضاً في استنباط الأحكام ^(٢) .

والعمل بالدلائل الأربعة المذكورة بالترتيب السالف ذكره في استنباط المسائل وتحقيقتها وهو للروى عن إمامنا الأعظم أبي حنيفة وغيره من الأئمة ^(٣) .

هـ . غاية هذا العلم :

معرفة الأحكام بأدلتها الإجمالية ، ومعرفة أدلة الأحكام الإجمالية ، وهي وسيلة إلى القوز بالسعادة الأبدية ^(٤) : لأنها توصل إلى العمل بالأحكام ، وهو المقصود والطلب من مشروعيتها .

(١) نور الأنوار ص ٢ .

(٢) القدخل إلى علم أصول الفقه ص ٨٦ ، ٨٧ .

(٣) تاريخ التشريع الإسلامي ص ١١٤ ، ١١٧ .

(٤) فوائذ الرحمن ج ١ ص ٧٧ - إرشاد المصنف ص ٥ .

٦ - ضرورته وحكمه :

إن السليم بأمر باتباع الشريعة والعمل بأحكامها ، وبعد وفاة النبي عليه الصلاة والسلام لا يتيسر علم الأحكام إلا بالاستناد بهذه القواعد ، ولذا ائتمنت الحاجة إلى هذه القواعد وازدادت العناية بها مما تقدم عنا عهد الرسول ﷺ وظهرت الحوادث والقضايا الجديدة حتى دولت القواعد باسم « أصول الفقه » .

وتعلم هذا الفن الشريف ومعرفة قواعده من الواجبات الكفائية ^(١) .

٧ - استمداده :

أما استمداده أي ما يستعان به في تعلم هذا العلم ومعرفة قواعده ، فمن ثلاثة علوم :

أ - علم الكلام .

ب - اللغة العربية .

ج - الأحكام الشرعية .

فلما علم الكلام فلأجل أن اعتبار الأصول الأربعة (أي الكتاب والسنة والإجماع والتفاس) واعتادها أدلة كلية للشريعة والاستناد بها في معرفة الأحكام والاستنباط ، كل ذلك يتوقف على الإيمان بالله تعالى وبرسوله ، أي على المعرفة والاعتقاد من صميم القلب بأنه تعالى إله واحد وحده لا شريك له في جميع الأمور ، وأن محمداً ﷺ مرسل منه إلى عباده مؤيداً منه تعالى بكل ما يصدقه .

وأما علم اللغة العربية فلأن الأدلة من الكتاب والسنة عربية والاستدلال بها يتوقف على معرفة اللغة العربية .

وأما الأحكام الشرعية فلا يراد بمعرفتها هنا العلم بإثباتها أو نفيها ؛ لأن ذلك فائدة العلم ويتأخر حصوله عنه فلا يتوقف عليه ؛ بل المراد تصور الثبوت والنفي أي الاعتقاد بها ثبوتاً أو نفياً في الجملة ^(٢) .

(١) ابن قدامة وأثر الأصولية ج ١ ص ٧٧ ، ١٨ ، أصول الفقه تاريخه ورجاله .

(٢) أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٨ . إرشاد الفحول ص ٦٠٥ (تصدير وتلخيص وتسهيل) .

لا شك أن القرآن الكريم والسنة النبوية هما منابع العلوم الشرعية كلها ومنها هذا العلم الشريف ، وقد كانت قواعد هذا العلم وأصوله معروفة منذ عهد النبي ﷺ وعهد صحابته رضي الله عنهم إلا أن نطاقها اتسع يوماً فيوماً بدون أن تكتب في صحيفة أو تدون في كتاب ، ولم يزل الصحابة وتابعوهم من المجتهدين يتتبعونها ويهذبونها في ضوء القرآن والسنة حتى نجهدها اليوم مدونة ومسطورة في مئات من الكتب وآلاف من الصفحات ، وكما ذكر أن هذه القواعد كان غزنها صدور العلماء والمجتهدين في بداية حياتها أي ظهورها ونشأتها ، وإنما كانت تجري على الألسنة وتصل إلى السمع من واحد إلى آخر ولدت البحث والتحقيق ، أو كانت تلى بعض الأحيان نادراً ، وانتقلت من الصدور إلى السطور حسب إشراف الأئمة الأربعة ، وبإملائهم على تلاميذهم وبكتابتهم أنفسهم .

وأول من كتبها خليفة رسول الله ﷺ الثاني سيدنا عمر الفاروق رضي الله عنه ، فإنه كتب منها أشياء إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، وكتاب سيدنا عمر هذا مشهور بين العلماء والمجتهدين ، وقد اعتدوه دستوراً أساسياً لهذه القواعد والأصول^(١٠) حتى شرحه العلامة ابن القيم في كتابه الشهير « إعلام الموقعين » في نحو خمسمائة صفحة^(١١) .

وأول من ضبط هذه القواعد في الكتب ودونها الإمامان أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى من تلامذة إمامنا الأعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أن ما كتباه لم يصل إلينا ، ويقال إن للإمام أبي حنيفة أيضاً كتاباً في الأصول باسم « كتاب الرأي »^(١٢) .

وأقدم كتاب في هذا العلم وأكثره ثقة ، لعظمة مؤلفه وجلالة شأنه وكثرة إجماعه والمتداول بين أهل العلم قديماً وحديثاً ، هو كتاب الإمام الشافعي رحمه الله عليه المعروف باسم « الرسالة »^(١٣) .

(١٠) ابن قدامة وآثاره الأصولية ص ٧٧ - ١٥ ، والدخل إلى علم أصول الفقه ص ٥٥

(١١) إعلام الموقعين ج ١ ص ٥٥ إلى ص ١٥٣ من الجزء الثاني .

(١٢) ابن تيمية وآثاره ج ١ ص ١٥ .

(١٣) أيضاً - وتاريخ الشريعة الإسلامية ص ٣٦٠ - ٣٦١ .

٩ - مصادر أصول الفقه الحنفي ومراجعته القديمة والمهمة :

وهي كالآتي :

١ - كتاب حسي بن أبان م ٢٦٠ هـ ، وكان من تلامذة تلامذة الإمام -

٢ - كتاب علي بن موسى القمي م ٢٠٥ هـ ، ٢ .

كتاب الأصول لأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم الشافعي م ٣٢٥ هـ ، المعروف بـ
« أصول الشافعي »^(١) .

٤ - كتاب أبي منصور الطائري الإمام التتكم م ٢٢٢ هـ .

٥ - كتاب الأصول لأبي الحسن الكرخي م ٢٤٠ هـ .

٦ - كتاب الأصول لأبي بكر الجصاص م ٢٧٠ هـ .

٧ - كتاب الإمام أبي زيد الديلمي م ٤٢٠ هـ .

٨ - كتاب البزدوي م ٤٨٢ هـ .

٩ - كتاب الأصول للشمس الأثمة المرعشي م ٦٦٠ هـ .

١٠ - كتاب الأصول لصدر الشهيد م ٩٢٧ هـ .

١١ - كتاب الأصول لعلاء الدين السمرقندي م ٩٤٠ هـ .

(١) قال الشيخ عبد الغني أبو عبد الله : « هذا الشافعي فخر » ، وفي حاشي أن كتاب الشافعي الأصولي الشافعي متأخر ولا ريب ، فيتحقق من ذلك ما قلنا . ثم ذكر صاحب كشف الظنون أنه تنظيم الدين الشافعي ، والكتاب يعرف باسم أصول الفقه ، ويسمى كتاب الحسين ، وذكر أن الولي محمد بن الخوارزمي المعروف بالشمس الدين الشافعي شرح هذا الكتاب (ج ١ ص ٢٢٦) ، ونجاة علماء الهند في ذلك على تحقيق صاحب الكفاية ، واختاره الفقيه أيضاً (المؤلفات - ص ١٩٤) ، ولكن حسي لا يظن بذلك ، وذلك لأنه لم يذكر في كتب الطوائف أحد من الشافعية بهذا الاسم ، والذين صنفوا هذه النصوص في المؤلفات فجميعها ذكرها أنه لأبي إسحاق المذكور إشارة إلى ما جاء في فهرست المكتبة الأزهرية ج ٢ ص ٥ ، وأيضاً صرح البعض منهم أن الخوارزمي شرح كتاب الحنفي في أصول الدين الإمام فخر الدين الرازي ، وكتابه هذا معروف بهذا الاسم والله تعالى أعلم راجع معجم المطبوعات ج ١ ص ١٠٩ - معجم المؤلفات ج ٩ ص ٣٢٦ ، هدية المراجعين ج - ص ١٢٩ .
وذهب الشيخ خليل ليس مدير أرشيف لبنان - في مقدمته على الطبعة التي قدم بها دار الكتاب العربي بيروت (إلى أن المؤلف هو أحمد بن محمد بن إسحاق ، أبو علي ، نظام الدين الشافعي التتوي ٢٦٤ هـ .

١٢ - التوضيح لصدر الشريعة م ٢٢٧ هـ .

١٣ - منار الأصول لأبي البركات النسلي م ٢٦٠ هـ .

١٤ - منتخب الأصول لحسام الدين الأحيقني م ٦٤٤ هـ المعروف بـ « الحسامي » .

١٥ - التحرير لأبي الهمام شارح المقادير م ٨١١ هـ .

١٦ - « مسلم الثبوت » لحب الله الهندي م ١١١٩ هـ .

وعلى معظم هذه الكتب شروح وحواش لها لذلها أهمية في الفن وعظمة عند أهل العلم .

١٠ - المؤلفات في تراجم الأصوليين :

قد ألف البعض كتباً مستقلة في تراجم الأصوليين مع أن طبقات الفقهاء تشمل تراجمهم أيضاً ؛ منها :

أ - طبقات الأصوليين للإمام السيوطي ^(١) .

ب - الفتح للبين في طبقات الأصوليين لصاحب الفضيلة عبد الله مصطفى الرافعي .

ج - أصول الفقه - تاريخه ورجاله للدكتور شعبان محمد إسماعيل .

(١) ذكره صاحب الفتح للبين ج ١ ص ٩ ، والدكتور شعبان ص ٩ .

الباب الثاني

في

الأحكام

مقدمة في تعريف الحكم وأركانه وأقسامه

الفصل الأول في الأحكام التكليفية

الفصل الثاني في الأحكام الوضعية

محتويات الفصل الأول

المبحث الأول في التكليف ومعلقاته

المبحث الثاني في تعريف الحكم التكليفي وتنسيقاته .

المقدمة

١ - تعريف الحكم : خطاب الله تعالى للتعليق بالأفعال التكليفية اقتضاءً أو تحييزاً أو وضفاً^(١) .

٢ - شرح التعريف : إن الحكم هو خطاب الله وكلامه الذي يتعلق بالأفعال التكليفية ، وهو لا يخلو عن إحدى ثلاث حالات : إما أن يطلب به فعل شيء أو تركه سواء كان الطلب حثاً أو استحباباً . وإما أن يخبر به المرء بين فعل شيء وتركه . وإما أن يدل على كون شيء باعثاً لثبوت حكم أو عدمه .

والحاصل أن للحكم ثلاث جهات وحشيات ، وهي المراد بالاقضاء والتخيير والوضع ، حسب ذكرها آنفاً .

٣ - أركان الحكم : أربعة ، (١) حاكم . (ب) محكوم عليه . (ج) محكوم فيه . (د) محكوم به .

١ - الحاكم : هو الله تعالى للأحكام الشرعية أي حكم كان .

ب - المحكوم عليه : هو من يؤمر بفعل شيء : أو تركه وهو التكلف من الإنس والجن .

ج - المحكوم فيه : هو ما يرد فيه حكم من الله ، وهو فعل التكلف فعلاً كان أو تركاً .

د - المحكوم به : الوصف الذي ينصف به ما يطلب من المكلف فعلاً أو تركاً كالوجوب والاستحباب والحرمه والكراهة ونحوها^(٢) ، وهو الذي يذكر بعنوان « الحكم » في الأغلب .

(١) التوضيح من ٣٦ . ويعلم أن المذكور هو تعريف « الحكم الأصولي » ومصداقه « دليل الحكم » ، أما التفهيم فهو يعززون الحكم بأنه وصف الأفعال الذي توصف بها الأفعال نظراً إلى الدلائل للثبوت لها كالوجوب والحرمه ونحوها (التوضيح من ٥٠ - نور الأصول من ٣٦٦) - إلا أن الأصوليين أيضاً يتصلون به حسب مصطلح التفهيم . راجع لذلك مباحث الأحكام في الأساس ونور الأصول ونحوها .

(٢) لم أقف على هذا التفصيل عليه أركان الحكم وصاريفاً في كتاب إلا أنه السطوة من الأفعال المتعلقة بها للضرورة في الكتب حسب التفصيل المرفوع (فوائذ الرحمن ج ٦ من ١٢٢ - ١٢٤ - نور الأصول من ٢٢٦ . إرشاد الفصول من ٦٦ - مذكورة أصول الفقه الجامعة دمشق) .

١ - أقسامه : قد اتضح من تعريف الحكم وشرحه أن للحكم قسمين أساسيين .

الأول : ما يطلب فعله أو تركه أو يغير فيه فعلاً وإثباتاً ، وهذا القسم الذي يسمى بـ « الحكم التكليفي » .

الثاني : هو ما يكون باعثاً لثبوت حكم أو عدمه ويسمى بـ « الحكم الوضعي » (١) .

المبحث الأول

التكليف

١ - تعريف التكليف : طلب ما فيه النشئة (٢) .

٢ - غرضه : إصلاح حال الإنسان في الدنيا والآخرة ، ودفع المحبة في الآخرة بقطع العند (٣) .

٣ - شرائطه : على قسمين :

أ - شرائط في حق المكلف ، أي المحكوم عليه .

ب - شرائط في حق المكلف به أي العمل (٤) .

أ - شرائط في حق المكلف : متعددة ، جعلتها كون المكلف أهلاً للتكليف (٥) .

وأهلية التكليف على نوعين : ١ - أهلية الوجوب ٢ - أهلية الأداء (٦) .

١ - أهلية الوجوب :

أ - التعريف : صلاحية الرد لوجوب الحقوق له وعليه .

(١) التوضيح من ٦٦ - نور الأنوار من ٢٦٦ - الفسافي من ١٥١ .

(٢) مذكرة جامعة دمشق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) التعليل إلى علم أصول الفقه من ٥١٥ - ٥١٦ .

(٥) أيضاً من ٥١٧ .

(٦) الفسافي من ١٥٢ - نور الأنوار من ٢٦٧ - مذكرة جامعة دمشق .

ب ـ الأقسام : لها قسمان : ناقصة ، وكاملة .

الناقصة : هي صلاحية المرء لوجوب حقوقه على الغير دون أن يجب عليه شيء من حقوق الناس كالجنين (أي الولد في رحم أمه) فإنه يجب له الحقوق على الناس ليستحق للوراثة والوصية ولا يجب عليه منها شيء .

الكاملة : هي صلاحية المرء لوجوب الحقوق لنفسه وعليه وذلك بعد أن يولد في الدنيا إلى عماله فيرث ويورث ^(١) .

٢ ـ أهلية الأداء :

أ ـ التعريف : صلاحية المرء لأن يعتد بشرع ما يصدر منه من قول وعمل ويترتب عليه الأحكام ^(٢) .

ب ـ الأقسام : ولها أيضاً قسمان : ناقصة ، وكاملة .

الناقصة : صلاحية المرء لصدور بعض الأفعال منه دون بعض ، أو لصدور أفعال يتوقف الاعتداد بها على رأي من هو أكمل منه عقلاً والسلم بوجوده النفع والضرر له كالصبي القائل فإنه يصح في حقه بعض ما يعامل به ويعقد عليه ولا بد من أن يأنس له ولله بذلك في بعض الأمور .

الكاملة : صلاحية المرء لأن يعتد بكل ما يصدر منه قولاً وفعلًا بدون توقفه على رأي الغير ^(٣) .

وأهم ما يذكر من الشرائط في حق المكلف :

هي العقل ، والبلوغ ، والعلم بدليل التكليف ، (سواء في الحال أو في المال وكذا بالواسطة أو بدون الواسطة ، وكذا بواسطة العربية أو بغيرها من اللغات) ، والإسلام (وهذا في حق الفروع أي الأحكام العملية دون الأصول والاعتقادات) ، والحرية ،

(١) المصدر السابق .

(٢) لم الأقال من ١٥٥ .

(٣) المحامي من ١٤٠ ، نور الإلهام من ٢٥٤ ، فوائح الرعوت ج ١ من ١٢٩ ، مذكرة جامعة دمشق

والذكورة (لبعض الأحكام)^(١٢) ، وأصل الكل هو العقل^(١٣) .

ويظهر مائدة التكليف إذا كان الفرد متصفاً بالكامل من قسمي الأهليتين ، ولذا نذكر بصفة عامة في حله شرائط لا بد من وجودها في هذه الحال^(١٤) .

شرائط في حق المكلف به : وجوبها كون المكلف به صالحاً للتكليف ، فلا بد لها من أمور وهي :

١ - علم المكلف به .

٢ - عدم استحالة .

٣ - عدم تعذره^(١٥) .

٤ - موانع التكليف : (وهي ما تذكر بعنوان « العوارض » خالفاً) .

أ - تعريف : هي أوصاف تؤثر على أهلية التكليف^(١٦) (فتتسبب لتغيير الأحكام عما هي عليه في عامة الأحوال وفي عامة الأشخاص) .

ب - أقسامها : التوانع على قسمين .

(١٢) مذكورة جامعة دمشق .

(١٣) فوائد الرحموت ج ١ ص ١٤٩ . التوضيح ص ٦١٥ .

(١٤) أهلية الأداء ، إما تدل على العقل وسلامة البدن ، فمن نوع منها يكون أهلاً للوجوب دون الأداء ، ومن نصفها يستأهل للأداء ، إلا أنها إذا كانا على وجه التكامل يجب أداء الفرائض على من ينصف بها وإن كان في كونهما أو في أحدهما نوع من النقص ، يعتبر الشرح هنا في حق صاحبه ، لا يجب أداء فريضة على صاحبه مع أنه إذا أُلغيت في هذه الحال أي حالة النقص والخلل - بعد الأداء صحيحاً وموجِباً للثواب .

وبالحاصل أن الفرد إذا تنصف بها على وجه التكامل يكون أهلاً للوجوب الأداء ، وإذا تنصف بها مع نوع من النقص فيما لو في أحدهما يكون أهلاً لصحة الأداء دون وجوبه ، كعبد المهي وموعدة ، وكذا الفتوة (الحسني ص ٦٠ - نور الأنوار ص ٦٥٨) .

(١٥) فوائد الرحموت ج ١ ص ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ .

(١٦) والرد بعدم الاستعمال أن لا يخرج من عبوة طائفة المهر ووجبه ، وعدم لصلته أن لا يكون حول طائفة مع إنكته ، أو يكون في القيام به زيادة مثقلة بالنسبة إلى أعمال أخرى بحيث تتأثر به حركته ، فالأول كلفه صلوات أيام المرض والنفاس ، والثاني كالإقسام في السفر وكذا الصوم فيه (فوائد الرحموت ج ١ ص ٦٥٨ ، ٦٥٩) .

(١٧) قر الأفكار ص ٦٥٦ . التطايع ص ٦١٥ .

١ - اختيارية .

٢ - غير اختيارية .

١ - الموانع الاختيارية : (وهي التي تسمى بـ « الموارض المكتسبة ») :

هي الأوصاف التي في وجودها دخل لاختيار العبد ^(١) ، أي هي لا توجد إلا بصنع من العبد وإختيار منه ، وهي سبعة :

١ - السكر .

٢ - السفه . (وهي غفلة تغترى الإنسان فتبعته على خلاف موجب العقل ، أو عدم مبالاة المرء بما يقول وبما يفعل مع كونه عاقلًا) .

٣ - الجهل .

٤ - الغزل (أي الكلام لا يراد به معناه الخلفي ولا المجازي بل يصدر على وجه التراج) .

٥ - الخطأ (أي وقوع شيء على خلاف ما يريد المرء) .

٦ - الإنكار .

٧ - السفر .

٢ - الموانع غير الاختيارية : (وقد تسمى بـ « الموارض السماوية ») .

هي الأوصاف التي لا دخل لاختيار العبد في وجودها ^(٢) ، وهي عشرة .

١ - الجنون (أي عدم العقل) .

٢ - المته (أي خلط الحسن بالقبيح غالبًا) .

٣ - الإغماء .

(١) قرر الفقهاء من ١٨٥٠ ، النظامي ، ١٧ .

(٢) أيبا .

٤ - الصفر .

٥ - الرق .

٦ - مرض الموت (أي المرض الذي يموت فيه المرء أو يعجز فيه عما كان عليه في صحته .

٧ - الموت .

٨ - قتيان .

٩ - الحيض .

١٠ - النفاس ^(١) .

٥ - مواقع تأثير الموانع وأثرها :

أ - إن الموانع المذكورة ليست متساوية في التأثير ، فالبعض منها لا يؤثر في كل حال ، في ذلك تفصيل موضعه الكتب البسيطة .

ب - تأثيرها في حق التكليف والتخفيف على أطوار شئ :

١ - بعضها يبطل كلا القسمين للأهلية كالموت .

٢ - بعضها يبطل أهلية الأداء فقط ، كالجنون والعتة والإغماء والنوم .

٣ - بعضها يؤثر في تغيير الأحكام فقط مع بقاء الأهليتين ، كالصفر والحيض والنفاس والإكراه ^(٢) .

(١) مواقع الرحموت ج ١ ص ١٧٠ - ١٧٨ توضيح ص ٦٥٥ - ٦٦٠ كشف الأنوار ج ١ ص ٢٢٢ - ٢٢٩ .

(٢) البطني ص ١٤٢ .

المبحث الثاني الأحكام التكليفية

- ١ - تعريف الحكم التكليفي : خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاءً أو تحييراً^(١) .
- ٢ - شرح التعريف : إن الحكم التكليفي هو ما يتعلق بأفعال المكلفين بحيث إن بذلوا بفعلها أو تركها مع إلزام أو بدون إلزام ، أو يحرموا فيها بين الفعل والترك .
- ٣ - التقسيم : يجري في الأحكام التكليفية تقسيان :
 - أ - تنقسم نظر إلى القيود المعتبرة في تعريف الحكم ، ونظر إلى دلائل ثبوت للأحكام .
 - ب - تنقسم من حيث أحوال المكلفين^(٢) .

(١) التوضيح ص ٢٦ .

(٢) ويوجد قسم ثالث واختار التابع المقتضى على الأحكام - وهذا الاعتدال الأحكام على أربعة أقسام الأول : حقوق الله تعالى محضاً ، كالصلاة والصيام وغيرها من العبادات وكل ما كان صفة عبادة لا يختص بغيره دون غيره وإن كان من باب العقوبات كالزنا وحده .
الثاني : حقوق العباد محضاً ، كالقردة الثالثة التي يختص بعضها بالمرء دون آخرين .
الرابعة : ما طلب فيه حق الله ، كالقتل أي رمي أحد بالزنا .
الخامس : ما طلب فيه حق العبد كالقصاص .
فكل ما كان من حقوق الله تعالى أو كان حقه فيه دائماً لا ينفك عن العبد نحو العبد وإيراقته ، وإنما لا ينفك حد القذف وحد الزنا والقفو من صاحب الحق .
وأما حقوق العباد وما طلب فيه حق العبد فينفك بعضه عن العبد صاحب الحق كالقصاص فإنه ممنوع عنه إذا دعا عنه صاحب الحق أي ولي دم القاتل وللتفصيل راجع الطوليات - (نور الأنوار ٢١٦ - الحاشية والطبائعي ص ١٧١ - ١٧٢) .

التقسيم الأول

اعتباراً للقيود المعتبرة في تعريف الحكم ودلائل ثبوت الأحكام

إن الأحكام التكليفية باعتبار قيودها للمعتبة في تعريفها ونظراً إلى دلائل ثبوتها تنقسم إلى ستة أقسام :

- ١ - الفرض ٢ - الواجب ٣ - السنة .
- ٤ - النصب ٥ - المحرم ٦ - المنكروه التحريمي .
- ٧ - المنكروه التشريعي ٨ - خلاف الأولى .
- ٩ - الجاه ^(١) .

(١) إزاء أقسام الأحكام التكليفية إلى الستة وذكرها مرتبة بعد الترتيب لعل ذلك من حذارة هذا القيد الطالع ، فإن ما تضمنت فيما وقعت عليه من أحد ذكرها هكذا ، ولا على كتاب بعضها في مكان هذا المقطع ، وإما التعريف منها عند الفقهاء حصة أقسام : الواجب والمحرم والنصب ، والمنكروه ، والمباح (إرشاد المصنف ص ٦ ، روضة الباطن ص ٦٤ ، شرح البهاري على الفقه على التورقات ص ٨٤ عوائد الرحموت ج ١ ص ٨٤) إلا أن اعتباراً الأقسام من التخصيص المذكورين ستة فهو يبين التالي : أولاً بين الفرض والواجب وبين المنكروه تحريماً والمنكروه تحريماً (عوائد ج ١ ص ٨٤) ، وينقسم أيضاً السنة على الستة السابقة بجمع العدد عدم إلى الفنية (التوضيح ص ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١) ، وبناءً على الاختلاف على اختلاف وجهة النظر ، من نظر إلى ثبوت تعريف الحكم ذهب إلى الفرض ، ومن لاحظ منها دلائل ثبوت الأحكام زاد ما زاد ، إلا أن إيمان النظر في كل ذلك يتطلب ما احتل هذا الطالع كما صرح بذلك العلامة في عايدن الثاني في حواشيه على السر المختار فواضح : (راجع لذلك الفرض الأول من حواشيه صامت أقسام الأحكام) .

وكثير ما يحد الإنسان الشرعي : « الفوار » ، وعدم الإذن : « عدم الفوار » ، وهما أي الفوار وعدمه يمثل هذه الأقسام كلها ، لأن عدم الفوار موجود في كل شيء لا مطلقاً فيه بالعمل ، والفوار يشمل سائر الأقسام غير المحرم وله ٧ بوجه منه ، ولما لا سواد من المستبعدات من المنكروه تحريماً وتبريراً ، وخلاف الأولى هي كل منه جوع من الفوار ، وأيضاً قد يطلق الفوار على ما لا يتبع شرعاً أو عقلاً وكذا على ما يستوي البيع عقلاً وشرعاً ، وعلى ما كان حواره وعدم حواره مشكوكاً فيه .

(عوائد الرحموت ج ١ ص ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، شرح المسلم الصغير لأبي عبد الله ص ١٤٠ ، رد المحتار ج ١ ص ١٧١) .

الفرضي

١ - التعريف : لغة : التقدير والقطع .

اصطلاحاً : ما يثبت طلبه الجازم بدلائل قطعي^(١) أي ما يطالب
العبد بفعله حتىً بدلائل قطعي من الدلائل .

٢ - حكمه : لزوم التصديق بالقلب والعمل بالمجروح . جحوده كفر وتركه بدون
جذر فسق .

٣ - أقسامه : له قيان .

أ - فرض عين . ب - فرض كفاية .

أ - فرض عين : ما يطلب فعله حتىً من كل أحد كالصلوات الخمس والصيام .

(١) فرائع الرحموت ج ١ ص ٩٨ . المحاسني ص ٩٨ .

من المثير بالذكر أن العلماء اختلفوا في تعريفات أقسام الأحكام فبعض عرفوها نظراً إلى دلائل ثبوتها (سور
الأشواق) وبعضهم نظراً إلى قسود التعريف (المواهب الرحمنوت ج ١ ص ١٥٧) . والمحقق جميع بين المذهبين
(التوضيح ص ٦٠٩ - ٦١٠) . وفرائع الرحموت ج ١ ص ٩٨ . المحاسني ص ٩٨) . وهذا هو الحق في تعريف
الأحكام . وهو للرحوت في هذا المعهود . ولا كانت تعريفات هذا الكتاب مبنية على دلائل ثبوت الأحكام فلا بد
من تمحيصها وتوضيحها وذلك أن كل دليل من الكتاب والسنة له جواز . وجبة ثبوته وجبة معيوبة . وجبة
القوم من التي تنص : « الدلالة » . وكل من هاتين المذهبين إما أن تكون قطعية أو ظنية . القطعية هي مثلاً
شيء في صحته . والظنية ما في صحته شبهة . فكل هذا الدلائل كلها على أربعة أقسام :

الأول : قطعي الثبوت وقطعي الدلالة الثاني : قطعي الثبوت وقطعي الدلالة الثالث : ظني الثبوت وقطعي الدلالة
الرابع : ظني الثبوت وقطعي الدلالة الأول : وهو قطعي الثبوت وقطعي الدلالة . هو دليل لا شبهة في صحته
ثبوته وصحة معيوبة كالأيات القرآنية والأحاديث الثابتة التي ألفت الأئمة على مصانيفها ومصنفاتها القاطنة . وهو
قطعي الثبوت وقطعي الدلالة . وهو دليل لا شبهة في صحته ثبوته إلا أن معيوبة ليس كذلك لأجل الاعتراض
فيه . كالأيات التي اختلف العلماء في تفسيرها وبديهيها الثالث : وهو ظني الثبوت وقطعي الدلالة . هو دليل لا يخلو
ثبوته ومعيوبة كالأحكام من الشبهة كالأحاديث الأحكام التي اختلف العلماء في مصانيفها ولم ترد بطريق التواتر
الرابع : وهو ظني الثبوت وقطعي الدلالة . هو دليل حلاً معيوبة من الشبهة ولكن ثبوته فيه شبهة .
كالأحاديث الأحكام التي ألفت الأئمة على مصانيفها .

مثالاً من هذه الأقسام الأربعة ثبتت القرنية والحرمة في الأكلية . ومجانها تمتت بقية الأحكام حسب الفرقان
القسمية . فثبتت بها الوجوب والكراهة التعريفية إذا كانت الفرقان تقتضي ذلك . وإذا أفتت السببه والكراهة
التعريفية فيها . ولا ثبت الاستصحاب وبغلاف الأوربة . كما أن هذه الأقسام قد ثبتت والأول منها أيضاً . وكثيراً
ما يدل الأول على الإباحة أيضاً (د المختار ج ٦ ص ٦٥ ج ٥ ص ٢٧٤) .

ب - فرض كفاية : ما طوَّلب فعله حتماً من أهل قرية ومحلة بحيث يسقط مطالبته من ذمتهم بفعل بعض منهم ، وإنَّ لم يفعله أحد منهم أتموا كلهم ، كصلاة الجنازة فإن فرضها يسقط بفعل البعض وإلا يأتى جميع أهل القرية والمحلة .

الواجب

١ - تعريف الواجب :

لغة : واجب أي سلب ، فالواجب هو الحكم الساقط من الله على عباده .

اصطلاحاً : ما طوِّب فعله حتىَّ بدليل فيه شبهة ^(١) .

٢ - حكمه : لزوم العمل به مع غلبة الظن بشيئيه ، جحوده بدون تأويل ضلال ، وشركه بدون تأويل وعذر فسق ^(٢) .

٣ - الأمثلة .

أ - الأضحية : فإنها واجبة ، ثبوتها بقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَمِىءَ لِرَبِّهِ وَاعْتَمَرَ ﴾ ^(٣) ، وهذا الدليل قطعي ثبوتاً لكونه آية من القرآن الكريم ، إلا أنه ظني دلالةً ومفهوماً ، لأن مفهومه المذكور غير متفق عليه بين علماء الأمة ^(٤) .

ب - صلاة الوتر : فإنها أيضاً واجبة ثبتت بروايات غير متواترة فهي غلبة ثبوتاً لوجود الشبهة في ثبوتها إلا أنها قطعية دلالةً لأنه لا اختلاف في مرادها ، ووجدت معها قرينه الزوم وهو تأكيده ﷺ بها قولاً ^(٥) ، ثم مواظبته ﷺ عليها .

٤ - ما تثبت به الفرضية والوجوب بإحدى الكلمات الثلاث التالية :

أ - الكلمات التي تفيد معنى الزوم لغة كفرض ووجب وكتب وقضى ونحوها .

ب - الكلمات التي تفيد الزوم صيغة ، وهي على ثلاثة أقسام .

١ - فعل الأمر للمحضات كان أو للفعية .

(١) لمؤلف المرحوم ج ١ ص ٥٥ التوضيح ص ٦٠٩ .

(٢) نور الأفكار في الأفكار ص ١٦٦ ، الحسامي ص ٥٥ التوضيح ص ٦١٠ .

(٣) التكملة ج ٢ .

(٤) نور الأفكار ص ١٦٦ - تفسير ابن كثير ، فإنه ذكر في تفسيره ثلاثة أقوال ، مع أنه رد ما سوى المذكور .

(٥) فتح القدير ج ١ ص ٣٣٠ ، ٣٣١ ، رد المحتار ج ١ ص ٥٢٦ .

أما للاستدلال الحديث على الزوم فإنه لم يكن متواتراً ولا مشهوراً من فرائض فعل عليه ، فوجبته كتب وهي تأكيده .

ب - أو صليته وهي مواظبته عليه بدون تركه (أصول الشافعي مع عهد القرافي ص ٢٩)

٢ - اسم الفعل بمعنى الأمر .

٣ - المصدر يقوم مقام الأمر كـ « الضرب » في قوله تعالى : ﴿ فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب ﴾ ^(١١) ، فإن « ضرب » انضاف إلى الرقاب مصدر جاء مقام الأمر ، أي بمعنى « أ ضربوا » .

جـ - الكلمات التي تفيد اللزوم لأجل قرأتين تحذف جـ ، كما في قوله تعالى : ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن ﴾ ^(١٢) ، فإن « يرضعن » خبر أصلاً ، ولكنه بمعنى الأمر لقرائن السياق والسباق ^(١٣) .

(١١) محمد : ١٠٠ .

(١٢) البقرة : ٢٣٢ .

(١٣) قر التامار ص ٦٥ - حصة الطواني ص ٦٤ مذكورة جامعة فمثلت قسم النصوص ج ٩ ص ٢٢٥ .

ملاحظة : الواجب في كلام عامة العلماء يطلق على العرض والواجب كلياً كما أن العرض ربما يطلق على

الواجب ، فيعرف بهذا بأن العرض يلزم اعتقاداً ومفعلاً ، والواجب يلزم فعلاً فقط (فتاوى الرجوع ج ١ ص ٥٥

التوضيح ص ٦٥ - رد المحتار ج ٥ ص ٦٤ : ٢٠٦ : ٤١٦) .

السنة

١ - التعريف : لغة : الطريقة والعادة .

اصطلاحاً : ما طلب فعله بدون لزوم مع تأكيد الفعل .

٢ - حكمه : تأكيد العمل به بدون اللزوم ، يستحق فاعله المدح والثواب وإتراكه اللوم والعقاب ، وتركه مع الإصرار يوجب العقاب ، ويجب القتال على تركه إذا تركه الجميع وكان شعاراً للإسلام - (كالأذان للصلاة الحسنة : فإنه شعار للإسلام ، إذا تركه أهل بلدة كلهم يقالون) (١) .

٣ - مصداقه : كل ما ثبت عن النبي ﷺ أو أصحابه رضي الله عنهم أجمعين (٢) ، سواء كان ثبوته قولاً أو فعلاً أو تقريراً .

والمراد بالتقرير عدم إنكار النبي ﷺ على ما صدر من أصحابه من قول أو فعل مضمر أو بعبارة ثم بلغه عنهم ، وكذا الحكم فيها كان بحضرة أصحاب النبي ﷺ ، فعدم الإنكار سواء كان بالسكوت أو بالتصويب يحمل على التشريع (٣) .

٤ - الأقسام : السنة على نوعين :

(أ) سنة الهدى .

(ب) سنة الزيادة .

أ - سنة الهدى : (وهي التي تسمى بـ « السنة المؤكدة » أيضاً) .

(١) الحاشي من ٥٩ ، نور الأنوار من ٢٢٦ ، ٢٢٨ - قدر القدر مع الرد ج ٦ من ٦٠ ، ٦١ ، ٥٢٢ .

(٢) التوضيح من ٦١٠ النظامي من ٥٩ نور الأنوار ٢٢٨ .

قد ذكرت أن السنة يطلق على الثلاث من الصلوة أيضاً ، ولذا عرفت في التصدير بأنه « الطريقة السلوكية في الدين » ، سواء سلكها الذي عليه الصلاة والسلام أو أصحابه ، ولكن هذا التعريف يصدق على القسم الأول من قسمي السنة (الحاشي مع النظامي من ٥٩ ، التوضيح من ٦٠٩ ، نور الأنوار من ١٧٧) والتعريف الذي اعتمدته لفرعية لأقسام الأحكام ، فإن ذلك يقتضي تعريف السنة بالمشيئة بدون تأكيد ، وبلاسط أن السنة ربما يطلق على القواب أيضاً - (رد القدر ج ١ من ٥٢٢) .

(٣) حاشية الوفاة للشيخ عبد الحاج من ٥٨ .

هي ما واطب عليه النبي عليه الصلاة والسلام تبعنا مع الترك أحياناً بدون عذر أو بدون تركه ولكن بدون إنكار منه على تاركه ، كالأذان والإقامة والجماعة وغيرها من الأمور التي تعد مشكلة للفرائض والواجبات .

وما ذكرنا من حكم السنة فهو لهذا القسم من السنة .

ب - السنة الزائدة : (وهي ما تسمى بـ « السنة غير المؤكدة ») .

هو ما فعله صلى الله عليه وسلم عادة ، أو فعله عبادة لكن صار كالعادة لأجل المواظبة ولا يعد من المكبات .

فمن قبيل الأول : شؤونه العادية التي صدرت منه بقتضى إنسانيته ، كالأكل والشرب والنوم ونحوها .

ومن الثاني : الصلوات التساقطة غير المؤكدة ، وإطالة الثمارة والركوع والسجود في الصلوات وصوم أيام من الأسبوع والشهر ^(١) .

٥ - مراتب القسمين : سنة الهدى تفوق السنة الزائدة : والسنة الزائدة دون الأولى في الفضيلة وتفوق المستحبات في حق العمل ؛ لأن السنة الزائدة ثبوتها من النبي عليه الصلاة والسلام مع المواظبة ولكن عادة أو عبارة فبحر اهتمام دون اهتمام السنة المؤكدة وسنة الهدى ، والمستحبات هي ما ثبوتها منه بدون المواظبة والاهتمام ، كما سيأتي . ولذا ترك السنة للمؤكدة ، وهي سنة الهدى مكروه تحريماً أو تنزيهاً ، والسنة الزائدة والمستحب لا كراهة في تركها ^(٢) .

٦ - أقسام السنة المؤكدة : السنة المؤكدة تنقسم إلى قسمين :

(أ) مؤكدة على العين . (ب) مؤكدة على الكفاية .

وهما كقسمي الفرض تعريضاً وحكماً مع ملاحظة الفرق بين الفرض والسنة تعريضاً وحكماً .

(١) الحاشي مع السطامي ص ٣٩ . نور الأنوار مع قر الأنوار ص ٢٥٥ . التوضيح ص ٦١٠ .

(٢) رد المحتار ج ٦ ص ٢٢٩ .

(أ) المؤكدة على المعين : ما طلب فعلها من كل أحد تأكيداً للجماعة وصلاة التروايح .

(ب) المؤكدة على الكفاية : ما طلب فعلها من جميع بحيث إذا فعله بعضهم يسقط عن الجميع وإلا أتم الكل . كجماعة صلاة التروايح واعتكاف العشرة الأخيرة من رمضان ^(١) .

٧ - ذرائع ثبوته : وما يثبت به السنة أمران .

(أ) قول .

(ب) فعل .

أ - القول إذا كان مع قرينة تدل على عدم إرادة الوجوب أو على تأكيد دون تأكيد الوجوب .

ب - والفعل إذا كان معه قرينة عدم التزام مع التأكيد . وهو موطنه يُخَيَّرُ مع الترك أحياناً بدون خبر ، أو بدون الترك . ولكن بدون إنكار على تركه ، أو مع إرادة للواقعية كان الترك لنظر ^(٢) .

(١) أيضاً ج ١ ص ٢١٤ ، ١٧٧ .

(٢) أيضاً ج ١ ص ٦٠ - ٧٠ فتح القدير ج ١ ص ٤٧٠ ، قر العاقل ص ١٧٥ .

قد نصت الآية والآية على تأكيد صلاة التروايح مع أنها لم تلتزم به مع الواقعية المطلقة كونها سنة مؤكدة . بهذا الاتفاق لأجل أنه كان يراد الواقعية ولكن تركه لغير خوف الاعتراض على الآية لعلها عليهم وإقامة بهم كما صرح هو رحمه الله . راجع فتح القدير ج ١ ص ٤٧٠ وهدية الذي ورد فيه اعتد به بأن أضافها صلاة لثلاثة أيام . لم تركها لغير خوف الاعتراض لما رآه من مخالفتهم بها سيما وحققنا . في الصحيحين وهو أغلب الظن أن تأكيد صلاة التروايح من باب فضل من شاء رمضان . صلاة المشركين باب التروايح في اليوم رمضان

المستحب

١ - التعريف : لغة : اسم مفعول من الشحب .

اصطلاحاً : ما طوبى فعله مع الاستحسان بدون الزوم وتأكيده ^(١) .

٢ - تعبيرات أخرى : له تعبيرات غير هذا ، مثل « المنسوب » ، « النفل » ، « الأتوب » ، « التطوع » ، « الفضيلة » ، كما أن لفظي « النفل » و « المستحب » ربما يرد بها « السنة » و « المستحب » فحسب ، وقد يصدق على المستحب لفظ « السنة » أيضاً ^(٢) .

٣ - حكمه : الثواب على فعله ، ولا لوم ولا عتاب على تركه ^(٣) .

٤ - وجوب السنة والمستحب : إذا شرع العبد في عمل من قبيل السنة أو المستحب يجب عليه إقامته ، وإن تركه من أثامه يلزمه القضاء به ^(٤) .

٥ - حكم إنكارهما : إذا كان ثبوتهما بدليل لاشبهة فيه فالإنكار يوجب الكفر ^(٥) ، لإشهاد في المعاملات : فإنة من المستحبات مع أن ثبوته بقوله تعالى ﴿ وأشهدوا ذوي عدل منكم ﴾ ^(٦) ، وهو قطعي لا شبهة فيه .

٦ - ذرائع الثبوت والبيان : يثبت المستحب من النبي عليه الصلاة والسلام قولاً أو فعلاً إذا لم توجد قرائن الوجوب والسنية لا قولاً بأن لم يرد الأمر به وطلبه مع تأكيد العمل به ، ولا فعلاً بأن عمله ولكن لم يواظب عليه ، أو لم ينقطعه بعد ما رغب فيه ، كما

(١) يجوز ثبوت السنة المستحب بكل دليل من القرآن والسنة بشرط أن يعلم من قرينة الوجوب والزموم .

(٢) الدر المختار ورد المختار ج ١ ص ٢٠ ، ٨٩ ، ١٠٢ . وقد فرق صاحب فتح القدير بين المنسوب والنفل بأن قال في تعصيل أقسام الصوم ، والمنسوب صوم ثلاثة من كل شهر .. وكل صوم ثبت بالسلطنة والوجد عليه كصوم داود عليه السلام وأحمد ، والنفل ما سوى ذلك مما لم يثبت كراهته (فتح القدير ج ٢ ص ٢٢٥) وبذلك صاحب مورد الآثار : إن المستحب ما أمسه العلماء (ص ١٢٥) .

(٣) المحلى ص ٦٠ - نور الآثار ص ٢٦٨ - رد المختار ج ١ ص ٨٩ .

(٤) المحلى ص ٦٠ - نور الآثار ص ١٦٨ التوضيح ص ٢٦٩ .

(٥) شرح مسلم الثبوت للشعر أهني ص ١-٤ - رد المختار ج ١ ص ٢١٨ .

(٦) الطلاق الآية ٢ .

أن ما أُطِيعَ العلماء والسلف هو أيضًا من المستحبات ^(٩٠) .

وقد ثبت بالقرآن أيضًا عند وجود قرأتين تدل عليه ويأتي بيانه في موضعه من الكتب بالمناوئين السالف ذكرها وبألفاظ مأخوذة من موادها ، وعند المتأخرين كلمة « ينبغي » يأتي للاستحباب في الأكثر كما أنه يذكر أحيانًا بكلمة « لا بأس » ^(٩١) .

٧ - الأمثلة : أمثلة السحب الثابتة بالأحاديث لا يحصيها عدٌ واستقصاء ، فلنذكر هنا ما ثبت منها بالقرآن الكريم ، وقد مر مثال في الفقرة الخامسة تحت بيان حكم الإنكار ، ومثال آخر قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مَعِي فَاصْبِرُوا ﴾ ^(٩٢) : فإن الأمر بالإشهاد والأمر بكتابة الدين كل منهما أمر استحباب مع أن الثبوت بالآيات القطعية ثبوتًا ودلالة .

والقرينة أنه زوعي فيها مصالح العباد الدنيوية فقط ، وكل أمر كذلك يحمل على الاستحباب ^(٩٣) .

(٩٠) راجع المختار ج ٦ ص ٨٨ ، راجع الأفكار ص ١٣٣ .

(٩١) مقدمة مجلة الرعاية ص ١٥ ، راجع المختار ج ٦ ص ٨٩ .

(٩٢) البقرة الآية ١٨٥ .

(٩٣) يشتمل هذا الأمر بمعنى به « أمر الإرشاد » (كشف الأسرار ج ١ ص ١٠٧ - ١٠٨) .

الحرام

١ - التعريف : ما طلب ترك فعله حثاً بدليل قطعي ^(١) .

٢ - حكمه : لزوم الاعتقاد بنعاه ، ولزوم الاجتناب عن العمل به جحوده ككفر ، وتركه يوجب اللعن والثواب ، وفعله بدون عذر يوجب العتاب والمطاب ^(٢) .

٣ - الأمثلة : الزنا والسرقه ونحوهما .

٤ - الأقسام : الحرام على قسمين (أ) حرام لعينه . (ب) حرام لغيره .

أ - الحرام لعينه : ما حرم لوصف موجود فيه ، كالحرم حرم شرهياً لوصف السكر فيها .

ب - الحرام لغيره : ما حرم لأمر خارج عن ذات المحرم ، كأخذ مال الغير ، فإن نفس المال لا يوجد فيه شيء يوجب حرمة أخذه ، وإنما أُلْتُ الحرمة فيه لأجل استيلاء الأخذ عليه بدون إذن من مالكه ^(٣) .

٥ - ما تثبت به الحرمة : أمور من جنس الكلام ، وهي :

(أ) الكلمات التي تدل على الاجتناب عن شيء لغة كـ « للنع والنهي والتحرير » ونحوها .

(ب) الكلمات التي تدل على هذا المعنى أي صيغ النهي من أي مادة كانت .

(ج) الأمر بالاجتناب والابتعاد عن شيء بالتأكيد .

(د) ورود التهديد والوعيد على فعل ^(٤) .

(١) فوائد الرجوع ج ١ ص ٥٥ . التوضيح ص ١٠٦ .

(٢) التوضيح ص ١٠٦ . فوائد الرجوع ج ١ ص ٥٥ شرح مسلم القسوت للغير ص ١٠٤ وما ذكرت من حكم الحرام فخصه بصرح بها أملاً إليه ، ونحوه ذكر بداية لمقاطعة الغرض .

(٣) التوضيح ص ١٠٦ ، ١٠٧ ومن مظان الحرمة سوى ما يصدق عليه تحريمه :

(أ) ترك الغرض إذا كان صفة واحدة ، كالإيمان ، أو صفة واحدة وهو الكفر فتركه حرام .

(ب) ترك الغرض إذا كان له أبعاد ولكن الاشتغال بأحد أبعاده يحل الغرض ، كالصلاة على ما سألها الله . يمكن اشتغال الفرد به وقتها ، أو لا تشغل بشيء بحيث تكون الصلاة عن وقتها فهذا حرام .

(ج) كشف الأسرار ج ٦ ص ٣٢٨ - ٣٢٩ . التوضيح ص ١٢٩ . فوائد الرجوع ج ١ ص ٦٩ .

(٤) مذكورة حاشية دمشق .

المكروه التحريمي

١ - التعريف : ما طلب ترك فعله حقاً بدليل فيه شبهة ^(١) .

٢ - حكمه : لزوم الاجتناب عن العمل به مع غلبة الظن بالنهي عنه . جبروده بدون تأويل ضلال ، والعمل به بدون عذر وتأويل يوجب الذم والعقاب ^(٢) .

٣ - مثاله : اغتصاب ^{شبهه} الشعور بالأسود ، فإنه عليه الصلاة والسلام قد هي عنه مذكر التوحيد عليه ، فقد روى ابن عباس رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال : « يكون قوم في آخر الزمان يفتنون بهذا السواد كخواصل الحمام لا يهدون رائحة الجنة » ^(٣) ، ومن جابر أنه $\frac{1}{2}$ قال مرة في حق الحفص : « واجتنبوا السواد » ^(٤) .

٤ - الكراهة المطلقة : الكراهة والمكروه إذا ورد أحدهما مطلقاً للكراهة تحريرية ^(٥) .

٥ - ثبوت الكراهة التحريمية : بالكلمات التي تثبت بها الحرمة وقد مر التصريح بها.

(١) فوائد الرحموت ج ٦ ص ٥٥ ، التوضيح ص ٦٧١ .

(٢) المصدر السابق

(٣) أبو داود (الترمذي) باب ما جاء في حساب السواد ، السلي (الرتبة) ، من النهي عن اغتصاب بالسواد (حديث صحيح) أغلب الروا ج ٢ ص ١٣١ .

(٤) مسلم (القادي) اغتصاب عصابة القيث بصفرة أو حمراء .

(٥) وقد مراد به التحريمي بحدوثه ، كما أن الإطلاقي قد يستعمل للمعوم أيضاً (رد المحتار ج ١ ص ٥٩ - ٦٠ - ٦١) . ومن معاني الكراهة التحريمية .

أ - ترك الفرض إذا كان له أضرار ولم يفته الاشتغال بها

ب - ترك الواجب

ج - ترك السنة المؤكدة .

د - دفع السنة أو السبب عن مراتبها عملاً أو اعتدلاً كاعتدال ليلة الفرض والواجب . وكذلك جعل غير المؤكدة لمراتبة المؤكدة .

(٦) العمل بمباح إذا استلزم قضاء عبادة العوام

(٧) كتب الأوزار ج ٢ ص ٣٥٥ - ٣٦١ ، فوائد الرحموت ج ٦ ص ٩٥ ، ٩٦ ، رد المحتار ج ١ ص ٩٠ - ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ .

ملاحظة : إن مقدمات الحرام والمكروه التحريمي لها حكمها حرية وكراهة ، كالطهر إلى الأضحية ومنها المشهورة ، كما أن مقدمات الفرض والواجب تكون في درجاتها ، (فوائد الرحموت ج ١ ص ٩٥ ، ٩٦) .

المكروه التنزيهي

١ - التعريف : ما طلب ترك فعله مع التأكيد بدون لزوم ^(١) .

٢ - حكمه : تركه يوجب المدح والثواب وفعله يوجب القوم والعقاب ^(٢) .

٣ - مثاله : الأكل بدون الوضوء .

٤ - تعبير آخر : قد يذكر بلفظ : « خلاف الأولى » ^(٣) .

٥ - فرائع لجوته .

أ - استعمال صيغة الكراهة .

ب - النج عن شيء إذا استصحب قرينة لدل على عدم الحرمة .

ج - الإنكار على شيء مع إظهار كراهته واستقباحه ^(٤) .

(١) هذا رتبة لفظة الأقسام .

(٢) الشومح ٧٧٣ . رد المحتار ج ٤ ص ٦١٤ . ويكتسب القابلة السنة من التطويلات .

(٣) رد المحتار ج ٦ ص ٤٤ ، ٤٥ .

(٤) مدونة جامعة دمشق .

ومن مطار المكروه التنزيهي :

أ - صل شيء إذا استلزم الاشتغال به ترك السنة المؤكدة

ب - ترك السنة غير المؤكدة (رد المحتار ج ٦ ص ٥١٩ - ٥٢٩)

ملاحظة : والمصادر من المكروهات هي أول حكم الأصل إلى كل مقربة فإن سقطت لعدم العموم الملبس منه كسور الفرة ولا تنعرج حكم المحار - وإن كان حكم الأصل الإباحة ويعرض ما أحرمه فيها - فإن طلب على الظن وجود المقربة منصرف - كسور الفرة الحلاله ولا تنعرج كسور سائر الطيور (رد المحتار ج ٤ ص ٦١٤)

خلاف الأولى

- ١ - التعريف : مالا يستحسن فعله ^(١) .
- ٢ - حكمه : تركه أولى - وموجب للشواب - وفعله غير مستحسن ولكن بدون عتاب وعقاب ^(٢) .
- ٣ - مثاله : ترك صلاة الضحى ، وكذا غيرها من الأمور المستحبة ^(٣) .
- ٤ - تعبير آخر : يستعمل له في الأكثر هو كلمة « لا بأس » ^(٤) .

١ - ابن القيم ج ١ ص ١٦٦ - يعرفه بالذكور المعروف بهم بأنه ما لا دليل على وجب فيه ، ومن كان مطالعته المستحسن يختصي أن يعرف به « أنه ما طلب ترك فعله بدون لزوم وتأكد » .

(٢) هذا يقتضي تقابل المستحب ،

(٣) رد المحتار ج ١ ص ١٦٦ ،

(٤) المصدر السابق ج ١ ص ١٦١ .

المباح

١ - التعريف : لغة اسم مفعول من أباحه أي جعله مألوفاً فيه .

اصطلاحاً : ما غير العبد فيه فعلاً وشرئاً^(١) .

٢ - حكمه : فعله وشركه سواء ، لا ثواب في أحد الجانبين ولا عقاب وعقاب^(٢) إذا صدر من المرء بدون نية .

٣ - الأمثلة : عامة حوائجنا البشرية اليومية

٤ - ذرائع الثبوت : إنكار وجود المخرج والصيق والإثم في شيء ، وكذا ذكر الحلة ، والأمر مع قرينة تدل على إرادة الإباحة^(٣) .

(١) فوائذ الرحمن ج ١ ص ٥٩ التوضيح ص ٦٠ .

(٢) رد المحتار ج ٥ ص ٢٦١ إلا أن ينكر ما ثبت فيه بدليل قطعي كمر ، كإباحة الأكل والشرب والتكلم ونحوها ، فإن إنكارها كمر بدون ذلك .

قد تعرض الفقهاء الذين حكم بعموم الأحكام المذكورة إلا أنهم لم يذكروها جامعة إلا في العرس والواحد والفرام والذكورة شعره ، وإنكار العرس والفرام كمر ، وما دونهما إلى كل حين تأويل محض ، ولا على شيء ، وذكرته في منوبات النسب والتسلط أيضاً ، وهذا ما يقتضيه الأصل المقرر لمفعول ، أن المقرر أن كل ما ثبت بدليل قطعي وهو معروف من حيث كونه مشروعاً ومن أمور الدين ومن الدين مضمون وإنكاره كمر ، وإن كل مضمون من الدين أو التسحاب والمباحات ، ولا يحكم بالكفر لأجل عموم الوعد ، لأن في ثبوته مرجح شبهة ، وإيضاً من المقرر أن ما ثبت مشروعيته بوجه إنكاره أحد استصحابها بالدين وبالحكم الثابت بذلك قطعية بكفر ، وما على أن ما عرف مشروعيته والشهر إذا صعد أحد بكفر ، ذكر البعض أنه بكفر جليله الطوار والمبدون مع أنها واجبات ، لأن كونها من أمور الدين ظاهر ومعروف بهناسا (رد المحتار ج ١ ص ١١٦ ، ١١٧) .

وقال العلامة من مذهب من البصر : إما لم تكن الآية أو الخبر دلالة على ذلك ، أو لم يكن الخبر متيناً ، أو كان قطعياً ولكن فيه شبهة ، أو لم يكن إباحاً إباحاً الصريح ، أو كان ولم يكن إباحاً الصريحة ، أو كان ولم يكن إباحاً جميع الصريحة ، أو كان إباحاً جميع الصريحة ولم يكن قطعياً بأن لم يثبت طريق التواتر ، أو كان قطعياً لكن كل إباحاً مذكوراً ، هي كل من هذه الصور لا يكون المقصود بكفر (رد المحتار ج ٢ ص ٢٥١) .

كما أنه قد يحكم على المباح بالاستصحاب أو القبح أو الحرمة إذا تضمنت القبح ذلك ، فلا

(أ) إما بعد الإسلام إباح في طاعة أو عمل به نظراً إلى أنه ما أمر الله به ورسوله فهو مباح (مذكورة جامعة دمشق) .

(ب) إما السابق به في معصية يحكم عليه حسب القضية (فوائذ الرحمن ج ١ ص ٦٦) .

(ج) إما بسبب الفساد عليه يصير منكروها بكراهية التعزير (رد المحتار ج ١ ص ٢٥٦) .

(د) إما بحمل به مخالفة الحرام يصير واجباً محلاً (فوائذ الرحمن ج ١ ص ١١٦) .

(هـ) مذكورة جامعة دمشق .

التقسيم الثاني
للأحكام التكميلية

الكلمون كلهم على حالتين ، الحالات العامة التي يواجهها الإنسان في حياته اليومية العادية ، والحالات الخاصة التي يواجهها بعض الإنسان وفي بعض الأحيان ، فنظرا إلى هذين النوعين من الحالات نجد الأحكام على قسمين :

أ. أحكام العزبة . ب. أحكام الرخصة .

1000

التصريح بأنه : القصد من إنشاء كيان في نهاية المطاف .

10. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2} = -0.5$

د - الرخصة المجازية غير التامة .

(أ) الرخصة الحقيقية الأولى : (المراد بالأولى أنها ألحق بهذه التسمية) .

١ - التعريف : ما أبيع فعله مع وجود المحرم والمحرمة .

٢ - حكمه : العمل بالعزيمة أولى وإن أذى ذلك إلى هلاك النفس .

٣ - مثاله : التلطف بكلمة الكفر ، إذا أكره السلم عليه مع التهديد بإتلاف نفسه أو

بعض أعضائه ، يباح له هذا التلطف ولكن الأولى الثبات على عدم التلطف وإن قتل .

(ب) الرخصة الحقيقية غير الأولى :

١ - التعريف : ما أبيع فعله مع وجود السبب وتراخي الحكم .

٢ - حكمه : العمل بالعزيمة أولى لكنه إذا عوقب بذلك حل (١) فلا يرد العمل

٢ - حكمه : لزوم العمل بالرخصة في حق أصحاب الرخصة .

٣ - الأمثلة : قصر الصلاة للمسافر ، وأكل الميتة وشرب الخمر للمكروه والمنطهر . كل ذلك من هذا القبيل ^(١٥) .

وما تقدم من التفصيل في التقسيم الأول فكل ذلك من قبيل العزيمة .

(أ)

العلة

١ - التعريف : العلة : هو كل ما يتغير الشيء باتصاله به ، ومنه هي المرض « علة » ، والمريض « عيلا » ، لأن بحلول المرض يتغير حال المؤمن من القوة إلى الضعف ، ومن القدرة إلى العجز ^(١) .

اصطلاحاً : هو الوصف الخارجي للتعليق بحكم ، السؤثري وجوده ^(٢) .

٢ - شرح التعريف : المراد بالعلة وصف لا يكون جزءاً للحكم ولا من قوامه بل يكون خارجاً عنه ولكن بحيث يستلزم وجود ذلك الوصف الخارجي وجود ذلك الحكم ، إلا أن اعتماد ذلك الوصف لا يستلزم عدم ذلك الحكم ، لأن الحكم قد يكون له علتان فصاعداً فإذا قلت واحدة لا يلزم فوت أخرى ، ولذا يترتب الحكم بوجود الأخرى ^(٣) .

٣ - حكمه : يترتب الحكم عليه عند وجوده ، أي يستلزم وجوده وجود الحكم فيؤخذ بوجوده أي من يرتكبه ويباشره .

٤ - مثاله : البيع علة للملك ، ولكن الملك قد يثبت بدون البيع كالمطبخة والتصدق والبركات فلا يلزم بالاعتماد أحد هذه الأمور فوت الملك بل يترتب على أخرى لوجودها ، والقتل علة للقصاص ^(٤) ولذا يؤخذ القاتل أي مباشر القتل ، وربما يستحق الرد القتل بدون صدور القتل منه كما لا ريب فيه .

٥ - أقسامه : العلة لها قسمان .

(أ) موضوعة .

(١) الشافعي ص ١٧٧ ، إرشاد المصنف ص ٢٠٦ .

(٢) فوائد الرحموت ج ٢ ص ٢٠٤ .

(٣) فوائد الرحموت ج ٢ ص ٢٧٠ ، ٢٨٤ .

(٤) القصاص ص ١٦٨ .

(ب) مستنبطه .

(أ) العلة الموضوعية : هي ما وضعها الشرع لترتيب حكم أو أثر عليها ، كالبيع والنكاح .

(ب) العلة المستنبطة : هي ما استنبطها المجتهدون من نصوص الأحكام من القرآن أو السنة ^(١) .

(١) في الألفاظ ص ٢٧٢ .

هذا القسم المذكور بالنسبة إلى مبادئ العلة . وإنما ذكرها بزيادة أقسامها بالنسبة إلى عقيقتها وهي سبعة : لأن العلة الشرعية تتم بثلاثة أركان :

أحدها : أن تكون حلة لها بأن وضعت للحكم ويصاحبه إليه الحكم بلا واسطة .

والثاني : أن تكون حلة بمعنى بأن تكون مؤثرة في الحكم أي يحكم الفعل بسبب تلك الحكم بها .

والثالث : أن تكون حلة حكما يستلزم الحكم بعد وجودها بدون تراخي . وإنما جمعت العلة هذه الثلاث لتكون حلة كاملة . وإن تحدث شيئا منها ولو واحداً تكون ناقصة . باعتبار هذه الثلاث لها سبعة أقسام :

الأول : العلة لها وحكما ومعنى : كالبيع والطلاق والملك .

الثاني : العلة لها لا حكما ولا معنى : كإيجاب الطلاق للطلاق بالشرط .

الثالث : العلة لها ومعنى لا حكما : كالبيع بشرط الجاهل .

الرابع : العلة معنى لا لها ولا حكما : كالزكوة في حق الشهود .

الخامس : العلة حكما لا لها ولا معنى : كخضار البئر .

السادس : العلة معنى وحكما لا لها . الآخر ومعنى العلة أي كالجزم الأخير لعل تركب من أجزاء . كالقرابة والملك لمقتى الترتيب . فإن مجموعها حلة للمقتى .

السابع : العلة لها وحكما لا معنى . كالسفر القرخصة (في نزهة الأهل ص ٧٢ ، ٧٦) .

(ب)

السبب

١ - التعريف : العلة : الطريق إلى الشيء . ويسمى بمعنى السبب ، وكذا يعنى الخيل . والحاصل أن كل ما أوصلك إلى شيء فهو سبب له ^(١) .

اصطلاحاً : هو النوصف الخارج من الحكم للوصول إليه في الرحلة ^(٢) .

٢ - شرح التعريف : أي السبب يكون وصفاً خارجياً بحيث يتوصل به إليه ولكن لا يضاف إليه وجوب الحكم كما يضاف في العلة ولا وجوده كما يضاف في الشرط ^(٣) .

٣ - حكمه : لا يؤخذ صاحبه أي من يشاره ويرتكبه ^(٤) .

٤ - مثاله : دلالة إنسان لأخر على مال أو إغياره به حتى يسرقه المدلول قبله يسرقه لدلالة الدال عليه وإغياره به ، لأنه لم يكن يعرفه قبل هذه الدلالة ، ولكن نفس هذه الدلالة ليست بجرمة وجناية يؤخذ صاحبها : لأن الدلالة نفسها لا توجب السرقة ولا توجد لها : بل السرقة إنما تقع بعد الدلالة لإرادة السارق ذلك وبطلته ^(٥) .

(١) القسطنطيني ص ١٦٦ .

(٢) فروع الرعمون ج ٢ ص ٦٠٤ .

(٣) الحسامي مع القسطنطيني ص ١٦٥ ، نور الأبصار ص ٢٢٠ .

فقد تصح من إشرع الفرق بين السبب والعلة ، وقد تعرضوا للسبب ، مذهب الأكثر إلى أن العلة تؤثر بلا واسطة ، والسبب في تأثيره يحتاج إلى توسط أمر سمي به بين الحكم ، والواسطة والناظر العلة ، وإنما يقال : إن كل سبب هو وسيلة للوصول إلى السبب والحكم ، وأما وجوده فلا يصلح علة لتتصل بين الحكم وبين سببه ، كالشرط بوجوده مع رتبة الآلة . وإذا كانت مؤسسة لم تكنها ينسب الشرط لذلك بل ينسبها أيضاً ولكن الشرط في حق الأول أي ذلك الرتبة علة ، لأنه يترتب عليه تدوير واسطة ، أما الثاني أي ذلك النصبة فتأثير الشرط فيه بواسطة تلك الرتبة ، فالشرط سبب له .

وقال البعض إن الأمر الذي ربط به الشارع حكماً إن كان يعقل وجه كونه مفسدة لتتعلق بحكم الحكم يسمى علة الحكم ، وإن كان لا يعقل وجه هذا الارتباط يسمى سبب الحكم ، والأول كليش والشرط للشك ، والثاني كرهال لشمس وغروبا .

والبعض لا يفرق بين أصلاً الصادر الشرعية لها لاصح فيه ص ٥٠ .

(٤) نور الأبصار ص ٢٢٠ .

(٥) القسطنطيني ص ١٦٦ .

هـ - ألقابه : السب له قيمان :

(أ) سبب وقتي . (ب) سبب معنوي ^(١) .

أ - السبب الوقتي : هو سبب وقت لوجوب حكم ، كالأوقات الحرة للصلاوات الحرة .

ب - السبب المعنوي : هو سبب أمر معنوي لوجوب حكم ، كذلك النصاب لوجوب الزكاة .

(١) فوائد الحرمين ج ١ ص ٦١ .

وقد قسم العلماء السبب باعتبار أوصافه إلى أربعة أقسام

الأول : السبب الظاهري .

الثاني : السبب الحارفي .

الثالث : السبب في حكم الشيء .

الرابع : السبب له شبهة الظاهر .

فما لا يخفى : فما حكم الظاهر : بارتباط الحكم على وجوده مما لم يربط بغيره في وجود الحكم وارتباطها بوجوده لمؤاخذة ، والسبب في حكم الظاهر من غير المؤاخذة وبطلانها . والسبب له شبهة الظاهر كتنطبق الظاهر والظاهر . وكما بارتباط الحكم على الثاني إلا لم يقع عند صاحب . ولعل الثاني والرابع واحد ، أما الأول : فهو ما ذكر تفصيله في الكتاب .

أ - سور الأنوار مع قر الآثار ص ٢٢٠ ، ٢٢١ . الحاشية ص ١٥٤ ، ١٥٥ . التوضيح ص ٢٢١ ، ٢٢٢ .

الشرط

١ - التعريف : لغة : العلامة والعلامة اللازمة ^(١) .

اصطلاحاً : هو الوصف الخارج من الحكم الذي يتوقف عليه وجود الحكم ^(٢) .

٢ - الشرح : الشرط وصف يكون خارجاً من الحكم ولكن يتعلق به بحيث إن وجود الحكم يتوقف عليه ، فإثبات وجود هذا الوصف يوجد الحكم وإثبات عدم هذا الوصف ينعدم الحكم أيضاً ، ولكن وجود هذا الوصف قطع لا يستلزم وجود الحكم : لأن الحكم لا يلزم لوجوده وجود الشرط يلزم له وجود الوصف للوجوب أيضاً ، وقد يوجد الشرط ولا يوجد الوصف للوجوب ، وبالمجمل فإثباته يلزم وجود مثل هذا الوصف لوجود الحكم وعدم الحكم لانعدام الوصف ^(٣) .

٣ - حكمه : وجود الحكم وترتبته على وجود الوصف المذكور .

٤ - مثاله : انتضاء السنة لوجوب أداء الزكاة ، فإن أدائها لا يجب إلا إذا مضت سنة كاملة على ملك التصاب ، ولا يجب الأداء قبل تمام السنة ، وكذا إذا انقضت ثماناً ولكن المال لم يبق مبلغ التصاب : لأن للوثر في نفس وجوب الزكاة هو ملك التصاب وهو غير موجود .

٥ - أقسامه : الشرط ينقسم إلى قسمين :

أ - شرط مكمل للسبب .

ب - شرط مكحل للسبب .

أ - الشرط المكمل للسبب : (أي المكمل للدليل للحكم) .

(١) الشامي ص ١٢٢ ، رد المحتار ج ١ ص ٤٩ .

(٢) فوائد الرجوع ج ٢ ص ٢٠٤ .

(٣) مذكرة جامعة دمشق - الحسامي مع الشامي ص ١٥٢ ، رد المحتار ج ١ ص ٦٤ والدكتور من التصحيح للشرط الغلي والشرط الشرعي ، ومن الشرط العلوي (الذي يحثون منه تحت مبحث مفهوم القالب) (راجع مسلم التوبة ج ١ ص ٢٤) والكنز ج ٢ ص ١٨١ .

هو شرط يكتل السبب بحيث يوصله إلى أن يثبت به الحكم ويصح إيجابه به ، كتمام السنة لوجوب أداء الزكاة ، فإنه يكتل السبب وهو ملك النصاب .

ب - الشرط المكتل للسبب : (أي المقتل للحكم دون داليله) .

هو شرط يكتل ما يترتب على السبب ويجب به وهو الحكم ، كالطهارة للصلاة فيها شرط للصلاة ، وللصلاة سبب شرط لتكثيرها واختيارها الطهارة والأول يسمى ب - شرط الوجوب ، والقسم الثاني ب - شرط الصحة ^(١) .

(١) فواتح الرحموت ج ٦ ص ٦١ ، رد المحتار ج ٦ ص ٥٩ ، مذكرة جامعة دمشق .

والقسم الأول من الأحكام الرضعية وغير مقصور - والثاني من التكليفي وهو مقصور ومأمور به ، ويذكر أن الشرط باعتبار أوصافه على أربعة أقسام :

الأول : الشرط المقتل .

الثاني : الشرط متى السنة .

الثالث : الشرط في حكم السبب .

الرابع : الشرط المقتل .

فالأول هو الشرط المقتل وهو المذكور في الكتاب ، وهو لا يكون مؤثرا في الوجود والوجوب إلا أن داللو الشك يترتب عليه ، كرسول النار لولوج الطلاق والثاني في حكم السنة ، كعصر النار في الطريق ، فإنه شرط انتفاء ما ينتف فيه بالشرط .

والثالث في حكم السبب وهو الذي يتعلق به وبين الشرط فعل ماضٍ عابر ، كعمل قبة عبد عزيق والرابع يسمى شرطا نظرا إلى ظاهره ، ولا فلا علاقة له بالانقسام الثلاثة ، كما إذا كان أمر مشروطا بشرطين فلا يلزمه بوجود أحدهما بل إذا وجد أحدهما سواء مع أو متعاقبين ، فالآخر وجودا يكون شرطا حقيقيا وإنشأ بوجود الحكم به وجوده ، أما الأول فهو شرط اسمي فليسب .

١ فواتح الرحموت ج ٢ ص ٢٠٦ - ٢٠٨ التوضيح من ٢٠٢ - الحاشي من ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، نور الأنوار ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٥)

العلامة

- ١ - التعريف : هو الوصف الخارج الذي يعرف به الحكم .
- ٢ - شرح التعريف : إن العلامة لا علاقة لها بالحكم إلا أن الحكم لا يعرف إلا بها ، كما التأثير في وجود الحكم أو في وجوبه أو توقف الحكم ، فكل ذلك ليس من خواصه .
- ٣ - حكمه : وجريان الحكم الذي جعل ذلك الوصف علامة لوجوده .
- ٤ - الأمثلة : (أ) علامات الأوقات المحسة التي هي أسباب لوجوب الصلوات الخمس .
- ب - الإحصان لوجوب الرجم على الزاني ^(١) .
- والإحصان في باب الزنا هو الزاني عاقلاً بالغاً حراً مسلماً ناكحاً صحيحاً مع
الذكور ^(٢)

١ - فرائع الرحمن ج ٢ ص ٢٠٦ ، التوضيح ص ٣٣٠ ، المحامي ص ١٢٥ ، نور الأنوار ص ١٤٠ ، وشال الشافي ذكره الأكل المسمى فحس من أقسام القردة ، وهو النمر - - لفرقة بركة القلابة - - ، وقال صاحب الفرائع - إن هذا مذهب الشافعي والشافعيين [لا الموحدي والشافعي]

٢ - فرائع لمحوذ ج ٢ ص ٢٠٩ ، نور الأنوار ص ٣٢٩ ، المحامي ص ١٢٥ ، التوضيح ص ٣٣٢ .
(٣) الهداية مع خارج القدير ج ١ ص ٢٢٠

(هـ)

المنافع

- ١ - التعريف : هو الوصف الخارج الذي يمنع الحكم عن وجوده .
- ٢ - شرح التعريف : المراد بالمنع أن وجود ذلك الوصف يؤثر في عدم الحكم ، سواء كان ذلك الحكم وضعياً أو تكليفياً كما سيأتي ، ولكن لا يلزم لعدم ذلك الوصف وجود الحكم أو عدمه ^(١) .
- ٣ - الحكم : عدم وجود الحكم الذي يتعلق بالوصف المذكور .
- ٤ - الأقسام : المانع له قسمان أساسيان :
 - أ - المانع بحسب تحقق الحالة ؛

ب - المانع عن تمام العلة : هو ما يمنع العلة عن تمامها بعد انعقادها وصورتهما علة ، كبيع مال الغير بدون إذن من صاحبه ، فإن هذا البيع ينقصد لتكون البيع مالا ولكن لا يتم : لأن المال للبيع فيه ليس في ملك البائع ولا له إذن بذلك من مالكه ، والبيع بدون إذن للمالك لا يتم ولا ينفذ ، فعدم إذن للمالك يمنع هذا البيع عن تمامه .

ج - المانع عن تحقق السبب : هو ما يمنع عن تحقق السبب أمر لحكم . كالنصاب فإنه سبب لوجوب الزكاة ، ولكن الدين يمنع سببته هذه إذا كان الدين محيطاً بجميع المال أو ببعضه بحيث إن الباقي لا يبلغ مبلغ النصاب .

د - المانع عن تمام السبب : هو ما يمنع السبب عن تمامه بعد وجوده ، كهلاك نصاب الزكاة قبل تمام الحول ، فإن هلاكه يمنع عن تمام سببته هذا النصاب لوجوب الزكاة .

ج - المانع عن دوام الحكم : هو ما يمنع الحكم عن دوامه ولزومه بعد وجوده وقامه ، كالبيع بشرط خيار الميب ، فإن هذا الخيار يمنع حكم البيع عن لزومه بعد تربيته على علمه وبعد قامه ، فلذا يجوز فسخ هذا البيع للمشتري بدون رضا البائع ^(١) .

الأصل الأول
الكتاب (القرآن الكريم)

المقدمة

مبادئ الأصل الأول

وهو الكتاب أي القرآن

١ - تعريف القرآن :

لغة : لفظ « القرآن » (إما بمعنى القراءة مصدرًا كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَلَيْنَا لِمَعْلُومٍ ﴾ ^(١) ، وإما بمعنى القراءه مفعولاً له كما في تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ ^(٢) .

اصطلاحاً : هو كتاب الله تعالى للنزل على نبينا محمد عليه الصلاة والسلام للنقول عنه إلى يومنا هذا متواتر بلا شبهة المكتوب في المصاحف ^(٣) .

٢ - مصداق القرآن الاصطلاحي :

القرآن اسم للألفاظ والمعاني جميعاً ، لا للألفاظ فقط ولا للمعاني في فقط ، وأيضاً هو يطلق على أصل كلام الله تعالى الذي يقال له : « الكلام النفسي » ، وهو لا يتركب من حروفنا وكلماتنا ، وليس ككلامنا جائاه الله تعالى - بل الله تعالى أعلم بحقيقته ، إلا أنه يتر عنه هذه الكلمات المكتوبة في مصاحفنا ، المنطوقة بألسنتنا ، المسوعة بأسانينا ^(٤) كما أنه يصدق على كله وعلى جزء منه أيضاً وبعضه فإنه يقال لمن قرأ للمصحف كله أو بعضه حتى آياته منه أو آية - إنه قرأ القرآن ^(٥) .

٣ - ألفاظ القرآن باعتبار النقل : على ثلاثة أقسام :

أ - متواترة .

(١) الآية ١٧ .

(٢) يوسف الآية ٢ .

(٣) الشافعي ص ٢ ، قر القائل ص ٨ ، وقد ذكروا فيه اختلافات أخرى - مباحث القراء ج ١ ص ١٩

(٤) الشافعي ص ٢ ، نور الأنوار ص ٥ - ٦ ، التوضيح ص ٦٦ .

(٥) الشافعي مع الشافعي ص ٢ ، نور الأنوار مع قر القائل ص ١٠ ، فوائح القراء ج ٢ ص ٨ .

(٦) متناول القراء ج ١ ص ٥١ .

ب - مشهورة .

ج - شاذة وأحاد .

أ - المتواترة : هي ما ينقلها ويقرأ بها القرآن جمع كبير منذ عهد النبي عليه الصلاة والسلام إلى عصرنا هذا .

ب - المشهورة : هي ما كثر نقلوها في العهد الثاني والثالث دون عهد الصحابة ولكن بدون كثرة ناقلي التواتر .

ج - الشاذة : (وقد تسمى بـ « أحادية ») هي ما نقلها واحد أو أكثر بدون أن يبلغ نقلها مبلغ حد الشهرة في عهد من العهود .

وكثيراً ما يظنون كلمة « الشاذة » ويريدون بها جميع القراءات غير المتواترة ، وهي ما عدا القراءات العشر ، أي السبع المشهورة والثلاث الزائدة التي يعدونها بمرتبتها .

وقد اتضح من القيود المذكورة في تعريف القرن أن القرآن لا يطلق اصطلاحاً إلا على ما كان نقله متواتراً من الكلمات التي تنسب إلى القرن .

فما كان نقله مع الشهرة بدون التواتر ، أُولم ينقله إلا أحاد من الناس في سائر العهود فهو ليس بالقرآن الاصطلاحي ، وإنما القرآن الاصطلاحي هو : كل ما ثبت بقراءات القراء السبعة والثلاثة سواء لا ما ثبت بالقراءات المشهورة والشاذة كقراءات ابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس رضي الله عنهم ^(١) .

حكم القراءات غير المتواترة : أما حكم هذه القراءات فله جهران :

١ - جهة القراءة والثلاوة .

٢ - جهة الاحتجاج .

فأما بالنسبة إلى الجهة الأولى وهي جهة الثلاوة فمعناها أنه لا يجوز بها الثلاوة حتى لو اكتفى بها أحد في صلاته تقصد قطعاً والتساقطاً ، أما إذا لم يكتف بها بل تلاها وتلا

(١) مؤلفات الزهري ج ٦ ص ٩ ، ٦٦ ، ٦٧ ، توضيح من ٦٩ ، مناقب العبدان ج ١ ص ٢٠ .

معها الصحيحة أيضًا فقد اختلفوا^(١) . وأما الحكم بالنسبة إلى الجهة الثانية وهي جهة الاحتجاج بهذه الفرائض في الأحكام ، فحكها أنها حجة ظنية في رتبة الأحاديث غير المتواترة فيجوز بها الاحتجاج إلا أنه فرق بين الشهورة والأحادية حكاً بأنه يمتنع بالشهورة حتى للزيادة على ما ثبت بالتواترة من الأحكام دون الأحادية : فإنها ليست بهذه المرتبة .

مثلاً ورد ذكر الصوم لكفارة اليمين وإقضاء رمضان في التواترات بدون قيد التتابع ، وورد التتابع في غيرها من الفرائض عن ابن مسعود وأبي بن كعب رضي الله عنهما ، إلا أنه ورد مع الصوم كفارة اليمين مشهوراً ومع صوم القضاء أحاديثاً وشكاً ، فحكم فقهاؤنا بالتتابع في صوم كفارة اليمين ولم يمكنوا به في صوم قضاء رمضان^(٢) .

٤ - آيات الأحكام : التي لا بد من معرفتها للفقهاء والمجتهدين ، هي خمسة^(٣) .

٥ - موضوع الأصوليين من كتاب الله : هو ألفاظ القرآن : لأن الألفاظ هي التي تدل على المعاني يعرف بها مراد الله تعالى ، فهي آلة لمعرفة معاني الكتاب وليياته ولذا يبحثون فيها مع أن الأصل هو المعنى ؛ لأنه هو المقصود بالكلام والأصوليون يقتصرون أصلاً معاني القرآن : لأن المعاني هي التي تعني بفرضهم ، وهي التي تعني للاحتجاج في الأحكام ، إلا أن الألفاظ لما كانت وسيلة للوصول للمعاني ، هم يركزون بمحيطهم وتحقيقاتهم على مباحث الألفاظ^(٤) .

٦ - تقسيمات كلمات القرآن :

أجرى الأصوليون في كلمات القرآن خمسة تقسيمات .

وأقسامها المتفرعة عنها : ينشأ منها عشرون قسمًا .

الأول : تقسم اللفظ باختيار معناه الموضوع له .

(١) نواتج الرغوث ج ٢ ص ٩ ، فتح القدير ج ١ ص ٣٥١ .

(٢) نهاية تفتح القدير ج ٤ ص ٣٢٩ ، بداية شرح المفاتيح ج ٥ ص ٣٢٣ .

(٣) نور الأنوار ص ٦ ، للدخول إلى علم أصول الفقه ص ٥١ ، ٥٢ ، تصوير النص ج ١ ص ٥٢ ، نواتج الرغوث ج ٢ ص ٣٢٣ .

(٤) نور الأنوار ص ١١ ، سماعي المرقاوي ج ١ ص ٦٩ .

الثاني : تقسم اللفظ باعتبار ظهور معناه .

الثالث : تقسم اللفظ باعتبار خفاء معناه .

الرابع : تقسم اللفظ باعتبار معنى التراد به والاستعمال لأجل اللفظ .

الخامس : تقسم اللفظ باعتبار صور معرفة المراد للمتكلم بكلامه .

ويكل من هذه الاعتبارات ينقسم اللفظ إلى أربعة أقسام ، وهكذا تم له الأقسام
عشرين ^(١) .

(١) نور الأنوار ص ١٦ - ٦٢ ، الحاشي مع التظلي ص ٤ .

الباب الأول

التقسيم الأول

اللفظ

باعتبار معناه الموضوع له

إن اللفظ باعتبار ما وضع له من المعنى ، ينقسم إلى أقسام أربعة : ١ - الخاص
٢ - العام ٣ - المشترك ٤ - الكلوي .

سنقدم تفصيلات هذه الأقسام في أربعة فصول :

الفصل الأول في الخاص .

الفصل الثاني في العام .

الفصل الثالث في المشترك .

الفصل الرابع في الكلوي .

الفصل الأول

الخاص

١ - تعريف الخاص :

نقطة : هو اسم مدخل من جنس يخص بمعنى أفراد شيء بشيء ، والاختصاص هو التفرد في شيء ^(١) .

امطلاحاً : لفظ وضع لمعنى على الأفراد ^(٢) .

ويمكن لك أن تقول : لفظ وضع ليطلق على معنى واحد .

٢ - الشرح والأمثلة : لا يراد بقيد الوحدة والأفراد في تعريف الخاص أنه لا يطلق إلا على فرد واحد بين الأفراد ، بل إن هذه الوحدة تكون مرادفاً وملحوظة في وضعه حين وضعه القاضون بحيث إن هذا اللفظ أيما يطلق وينطبق يطلق مرادفاً للوحدة في مصداقه ومراده . سواء كانت تلك الوحدة حتمية أو اعتبارية بوجه من وجوه الاعتبار ، ولذا يقسم الخاص باعتبار هذه الوحدة الملحوظة إلى أقسام :

أ - الخاص باعتبار الفرد : وهو ما يخص والفرد من اللفظ للدلالة على فرد واحد من أي نوع وحتى وكان ، كالأعلام للأشخاص والأمكنة والأشياء ، والوحدة فيه حقيقية .

ب - الخاص باعتبار الجنس : وهو ما يخص من اللفظ لجنس واحد وإن اشتمل لأمراً كثيرين غير محصورين لكونهم أفراد هذا الجنس ، كلفظ « الإنسان » ، فإنه خاص لجنس واحد متعين مع إنه يضم جميع أفراد الإنسان لكونهم أفراد هذا الجنس ، ولكون هذا اللفظ جنساً والجنس يشمل سائر أفرادها .

ج - الخاص باعتبار النوع : وهو ما يخص من اللفظ لنوع واحد من الأنواع الكثيرة كلفظ « لرجل » ، ولفظ « المرأة » ، فإن كل منهما يخص نوع واحد متعين وله

(١) لسان المصون ج ٢ ، ص ١٦٠ .

(٢) كشف الأسرار ج ١ ص ٦٦ ، أسواق المرحوم ج ١ ص ١٥٥ نور الأنوار ص ٦٦ .

كل منها أفراد غير محصورين : لأن كل نوع له أفراد كثيرة ^(١١) .

د - الخاص باعتبار العدد : وهو ما خص من اللفظ بعدد معين كإثراء الأعداد من الاثنين إلى ألف ومائة ألف ولجوها مع أن كلا منها يضم فردين فصاعداً إلا أنه بعدد خاصاً لدلالته على مجموع معين من الأعداد .

والوحدة في ما عدا الأول اعتبارية لا حقيقية : لأن كل منها يضم ويحتوي أفراداً حقيقية إلا أن التطور والتمحوظ في وضع كل منها لما كان التوحيد والأفراد جنساً أو نوعاً أو عدداً ، أي اجتماعاً في نسبة حكم ، عد كل منها خاصاً أي واحداً مصداقاً وإطلاقاً ^(١٢) .

٣ - أحكامه :

(أ) مدلوله قطعي ، خال عن كل احتمال ، يجب العمل به .

(ب) إذا وجد دليل على عدم قطعية مدلوله فلا قطع فيه ^(١٣) .

(ج) إذا خالفه قياس أو غير واحد بأن يدل كل واحد منها على خلاف مدلول الخاص ، أو على زيادة قيد على مدلوله ، فإن لم يكن الجمع بين العمل بالقياس أو الخبر الواحد ، وبين ذلك الخاص بوجه يعمل بها وإلا فيترك القياس وغير الواحد ويلزم العمل بالخاص ^(١٤) .

(١١) وإزاء الخاص ما ما يطلق على كثيرين بخصوص في الأعراس والفرد ، وهو نوع ما يطلق على كثيرين مشتق من الأعراس والفرد ، فالإنسان حسب كونه يضم الرجل والمرأة كليهما وهما يتخصصان بإعادة واستعادة ، فإن الرجل منظم ما يتألف منه من الفرد هو الاستعداد والفرد معظم ما يدرك منها ويتحدد هو الفرد ، وجميع أفراد الرجل مشتركون في إعادة الاستعداد ، كما أن سائر أفراد المرأة متفقة في إعادة الفرد ، فالرجل والمرأة كل منهما نوع يتألف من الأسر ، ولما عد المطلقين الخاص ما يصدق على كثيرين فتلحق بالمشاكات ، والنوع يصدق على كثيرين متفقين بالحقائق (نور الأنوار ص ٦١) .

(١٢) كشف الأسرار ج ١ ص ٢٠ - ٢٢ ، الشطرنج ص ٥ ، نور الأنوار وفرد الأكار ص ١٥ ، التوضيح ج ١ ص ٢٢ ، نصير النصوص ج ٢ ص ١١٥ .

(١٣) كشف الأنوار ج ١ ص ٢٩ ، أصول الشرح ص ١ ج ١ ص ١١٥ ، الحاشي ص ٥ .

(١٤) أصول قطعي ص ٦ .

٤ - الأمثلة :

أ - قال الله تعالى في بيان الصلاة : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا ﴾ ^(١) أمر فيه بالركوع والسجود وهما من قبيل الحاس لتعين مفهوميهما وكيفيتهما ، فإن الركوع مثلاً حقيقته اعتناء الرأس إلى أسفل ، أما الطائئنة فيه - وهي كيفيته للتسوية - فلبست بداحلة في حقيقته بل هي أمر زائد عليها ، فالخير الذي يدل على عدم أداء الصلاة وعدم صحتها إذا ركع أحد بدون هذه الكيفية ^(٢) يعارض هذا الحاس فلا يزداد بهذا الخبر هنا التقييد على مفهوم الحاس بأن تجعل الطائئنة بمرتبة الخليفة فرضاً ولا زماً ؛ بل يجمع بينها بالحكم بأن العمل بحقيقة الركوع فرض والطائئنة فيه واجبة ^(٣) .

ب - قال الله تعالى في عدة الطلقة : ﴿ وَالطَّلَاقُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْتَهُنَّ ثَلَاثَةَ أَقْرَوه ﴾ ^(٤) ولفظ القروء فيه مشترك ؛ يستعمل بمعنى الحيض والطمهر جميعاً ، وكلمة الحيض تؤنث استعمالاً كما أن لفظ الطهر مذكر ، وقاعدة العربية معروفة أن الأعداد من الثلاث إلى العشر تستعمل على عكس معدوداتها تذكيراً وتأنيساً ، مع التذكير بناءً تأنيث ، ومع التأنيث بدونها ، ولفظ الثلاث في الآية ورد مع التاء فالقياس يقتضي أن تكون كلمة « القروء » فيها بمعنى الأظهار بناءً على هذه القاعدة ولكن رد هذا القياس لأجل خصوصية « الثلاث » ، فإنه موضوع لعدد خاص وبذلك العدد يترك العمل به إذا حلت القروء على الأظهار رعاية لهذه القاعدة ؛ فإن العدد حيثئذ إما أن ينقص إذا كان الطهر الذي يقع فيه الطلاق داخلاً في العدة ، أو يزيد إذا لم يدخل فيها ، فلا يتحقق مصداق هذا العدد الخاص إلا إذا حل اللفظ على الحيض ^(٥) .

ج - أقسامه : للخصائص أقسام عديدة إلا أن الأصوليين يبحثون في أربعة منها وهي : الأمر والنهي والطلاق والقيود ؛ لأن معظم آيات الأحكام مشتملة على هذه الأربعة

(١) الجمع ، الآية ٧٧ .

(٢) وهو المفردات القروء ورد فيه قوله جلّ جلاله لم تصلّ .. (البخاري) الأئمة باب وجوب القراءة لإتمام الصلاة والمأمور في الصلوات كلها (مسلم) الصلاة .

(٣) أصول الشافعي ص ١٠٠ ، ١٠١ ، كشف الأستار ج ٦ ص ٧٩ .

(٤) البقرة الآية ٢٢٢ .

(٥) كشف الأستار ج ١ ص ٥١ ، أصول الشافعي ج ٦ ص ١٢٨ ، نور الأنوار ص ٩٨ .

ولا سيما الأولين منها : لأن جملة الأحكام مرجعها إما طلب فعل أو طلب ترك ، والأمر هو طلب الفعل كما أن طلب الترك هو النهي^(١) .

فإليك بيان هذه الأقسام مفصلاً في مباحث ثلاثة .

المبحث الأول في الأمر ومتعلقاته .

المبحث الثاني في النهي ومتعلقاته .

المبحث الثالث في المطلق والتقييد .

(١) الدخول إلى علم أصول الفقه ص ١٦٠ ، ١٦١ ، تصور النصوص ج ٢ ص ١٦١ ، ١٦٢ تور الأوامر ص ٩٤ .

المبحث الأول

الأمر

١ - التعريف : لغة : مصدر يعنى طلب فعل من أحد .

اصطلاحاً : اقتضاء فعل حتماً على وجه الاستعلاء ^(١) .

٢ - شرح التعريف : حقيقة الأمر أن يطلب إنسان من أحد فعل شيء طلباً لازماً بناءً على استعلاء نفسه على المقاطب والأمور ، سواء كان الأمر والطلب عالياً على الأمور في الواقع أم زعم ذلك لنفسه مع إنه لم يكن بذلك التمام والشأن ^(٢) .

٣ - الأحكام :

أ - لابد لتحقيقه من صيغة الأمر ، والمراد بصيغة الأمر : كل لفظ يدل على الاقتضاء حتماً على جهة الاستعلاء ^(٣) يأتي شكل كان .

ب - الأمر يدل على المزموم (أي الفرضية والوجوب) أصلاً وعامة سواء ورد قبل النهي أو بعده ، وإذا انضمت إليه قوانين يدل على معان أخرى ^(٤) .

ج - الأمر بذاته لا يقتضي التكرار ، وإذا يطلب فعل المطلوب مرة واحدة ، وما بعد فيه التكرار من الأمور فذلك النصوص أخر وفرائق وأسباب توجب ذلك وتتضمن كالصلاة ، فإن تكررهما في كل يوم ليس لأجل الأمر بها : لأجل تكرار أسبابها وهي الأوقات ^(٥) .

د - الأمر يدل على لزوم مقدمات الأمرية أيضاً كالوضوء فإنه يلزم كالصلاة ، لأنه

(١) قوانين الرحمن ج ١ ص ٦٦١ .

(٢) نور الأول ص ٢٥ .

(٣) قوانين الرحمن ج ١ ص ٣١٥ ، البطاني ص ٦٥ ، نور الأول ص ٢٤ ، ٢٦ .

(٤) قوانين الرحمن ج ١ ص ٣١٢ ، ٣١٤ ، نور الأول ص ٢٥ ، كشف الأبرار ج ١ ص ٣٢٠ ، والمعي التي تعد من بدوالات الأمر هي نحو من عشرين ، تفصيلها في كتب البلاغة بالخطوات من علم الأصول كقوانين الرحمن ج ١ ص ٣٢٠ ، التوضيح ص ٢٦٨ - ٢٧٢ .

(٥) كشف الأبرار ج ١ ص ٢٦٥ ، قوانين الرحمن ج ١ ص ٢٥٠ ، نور الأول ص ٣١ .

مقدمتها ومفتاحها^(١)

هـ - الأمر يدل أحياناً على لزوم شيء واحد متعين وأخرى على لزوم أحد الأشياء معينة كما في كفارة اليمين : فإن فيها يلزم أحد الأشياء الثلاثة : من تحرير رقبة أو إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم^(٢) .

و - الأمر يدل حسن كل ما لمور به شرفاً^(٣) .

ز - صيغ الأمر : أي الكلمات التي تدل على معنى الأمر مرادف ، هي :

(أ) فعل الأمر م حاضراً كان أو غائباً .

(ب) اسم الفعل بمعنى الأمر .

(جـ) المصدر يقوم مقام الأمر كما في قوله تعالى : ﴿ فإذا لقيتم السفين كفروا فضرب الرقاب ﴾^(٤) فإن الضرب في هذه الآية مصدر جاء مقام أمر .

د - الكلمات التي تدل على هذا المعنى لأجل قرائن كقوله تعالى : ﴿ والوالعات يرضعن أولادهن ﴾^(٥) فإن « يرضعن » فيه مضارع بمعنى الأمر فالمعنى : « يرضعن » وقد مر التفصيل تحت بيان « يفرض »^(٦) .

تفسيحات الأمر

يجري في الأمر ثلاثة تفسيحات .

(أ) الأول باعتبار حسن المأمور به .

(ب) الثاني باعتبار تقيده بالوقت وعدم تقيده به .

(١) نواتج الترجيح ج ١ ص ٩٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٩٩ .

(٣) التوضيح ص ٣٣٠ .

(٤) هذه الآية ١ .

(٥) البقرة الآية ٢٣٣ .

(٦) المصدر المسمى ج ٩ ص ٣٣٥ .

(ج) الثالث باعتبار تعيين ذات الأمور به الاختيار فيه .

(أ)

التقسيم الأول باعتبار حسن المأمور به

الأمر باعتبار حسن المأمور به أي حسن الفعل الذي يطلبه الشرع من العباد .
يتقسم إلى قسمين :

١ - حسن لمعيته .

٢ - حسن لغيره .

١ - الحسن لمعيته :

(أ) التعريف : هو الأمر به الذي حسنه في ذاته أي لنفسه لا شيء خارج عنه .

ب - صوره : له صورتان :

الأول : ما يكون حسنه وظيفاً أي عرفياً وعقلياً ، كالإيمان ، فإنه حسن وظيفاً ؛
لأنه شكر للنعم الحقيقي وشكر للنعم حسن وظيفاً أي عرفياً وعقلياً ، فإن العرف والعقل
كل منها يقتضي ذلك ، وكذا ، الصلاة ، فإنها مجموعة أفعال وأعمال تتبع تعظيم النعم
وحسنه ظاهر .

٢ - إلا أن بين الإيمان والصلاة فرقاً بأن طلب الإيمان لا يسقط عن العبد أبداً وإن
سقط التلطف بكلمة الإيمان حالة الاضطراب رخصة ، أما الصلاة فنسقط عن الذمة إما
بأدائها أو بالعفو عنها إذا اعتري المرء عارض كالخيش والنفاس ، وأيضاً طلب الصلاة
لا يزال يتجدد لتجدد أسبابها حيناً فحيناً ()

الثانية : ما يكون حسنه بواسطة فعل آخر إلا أن الفعل المتوسط يكون غير
الختياري ، كالزكاة والصيام فإن حسنها ليس بذاتي أي لذاتها بل حسن الزكاة بواسطة
قضاء حاجة الفقير والحجاج ، وحسن الصوم بواسطة منع النفس عن الشهوات لبتغاء لوجه
الله تعالى ، وحاجة المحتاج وكذا شهوات النفس كل ذلك ليس من اختيارات العبد .

٢ - الحسن للغير :

أ (التعريف : هو الأمر به الذي يكون حسنه بواسطة فعل اختياري .

ب (صورة : له أيضًا صورتان .

الأولى : أن يتأدى بأداء الأمر به ذلك الغير الذي يكون واسطة لحسن الأمر به ، كصلاة الجنازة فإنها شرعت تعطيا لإسلام الميت ، وبأدائها يخرج العيد عن عبدة هذا التعظيم أيضًا .

الثانية : لا يسقط الغير عن النعمة بأداء الأمر به الذي حسنه الشرع لأجل هذا الغير ، يطالب العبد بأداء ذلك الغير أيضًا عملاً واستقلالاً ، كالسعي لصلاة الجمعة فإن حسنه ليس لذاته ، بل لكونه واسطة لأداء صلاة الجمعة ، ولا تتأدى الصلاة ببعض السعي وبعض أن يصل الزمان إلى أهل الصلاة ، بل عليه أدائها أيضًا بعد السعي إليها للخروج من العبد .

٣ - أحكام القسمين :

يسقط وجوب الحسن لعينه بأدائه أو بعارض يعرض للأمر كما مر في حق الصلاة ، أما وجوب الحسن للغير وطلبه فيتوقف على وجوب الغير ، فكلما وجب الغير يطالب العبد به ويستقطبه يستقط عنه الحسن للغير^(١) .

(ب)

التقسيم الثاني باعتبار تقيد الأمر به بالوقت .

إن الأمر والأمر به باعتبار تقيد بالوقت أداء وعدم تقيده به ينقسم إلى قسمين :

١ - مأمور به مطلق .

٢ - مأمور به موقت .

(١) فروع الرخوت ج ١ ص ٢١ - ٢٢ ، كشف الأستار ج ١ ص ١٥١ ، ١٥٢ ، الحاشي ص ١٥ ، ١٥٥ .

١ - الأمر به المطلق :

(أ) التعريف : لغة : المطلق هو ما يكون خالياً عن كل قيد .

استلاحاً : هو الأمر به الذي يتبدل أداؤه بوقت .

(ب) الحكم : لا يلزم العمل به على الفور : بل يجوز تأخير أدائه مع استحباب التجهيل بشرط أن لا يفوت أصلاً .

(جـ) المثال : الزكاة فإن الشرع لم يقيد أدائها بوقت وبعدة بعد وجوبها بذلك التصاب وحولان الحال عليه . فيجوز أدائها بعد تمام السنة على الفور ، أو عدة قصيرة أو طويلة إذا أدائها التزم في حياته قبل موته ولم تقته بالتأخير ، كما أنه يجوز أدائها قبل تمام السنة .

٢ - الأمر به الموقت : (وهو يسمى بـ ، المقيد ، أيضاً) .

(أ) التعريف : هو الأمر به الذي قيد الشرع أدائه .

(ب) الحكم : حكمه يختلف باختلاف الأقسام ، فإن له أقساماً ، وجلة أحكامها : أن الوقت المحدد له إذا كان موسقاً يجوز تأخيرها إذا أدائها العبد قبل انتهاء وقتها ، أما إذا كان الوقت مضيقاً لم يسعه التأخير بل يلزم أدائها على الفور حينئذ .

جـ - الأقسام : أقسامه أربعة :

(١) الوقت الذي يكون الوقت ظرفاً له وسبباً لوجوبه وشرطاً لأدائه .

(٢) الوقت الذي يكون الوقت معياراً له وسبباً لوجوبه .

(٣) الوقت الذي يكون الوقت معياراً له فقط .

(٤) الوقت الذي يكون الوقت معياراً له وطرفاً أيضاً .

(١) القسم الأول :

(أ) التعريف : هو الوقت الذي يكون وقته ظرفاً له وسبباً لوجوبه وشرطاً لأدائه .

ب) الفرج : المراد بالطرفية أن يكون تعلق الأمور به بالوقت بحيث أن لا يحيط هو بالوقت ولا الوقت به بأن لا يبقى من الوقت شيء بعد أدائه : بل يتأدى للأمور به في الوقت بحيث أن يبقى بعد أدائه شيء منه حتى أمكن فيه أداء عمل آخر من جنس الأمور به .

والمراد بالسببية أن يكون الوقت مؤثرا في وجوبه كما يراد بالشرطية أن لا يصح أداء الأمور به قبل إتيان الوقت المحدد له .

جـ) الحكم : يلزم لصحة أدائه تعيينه بالنية للأداء وقت العمل به .

د) المثال : الصلوات المكتوبة ، فإنها موقنة واجتمعت في أوقاتها الجهات الثلاث المذكورة .

فأوقاتها طرف لها : لأن الصلاة لا تحيط بجميع وقتها أبداً بل يبقى منه شيء بعد أدائها ولو قدرا يسيرا لا محالة .

والأوقات لها أسباب أيضا : لأن الصلوات المكتوبة كلها لا تجب إلا بعد إتيان الأوقات المحددة لكل صلاة . وأيضا هذه الأوقات للصلوات شرائط لأدائها : لأن أداء شيء منها لا يصح قبل أوانها وأوقاتها .

فلا بد لمن يريد أداء أية من الصلوات المفروضة أن يعينها بالنية وقت أدائها قبل الشروع فيها .

(٢) القسم الثاني :

أ) التعريف : هو للوقت الذي وقته معيار له وسبب لوجوبه وشرط لأدائه .

ب) الفرج : المراد بالعبارية أن يتعلق الأمر به بالوقت بأن يحيط بجميع وقته بحيث لا يبقى منه شيء بعد أدائه : بل يتساويان في البداية والنهاية بأن يتشديدا معا وينتهي معا ^(١) ، فلا يمكن أداء عمل آخر من جنسه في ذلك الوقت .

(١) ولتحقيق أن الوقت طرف فلا نهايات أبداً ، لأن الأمور به يؤدى فيه إلا أنه حي بهذا الاسم لهذا القسم خاصة لاختلافه عن غيره واساطلة الأمور به جميعه .

جـ (الحكم : يصح أدائه في وقته :

- ١ - إذا نوى المؤدي نفس الأمور به مصرحاً به وبفرضيته .
- ٢ - وكذا إذا غلط في ذكر الوصف بأن ذكر النفل من جهة مكر العرض .
- ٣ - أو أطلق النية بأن يذكر نفس الأمور به ولم يصرح الوصف .
- ٤ - وكذا إذا نوى متعمداً عملاً آخر من جنس الأمور به في بعض الصور .

د (المثال : صوم رمضان ، فإن الوقت له معيار . لأن الصوم يحبط به ولا يقضى من الوقت شيء بعد أدائه . ويتساوى الصوم الشرعي والنهار والشرعي في الوجود . فإن كل منهما عداده من طلوع الفجر الصادق إلى غروب الشمس ولهذا لا يصح أداء عمل آخر من جنسه في وقته .

والوقت سبب لوجوبه أيضاً كما أنه شرط أيضاً لأدائه .

ويتأدى فيه الصوم المطلوب أي للفروض سواء نوى فرض الشهر أو أسقطاً في تعيينه وصلاً بأن ينقص النفل مكان العرض ، أو نوى النفل قصداً ، أو مطلق الصوم ، أو واجباً آخر من جنسه كصوم التندر أو صوم قضاء رمضان السابق إلا إذا كان الصائم صاحب رخصة في حق صوم رمضان فيتأدى منه الواجب المنوي أي يتأدى ما ينويه من صوم التندر أو القضاء دون فرض الوقت كالسافر .

(٢) القسم الثالث :

أ - التعريف : الوقت الذي وقته معيار فقط .

ب - الحكم : يجب لصحة أدائه تعيينه للأداء قبل وقته أي قبل أن ينتهي وقته وقبل أن يشرع العبد فيه : لأنه يجوز أن يجب في ذلك الوقت فرد آخر من جنسه ، وكذا يصح أداء فرد آخر من جنسه فيه .

ج - المثال : قضاء صوم رمضان وكذا صوم التندر المطلق (أي التندر الذي لا يعمن له وقت) فإن الوقت إذاً يكون معياراً لها دون غير ، ولهذا يلزم تعيين كل منها للأداء

بالنية من قبل بداية الوقت : لأنه يصبح صوم آخر في نفس الوقت ، كما يمكن إيجاب فرد آخر من جنسه بالنذر أي بالنذر الوقت إذا عين العبد لنذره وقتاً .

(٤) القسم الرابع :

أ (التعريف : هو الوقت الذي وقته معيار له وظرف له أيضاً .

ب (الحكم : يصبح أدائه نية نفس الأمور به ، وكذا نية مطلق جنسه .

ج (المثال : الحج ، فإن وقته معيار له كما أنه ظرف أيضاً ، فالعبادية بأنه لا يجب في الحياة إلا مرة واحدة ، وكذا لا يمكن في وقته إلا أداء حج واحد وانظر فيه بأن أعمال الحج لا تحيط بحياته كاملة ولا بأوقاته في السنة ، بل يبقى من الوقت قدر بعد أداء أعماله .

و يصبح أداء الفرض من هذا القسم نية الفرض ونية مطلق الحج ، ولا يصح ولا يتأدى نية النفل ، وكذا نية واجب آخر من جنسه .

(٥) ملاحظة : لا يصح التأخير في القسم الثاني (أي إذا كان الوقت معياراً ومبنيًا للوجوب) بدون عذر ، فإن شهر رمضان معين لفرض الصوم ويجوز التأخير فيها سواء من الأقسام إذا لم يفت الواجب عن وقته ، وكذا عن حياته ^(١) .

(ج)

التقسيم الثالث باعتبار تعيين ذات المأمور به والاختيار فيه

الأمر باعتبار تعيين ذات المأمور به والاختيار فيه على نوعين :

١ - مأمور به معين .

٢ - مأمور به غير .

١ - المأمور به معين :

(١) مواقع الرجوع ج ١ ص ٦١ ، ٧٢ ، ١٥٢ ، الفاسي والطنسي ص ٢٠ - ٢٤ كشف الأستار ج ١ ص ٢٧١ وما بعدها .

أ (التعريف : هو الأمور به الذي عين الشرع صورته .

ب (الحكم : لا يتأدى للأمور به ولا يخرج الرء عن عهده إلا بالعمل بتلك الصورة المعينة .

ج (المثال : الصلاة والصوم ونحوهما من الأمور التي عين صورها وأعمالها .

د (صورة : له صورتان .

الأول : أن يكون عينه بالنسبة لقوله وإلّا وإن تعددت صورته في الأصل . كأعمال كفارة الطهار فإنها ثلاثة ، إلا أن المطلوب من يجب عليه أحد تلك الثلاثة بالنسبة إلى حاله . قوله إذا كان فإسعة يجب عليه تحرير رقبة ، وإن لم يقدر عليه فعليه صيام شهري متتابعين ، وإذا حجز عنه أيضاً فعليه إطعام ستين مسكينا .

٢ - للأمور به المحقق :

أ - التعريف : هو الأمور به الذي غير الشرع في حق العمل به بين صور عينها الشرع للخروج عن عهدة الطلب والأمور به .

ب - الحكم : يراد النعمة وسقوط الطلب عن العهدة بالعمل بإحدى الصور المذكورة .

ج - المثال : كفارة اليمين ، فإن الشرع بعد أن عين لأدائها ثلاث صور خیرنا فيها بأن لم يطلب منا إلا العمل بإحدى الثلاث ، وهي إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة إلا أن من لم يقدر على إحدى هذه الثلاث فعليه صوم ثلاثة أيام متتالية ^(١) .

(١) فراجع الرجوع ج١ من ٦٦ .

وقد يكون للأمور به في قسم الأمور هو عهدة الفرض ، والمطلوب حينئذ العمل به إلى حصول المقصود منه ، كالحج في سبيل الله ، فإنه مطلوب الشرع بدون تحديد آخر بل يجب أن يحصل المقصود وهو إتمام مكة لله .

وقد قدمت أن العرض قد يكون مقبولا من كل فرد فليس - عرض من - وقد يطلب من الجماعة بحيث إذا أراد العمل بسقط عليه من الجماعة ولا يأثم كلهم وهو الذي يسمى - عرض الكفاية - ، ولا شك أن الأمور به هنا الذي نحن بصدده هو العرض عينها وكفايتها . (مذكورة جابعة دمشق) .

أقسام الوجوب

قد تقدم من أحكام الأمر أنه يدل على الوجوب أصلاً في عامة الأحوال ، والوجوب على الصيغتين :

١ - نفس الوجوب .

٢ - وجوب الأداء .

١ - نفس الوجوب :

(أ) التعريف : لزوم فعل على الإنسان .

(ب) ذريعة الثبوت : إن نفس الوجوب يثبت بسبب الحكم ، فإن سبب الحكم يدل على نفس وجوبه .

(جـ) الحكم : سقوط الواجب عن النعمة إذا أداء من يجب عليه مع أن لزمه لا يطلب بأدائه والعمل به يثبت نفس الوجوب ، وكذا لا يجب عليه قضاءه إذا لم يؤده بعد ثبوت نفس الوجوب : لأن الأداء إما يطلب بعد ثبوت وجوب الأداء .

(د) المثال : ملك نصاب الزكاة سبب لثبوت نفس وجوب الزكاة لا لوجوب الأداء ، ولذا إن العبد لا يطلب بأدائها بحض ملك النصاب ولكن مع ذلك إذا أداها في هذه الحال تنأى زكاته ويبره هو من جهتها .

والصلاة يثبت نفس وجوبها بوجود وقتها ، لأنه سببها ولكن لا يجب قضاؤها إذا لم يؤدها العبد بعد إتيان الوقت مقبلاً وعلى الفور ، بل القضاء يلزمه إذا انقضى الوقت بحيث لا يبقى منه شيء ^(١) .

٢ - وجوب الأداء :

أ - التعريف : لزوم أداء فعل على الإنسان .

ب - ذريعة الثبوت : وهو يثبت بالأمر أي يطلب الشرع فعله ، فإن نفس

(١) موالج الرعوت ج ١ ص ٦٤ - ٦٥ الحاشي والظامي ص ٦٥ ، التوضيح ص ١٦٦ - ١٦٧ .

الوجوب إنما ثبت بسببه وورود الأمر بفعله يثبت وجوب أدائه ، كالصلاة فإن نسي وجوبها يثبت بالوقت ، والزكاة نسي وجوبها بسبب ملك المصاب ، أما وجوب أدائها وطلب العمل بها فإنما يثبت ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ ^(١) .

جـ - شرطه : قدرة المأمور على أداء للأمر به .

والقدرة لها نوعان :

١ - قدرة قاصرة .

٢ - قدرة كاملة .

١ - القدرة القاصرة .

أ - التعريف : هي أدنى القدرة التي يتمكن المرء بها من أداء ما يجب عليه .

ب - حكمها :

١ - لا يرد من وجود هذه القدرة لأداء كل مأمور به ولطلب فعله ، فإن العبد لا يطالب بذلك بدون هذه القدرة .

٢ - يكفي لوجوب الأداء توهم وجود هذه القدرة ، ولا يلزم وجودها حقيقة .

جـ - المثال مع التوضيح : إذا صار الإنسان بحال وجوب الصلاة عليه في آخر جزء من أوقات الصلاة بحيث لا يكفي ذلك الجزء إلا للتحريم يجب عليه أدائها وبعد مضي الوقت قضاؤها ، كما إذا بلغ صبي أو سلم كافر أو طهرت المرأة من حیضها أو نكسها في آخر جزء من أجزائها وقت الطهر مثلاً بحيث لا يكفي ذلك الجزء لأداء فرض الطهر يجب عليهم الطهر وأدائها وبعد مضي الوقت قضاؤها : وذلك لأجل أنه وإن لم يكن ثم إتمام الصلاة في ذلك الجزء من الوقت لثلاثة - عادة - إلا أنه من الممكن للشوم - غرقاً للعادة - طول الوقت بعد وجوب الأداء وبعد الشروع فيها ، وقد ثبت امتداد مثل هذا الوقت لبعض الأنبياء حتى نبينا عليهم الصلاة والسلام أيضاً ^(٢) .

(١) الطهارة الآية : ٢١٠ .

(٢) البخاري (فرض النفس - باب قول النبي ﷺ أحلت لكم الصلاة) مسلم (الطهارة والسير - باب تعليق الصلاة لغيره)

(د) وقد يعبر الفقهاء عن هذا القسم من القدرة بـ « القدرة المطلقة » و « القدرة المكتنة » أيضاً ، « المطلقة » يريدون بها خلوها عن كل قيد ، و « المكتنة » يريدون بها أنها تكن الزد من أداء للأمر به ^(١) .

٢ - القدرة الكاملة .

(أ) التعريف : هي القدرة التي يتيسر بها أداء للأمر به .

ب (الحكم :

١ - يجب بذاتها ليلاء نفس الوجوب .

٢ - معظم المبادات المالية يتوقف وجوبها على وجود هذه القدرة .

٣ - لا يكفي توهم وجودها ، بل لا بد من تحقق وجودها .

جد (المثال مع التوضيح : الزكاة تجب على العبد إذا ملك نصيباً شائئاً وكان للمال نامياً وقد مضى عليه العام منذ ملكه التصاب ، فملك التصاب في الزكاة سبب لنفس وجوبها كما تقدم ، وشرط لوجوب أدائها نحو المال ومضي الحول والعام عليه ، فهذان الشرطان من قبيل القدرة الكاملة ، فإن الزكاة لا تجب أداءً إذا لم يوجد مع ملك التصاب أحد هذين الشرطين أو كلاهما لا بد من التوسا أن كان حقيقة أو تقديرًا بأن كان للمال صالحاً لذلك بأن خلق فطرة للقول والثنية كالذهب والفضة والنقود ، فإن قيام البيع والشو يمثل هذه الأموال أصلاً ، فإن لم يكن مال التصاب نامياً حقيقة أو خلقاً كما تقدم لا يجب الأداء .

وكذلك لا بد من بقاء المال أثناء الحول من بدايته إلى نهايته بعد ملك التصاب في بداية الحول مع تمام التصاب في طرفي الحول أي بدايته ونهايته ، أما إذا لم يبق قدر التصاب فيها بينهما أي أثناء الحول فلا بأس بذلك بشرط أن يكون مبلغ عند تمام السنة ، وإن لم يبلغ مبلغه حينذاك فلا يجب الأداء .

الآفة خاصة ، والقوي على مسلم نفس الباب تحت الحديث الأول .

(١) نور الثمور ص ٤٤ ، ٤٦ ، المحامي ص ١٠ ، ١١ .

كما إنه إذا لم يؤد أحد زكاته بعد وجوب أدائها على الفور عند تمام السنة فلا بد لبقاء وجوبها عليه وبقاء طلبها منه من بقاء التصاب تمامًا عنده إلى أن يؤديها ، وإن هلك التصاب كله أو بعضه بعد ذلك قبل أدائها يسقط عنه وجوب الأداء .

د (تعبيران عن هذه القدرة : وهنا انقسم من القدرة له أيضًا تعبيران عن المذكور وهما « القدرة للقيّة » تجاه « القدرة المطلقة » ، وه القدرة للبصرة » في مقابلة « القدرة المكتنة » فهذه « مقيدة » لما قد تقدم من وجود أمثال النور ومضي الحول من الشروط معها ، وه « مبصرة » أيضًا لأنها تتسبب للسهولة والبسر في الحكم ^(١) .

(١) نور الأنوار ج ١٤ ، ص ١٦٠ ، الحاشية مع النظامي ص ١١ ، ١٢ ، التوضيح ص ١٢١ .

الأداء

إن المراد هنا طلب شيء فإما إن يبره عنه بعين ما طلب به أو بتقديم بدلته ومثله ، فالطلب للأمور به أو فعله ^(١) يسمى « أداء » ، وبدلته أو فعل بدله يسمى « قضاء » ولكن منها تفاصيل .

١ - تعريف الأداء : فعل عين الأمور به ^(٢) .

٢ - شرح التعريف : المراد بالأداء أن يفعل العبد ويباشر للأمور به حسب ما أمر به وطلب منه ، سواء كان للأمور به مطلقاً أو موقفاً ، فالتعريف المذكور يشمل كلا قسمي الأمور به ، أي المطلق والمقيد .

ونظراً إلى الأمور به للوقت يقيد التعريف بالوقت فيقال : « الأداء هو فعل عين للأمور به في وقته » .

وكذا أن التعريف المذكور « الواجب للأمور به » بظاهره فإنه يشمل غيره أيضاً ، أي كل ما يطلب العبد بفعله وإن كان الطلب بدون حتم وإلزام ، كالسنة والمستحب فإن فعلها في مواقعها وأوقاتها أيضاً « أداء » ^(٣) وإذا خص للأمور به « بالواجب » يقيد التعريف بالواجب فيقال هو « فعل عين الواجب » .

٣ - أقسامه : الأداء ينقسم إلى قسمين :

(أ) أداء عرض .

(ب) أداء يشبه لقضاء .

(أ) الأداء العرض :

١ - التعريف : فعل عين الأمور به بدون شيء لقضائه .

(١) احتسب التبتدأ أن الأداء والقضاء كل منهما يرتب على الأمر أي الوجوب أو على الأمر به أي الواجب وإنما قلت « الأمر به أو فعله أداء » بدله وقصد قضاء .

(٢) نور الأثرار ص ٣٣ ، التوضيح ص ٢٤٨ .

(٣) التوضيح ص ٢٤٨ ، فوائد الرحمن ج ١ ص ٨٥ ، كشف الاستار ج ٦ ص ٣٣٦ .

٣ - الأقسام : وله أيضًا نوعان :

أ - أداء كامل .

ب - أداء قاصر :

(أ) الأداء المحض الكامل :

١ - التعريف : هو فعل عين الأمور به مع مراعاة جميع صفاته للشريعة والطلبية معه .

٢ - حكمه : برائة الذمة وسقوط مطالبة الأمر به .

٣ - المثال : الصلاة بالجماعة في وقتها .

(ب) الأداء المحض القاصر :

١ - التعريف : هو فعل عين الأمور به مع خلل في صفاته للشريعة .

٢ - الحكم : جبر نقصان إذا أمكن بوجهه وإلا يعد الفعل أداء ، ويخرج العبد عن صيدته ومطالبتة إلا أنه إذا أغل بالصفات عمدًا يؤخذ حسب مراتب الصفات للشريعة إن كانت بحيث توجب المؤاخذه والإثم .

٣ - الأمثلة :

(أ) الصلاة في وقتها بالإخلال في صفاتها للشريعة ، مثل تركه الفاتحة أو قراءة السورة (مثل هذا النقصان يخرج بسجود المهر أو إعادة الصلاة) .

(ب) طواف بيت الله بدون الطهارة (هذا النقصان يخرج بالصدقة أو باندحام أي ببيع حيوان وبالإعادة أيضًا)^(١) .

(جـ) الصلاة في وقتها بالإخلال في صفاتها المطلوبة غير الواجبات ، مثل أن يؤدي أحد الصلاة منفردًا بدون حذر أو غلًا بأدائها وسننها (ومثل هذا لا جبران له إلا الاستغفار)^(٢) .

(١) اختلف الأئمة باختلاف أنواع الطواف (القراءة مع التمتع به ٢ من ٣٩١ ، ٣٩٢) .

(٢) أصول الفقه من ١٦ ، ١٧ ، الحاشي والتطامني من ٣٩ ، ٣٧ ، التوضيح من ٣٦١ ، ٣٦٢ .

ب - الأداء المشابه للقضاء :

١ - التعريف : فعل الواجب على خلاف ما ألزم الله فعله .

٢ - الطرح : المراد به أن الله يلزم فعل مأمور به بكيفية ولكنه لا يقدر على فعله مراعى لتلك الكيفية لوجه من الوجوه فلما فعله وأنه كيفاً تيسر له ، بعد أداء من وجهه وقضاء من وجهه ولذا سمي هذا القسم ، أداء يشبه القضاء .

٣ - الحكم : عدم لزوم بقاء تلك الكيفية للترتبة مع بقاء نوعية ذلك الفعل وبقاء فترة المدة من الشرع لمن يواجه مثل هذا الأحوال .

٤ - المثال مع التوضيح : ما يفوت اللاحق من صلاته ، فإنه يشترك في صلاة إمامه من بداية الجماعة فيلتزم بإتمامها مع الإمام بنية إتمامه فيها ، ثم يعثره عارض ينقض وضوءه فيضطر إلى ترك الصلاة والاستمرار في صلاته مع إمامه ويذهب للوضوء فتفوته متابعة الإمام وربما يفوته شيء من صلاته نحو ركعة فصاعداً فيتم ما يفوته بعد سلام الإمام بدون الكيفية التي يلتزمها حين بدايته للصلاة مع الإمام ، لأنه يلتزم بإتمامها مع الإمام متابعا له في صلاته وقد يفوته ذلك .

فصلته اللاحق أي ما يفوته مع إمامه ثم يؤديه بعد سلام الإمام « أداء » من حيث إنه ينهيا في وقتها ، وه قضاء ، أي يشبه القضاء من حيث إنه لا يبقى مقتديا بإمامه ومتابعا له في صلاته مع التزامه إياها حين يحرم بها ، ولكونه أداء تسقط للطالبة بفعل الفائت منها ، ولكونه قضاء لا تتغير نوعية الصلاة في القدر الفائت ، وتوضحه أن اللاحق إذا كان مسافرا وكذا إمامه فتوى اللاحق بالإمامة حال إتمام الفائت لا يتغير فرضه ، بل يلزمه صلاة السفر لا صلاة الإقامة ^(١) .

٥ - بيان الأداء واعتبار المعاملات :

ما تقدم من التفاصيل المسطورة للأداء هي في حق العبادات ، أما بالنسبة إلى المعاملات أي حقوق العباد للإيكام البيان :

(١) المبسوط ص ٣٢ - نور الأنوار ص ٣١ ، ٣٢ - التوضيح ص ٣١١ .

(أ) التعريف : تسليم عين للأمر به إلى مستحقه .

(ب) الأمثلة .

١ - مثال للأداء المقتضى الكامل : رد عين المال المنصوب بماله إلى مالكه .

٢ - مثال للأداء المقتضى القاصر : رد القيد المنصوب مع وجوب حق أحد عليه .

٣ - مثال للأداء المشابه للتقصاء : تسمية حيوان مملوك للغير في الهر ، ثم تسليمه إلى المرأة بعد شرائه فهذا - أراء من حيث إن المؤذي هو ما سمي في الهر ، وهذا - قضاء - باعتبار أن الحيوان التسمي لم يكن مملوكاً للزوج وقت التسمية ، ثم وقت تسليمه إلى الزوجة حصل ملكه للزوج بشرائه فكانه تبديل التبذل التلك أي تبديل ملكك وقت التسمية . بذلك الذي دخل فيه الحيوان وقت التأدية ^(١) .

(١) المحامي ص ٣٩ - ٥٠ - نور الأنوار ص ٥٢ - التوضيح ص ٣٢٢ .

الإعادة :

قد ذكرت في بعض أمثلة الأداء القاصر صور جو التقصير اللازم فيها ، ومن بين تلك الصور « إعادة الصلاة » ، أي إعادة الأمور به لأجل نقص واقع في أدائه وعلته بالمرّة الأولى ، وهذه الإعادة قد جعلها بعض الفقهاء قسماً مستقلاً للقواعد مثل الأداء والتقصير ، وذكره بعضون « الإعادة » ، فأجبت أن أذكر تقاضيتها حسب نطق الكتاب :

١ - التعريف : الإعادة هو جعل مثل الفعل الأول أو فعل للأمر به ثانياً ^(٢) .

يصحح صدقته القارورة .

٢ - الحكم : إبطال الطلب من النعمة على الوجه الأم بغير النقص الواقع في المرة الأولى .

٣ - أمثلة : الإحلال بالصدقات للقارورة الصلاة بوجوب الإعادة ، لكن إذا كان الإحلال بغير القرائن ، فإن أحل أحد بمراس الصلاة بأن ترك بعضها فلا يحد فبعض هذا الصلاة أداء ولا يحد . بهذه الصلاة بالخاصة صلاة مشروطة بطلوبة ، أما الإحلال بالصدقات بغير القرائن فيحد الفعل معه أداء مستقلاً لحالته الفعل من النعمة .

٤ - وجوب الإعادة واستصحابها : إن الصدقات القارورة على ثلاثة أقسام :

الواجبات - واليسرى - والتمنيات ، والإحلال بكل منها يحد ، أداء فاحصاً - إلا أن أهم هذه الثلاث لما كانت الواجبات فلها يلزم سقوط السهو بالإحلال بها - أو الإعادة إذا لم يستعد - أو إذا صدر الإحلال بها عنها إلا في بعض الأمور .

وإذا أحل باليسر أو التمنيات فلا وجوب للإعادة إلا أنها تستحب عند النسيء ، كما أن إعادة طوبى الزمارة واجبة إذا طاب قلبه جيباً وبإعادته مع الظفيرة يسقط النسيء الذي يجب جيباً بالتقصير .

١ - موجبات القارورة ج ١ ص ٥٥ ، كتبه الأنوار ج ١ ص ٣٢٥ - رد القصار ج ١ ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، والمقدارية مع فتح القدير ج ٩ ص ٦١٦ ، ٦١٧ () .

القضاء

١ - التعريف : فعل مثل الأمور به ^(١)

وهذا التعريف للأمر به المطلق ، أما المفيد كإصلاح لوقال في تعريف القضاء في حقها : « فعل مثل الأمور به في غير وقته » ^(٢) .

٢ - التوضيح : إن العبد يطلب بفعل المثل إن لم يفعل حين الطلب والأمور به ، سواء تركه قضاء أو سهواً وكذلك مع القدرة عليه أو لعدم القدرة ، وعدم القدرة سواء كان مانع شرعي كالخض في حق الصيام ، أو مانع عقلي وطبعي كالنوم في حق الصلاة ^(٣) .

٣ - التقاسم : أيضاً إلى قسمين :

(أ) قضاء محض .

(ب) قضاء يشبه الأداء .

أ - القضاء المحض :

١ - التعريف : فعل مثل للأمور به بحيث لا يوجد شبه بالأداء .

٢ - الأقسام : وله نوعان :

أ - قضاء بمثل معقول .

ب - قضاء بمثل غير معقول ^(٤) .

(١) نور الأصول ص ٣٢ ، التوضيح ص ٦٥٠ .

(٢) فرائع الرحمن ج ١ ص ٤٨ ، كشف الأستار ج ١ ص ٢٢٥ .

(٣) فرائع الرحمن ج ١ ص ٤٨ .

وقد اختلف من التخصيص للطور أن وجوب القضاء يتربط على وجوب الأداء أي لا يجب القضاء إلا على من وجوب عليه الأداء ثم تركه في وجه وقت صلاة حاله بطلب فيها بالصلاة ثم يصلي يجب عليه القضاء ، كالخض إن طهرت في آخر أحوال الوقت يجب عليها أداء الصلاة ثم قضائها بعد الوقت لعدم فعلها في الوقت ، ولذا قيل : إن سبب وجوب القضاء هو ما كان سبباً لوجوب أدائها (فرائع الرحمن ج ١ ص ٥٠ ، ٥١ ، القاسمي

ص ٢٤ ، ٢٦ ، نور الأصول ص ٢٤ ، ٢٦) .

(٤) القاسمي والقاسمي ص ٢٤ ، نور الأصول ص ٢٤ .

أ - القضاء بمثل معقول :

(١) التعريف : تأدية مثل الواجب بما يعقل بمثلته للواجب .

(٢) ذريعة الثبوت : يجب هذا القسم من القضاء بالنص الذي يوجب الأداء .

(٣) أقسامه : وهذا القسم أيضاً على نوعين :

أ - قضاء بمثل معقول كامل .

ب - قضاء بمثل معقول قاصر .

أ (القضاء بالمثل المعقول الكامل : هو تأدية الواجب بما يماثل للمأمور به صورة ومعنى ، كالصلاة مع الجماعة قضاءً ، فإنها تماثل الصلاة مع الجماعة في وقتها وأدائها .

ب (القضاء بالمثل المطلق القاصر : هو تأدية الواجب بما يماثل للمأمور به معنى فقط لا صورةً ، كقضاء الصلاة منفرداً مكان أدائها مع الجماعة في وقتها .

٤ - حكم القضاء بالمثل للمعقول : يجب في القضاء تأدية المأمور به بالمثل للمعقول الكامل إن وجد هذا المثل وتيسر للمبد والإ فكفي القاصر أي المثل المعنوي .

ب - القضاء بمثل غير معقول :

١ - التعريف : تأدية مثل الواجب بفعل لا يعقل بمثلته بينه وبين الواجب المأمور به .

٢ - ذريعة الثبوت : ثبت ويجب هذا القسم من القضاء بنص مستقل يدل على هذا المثل ومماثلته للواجب شرعاً ، ولا يكفي النص الذي يدل على وجوب الأداء .

٣ - حكمه : يتأدى الواجب ويسقط عن الذمة بفعله إذا تعين هو لأداء الواجب .

٤ - المثال : فدية الصوم قدر صدقة الفطر ، إذا لم يقدر المرء على قضاء ما فاتته من الصيام بنفس الصيام ، مع أن المأثلة غير معقولة بين الصوم الذي هو عبادة وحقيقته تكف عن الطعام واحسوه ، وبين مثله هذا الذي هو مال محض ويقصد به الطعام والإطعام ، إلا أن الشرع أمرنا بذلك مكان الصوم وقرره مثله ، فالمأثلة بينها شرعية ثابتة بالكتاب والسنة .

ب - القضاء المشابه للأداء :

١ - التعريف : تادية الواجب بحيث يكون قضاءً من وجه وأداء من وجه .

٢ - الحكم : تقوم هذه الصورة مقام الأداء وتكفي الأداء .

٣ - المثال : قضاء تكبيات العبددين في الركوع إذا قامت عن محلها ، فإن هذه التكبيات واجبة وإذا قامت أحداً بأن لم يأت بها في محلها - وهو القيام - يأتى بها في الركوع إذا أمكن له ذلك ، فالإتيان بها في الركوع - قضاء يشبه الأداء - ، وهو قضاء تكون التكبيات في غير محلها ؛ لأن محلها حالة القيام ، وأداء لأن الركوع نصف القيام فمن أتى بها في الركوع فكأن أداءها في القيام ^(١) .

٤ - القضاء وحقوق العباد :

التعريف : تسليم مثل الواجب إلى مستحقه .

ب - الأمثلة :

(١) مثال للقضاء بمثل معقول كامل : أداء الخنطة مكان الخنطة .

٢ - مثال للقضاء بمثل معقول قاصر : أداء القيمة مكان الثوب الواجب في الضمة ، فإن القيمة مثل معنوي فقط .

٣ - مثال للقضاء بمثل غير معقول : ذبحة النفس أو ما تلف من أعضاء الجسم الإنساني ، فإن المائلة بين الذبحة وهو مال وبين النفس الإنسانية والجسم الإنساني غير معقول إلا أن الشرع أمرنا بذلك بتقريبها بمائلة .

٤ - مثال للقضاء المشابه للأداء : أداء قيمة حيوان يئس جسه في النهر ، فإنه قضاء باعتبار أنه مثل ما جسه في النهر ، لأن القيمة مثل معنوي ، وأداء من حيث إن القيمة أصل في هذه الصورة ؛ لأن النفس حيوان مطلق دون حيوان معينه ، وفي مثل هذه الصورة إذا أراد لقره أداء عين الواجب يجب عليه التوسط من جنس النفس ، والتوسط

(١) التوضيح من ٣٨١ ، ٣٨٢ ، الحاشية والخاتمة من ٣٩ - نور الأوزار من ٣٥ ، ٣٦ ، أصول الفقه وعنده الموضح من ٤٦ ، ٤٧ .

في مثل هذه الأشياء يعرف بقيمتها ، فإن القم هي مستوى الدرجات ومعاييرها في هذا الباب من حيث العلو والتوسط والدنو ، ومن هنا الوجه تعذر القيمة أصلاً قلنا تسليمها تسليم عين الواجب حكماً . وهذا هو حقيقة الأداء كما تقدم ^(١) .

(١) التوثيق من ٣٦٥ - ٣٦٠ ، الفلسفي من ٩٠ - نور الأول من ٩٠ - ٩١ .

المبحث الثاني

النهى

١ - التعريف : طلب ترك فعل حثًا على حية الاستعلاء ^(١) .

٢ - ذريعة الثبوت : كلمات تدل على نهي وطلب ترك شيء حثًا وهي على أنواع :

(أ) فعل النهي أي الصيغ التي وضعت لصورها المخصوصة لأداء هذا المعنى من أمة
مادة كانت .

(ب) الكلمات التي تدل موادها على النهي وطلب الترك لغة كـ : تنهى والنهي والتعزيم ، وكذا : الامتناع والاجتناب والاشياء والترك والكف ، وكذلك : نهر ، و
دع ، فإنها بمعنى الترك ، ونحو هذه الكلمات المذكورة .

إلا أن الثلاث الأولى تستعمل ماضيًا ومضارعًا ومعروفًا ومجهولًا ، والبقية تأتي في
صورة الأمر لأداء هذا المعنى .

(جـ) بقي الحيل عن شيء كقوليه تعالى : ﴿ لا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا نِسَاءَ
أَبَائِكُمْ ﴾ ^(٢) .

٣ - الأحكام : أ - النهي يدل على الحرمة الأدبية أصلًا وعمومًا سواء كان بعد الوجوب
أو قبله . وسواء كانت الحرمة بتقابلة الفرض أو بتقابلة الواجب أي بمعنى الكراهة
التحريرية ^(٣) .

أ - للنهي يدل على الحرمة الأدبية - أصلًا وعمومًا - سواء كان بعد الوجوب أو قبله .
وسواء كانت الحرمة بتقابلة الفرض أو بتقابلة الواجب أي بمعنى الكراهة التحريرية ^(٤) .

(١) فوائذ الرحمون ج ١ ص ٢٥٩ ، الحاشي والطلمي ص ١٦ ، نور الثمور ص ٦٩ .

(٢) النساء الآية ١٥ .

(٣) تفسير النصوص ج ٩ ص ٢٥٥ .

(٤) فوائذ الرحمون ج ١ ص ٢٦١ ، ٢٥٢ ، التحرير ج ١ ص ٢٢٩ .

ب - وقد يأتي النهي لمعان أخرى حسب فرائض تقتضيها ، منها الكراهة التنزيهية
أيضاً ^(١) .

ج - النهي يدل ويقتضي قبح للنهي عنه عند الشرع ، وباعتبار هذا القبح النهي
عنه على تسمين :

أ - قبيح لمينه .

ب - قبيح لغيره .

أ (القبيح لمينه) :

١ - التعريف : هو ما نهي عنه لوصف قبيح في نفسه وذلك .

٢ - القسامه : إلى نوعين :

(أ) قبيح لمينه وضماً .

(ب) قبيح لمينه شرفاً .

أ - القبيح لمينه وضماً : (وهو الذي يسمى بـ « القبيح لذاته » أيضاً) .

١ - التعريف : هو ما نهي عنه لقبحه وضماً أي عقلاً بحيث إن العقل يقتضي قبحه .

٢ - المثال : الكفر والشرك ، فإن كل منهما قبيح وضماً لينتابه على كل من النعم
وجحود نعمه ، وهذا ما يقتضيه العقل ويستلجمه .

ب - القبيح لمينه شرفاً : (هو ما يسمى بـ « القبيح لوصفه » أيضاً) .

١ - التعريف : هو ما ينهي عنه الشرع وإن لم يُعقل قبحه .

٢ - صورة : وله صورتان :

أ - قبيح لعدم الأهلية .

(١) فوائض الرحموت ج ١ ص ٢٦٥ ، عمدة المحتفلين ص ٥٩ - لسور النصوص ج ٢ ص ٣٢٩ وأصبح الشكوك للمعاني
النهي .

ب - قبيح لعدم المحلية .

أ - القبيح لعدم الأهلية :

١ - التعريف : هو ما نهي عنه الشرع لعدم أهلية الفاعل له .

٢ - المثال : الصلاة بدون الطهارة ، فإن عمل الصلاة عمل مرضي عقلاً وشرعاً ؛ لأنه مبني على شكر النعم وتعظيمه ولكن الشرع نهي عنها بهذه الحال وقبحها ؛ لأن المحدث بدون إزالة حدثه ونجاسته لا يكون أهلاً لأدائها .

ب - القبيح لعدم المحلية :

١ - التعريف : هو ما نهي عنه الشرع لعدم محلية الشيء للتصرف المقصود .

٢ - المثال : بيع الميتة ، فإنه ممنوع شرعاً لعدم محليته للبيع ؛ لأن الميتة ليس بمال ، ويجب لصحة البيع واتصفاه أن يكون البيع مالا .

٣ - حكم القبيح لعينه : حكم جميع أقسام القبيح لعينه أنه لا يجوز فعله لأحد وبهال ، فهو داخل تحت الحرام ، ولا ينسخ حرمة أبداً^(١) .

ب - القبيح لغيره :

١ - التعريف : هو ما نهي عنه لأجل شيء يتعلق ويتصل به لا لوصف في ذاته .

٢ - الأقسام : وله أيضاً قسمان :

أ - قبيح لغيره باعتبار الوصف .

ب - قبيح لغيره باعتبار المجمع .

أ - القبيح لغيره باعتبار الوصف : (وهو المس من عند البعض بـ « القبيح لمخرج لازم ») .

(١) كشف الأستار ج ١ ص ٢٢٢ ، الحسامي ص ١٦ ، أصول الشافعي ص ١٦ ، مواهب الرحمن ج ١ ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

١٦ - نصير المصوم ج ٢ ص ٢٩٦ .

١ - التعريف :

هو ما ينهي عنه الاختيار وصف غير مشروع معه .

٢ - حكمه : أنه مشروع أصلاً وغير مشروع وصفاً .

أي يحكم عليه بالجواز نظراً إلى أصل الفعل وبعدم الجواز نظراً إلى الوصف للتصل به . ولذا يراعى المختارون فيها يقترب على هذا القسم من الأحكام ، فنظراً إلى جانب الجواز يُعتمد بنظر هذه الأعمال صحة وبمثل هذه الطود إضافة للعلنية مع لزوم الإثم مخالفة الشرع فيها مخالفة فيه ، ورعايةً بجانب عدم الجواز حكمه أن تصح مثل هذه العقود وتترك مثل هذه الأعمال من العبادات بدون إثم وتبعية على الفاعل .

٢ - الأمثلة :

أ : البيع بشرط لا يقتضيه العقد كشرط انتفاع البائع بالبيع بعد تمام البيع ، يجب نسخه وإن لم ينسخه الماقتدان يلبد الملك لها في البيع والثمن مع لزوم الإثم^(١) .

ب - صيام عيد الفطر وأيام التشريق ، فإن الصوم عبادة مشروعة ووائده من طلوع الشمس إلى غروبها وهذه الأيام الحرة أي أيام العيدين والتشريق أيام الضيافة من الله تعالى فهي أيام أكل وشرب وبما لم يمنع الشرع فيها عن أحد هذه الثلاثة بوجه ، فإذا صامها أحد لا يمكن له أن يولي انتقاضها ويستوفي في فوائدها ؛ لأن الصوم يحيط بجميع أوقات هذه الأيام من الصباح إلى الغروب بحيث إنه لا يلى منه جزء خال عن الصوم فيها بين طرفي كل يوم من هذه الأيام الحرة ، ولأجل ذلك بعد الوقت من وصف الصوم لعدم انفصاله عن وقته ولو بجزء يسير ، فصيام هذه الأيام يستلزم مخالفة أمره تعالى في هذه الأيام بالإضرار من حياته العامة وعن الانتفاع بما أدن فيه لجميع الناس ؛ لأن الصوم يمنع المرء كل هذا .

والحاصل أن صيام هذه الأيام فيه جمع وصف غير مشروع مع عبادة مشروعة ، فمن صامها فعليه أن يفطر ليخرج من مخالفة المذكورة ، فإن أفطر وترك الصوم لا يلزمه

(١) الحاشية مع الظاهر من ٥٥ .

القضاء ولا الإثم . وإن لم ينظر بل مضى في صومه بعد إذا لم يعتد بصومه هذا صحة حتى يخرج به عن عهدة التذرع إن كان نظر لصوم هذه الأيام ثم صامها ^(١) .

ب - القبيح لغيره لأجل الجمع : (وهو ما يسميه البعض بـ « القبيح لخارج غير لازم ») .

١ - التعريف : هو ما نهى عنه الشرع لأجل اجتنابه مع شيء .

٢ - الحكم : يعتبره الشرع صحيحاً وتقرب عليه الأحكام مع لزوم التباحة والإثم لأجل مخالفة الشرع .

٣ - الأمثلة :

أ (تبيح من الأذان الأول للجمعة إلى تمام الصلاة ، فإنه منهي عنه لأجل اجتنابه مع الأذان الأول ، لكن إذا بادر أحد يعتبر بجميع حقوله فلا يلزم نسخه بل يلزم تسليم المبيح والثمن إلا أن العاقلين يلزمها الإثم .

ب (الصلاة في أرض منصوبة ، فإن الصلاة أمرها ظاهر لكن الصلي بهذه الأرض يأنم مع إياها تسقط عن القيمة ويخرج هو عن عهدها ولا يلزمه القضاء ^(٢) .

٣ - حكم قسمي القبيح لغيره : قد تقدم حكم كل قسم في بيانه والمزيد عليه أن تبيحها ونهي عنها برتبة الكراهة التحريمية إلا أنه يفرق بينها بأن يحكم في الأول بالفساد مع الكراهة ، وفي الثاني تلزم الكراهة فقط دون الفساد ^(٣) ، ولذا يسمى الأول

(١) التحرير ج ٦ ص ٣٦٤ ، نور الأنوار وقر الأفكار ص ٦٦ ، ٦٨ ، الحاشي والنظامي ص ١٢ .

(٢) الحاشي والنظامي ص ١٦ ، التحرير ج ١ ص ٣٣٠ ، تفسير النصوص ج ٢ ص ٣٦٨ ، ٣٦٩ .

(٣) وجه الفرق بين الأول أي القبيح لغيره باختيار الوصف وإشارته إلى القبيح لغيره ، بالفساد الكراهة أي سلب للمصالح في الأول هو أمر لازم بحيث لا يمكن التكاثر كل منها من الآخر ، لأن السبب والحاصل في سلب العقد لوجوده في كلام المتأخرين لإنشاء العقد وملحق بأصل العقد في الصوم يوم العيد وأيام التشريق ، وما أوجب القبيح في الثاني فإنه غير داخل في سلب العقد ولا داخل له في فائه ، وكذلك ليس هو يلزم للمباينة ملحق بها ، وهذا الفرق واضح من القصور من الأحكام وذلك بأن الأول لا يتم حشده بدو القصر ، وفي الثاني يتم سدوه ، وفي الأول أمرنا بالمصالح ولا حكم بذلك في الثاني ، وكذلك أمرنا بترك الصوم وإحطاره في الأول ولا يلزم إقامته بعد الشروع ولا قضاءه ، بعد الإحطار ، وفي الثاني أمرنا بترك الصلاة مع إياها تصح وتعتبر إذا لم نركبها بل تنكح .

عند الفقهاء « بالفساد » والثاني « للكروه »^(١٠) .

أما أقسام التبيح لعينه فكلها توصف بالبطلان عندهم^(١١) .

٢ - هذه الأقسام والمناهي الشرعية :

لقد قسم الفقهاء الأفعال التي ورد عنها النهي في الشريعة إلى قسمين أساسيين وهما :

(أ) أفعال حسية .

(ب) أفعال شرعية .

أ - الأفعال الحسية :

(١) التعريف : هي الأفعال المنهية عنها التي توجد من قبل ظهور هذه الشريعة و لم تغير الشريعة المحمدية بعد ظهورها شيئاً من صورها ولا من مفاعيلها للمعبودة .

(٢) الأمثلة : القتل والزنا والسرقة ههناها معصودة ومعروفة نهيًا ومنقأ عنها بصورها من قبل ظهور هذه الشريعة ولا تزال باقية على ما كانت عليه قبل ظهور الشريعة .

ب - الأفعال الشرعية :

١ - التعريف : هي الأفعال التي لم تعهد ولم تعرف بصورها للوجود الآن نهيًا ومنقأ عنها إلا بالشريعة وبعد ظهورها يبيهاها ، سواء كانت هذه الأفعال موجودة قبل ظهورها فنقضت الشريعة بنقص أو زيادة ، أو لم تكن توجد قبلها أصلاً ولم يعرفها الإنسان إلا بإصلاح الشريعة إلهانا عليها .

(الطائفي ص ٤٩ ، ٥٠ قر الأقال من ١٢٥ -)

ويستفي بإحلال الكروحات التنزيية أيضاً تحت القسم الثاني فتبيح لغوه ، وإنما أيضاً بما يبيهاه منقأها لأجل توصف لا يلزم كزوم القسم الأول ، كالأن كان بدون الطهارة - إلا أنه يجب الفرق بينها وبين ما هو داخل تحت هذا القسم من الكروحات الشرعية بأن التبيح في الكروحات التنزيية أحسن مما في الشرعية ، كيف وقد عرفنا من التبيح لغوه بإختيار الوصف وبين التبيح لغوه لأجل الجمع مع أنه يشبهها ، التبيح لغوه ، ١٢ .

(١٠) الطائفي ص ٤٩ ، ٥٠ ، تفسير المصنف ج ٢ ص ١٠٢ .

(١١) سيأتي تعاريف الفساد والبطلان في آخر هذا البحث .

٢ - الأمثلة : الصلاة والزكاة والصيام ونحوها من العبادات بذاتها وصورها التي لم تتعرف عليها إلا بالشرعية ، وكذا البيع ونحوه من العقود بما قيدت به الشريعة .

(ج) الأحكام :

١ - النهي عن الأفعال الحسية يوجب الفسخ لعينه ، فاللناهي من هذا القبيل كلها حرام وعمرم لا تحمل لأحد أبداً .

٢ - النهي عن الأفعال الشرعية يوجب الفسخ لغوؤه بأحد قسميه ، فاللناهي من هذا القبيل كلها من مكروهات تحريرية أو تنزيية ^(١) .

٣ - النهي والفساد .

قد يحكم الفقهاء على النهي عنه بـ « الفساد » وعلى ما يقابله بـ « الصحة » في العبادات والمعاملات جميعاً إلا أنهم يفرقون بين مفاهيم « الصحة والفساد » بالنسبة إلى العبادات والمعاملات حسب التفصيل السطور :

أ - الصحة والفساد في العبادات .

(١) الصحة : وقوع العبادة بحيث يخرج العبد عن عهدها وتنشط عنه مطالباتها .

(٢) الفساد : وقوع العبادة بحيث لا تبراؤها عنها ذمة العبد ولا يخرج عن عهدها بل تبقى مطلوبة .

ب - الصحة والفساد في المعاملات :

(١) كشف الأستراج ١ ص ٢٩٦ ، لفسد المصوم ج ٢ ص ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، الحاشي ص ٥٢ ، فتاوى ج ١ ص ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، التحرير ج ١ ص ٢٢٠ .

وما ذكر من أن النهي عن القسم الأول يحصل على الفسخ لعينه ومن الثاني على الفسخ لغوؤه هذا في الأصل وإلا فقد يحصل النهي عن القسم على الفسخ لعينه هذا في الأصل وإلا فقد يحصل النهي عن القسم الأول على الفسخ لغوؤه إذا كان النهي مسبباً على دليل شرعي كالوطء بمائة الخبيث . فإنه مدعوم ولو صح حبس ولكنه لما بدأ الله تعالى عنه . ثم هو نهي فاعلموا الفساد في الفسخ بـ « وذكر الألف » حتى أنه يجعل النهي على الفسخ لعينه . وكذا قد يحصل النهي عن الأفعال الشرعية على الفسخ لعينه إذا اقتضت القوانين والقرائن ذلك . كالإتيان بعبادة بحيث لا يمتنع بها عبادة وإنما مثل أن يأتي بها مع إخلال في مراتبها . كالعبادة بغير الطهارة أو بدون الاستقبال للقبلة

(الحاشي والبطاني ص ١٦ ، ٥٢ ، لفسد المصوم ج ٢ ص ٢٩٦ ، ٢٩٧)

١ - الصحة : وقوع العقد بحيث يترتب عليه الحكم المقصود .

٢ - الفساد : وقوع العقد بحيث لا يترتب عليه الحكم المقصود .

لكن الفساد في المعاملات له مرحلتان ومرتبستان ، إحداهما يعنون عنها بـ « الفساد » ، والأخرى هي التعبير عن عدم بـ « البطلان » . فن السحن لى أذكر كلا من هذين التعبيرين مع متعلقاتها إيضاحاً وبياناً .

أ - الفساد المحض .

(١) التعريف : وقوع العقد بحيث ينعقد ويعتد به أصلاً ولا صفناً .

(٢) مصلته : العقد مع خلل في الأوصاف وشتاتيات العقد .

(٣) الحكم : فسخ مثل هذا العقد وإقامة التلك إذا وقع التناقض ولم يفسخ ، مع لزوم الإلم والتباجة .

(٤) المثال : ما تقدم في بيان القسم للقبوح لقوله من الأمثلة - البطلان .

ب - البطلان :

(١) التعريف : وقوع العقد بحيث لا ينعقد ولا يعتد به شرعاً لا أصلاً ولا صفناً .

(٢) مصلته : العقد مع خلل في أركان البيع ، كبيع غير المال أو غير المال للتقوم^(١) .

(٣) الحكم : عدم إقامة التلك أبداً وإن وقع التناقض فيجب فيه رد التوضين .

(٤) المثال : ما تقدم ذكره في أمثلة القبيح لمينه^(٢) .

(١) المال للتقوم هو ما يحوز التلك والاستفادة منه للمسلم وبغيره ما لا يجوز تملكه والاتصاف به له ، كالحق والمقرر وأنها من الأموال غير التقويم للمسلم ، والبركة ليست من الأموال . (مأخوذة من كتشاف الأسرار ج ١ ص ٣٣٨ - ٣٣٩) .

(٢) تفسير المصنف ج ٢ ص ١٠٤ - ١٠٥ ، كشف الأسرار ج ١ ص ٥٤٨ - ٥٤٩ ، التوضيح ج ١ ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .

إذا كان العقد من قبيل القسم الأول يترك عليه القضاء بالفساد ، وإن كان من الثاني يخالفون إنه باطل ولا يترتبون في الخطأ بين إبطال الفساد والبطلان على العمدة . وكذا في باب النكاح أيضاً ، فإن الفساد والبطلان في باب المعاملات والنكاح سواء لعدم التضمين ج - ٣٣١ - ٣٣٢ بدائع الفوائد ج ٩ ص ٣٣٢ ، فتح القدير ج ٢ ص ٣٣٢ .

المبحث الثالث

المطلق والمقيد

١ - المطلق .

أ - التعريف : هو خاص يدل على معناه الحقيقي بدون زيادة قيد .

ب - المثال : لفظ « الإنسان » فإنه يدل على المعنى الذي وضع بإزالته بدون زيادة عليه .

٢ - المقيد .

(أ) التعريف : هو خاص يدل على معناه الحقيقي بزيادة قيد ^(١) .

(ب) القيود : التي تزداد في القيد على ما يكون عليه المطلق . هي كل ما لم يبق معه المطلق على إطلاقه ، سواء كان صفة أو حالا أو شرطاً أو عدداً أو زمناً أو مكاناً ^(٢) .

(ج) الأمثلة : الإنسان الكامل ، جاء زيد راكباً ، عندي عترون كتباً .

٣ - الأحكام : إنشاء المطلق على إطلاقه والمقيد على قيده أي يعمل بالمطلق بدون زيادة عليه والعمل بالمقيد مع رعاية ما زيد عليه من المطلق ^(٣) .

وبناء على ما ذكر يكفي للخروج عن عبدة العمل بالمطلق ، العمل بأي فرد ما يصدق عليه المطلق المذكور ، ويصح أن يراد به ولا يشأى القيد إلا بفرد يوجد فيه ومعه القيد المذكور .

(١) تفسير النصوص ج ٢ ص ١٨٧ ، نور الثمارة ص ١٤٥ .

ما ذكرت من تعاريفها ذلك نظراً إلى سهولة التصور والفهم ولا خلاف أن كل من المطلق ما دل على فرد شائع نور مقيد لها بأي قيد . مثل : رجل وطارق . والقيد عرصة مائة . ما دل على فرد مقيد لعضو بقيد ما ، كرجل رشيد وطارق لبيد .

(٢) فوائد الرحمن ج ١ ص ٣٦١ ، ٣٦٢ ، التوضيح ص ١١٨ ، المدخل ص ٢٢٩ ، أصول الخلاف ص ١٥٠ .

(٣) فوائد الرحمن ج ١ ص ٣٦٠ ، التوضيح ص ٢١٨ ، تفسير النصوص ج ٢ ص ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ .

(٤) تفسير النصوص ج ٢ ص ١٤٢ ، ١٤٣ ، التوضيح ص ٢١٨ .

٤ - الأمثلة : قد ورد الحكم بتحرير رقبة في كفارات القتل والظهار واليهن إلا أن ذكرها في كفاراتي الأخيرين (أي انظهار واليهن) ورد مطلقاً ^(١) ، وفي كفارة القتل الرقبة مقيدة بالإيمان ^(٢) فيكفي في الظهار واليهن تحرير أي رقبة ، مؤمنة كانت أو كافرة ، ولا تتأدى كفارة القتل إلا إذا اتصلت الرقبة المحررة بالإيمان .

٥ - حمل المطلق على المقيد : قد يرد ذكر شيء وقيل في نصين وموضعين مع الاختلاف بأن يرد في نص مطلقاً وفي الآخر مقيداً ، ففي حق العمل به مع الإطلاق والتقييد تفصيل وهو أن كل نص ، يذكر فيه حكم ، يشتمل على أمرين : الحكم وسببه ، والإطلاق والتقييد تارة يتعلقان بالحكم وأخرى يردان في بيان السبب مع اتحاد اللوحين والحكم ، فالحكم الوارد فيه الإطلاق والتقييد له أربع صور ، أما السبب فله صورة واحدة .

الصور الأربعة للحكم هي :

(أ) اتحاد السبب مع اتحاد الحكم .

(ب) اتحاد السبب مع اختلاف الحكم .

(ج) اختلاف السبب مع اتحاد الحكم .

د - اختلاف السبب مع اختلاف الحكم .

وجملة أحكام هذه الصور أن الأولى يحمل مطلقتها على مقيدتها ، أما البقية الثلاث فتعبري على حالها أي يبقى المطلق منها على إطلاقه والمقيد على قيده ، وإليك تفصيل الصور بذكر الأمثلة :

(أ) اتحاد السبب مع اتحاد الحكم :

ذاك بأن يكون الحكم في النصين واحداً وكذا السبب لا يختلف في حق أحدهما

(١) آية كفارة الظهار في سورة المائدة قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يظَاهرون من نسائهم في الآية ٢ .

وآية كفارة اليهن في المائدة وهو قوله تعالى : ﴿ لَا يَوْمَعِلْكُمْ اللَّهُ وَالنَّصْرُ فِي أَيَّامٍ ثَلَاثَةٍ ٥٥ .

(٢) النساء قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمَنْ إِذَا قُتِلَ مِنْكُمْ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلَّا غُلَاً فِي الآية ٩٤ .

والنفس إلى الآخر ، فيحمل المطلق على التقيد ، كعدم الحيوان فإنه من المحرمات وقد ورد ذكره في سورة الثالثة بدون قيد في قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ﴾ ^(١) ، وورد مقيداً في قوله تعالى : ﴿ قل لا أجد فيها أوحى إلى هرماء على طعام يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً ﴾ ^(٢) انفس الآية الثانية ، الدم المحرم ، مقيد بكونه « مسفوحاً » أي سائلاً خارجاً من الجسم ، والحكم في كلا النصين وفي المطلق والتقيد كليهما واحد ، وهو حرمة الأكل ، كما أن سبب الحكم أيضاً واحد وهي نجاسة الدم ، فلذا حل مطلق الدم في الآية الأولى على التقيد المذكور في الثانية واعتبر التقيد في آية الثالثة أيضاً .

لكن هذا الحكم إما لم يعرف للتقدم فيها وإلا لما تأخر بسبب ما تقدمه في هذا الباب ^(٣) .

(ب) اتحاد السبب مع اختلاف الحكم .

هو أن يختلف الحكم في النصين مع اتحاد السبب ، كالوضوء والتهيم فإنها صورتان للظاهرة المطلوبة شرعاً ، سببها واحد وهو إرادة الصلاة وحكمها مختلف : لأن وظيفة الوضوء هو غسل لأربعة أعضاء ، ووظيفة التهيم إنما هو المسح للأيدين منها فقط ^(٤) ، فلأجل اختلاف الحكم لا يحمل للمطلق على التقيد مع أن السبب واحد فلا يشمل المسح في التهيم ما سوى الأيدي المذكورين من الأعضاء في باب التهيم وهما الوجه واليدين دون الرأس والرجلين .

(جـ) اختلاف السبب مع اتحاد الحكم :

ذاك بأن يتحد الحكم في النصين ولكن يختلف السبب ، ولا حمل في هذه الصورة أيضاً ، مثاله تحرير الرقبة في كفارات القتل واليمين والظهار ، فإن الحكم فيها واحد وهو

(١) الثالثة الآية : ٣ .

(٢) الأعم الآية : ١١٩ .

(٣) فوائد الرحمن ج ٦ ص ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، للمحل إلى جم أصول الفقه ص ٩١٥ .

(٤) الثالثة الآية : ٦ ، وهي قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قم إلى الصلاة فغسلوا ﴾ الآية .

تحرير الرقبة والسبب مختلف : لأنه القتل في كفارة القتل ، والحنث والطهار في كفارتها ، والرقبة في الأولى مقيدة ^(١) وقها سواها ^(٢) مطلقة ، وقد تقدم التوضيح ، فلاختلاف السبب لا يحمل للطلق على التقيده .

(هـ) اختلاف السبب مع اختلاف الحكم .

هو أن يختلف الحكم والسبب التوجب كلاهما ولا حمل في هذه الصورة أيضاً ، مثاله لعنق وظيفة الوضوء ووظيفة السرقه ككثيرها باليد ، وفي السرقه ورد ذكرها مطلقة ^(٣) ، وفي الوضوء هي مقيدة بالمرافق ^(٤) ، والحكم والسبب كلاهما في حنفها هتفتان : لأن الحكم في السرقه هو القطع وسببه أخذ مال الغير خفية من حرزه ، وحكم الوضوء هو الغسل وسببه إرادة الصلاة ، فلأجل هذا الاختلاف لا يحمل مطلق هذه الصورة على مقيدها .

هـ - الاختلاف الإطلاق والتقييد في باب الأسباب ونحوها : قد تقدم أن

الاختلاف الإطلاق والتقييد بالنسبة إلى شيء يرد ذكره في تعين عتظين ، قد يقع في بيان سبب الحكم ، بأن يختلف النصاب في بيانه إطلاقاً وتقييداً ، فأحدهما يدل على كونه مطلقاً والآخر على أنه مقيد ، ولا يحمل المطلق على التقيده في هذه الصورة أيضاً بل يجب العمل بكل نص مع رعاية الحالين حسب الإمكان ، مثاله : صدقة الفطر فلو ورد في بيان سببها نصابان مختلفان في ذكر إطلاق السبب والتقيده ، وذلك كأن يروى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : « فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحُر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين » ^(٥) ، كما روي عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال فرض رسول الله ﷺ هذه الصدقة صاعاً من تمر أو شعير على كل حر أو مملوك ، ذكر أو أنثى ، صغير أو كبير » ^(٦) .

ففي الحديث الأول ورد قيد الإسلام في حق كل من غلب عليه صدقة الفطر حرّاً

(١) النساء الآية : ٩٢ .

(٢) النكاح - الآية ٨٨ ، والحائض الآية ٤ .

(٣) النكاح - الآية ٢٨ ، وهي قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اذكروا ما كنتم تعلمون »

(٤) النكاح - الآية ٦ ، وهي قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اذكروا ما كنتم تعلمون »

(٥) البخاري (الزكاة) ، باب فرض صدقة الفطر (مسلم) (الزكاة) ، باب زكاة الفطر

(٦) البخاري (الزكاة) ، باب صدقة الفطر على الصغير والكبير (مسلم) (الزكاة) ، باب زكاة الفطر .

كان أو حياء ، والثاني مطلق في الباب في بيان هذا الحكم ، ولما كان التكفار غير هابطين
بمثل هذه الأحكام فلا تحالة أن الحر يختص بالإسلام دون المملوك فإن مولاه كما إنه يؤدي
عن نفسه ، يؤدي الصدقة عن مملوكه أيضاً مسلماً كان أو كافراً ، وبهذا التفصيل نجتمع بين
النصين عملاً ونخرج من هذا الاختلاف قيسون حمل المطلق على التقيد ؛ بل تقول إن
الحديث الأول في حق العبد المسلم والشاق في حق العبد مطلقاً مسلماً كان أو كافراً ،
ولا منافاة لأن السبب قد يتعدد فتلزم أداء صدقة النظر من كل عيد ^(١) .

٦ - شرائط الحمل :

- (أ) أن لا يتبع دليل عن حل المطلق على التقيد .
- (ب) أن يكون للمطلق والتقيد بحيث لا يمكن بينهما الجمع والعمل بها إلا بالحمل .
- (ج) أن لا يتغير العدد والذات المذكوران في النص لأجل الحمل ؛ بل التغيير إما
يقع في الحال والوصف ونحوهما .
- (د) أن لا يأتي مع التقيد قدر زائد يدل على تخصيص التقيد بالتقيد .
- (هـ) أن يكون الحمل في باب الأمر والإثبات دون باب النهي والنفي .
- (و) أن لا يكون للمطلق إلا أصل واحد ^(٢) .

(١) فراجع الردود ج ١ ص ٣٦٦ - ٣٦٧ ، المحامي مع النظامي ص ٦٥ - ٦٦ ، نور الأنوار وقر الأكابر ص ٦٥ - ٦٦ ،
نفس المصنف ج ٢ ص ٢٠٠ - ٢١٦ .

وقد اتضح بالتفصيل الشطور أن ما ذكر من المطلق والتقيد أن كلا منهما يجري على ما عليه ، إما ذلك في أغلب
الصور المذكورة أي فيما سوى الأول .

(٢) نفس المصنف ج ٢ ص ٣٦٦ - ٣٦٧ ، فراجع الردود ج ١ ص ٣٦٦ - فتوضيح ص ١٦٦ ، إرشاد الفحول ص
١٦٦ ، ١٦٧ .

وبلاحظ أن المطلق والتقيد ليسا من أقسام المقاص مطلقاً بل من أقسام المقاص المحسنة والمقاص النعمية (١) وبه
نفس المصنف ج ٢ ص ١٥٢ ولا علاقة لها بالمقاص الفردية ، لأنه لم يوضح إلا لذات واحدة متعينة كل
النعم .

الفصل الثاني

العام

وهو القسم الثاني للفظ باعتبار معناه الموضوع له

١ - التعريف : هو لفظ يدل بحسب وضعه اللغوي بوضع واحد على شئ واحد واستفراجه لجميع أفراد معناه من غير حصر في كمية معينة منها ^(١) .

٢ - الفرق بين العام والمطلق : إن العام يشمل جميع أفراد ، أي جميع ما يصدق عليه معناه ، مرة واحدة والمطلق يتناول فرداً واحداً من أفراد معناه لا على التعيين ففراد به واحد مكان آخر ، كالرقبة في قوله تعالى : ﴿ فَنَحْرُورَ رَقَبَةٍ ﴾ ^(٢) ، فإنها مطلقة لأن المراد بها رقبة واحدة من بين الرقاب ، أما لفظ رقاب فإنه عام ، يتناول جميع ما يدخل تحت معناه من أفراد ما وضعت له هذه الكلمة في أي كمية كانت ^(٣) .

٣ - ألفاظ العموم :

هي كما يلي :

(أ) كل اسم على بلام الاستفراق ، سواء كان قسماً من الجوع أو اسم جمع أو اسم جنس أو اسماً مفرداً .

(ب) كل اسم على بلام الجنس (عند البعض) .

(جـ) الجمع للتكرار (عند البعض) .

(د) كل اسم يضاف إلى المعرفة للاستفراق .

(هـ) أسماء الشرط .

(و) أسماء الاستفهام .

(١) أصول الخلاف ص ١٥٨ ، تصور العموم ج ٢ ص ٦٠ ، كشف الأستار ج ٦ ص ٢٢٥ التوضيح ص ٨٢ .

(٢) القابلة : الآية ٢ .

(٣) تصور العموم ج ٢ ص ٦١ ، ٦٢ ، إرشاد النور ص ٦١٧ .

(ز) الأسماء الموصولة إذا لم تكن للمعبد .

(ح) النكرة تحت النفي .

(ط) النكرة تحت الشرط .

(ي) النكرة الموصوفة بصفة عامة .

(لـ) النكرة تحت الإثبات في بعض الواضع ، كما في قوله تعالى : ﴿ عَلِمْتَ نَفْسَ مَا أَحْضَرْتَ ﴾ أي علمت كل نفس ما أحضرت .

(لـ) الأسماء للنكرة التي يضاف إليها كلمة كل أو جميع أو نحوهما .

(م) كل اسم بمعنى الجماعة كـ معشر ومعاشر وجماعة وكافة قاطبة ورهط وتقوم وجماعة وجمع وجميع ونحوها ^(١٦) .

٤ - انقسامه باعتبار دلالاته بدون حصر الأفراد :

العدم باعتبار حقيقته وهي الدلالة على أفراد معناه بدون حصر في الكمية ، ينقسم إلى قسمين :

الأول : ما يبيد ذلك باعتبار صيقته أي صورته الموضوعية لأنهاء هذا المعنى ، وعلى هذا جميع أقطاب الجمع .

الثاني : ما يعيد ذلك باعتبار معناه أي لأجل عموم معناه ، سواء كان ذلك بأن يصدق معناه الموضوع له على الجماعة وجمع كثير كـ « من وما » ، فإنها يصلقان على فرد واحد وعلى كل فرد أيضاً أي جميع أفراد ما يأتي بعده صلة له وصلة أو بأن وضع اللفظ أساساً للإطلاق على الجماعة كـ ، قوم ورهط ، ونحوهما من الكلمات ما وضع على ثلاث فصاعداً من جنس أو نوع ^(١٧) .

(١٦) التكميل الآية ١٤

(١٧) هرايز ارموز ج ١ ص ٢٦ - ٢٧ ، التوضيح ص ١٦٨ - ١٦٩ ، سور الأنوار وفي الأختار ص ٧٩ ، ٨٢ ، تفسير

لتصريح ج ٢ ص ٢٢ - ٢٤ ، السجل إلى علم أصول الفقه ص ٢٦٦ .

(١٨) التوضيح ص ١٦٨ ، الشفا ص ٢٥ سور الأنوار ص ٦٥ .

٥ - أحكامه :

أ - إن العبرة في حق العمل بالعام ، لعموم اللفظ لا للسبب الخاص الذي ورد لأجله الحكم المذكور للعام ، فإن كثرة من الآيات نزلت في حق أشخاص معينين لأجل أسباب وحالات نزلت بهم لكن أحكامها لم تخص بهم : بل عدت عامة لجميع المسلمين لأجل عموم ألفاظها .

ب - وما سوى هذا الحكم فينبئ على اتساعه باعتباره على العموم واغفل على الخصوص .

٦ - اتساعه باعتباره بقاءه للعموم وحمله على الخصوص :

قد تقدم من تعريف العام أنه يشمل جميع أفرادها ولكنه في بعض الوقائع لا يكون كذلك ، فيالنسبة إلى حاله هذه ، وهي اعتبار بقاءه للعموم وعلى معناه الأصلي الوضعي وباعتباره حمله على الخصوص والخروج من معناه الأصلي ومتقتضاه ، العام على قسمين :

أ - عام محمول على العموم .

ب - عام محمول على الخصوص .

أ - العام المحمول على العموم .

١ - التعريف : هو عام يبنى على عمومه بدون أي خصوص في مراده .

٢ - صورة : وله صورتان :

أ (محمول على العموم قطعاً .

ب (عام مطلقاً .

أ (العام المحمول على العموم قطعاً :

١ - التعريف : هو عام يحمل على العموم لأجل قرينة مانعة عن التخصيص فيه .

٢ - المثال : قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ ^(١) ، فإنه محمول على

(١) تواليع الرحمن ج ١ ص ٢١٠ ، التوضيح ص ٢٢٦ .

(٢) الآية : الآية ٣٠ .

العموم قطعاً لقرينة فيه تمنع عن التخصيص والقرينة هي بيان قاعدة عامة بأن كل شيء ذي روح خلقه الله تعالى بالقائه .

ب) العام المطلق .

١ - التعريف : هو العام المحلول على العموم لعدم دليل يقتضي تخصيصه .

٢ - المثال : قوله تعالى : ﴿ فَاَقْرَأُوا مَا تُمْلِئُ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ ^(١) : فإن لكلمة « ما » فيه عامة ، وهي تدل على كفاية قراءة كل ما كان من القرآن أي قدر كان ، وذلك لعموم « ما » ولا يوجد هنا دليل للتخصيص فلذا هي محمولة على العموم .

(ج) حكم هذين القسمين :

لزوم الاعتقاد ولزوم العمل بمدلولاتها قطعاً ، فلها في حق لزوم الاعتقاد والعمل منزلة الخاص ^(٢) .

ب - العام المحلول على الخصوص :

١ - التعريف : هو عام يخص أفراداً عن حكمه المذكور .

٢ - صوره : وله أيضاً صورتان :

أ - العام المخصوص لأجل قرينة .

ب - العام المخصوص لأجل الدليل .

أ - العام المخصوص لأجل قرينة :

١ - التعريف : هو العام المخصوص الذي خص عن حكمه بعض أفراداً لأجل قرينة

(١) الزمزم ، الآية ٢٠ .

(٢) فرائض الروحوت ج ١ ص ٣٦٤ ، كشف الأستار ج ١ ص ٢٠٩ - ٢٠٦ ، التوضيح ج ١ ص ٢٩ - ١٠ .

العام غير المخصوص بالخاص حكماً ألا أنه إذا وقع التعارض بينهما من عرف التقديم منها ولو كان التأخر هو الخاص وكان متصلاً بالعام يحمل العام على المخصوص كما سيأتي . وإن لم يتصل الخاص بالتأخر بالعام التقديم يحمل أيضاً للعام . ولو كان التقديم هو الخاص ويتأخر عنه العام يتسخ الخاص بهذا العام . وإن لم يعرف التعارض يحمل بالتأخر منها وإذا تبارك العمل بالتقدم للخاص منها (فرائض الروحوت ج ١ ص ١٥٤ ، تفسير المصنوع ج ١ ص ١٧٢ ، ١٧٥ .

مقتضية لذلك .

٢ - القرينة : هي لا تكون هذا لفظية بل معنوية فقط ، وهي العادة والعقل والحسن والنقص أو الزيادة في المعنى الحقيقي للفظ ونحو ذلك ^(١) .

٣ - الحكم : هذا القسم بمنزلة الخاص والقسم الأول من العام في لزوم الاعتقاد والعمل به قطعاً لكن في حق الباقيين تحته بعد الخصوص لأن خص عنه .

٤ - المثال : قوله تعالى : ﴿ وَرَفَعْنَا عَلَى السَّامِ حُجَّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ^(٢) فكلمة « الناس » في هذه الآية عامة تقتضي عموم الحكم أي فرضية الحج على جميع من يستطيع إلى بيت الله سبيلاً من المسلمين إلا أنه خص بالعقل منه غير البالغ ، وغير العاقل ، فلا وجوب الأهل البالغ والعاقل دون الصبي والمجنون .

ب - العام المخصوص لأجل دليل :

١ - التعريف : هو عام يخص عن حكمه بعض أفراد له دليل دل عليه .

٢ - الحكم : لزوم العمل بما يقضي تحته بعد المخصوص من أفراد ، مع احتمال أن يخرج عنه بعض آخر لأجل دليل آخر ، فلذا وجد دليل غير الأول على خروج بعض آخر وخصوصه ، يخص عنه هذا البعض أيضاً ، فنظراً إلى هذا الاحتمال أي احتمال خروج بعض آخر مرة ثانية يصير هذا العام ظاهراً دلالة في حق العمل به ^(٣) .

٣ - المثال : قوله تعالى : ﴿ وَأَحْلَلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ ^(٤) ، فإن « ما فيه عام لكنه

(١) نور الأنوار وقر الآثار من ٧٥ .

قبل هذا إذا كان القسم العقل ، فإن ما حكم العقل بخروجه يخرج ويبنى الدلالة لفظية على السلي كما كانت ، وإذا كان المخصص الحس أو العادة أو غيرها فالظاهر أن لا يقضي قطعاً لاحتمال العادة وعدم الزيادة والنقصان فهم إلا أن يعلم قدر المخصوص قطعاً كما في التلويح (قر الآثار من ٧٥)

(٢) آل عمران : ٩٦

(٣) حتى يجوز المصلحة لها بعد سائر الدلائل الظنية نحو خبر الواحد والقياس ويكون في الرتبة من خبر الواحد فلا يعارضه (التفريح ج ١ ص ١٥) كما أنه بعد من القياس أيضاً حسب تصريح البعض (حاشية الحداية للكتوبي

ص ٣٠٦ - ٣٠٧ .

(٤) النساء : الآية ٦١ .

محول على الخصوص : لأن الآية وردت في سياق بيان المحرمات من النساء وقد سبقها ذكرهن^(١١) ، فهذه تدل على حل ما سواهن ، وقد وردت حرمة غير من ذكرت في آية المحرمات في نصوص أخر^(١٢) فدل ذلك على أن العام في هذه الآية مخصوص بفروج بعض أفرادهن عن الحل المذكور هنا^(١٣) .

(١١) وهو في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ فِي حُرْمَةِ عِيَالِكُمْ أُتْبِهَتْكُمْ ﴾ الآية من سورة النساء ر ٢٢ = ٢٣ .

(١٢) وهي كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُفْرِكَاتِ حَتَّى يُكَوِّنَ لِأُمَّتِكُمْ مَوْعِظَةً مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِكُمْ ﴾ الآية ٢٢١ .

وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « تحريم الرضاعية ما تحرم الولادة » (البيهقي) النكاح ، باب ﴿ وَلَهُنَّ مِمَّا كَسَبْنَ كَمَلًا تُرْضَعْنَ ﴾ (مسلم) كتاب الرضاع ، بداية الكتاب .

وكذلك قوله ﷺ : « لا نكح بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وحالتها » (البيهقي) النكاح ، باب لا تنكح المرأة على عمها ، (مسلم) النكاح ، تحريم النكح بين المرأة وعمتها أو حاتها .

(١٣) فتاوى ج ١٧٩ - ١٨١ ، تفسير النصوص ج ٢ ص ١٠٢ - ١٠٤ ، فتاوى الرحمة ج ١ ص ٢٠٤ ، كشف الأسرار ج ١ ص ٦٩٩ .

ذكر أقسام العام بالنسبة إلى الخصوص بهذا البسط والتفصيل لعل ذلك من أجل أن في الباب ولكن اغترت هذا التعديل لما ورد من بطلان في نور الثآليل وقر الأقطار والتوضيح ، وقد ذكر الخلاف ومصابيح تفسير النصوص الثلاثة الأولى من الرابع ولكن بطلانها في توضيح تلك الأقسام مشير إلى القسم الرابع السلي فتردت بذكره وتوضيحه ، والله تعالى أعلم .

التخصيص كما أنه إذا قلنا : « لا تعط أحداً إلا زيتاً » لا يكون هذا الكلام من باب التخصيص ، بل هذا من قبيل الاستثناء ، لأن قولنا « إلا زيتاً » مع إنه متصل بإقبله لكنه غير مستقل فإنه جزء جملة لا جملة تامة .

ملاحظة : البعض الذي يخص عن العام ويخرج عن حكمه بالتخصيص لا يلزم أن يكون معلوماً ومتميئاً ، بل ربما يكون مجهولاً فيحتاج إلى تعيينه بالقرآن ويدل على تفيد ذلك ، كما إذا كانت الجملة السالفة هكذا : « أعط قومك ولا تعط بعضهم » ففيه البعض المخصوص غير معلوم بل هو مجهول .

أما المثال من القرآن فتقوله تعالى : ﴿ وأهل الله البيع وحرم الربا ﴾ ^(١) ، فإن البيع في الجملة الأول عام ، والجملة الثانية وهو قوله : ﴿ وحرم الربا ﴾ خصت هذا العام لأجل اتصالها بالأول واستقلالها عنها ، إلا أن المخصوص مجهول وذلك لأن كلمة البيع وكلمة الربا كلاهما يعني الزيادة ، فهنا التخصيص لم يخرج من البيع إلا فرد مجهول من زيادة المال ، ولا يمكن العمل لمجهول إلا بعد التعيين ، ولعن المخصوص المجهول هنا بالحديث الذي ورد كشرح له ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام : « الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والقر بالقر واللح باللح مثلاً بثل ، سواء بسواء ، وما يبد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى » الأخذ والمعطي فيه سواء » ^(٢) .

ثم بعد تعيين أفراد المخصوص المذكور ، خص غير هذه الأفراد بدليل القياس عند عامة العلماء والمجتهدين مع أن القياس ليس بمنزلة هذا النص من القطعية ، فأخرج من البيع الحلال كل ما وجد فيه العلة التي خص لأجلها الربا في القرآن والصور المذكورة في الحديث النبوي ^(٣) .

٤ - الحكم : قد تقدم من أحكام المخصوص في بيان أقسام العام أنه إذا وقع المخصوص لأهل قرينة كان المخصوص بمنزلة الخاص في لزوم الاحتياط والعمل ، وإذا وقع خصوصه لأجل دليل دل عليه كان ظنياً .

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٧٥ .

(٢) مسلم كتاب البيع ، باب ربا .

(٣) قد احتج الآفة في تعيين هذه العلة ، وأصح ذلك ما ذهب إليه من كتب الفقه ويخرج كتب الحديث .

والمراد بالقرينة دليل لم يكن من جنس الكلام كالمثل ونحوه كما مر في بيان القسم الأول من العام المخصوص .

والدليل غير القرينة هو ما كان من جنس الكلام^(١) كما تقدم في قوله تعالى : ﴿ أَهْلَ لَكُمْ مَا وراءَ ذَلِكَ ﴾ وكذا في قوله : ﴿ أَهْلَ اللهَ التَّيْبِيعِ وَحَرَمَ الرِّبَا ﴾ .

وقد نبهت في الملاحظة أن كل ذلك في التخصيص الأول ، ويجوز التخصيص في عام واحد مراراً إذا اقتضت الدلائل ذلك ولا يزيد العام به بعد التخصيص الأول إلا في طبعه .

٥ - مدى التخصيص : قد تقدم أنه إذا خصص عام مرة واقتضت الدلائل تخصيصه أخرى بل مرة بعد مرة يجوز ذلك أيضاً إلا أن لذلك غاية وصدى يجب إنهاء عمل التخصيص عند تلك الغاية ، وذلك لأن التخصيص - كما ذكر - هو إخراج أفراد العام عن حكمه ، فإذا وقع التخصيص مراراً ولم يزل يخرج بذلك أفراداً عن حكمه لم لا ينتهي عمل التخصيص وإخراج الأفراد إلى حد ولغاية فلا حاجة يخرج عنه جميع أفراد دون البعض ، وينتج عنه ويلزم به ترك العمل بالنص وبالعالم دون خصوصه ، لأن إخراج الكل هو إهمال النص وتركه أصلاً لا التخصيص الذي حقيقته إخراج البعض ولو كان المخرج أكثر قدراً من الباقي تحت العلم ونحت حكمه فإذا لا بد من مراعاة غاية وتحديد حد ينتهي إليه إجراء عمل التخصيص لئلا يلزم ما ذكر ، وتفصيل ذلك : أن العام المخصوص إذا كان غير جمع متكرر يجوز تخصيصه إلى أن لا يبقى تحت إلا فرد واحد ، أما إذا كان جماعاً متكرراً أو جماعاً معنوياً كرهط وقوم ونحوهما فيجوز فيه التخصيص إلى أن لا يبقى من أفراد إلا ثلاثة ، فإذا بلغ التخصيص إلى الحد المذكور انتهى عمله ولا يجوز إمراره حيث لا بقي^(٢) .

٦ - المخصصات : (ينتج المصاد الأولى ، أي ما يجري فيه المخصوص والتخصيص) .

(١) التوضيح ج ١ ص ١٢١

(٢) فوائذ الرحموت ج ١ ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، التوضيح ص ١٢٩ ، ١٣٠ ، نور الأنوار ص ٤٢ ، ٤٣ .

هي نصوص القرآن الكريم ونصوص الأحاديث إننا اشقل شيء منها على كثرة عامة والمتنصت الدلائل المخصوص والتخصيص فيها .

٧ - المخصصات : (بكسر الصاد الأول أي ما يخص به العام) .

- | | |
|--------------------------|-------------------------------|
| (أ) القرآن الكريم . | (ب) الحديث للتواتر . |
| (ج) الحديث للشهور . | (د) خبر الواحد . |
| (هـ) الإجماع للتواتر . | (و) الإجماع للشهور . |
| (ز) الإجماع الأحادي . | (ح) فعل الرسول ﷺ . |
| (ط) تقرير رسول ﷺ . | (ي) قول الصحابي . |
| (كه) فعل الصحابي . | (ل) تقرير الصحابي . |
| (م) عرف المسلمي . | (ن) عرف القولي . |
| (سي) العقل . | (ع) القياس ^(١) . |

ملاحظة : إن الأمور المذكورة ليست بمخصصات للعام مطلقاً أي لكل عام وفي كل حال : لأن من العام ما هو قطعي وما هو ظني ، وهذه الأمور أيضاً كذلك ، فإن البعض من القطعيات والآخر من الظنيات ولا يجوز تخصيص ما هو قطعي إلا بقطعي لا بظني ، فإن الظني دون القطعي في الرتبة فلا يصلح لأن يؤثر فيها هو أقوى منه بوجه .

فالعام القطعي هو ما كان في القرآن أو في حديث متواتر أو حديث مشهور ولم يخص عنه شيء بدليل من جنس الكلام ، والعام الظني ما لم يكن من الثلاثة المذكورة أو ما كان منها بعد أن يخص عنه شيء بدليل كلامي .

والقطعي من المخصصات الثلاثة الأول منها ، وكذا الإجماع للتواتر والإجماع الشهور .

(١) هاشم الزمخشري ج ١ ص ٢١٥ ، ٢٦٠ ، للدخل إلى علم أصول الفقه ص ٢١٥ - ٢١٦ - تفسير النصوص ج ٢ ص ٥٥ - ٥٦ .

فالعام القطعي لا بد لتخصيصه من كون المخصص من هذه الفئة ، وكذا يجوز تخصيصه بالخاص والمقتل والعرف أيضاً لأنه من غير جنس الكلام ، وللتوضيح راجع أمثلة قسمي العام المقتول على الخصوص ، وكذا المثال المتقدم من القرآن في هذا البحث .

أما العام الظني سواء لم يكن قطعياً أصلاً ، أو كان ولكن جرى فيه التخصيص مرة فيجوز تخصيصه بكل ما ذكر ولا تلزم التطيعة فخصه ^(١) .

٨ - الفرق بين التخصيص والتقييد :

إن التخصيص والتقييد كل منهما ينهي شمول اللفظ إلا أن الأول يؤثر في شمول العام والثاني في شمول المطلق مع إن المطلق من قبيل الخاص ، فالفرق بينهما ظاهر ، وقد ذكرنا لذلك وجوهاً أخرى :

(أ) التخصيص هو التصرف في المفهوم اللغوي بصرفه عن متباعده إلى غيره ، و التقييد هو نوع زيادة على المفهوم اللغوي كلفظ « الرجل » تخصيصه أن يخرج عن معناه فرد أو أفراد ، والتقييد أن يزداد عليه قيد لا يدل عليه اللفظ بوضعه كالعلم أو الجهل أو نحوها .

(ب) التخصيص لا يتغير به المفهوم اللغوي والتقييد لغيره كما رأينا في المثال المتقدم .

(ج) لا بد للمخصص من كونه جملة إذا كان من قبيل الكلام والتقييد لا يلزم له ذلك ^(٢) .

(د) التخصيص يجوز بما هو ليس من جنس الكلام والتقييد لا بد من كونه كلاماً ، وذلك ظاهر بما تقدم من تفاصيل التخصيص والتقييد في هذا البحث وفي بحث المطلق والتقييد .

(١) للدخول إلى علم أصول الفقه ص ٢١٩ ، فوائدها الرجوع ج ٦ ص ٢١٩ - ٢٢٥ .

مثال التخصيص بالخاص قوله تعالى في حق ملكة سبا : « ولوليت من آل فهد » مع أن ذلك مطلق عليه الصلاة والسلام لم يكن في بعدها ، والتخصيص بالعرف كإطلاق المصراع على الشدة الصادر منه مع إنه يقتضي في الأصل على كل ما ينسب به (انظر المصنف ج ٢ ص ٨٢ - ٨٨) .

(٢) للدخول إلى علم أصول الفقه ص ٢١٠ ، ٢١١ ، كشاف الأسرار ج ٢ ص ٢٥٥ .

الفصل الثالث

المشترك

وهو القسم الثالث لللفظ باعتباره معناه الموضوع له

١ - التعريف : هو لفظ وضع لمعنيين أو أكثر ^(١) .

٢ - الفرق بين العام والمشارك : يوجد :

(أ) العام يوضع لمعنى واحد إلا أن معناه يصدق على أفراد كثيرة ، والمشارك يوضع لأكثر من معنى واحد (أي العام كثرتة في أفراد والمشارك كثرتة في معانيه) .

(ب) العام يدل على الأفراد الكثيرة يوضع واحد ، والمشارك يوضع لمعانيها المتعددة في أكثر من مرة في الألفاظ ^(٢) .

(ج) العام يدل على أفراد غير محصورين ، والمشارك يدل على معان محصورة معا كثر عددها ^(٣) .

(د) العام يراد به جميع ما يصدق عليه ، معاً كثر العدد ، في وقت واحد ، والمشارك لا يجوز أن يراد به في وقت واحد إلا أحد معانيه كإني .

٣ - أسباب الاشتراك :

(أ) اختلاف الواضعين أي اختلاف القبائل العربية في استعمال الألفاظ لما يقصدون بها من المعاني ، حيث تصطلح قبيلة على استعمال لفظ لمعنى معين وتصطلح قبيلة أخرى على إطلاق ذلك اللفظ بمعناه على معنى آخر ، وربما توجد قبيلة ثالثة تصطلح على معنى ثالث لتلك اللفظ نفسه وهكذا حتى يجعل لفظ واحد معاني كثيرة .

(١) جواهر الريحوت ج ١ ص ٦٤٥ - كشف الأسرار ج ١ ص ٦٦٥ - والمراد بلفظ هنا ما وضع له المشترك وإزائه ، سواء كان ذلك ذاتاً ومبدأً أو وصفاً ومحصلاً كلفظ : النور ، فإنه للمعاني من الباصرة والنفس والجوارح والركبة .
واسط ، الإحصاء - للأفراد مراد وضع للكلم والإظهار كلها مع أنها من الأعداد (عمدة المفاتيح ص ١٥) .
الطاسمي ص ١٩ -

(٢) إذا قيلت : « الألفاظ » لأن المشترك المعنى لا يتعدد وصفاً كإني .

(٣) مذكورة بواسطة بعض .

(ب) وقد يختلف الاستعمال ويتعدد الوضع من وضع واحد وقبيلة واحدة بأنهم يستعملون لفظاً واحداً في معاني مختلفة بأوقات متعددة .

(جـ) تقل اللفظ من معناه اللغوي الوضعي إلى معنى اصطلاحى ثم تقل الاصطلاحى إلينا كأن له معنيين حقيقيين بأن وضع اللفظ لكل منها منفرداً ومستقلاً .

(د) استعمال اللفظ بمعنى آخر على سبيل المجاز ثم قلله إلينا مستعملاً في كلا المعنيين بربطية واحدة .

(هـ) وضع اللفظ لوصف مشترك بين شيئين ومعنيين فيصلح لأن يصر عنه بكل منهما لوجود المعنى الجامع بينهما ، ثم قلله إلينا مستعملاً في كلا ذينك المعنيين كأنه وضع لكل منهما استقلالاً^(١) .

١ - الأقسام : المشترك ينقسم إلى قسمين :

أ - مشترك لفظي .

ب - مشترك معنوي .

(أ) المشترك اللفظي : (وهو ما يسمى بـ « المشترك اللفظي » أيضاً) .

(١) التعريف : هو ما وُضع للدلالة على معاني أو أشياء برات متعددة .

٢ - المثال : كلمة « العين » فإنها وضعت للعضو البصريه والانبوع والركبة والجلوس ونحوها برات .

(ب) المشترك المعنوي .

١ - التعريف : هو ما وُضع للمصنوع مشترك بين معنيين أو شيئين فصاعداً ، ثم يستعمل لكل منهما على جهة الاستقلال .

٢ - المثال : لفظ « القرء » فإنه الأصل وضع لكل وقت اعتيد فيه أمر خاص ، أي لكل ما جرى إتيانه وحدوثه مثلاً مرة بعد مرة فيقال « للحمى قرء » أي دور معياد

^(١) هذه الخواص ص ١٢ - كشف الأستراج ص ١٢٩ - لغو النصوص ج ٢ ص ١٢٦ - ١٢٧ .

تكون فيه وه المرأة قره ، أي وقت تخيض فيه وتطهر ، والقرية قره ، أي وقت اعتيد معه نزول المطر ^(١) .

فما ذكر من المعنى هو ما وضع له هذا اللفظ إلا أنه طلب استعماله للحيض والتطهر بحيث يعد مشتركا بينهما ، واعتلف الفقهاء فيها أريد به في قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ ^(٢) .

وما تقدم من أسباب الاشتراك بالأسباب الأربعة الأول هو للشرك لفظاً ، وما ثبت اشتراكه بالسبب الخامس فهو « مشترك معنوي » .

٥ - حكمه : لا يجوز أن يراد بالمشرك أكثر من معنى واحد من معانيه في وقت واحد ، فلا بد لكل نص ورد فيه مشترك من الطلب والتأمل في تعيين معناه للقيام ، فإذا تعين أحد معانيه بالتأمل والقراءة يعمل به مع الاحتمال لأن يكون الآخر هو المراد هنا . وما لم يتعين ولم يترجح أحد معانيه يتوقف في حق العمل به ^(٣) .

٦ - ذرائع الرجوعان : ما يترجح به أحد معانيه ويتعين للقيام الذي ينجر فيه الكلام أمور :

(أ) سياق الكلام أي آخره .

(ب) سياق الكلام أي ما مضى منه وما قبله .

(ج) محل الكلام .

(د) المعنى الخلفي ومناسبة الكلام .

كما أن القياس وغير الواحد أيضاً مما يستعان به في تعيين أحد معاني المشترك ^(٤) .

٧ - الأمثلة : الاشتراك لا يختص بالأسماء بل يشأ في جميع أنواع الكلمة من الاسم

(١) إذا استندت هذه التقديم والقيام من تاصيل الكتب وطورها وبس ذلك في خصوصها .

(٢) البقرة : الآية ٢٢٨ .

(٣) مواهب الرحمن ج ١ ص ٢٠٥ ، كشف الأنوار ج ١ ص ١٠٥ ، التوضيح ص ١٥٨ ، ١٥٩ ، نور الأنوار ص ٥١ .
القياسي ص ٦ .

(٤) نور الأنوار ص ٥٥ ، القلبي ص ٦ ، مسود النصوص ج ٢ ص ١٥٩ .

والفعل والحرف :

أ - الاسم المشترك كـ « العين » .

ب - الفعل المشترك كـ « عصى » فإنه بمعنى التقدم والتأخر كليهما .

جـ - الحرف المشترك كـ « من » وهو ما من الحروف التي تستعمل معان ^(١) .

د - قد تقدم قوله تعالى : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ فعدة المطلقة ثلاثة قروء ، والقروء كما مضى لفظ مشترك بين الحيض والطمهر ، واختلف الفقهاء في تعيين مراده هنا ، والأحناف باستعانة القرائن والتأمل يقولون إنه هنا بمعنى الحيض ^(٢) ، وما استعين في تعيين مراد لفظ القروء هنا ، ما تقدم في بيان « الخالص » ، الفترة ، المثال (ب) ، وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام في بيان عدة الأمة المطلقة : « طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيتتان » ^(٣) .

(١) هاشية تفسير الصوص ج ١ ص ٢٢٩ .

(٢) نور الأبصار ص ٥١ .

(٣) (أبو داود) الطلاق باب في ستة طلاق العبد (الترمذي) النكاح ، باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان . وقال : إنه عربيته وقد صححه الدارقطني والبيهقي ومولانا (العبد الأسويدي ج ١ ص ٢٢٩ - ٢٣٠) .

الفصل الرابع

المؤول

وهو القسم الرابع للفظ باعتبار معناه الموضوع له

١ - التعريف : هو لفظ مشترك يترجح أحد معانيه بالتفرائن الظنية ^(١) .

والفراد بالتفرائن الظنية ، اللباس وغير الواحد وما تقدم ذكره من دلالات الترجيحان في بيان المشترك .

٢ - حكمه : لزوم العمل مع احتمال الخطأ أن الشارع لعله أراد به ظير ما فهمناه ولم نذكره ^(٢) واحتمال أن القرينة للسند بها ظنية .

٣ - مثاله : : القراء ، في قوله تعالى بعد أن تعين أحد معنييه ، وهو الخيش في حق عدة للطلقة .

٤ - مثاله : قيد الترجيح بالتفرائن الظنية في التعريف يشير إلى أن للشرك قد يترجح أحد معانيه بدليل قطعي ، وحينئذ يسمونه « مفشراً » لا « مؤولاً » وإلحكم تفصيله ^(٣) .

(أ) التعريف : للفسر مشترك ترجيح أحد معانيه بدليل قطعي ^(٤) .

(١) نور الأنوار ص ٥٥ ، التوضيح ص ٥٥ ، ص ٦ ، مجلة الخواص ص ٢٢ .

(٢) ولما بعد المؤول من الطائيات دالة (الحسامي ص ٣٣ ، نور الأنوار ص ٥٥) .

(٣) كما أن المؤول يطلق على كل ما تنجح مراده - بعد أن يكون في مراده خفاء ما - بحيث لا يكون قطعياً سواء كان ذلك لأجل ظنية ما يحصل به البيان كما في الخيش والمشكل أو لأجل عدم كون البيان شافهاً كما في الجمل إذا لم يكن بيانه شافهاً ، ولكن إطلاق المؤول على هذه لا يثبت امتداد هذا القسم ، بل المؤول من هذه الثلاثة إنما هو من تقسيم البيان (نور الأنوار ص ٥٥ ، ص ٦٥) .

(٤) أصول الفقه ص ٣٢ ، الخواص ص ٢٢ ، التوضيح ص ٥٥ .

إن المؤول في الأصل ليس باسم لفظ باعتبار وضعه لغوي أو أكثر ، وإذا ذكر القيس أن أقسام اللفظ باعتبار وضعه لغوي أو أكثر فلا يصح أن يذكرها متبوعاً للمؤول (التوضيح ص ٥٥ ، ص ٥٦ ، التلخيص ص ٦) .

والحاصل أنه في الأصل مشترك بين هذه بالمؤول نظراً إلى بعض أدوار كما أنه قد يعبر عنه بالقدر أيضاً إذا تعين أحد وجوهه بدليل قطعي . وقد اتضح ذلك مما ذكرته في تعريفه فيما بعده من قياسات وأصل اعتبار المؤول بالنسبة إلى القدر هذا ، لأجل أن المعنى في الأصل يكون ظنية أو هي لها في القرار من المشترك ظنية وقد

والدليل القطعي هو ما كان من القرآن أو من الحديث الثواتر أو المشهور ، وكذا بيان التكلم نفسه إذا كان مشترك في غير كلام الله .

(ب) حكمه : وجوب العمل به قطعاً لزوال الاحتمال لأجل أن المراد تعين بالدليل القطعي ، والحيلة أن المشترك باعتبار تعين أحد معانيه أو باعتبار ما يرجح به أحد معانيه قطعية وطنية على قسرين : إذا تعين أحد معانيه بدليل قطعي فهو « مقطر » ، وإذا تعين بظني فهو « مؤول » ، كما إذا تكلم أحد بلفظ « العين » فإن ذكر هو نفسه ما يريد به بذلك اللفظ فهو مشترك يصير مفسراً بعد بيانه ولأجل بيانه ، وإن تعين مراده بالتأمل هنا وباستدلالنا بالقرائن للعبارة فهو مشترك يصير مؤولاً .

(جـ) مثاله : إذا كنا في بلاد يتعامل الناس فيها بنقود مختلفة الألوان ولكن كلها تسمى بـ « الروبية أو الدرهم أو الدولار » (كما نرى أن أسماء نقود بلاد العالم مشتركة) ففي مثل هذه الحال اشترينا شيئاً بعشر روبيات ، والروبية مشتركة ، فإن تعين لنا أنها أحد منها بفالجب استعمال المنطقة أو البلد أو المكان ، فهذا التعين ظني . وفي هذه الحال يصير للمشارك مؤولاً ، ولكن إذا تعين البعض منها بشريح منها مثل أن نقول بعشر روبيات هندية أو باكستانية ونحوها ، فهذا التعين قطعي ولا مجال لأحد المتعاقدين أن يحد عن الصريح بما لصيرورة المشترك هنا بقطعية المراد مفسراً .

الباب الثاني

في

التقسيم الثاني

وهو

باعتبار ظهور معنى اللفظ

إن اللفظ قد يكون معناه ظاهراً وقد يكون خفياً ، وتكفل من الصورتين مراتب ،
باعتبار ظهور معنى اللفظ ، إنه يقسم إلى أربعة أقسام :

١ - الظاهر ٢ - النقص ٣ - للسر ٤ - الحكم .

وهذه الأقسام الأربعة كلها مبنية في الأصل على مراتب ظهور للمعنى - كما تقدمت إليه
الإشارة - وهي لا تتأهل الأقسام السالف ذكرها (أي أقسام اللفظ باعتبار الوضع) بحيث
لا تجمع معها : بل يمكن اجتماعها مع تلك الأقسام .

١ - الظاهر :

(أ) التعريف : هو لفظ يفهم السامع معناه بعض السامع بدون تأمل فيه .

(ب) لزوم العمل به مع احتمال التخصيص أو التأويل أو النسخ فيه .

(ج) المثال : قوله تعالى : ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ ^(١) ، فإن سامع
هذه الآية يتبادر فهمه بعض سامعها وبدون تأمل إلى أن معناها بيان حلة البيع وحرمه
الربا ، إلا أنها مع ذلك تحتل التخصيص والتأويل والنسخ أيضاً .

٢ - النقص :

(أ) التعريف : لغة : العبارة والكلام ، وكذا الكلام الصريح ، ولذا يطلق على
كل دليل سمعي أي كل دليل من القرآن والسنة بل على الإجماع أيضاً ^(٢) .

(١) البقرة : الآية ٢٧٥ .

(٢) فوائد المصنف ج ٢ ص ٦٩ .

ما أريدوا ومنسج على الظلمة .
واسطلاحاً : هو ظاهر يقصد بالكلام .

أي النص لفظ يتباين فهم السامع ببعض السامع إلى معناه بحيث يكون ذلك المعنى هو ما يقصده بذلك اللفظ .

(ب) الحكم : لزوم العمل به مع احتمال التخصيص والتأويل والنسخ أيضاً .

جد - المثال تقدم من قوله تعالى مثال للنص أيضاً لأن الغرض به إيضاح الفرق بين البيع والربا ببيان حرمة الربا فسامع هذه الآية كما أنه يفهم منها حلة البيع وحرمة الربا ، يفهم منها أيضاً إيضاح الفرق المذكور وبناه .

٣ - المقتضى :

(أ) التعريف : هو ظاهر مقصود بالكلام يتضح انطباعاً لا يحصل تأويلاً ولا انحصاراً ، سواء كان هذا الإيضاح لأجل معناه اللغوي الوضعي أو لوروده ببيان في قبل الله تعالى أو رسوله ﷺ ، وبيان الرسول عليه الصلاة والسلام أم من أن يكون قولاً أو فعلاً ^(١) .

ب - الحكم : لزوم العمل به مع احتمال النسخ ، ولا يحتتمل التخصيص والتأويل

جد مثاله : قوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴾ ^(٢) ، فإنه ظاهر لوضوح معناه محض السماع وبدون الاحتياج إلى تأمل ، وهذا المعنى هو المقصود بالكلام ، لأن الغرض به بيان الأمر بقتالهم ، ولقد انقطع عنه احتمال التخصيص بزيادة قيد « كافة » فيه ،

(١) إن عامة الأصوليين قد عرّفوا القصر بأنه ما يتضح ببيان من قبل التكلم أي ينشئ ظهوره على بيان من قبل التكلم ، وإذا عرفت ما عرفت أنه لا ظهور لا ينفك ما ذكرناه في تعريفه ، بل ظهوره وانفصاحه سيان كما ذكرت ذلك في شرح التعريف وسبب ما يزيده إيضاحاً في بيان انحصاره ، وكل ذلك مستلزم ما أحلت إليه من الكتب ، كما أن بيان القصر من القرآن من حيث كونه من قبل التكلم لا يحصر في بانه من الله تبارك وتعالى بل قد يقع بانه من الرسول أيضاً (نور الأنوار ص ٩٠) .

بيان الرسول ليس بشعور من بيان ربه بل من قبل بيان ربه ورسوله ، لأجل أن الرسول هو الشّخّص لتكلامه إلى عباده ، وبإخراج تكلامه بما يقضى منه في روجه تكلام الرسول عين كلام الله تعالى كما أن طاعته عين طاعة ربه ، وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْفَرْقِ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ (النجم ٢ ، ١) ، ولقوله : ﴿ مَنْ يَطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ طَاعَ اللَّهَ ﴾ (النساء ٥٠) .

(٢) القصة الآية ٢٦ .

فصار قوله هنا مفهوماً .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ ^(١) وهو هذه الكلمات أي المصطلحات الشرعية والمبادئ ، كلها غير محتملة للتأويل ، لأجل أن الرسول ﷺ قطع عنها كل ذلك ببيانه قولاً وقولاً بكلال وضوح واتضاح ، فكيف يفسره .

(٥) أقامه : والمفسر له قديان كما أشير إليه في توضيح تعريفه :

الأول : هو المفسر الذي لا يحتل التأويل ولا التخصيص لأجل معناه اللغوي والوضعي والصلي ، كأبناء الأعداد ، فإن كلها لا تحتل تأويلاً ولا تخصيصاً لأجل معانيها ، فإن كل اسم عدد وضع بإزاء مجموع خاص من الأفراد وقد تقدم أن أسماء الأعداد من قبيل « الخاص » .

الثاني : هو مفسر يتطوع عنه الاحتمال لأجل دليل قطعي بذلك مع أنه في نفسه يحتل التأويل والتخصيص نظراً إلى لفظه .

وهذا المفسر قد يكون عاصياً فينتطح عنه احتمال التخصيص ، كقوله تعالى : ﴿ فسجد الملائكة كلهم ﴾ ^(٢) فإن لفظ ﴿ الملائكة ﴾ فيه عام وكل عام يحتل التخصيص ، ولكنه القطع عنه هذا الاحتمال لزيادة التصريح فيه وهو قوله : ﴿ كلهم ﴾ .

وأحياناً يكون مجازاً فينتطح عنه احتمال التأويل بإيضاحه وبيانه كزيادة قوله تعالى : ﴿ أجمعون ﴾ بعد قوله : ﴿ فسجد الملائكة كلهم ﴾ ، فإن سجود المذكور يحتل وقوعه منهم معاً في وقت واحد ، كما أنه يحتل أنهم سجدوا متفرقون في أوقات ولكن لفظ ﴿ أجمعون ﴾ قطع احتمال التفرق في سجودهم وأكد وقوعه منهم معاً في وقت واحد وأن واحد ^(٣) .

(١) البقرة الآية : ١٧٧ .

(٢) من الآية : ٢٢ .

(٣) كشف الاسترجاع ص ٥٠ ، الطائي ص ٤ ، أصول الفاشي وهدى الخواشي ص ١٤ ، تفسير المصون ج ٢ ص

كما أن المعتبر بـ « للفر » قد يكون في أصله مشتركاً ولكنه يسمى به لأجل تعيين أحد معانيه بدليل قطعي وقد تقدم ذلك

١ - الحكم :

أ - التعريف : لغة : اسم مفعول من أحكم بمعنى أثبتته وأبرمه .
واسطلاحاً : هو ظاهر مقصود بالكلام خالٍ عن كل احتمال .

أي أنه لا يحتمل النسخ أيضاً كما لا يحتمل التأويل والتخصيص .

ب - الحكم : لزوم العمل به قطعاً بدون احتمال .

ج - ألسامه : الحكم ينقسم إلى قسمين :

١ - حكم لذاته .

٢ - حكم لغيره .

١ - الحكم لذاته : هو حكم لا يحتمل النسخ لأجل معناه . وله صورتان :

الأولى : أن يوجد في نفس النص الذي يقع فيه الحكم ، لفظ يدل صراحة على أبدية الحكم المذكور وعدم انتساخه كقوله تعالى في بيان النكاح من أزواج النبي عليه الصلاة والسلام ورضي الله عنهن : ﴿ ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً ﴾ ^(١) ، فإن كلمة ﴿ أبداً ﴾ فيه يدل صريحاً على أن هذا الحكم للدوام وأنه لا ينسخ ذلك أبداً ، وكذلك قوله تعالى في القاذف : ﴿ ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ﴾ ^(٢) .

الثانية : أن يتحقق وصف الإحكام بأن نفس مضمون النص لا يحتمل النسخ لثقله بما لا يتصور فيه النسخ ولا يجري فيه ذلك أبداً ، كالنصوص الواردة في الاعتقادات كقوله تعالى : ﴿ والله على كل شيء قدير ﴾ ^(٣) فإن هذا من باب العقائد ولا نسخ فيها ، وكذا في باب الأخلاق والأخيار أي النصوص التي وردت في بيان الأخلاق من

(١) الأحزاب الآية : ٥٢ .

(٢) التور الآية : ٢٠ .

(٣) آل عمران الآية : ٦٦ .

عاشتها ومساورها ، والتي وردت في أخبار أهل الجنة وأهل النار ، وكلها في القرون الماضية أو في الأمور الآتية :

٣ - الحكم لغيره : هو ما احتل النسخ في الأصل للظن ومعنى ولكن انقطع عنه هذا الاحتمال لأجل وفاة النبي ﷺ قبل أن يرد في نسخه شيء ، فاعتبر « هكذا » لكن لا لذاته بل لغيره .

وسطرأ إلى هذا فكل ما تركه النبي ﷺ هكذا حال وفاته بعد من قبيل الحكم لغيره ، لهذا الأقسام الثلاثة السابقة أي الظاهر والنص والمفسر كلها صارت بعد وفاة النبي ﷺ حكمة في حق النسخ لا في حق التخصيص والتأويل ، فإن بوفاته ﷺ لم ينقطع من الظاهر والنص إلا احتمال النسخ فقط .

٥ - ارتباط الأقسام فيها ببعضها : إن هذه الأقسام الأربعة مرتبطة بعضها ببعض بحيث إن الملاحق يوجد فيه سابقه ويراخي في تعريفه وحقيقته معنى السابق وحقيقته ، كما أوضحت ذلك في التعريفات ، فقد قلت في تعريف النص : « هو ظاهر ... إلخ » ، وعرفت للمفسر بأنه « هو ظاهر مقصود ... إلخ » ، وذلك قد تجتمع هذه الأربعة في نص وذلك كقوله تعالى : ﴿ فسجد الملائكة كلهم أجمعون ﴾ فإنه لوضوح معناه « ظاهر » ، ولأجل أن المقصود به بيان سجود الملائكة كلهم إنه « نص » ، وإدلالة ﴿ كلهم ﴾ على السجود ، إنه « مفسر » ، كما إنه « حكم » أيضاً لأجل أنه بيان واقعة وخبر .

٦ - مراتب هذه الأقسام : إن هذه الأقسام على أربع مراتب حسب ترتيب ذكرها في سياقها ، وهي من الأدنى إلى الأعلى ، فالظاهر أدنى هذه الأربعة ، وأعلاها « الحكم » ، وفائدة هذه المراتب تظهر عند تعارض بعضها مع بعض ، إذا ورد أكثر من واحد منها في شيء واحد ، حينئذ يصار إلى أقوى المتعارضين منها فيعمل به ويترك الأدنى . مثاله :

قوله تعالى : ﴿ وأهل لكم ما وراء ذلكم ﴾ ^(١) ، فإنه « ظاهر » في حق جواز النكاح بأكثر من أربع نسوة ، لأجل عموم كلمة ﴿ ما ﴾ فيه وقوله تعالى : ﴿ فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ﴾ ^(٢) ، نص « في أنه لا يجوز الزيادة على الأربع :

[١] فساد الآية : ٢١ .

[٢] فساد الآية : ٢٠ .

لأن المقصود بهذه الآية بيان التدرج الملائز في هذا الباب لا بيان أصل جواز التكاح ، فتعارض القولان في « جواز الزيادة » ، ورجح القول الثاني وهو النص لأنه أتواها ^(١) .

(١) فواتح الرحموت ج ٢ ص ٧١ - ٧٠ ، كشف الأستار ج ١ ص ١٤٤ وما بعده ، نور الأنوار ص ٨٥ - ٨٤ ، المحامي بالنظامي ص ٢ ، ٣ ، التوضيح ص ٩٠ - ٨٩ ، تهذيب التهذيب ج ١ ص ١١٢ - في غير البحث ص ١٥٧ .

الباب الثالث

في

التقسيم الثالث

وهو

باعتبار خفاء معنى اللفظ

اللفظ باعتبار خفاء معناه وعدم ظهوره أيضاً ينقسم إلى أربعة أقسام :

١ - الخفي ٢ - الشكل ٣ - الجمل ٤ - التشابه .

وهذه الأربعة تقابل الأربعة الماضية حسب ترتيبها في الذكر والبيان ، فالخفي مقابل الظاهر والنص يقابله الشكل ، والجمل مقابل التفسير ، والجمل يقابله التشابه^(١) ، لأن الأربعة السابقة بناها ظهور معنى اللفظ ومراتبه ، وهذه الأربعة مبنية على خفاء المعنى ومراتبه ، والظهور والخفاء من التقابلات .

١ - الخفي :

(أ) التعريف : هو لفظ خفي^٢ مرادف يعارض مع ظهور معناه لغة وصيغة .

أي هو لفظ عرض له من خارج صيغته وحقيقته ما لا يظهر به انطباقه على بعض أفرادها بل يوجد معه نوع غموض وخفاء لا يزول إلا بقليل من التأمل .

(ب) وجه الخفاء : هو أن يكون لفرد من أفراد معنى اللفظ وما يصدق عليه اللفظ بظواهره اسم خاص لأجل امتياز ذلك الفرد عن بقية الأفراد بنقص صفة من صفات أصل المعنى أو بزيادة عليها^(٣) .

فهذه التسمية الخاصة والامتياز بنقص أو بزيادة ، يتسبب خفاء المراد مع ظهور معنى اللفظ في الدلالة على معناه الوضعي بالنسبة إلى الفرد المطلوب .

(١) ولما لا يذكرها الأصوليون استقلالاً بل يذكرها تحت القسم الثاني عند الأربعة السابقة .

(٢) تعريف النحوي ج ١ ص ٢٢١ .

(جـ) حكمة : البحث عن وجه الحفاء بأنه لأجل نقص أو زيادة ، فإن ظهر أن سببه زيادة صفة يلحق بالظاهر في حكمه ويعامل معاملته ، وإن كان الحفاء لأجل تنقص صفة فلا يلحق بالظاهر فيخالف حكمه حكم الظاهر .

(د) المثال : - السارق ، فإن له حقيقة شرعية معروفة ، وهي أخذ مال الغير خفية من حرزه ، وهذه الحقيقة في حق الطرار والنباش غير ظاهرة بل هي خفية مع أن ، أخذ مال الغير بدون إذنه ، قدر مشترك في كل من هؤلاء الثلاثة إلا أن غير السارق يتاز فيه بتسمية خاصة ، لأجل زيادة صفة في الطرار ، وتنقص في النباش وبذلك لأن السارق يأخذ مال الغير من حرزه بدون علم له بذلك ، سواء لم يكن موجوداً عند ماله لو كان عنده نائماً ، والطرار يذهب بالمال مع بقلعة صاحبه إلا أنه يتم خفته فيطير بها يجد في حبه وكبه بعد قطعه ، ولذا ففيه زيادة الحق لأجلها بالسارق فعلمه حكم السارق ، وجزاؤه جزاء له ، أما النباش ففيه نقص صفة لأجل أنه لا يأخذ المال من حرزه فإن الغير ليس يحرمها فيه ولا يد للسرقة من أخذ المال من الحرز ، ولذا فالنباش لم يلحق بالسارق ولا له حكمه وجزاؤه .

٢ - المثال :

(أ) التعريف : هو لفظ غني مراده من حيث اللغة خفاءً لا يزول إلا بكثير من التأمل .

(ب) وجوه الاشكال : أي وجوه الحفاء في الشكل ، وهي خمسة :

(١) استعمال اللفظ بعينين أو أكثر لأجل الاشتراك أو المجازية فلا يظهر المراد به للقام .

(٢) اشتهار اللفظ بمعناه المجازي أكثر بالنسبة إلى معناه الحقيقي .

(٣) المعارضة بنفس آخر .

(٤) استعمال استعارة نادرة وغامضة .

(هـ) كون اللفظ نآ وجهين بحيث يقتضي كل وجه حكما غير حكم الآخر ^(١٠) .

(ج) الحكم : تعيين المراد بالتأمل بمعونة القرآني ^(١١) .

د . الأمثلة :

(١) قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ أَتَى قَسَمٌ ﴾ ^(١٢) ، كلمة « أَلَى » فيه مشتركة ، فتسبب للخفاء لأجل تعدد معانيها ، واختلفوا في تعيين مراده بالتأمل بمعونة القرآني ، فذهب البعض إلى أنه بمعنى « كيف » ، والبعض إلى أنه « متى » .

(٢) قوله تعالى : ﴿ مَا أَسَاءَ لَكَ مِنْ حَسَنَةٍ مِنْ اللَّهِ وَمَا أَسَاءَ لَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ مِنْ نَفْسِكَ ﴾ ^(١٣) ، وهذا يعارض قوله : ﴿ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ ^(١٤) وللمعارضة ظاهرة ، فالجواب أن الأول في بيان تسبب الأعمال لما يصيب الإنسان من خير أو شر سببا ظاهرا ، والثاني غرضه بيان التأثير الحقيقي والسبب الخفي ولا شك في أن جميع ما في هذا العالم من الأعيان والأحوال كلها توجد من عند الله تعالى ، فبأنه هو الذي يؤثر حقيقة في كل شيء ، وهو مسبب الأسباب .

(٣) قوله تعالى : ﴿ قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ ﴾ ^(١٥) في بيان ألواني الجنة ، والتصاروفا دائما تكون وتصنع من الزجاج دون الفضة ، وبعد التأمل ظهر المراد بأن في الآية استعارة غامضة ، وهي أن المراد ألوانها جمالا في صفاء الزجاج وبياض الفضة ، فالتصاروفا إشارة إلى وصف صفائها ، والفضة بيان ألوانها من البياض .

(٤) قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جَحَنًا مَظْهَرًا ﴾ ^(١٦) ، وردت الآية بلفظ البانفة

(١٠) تفسير الصوفي ج ١ ص ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، نور الأنوار ص ٦١ ، توضيح ص ٣١٢ ، ٣١٣ ، النظامي ص ٩ .

وقد عبر البعض عن الأول والبعض عن الخامس ، بقولهم الشيء .

(١١) هذا الحكم مطرا إلى جميع وجوه التشكل ولا عملية الأصوليين اذ لم ين حكاه طلب معاني اللفظ أولا ثم تعيين المراد بالقلم بالتأمل ومعونة القرآني .

(١٢) سورة الآية : ٢٢٢ .

(١٣) سورة الآية : ٦٩ .

(١٤) سورة الآية : ٦٥ .

(١٥) المدثر الآية : ٦٩ .

(١٦) الفصحة الآية : ٦ .

في غسل الجنابة ، وانتفوا على أن حكم الغسل لطاهر البدن لا لشيء من ساطئه إلا إنهم اختلفوا في أن الدم والأظف من الباطن فلا يجب غسلها أوهما من الظاهر فلها حكمه ، وذلك لكونها ذوي جهتين شرقاً ، فإن الصوم لا يفسد إذا ابتلع أحد ريقه من فيه أو اللعاب من أنفه ، وإذا دخل فيها شيء من الخارج قبل غسله يفسد ، فقال قهناؤنا بعد التأمل إن غسلها في الغسل فرض لأجل ورود لفظ البالغة في غسل الجنابة .

هذه أمثلة أربعة ، الأول ينتهي على التوجه الأول من وجوه الإشكال والثاني على الثالث ، والثالث للرابع منها ، والمثال الرابع يوضح الوجه الأخير .

٢ - المجلد :

(أ) التعريف : لغة : اسم مفعول من أجهله إذا أجهه وما أوضحه .

واسطلاحاً : هو مشكل ازداد غملاً بحيث لا يزول إلا ببيان من قبل المتكلم .

(ب) وجوه الإجمال : عديدة وهي .

(١) الغرابة أي قلة استعمال اللفظ وقلة استعماله في المعنى المقصود ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خَلَقَ هَطولاً ﴾ ^(١) ، فإن كلمة ﴿ هَطولاً ﴾ فيه جملة ، لأن استعمالها بالمعنى المقصود غير معروف وذلك للمعنى هو « المريض المزروع » .

(٢) الاكتباس شرقياً أي من جهة علم الصرف بحيث لا يعرف مادته أو صيغته مثل : « قال » فإنه يحتمل أن يكون من القول أو من التيلولة وبين معانيها تسعين ، ونحو كلمة : « هتار » فإنه يستعمل للماعل والمفعول كليهما بهذه الصورة ، وكذلك ما لا يظهر بناؤه للماعل أو المفعول ، كقوله تعالى : ﴿ لا تاتسار ﴾ ^(٢) .

(٣) نقل اللفظ من معناه الظاهر اللغوي إلى معنى شرعي جديد ، كلفظ الصلاة والزكاة ونحوها . فإن لها حقائق لغوية وقد نقلت إلى معانيها الشرعية فصارت جملة في حق مرادها .

(١) المخرج الآية : ١٧ .

(٢) الفقرة الآية : ٢٢٧ .

والبيان للتصل كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴾ ^(١) ، فإن ﴿ هَلُوعًا ﴾ فيه جمل ورد بيانه متصلاً به بما بعده .

والبيان للتصل كبيان قوله : ﴿ وَجُودُهُ يَوْمَئِذٍ فَاعْتَرَىٰ إِلَيْنَا فَاعْطَرَىٰ ﴾ ^(٢) بقوله : ﴿ لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ ^(٣) في سورة أخرى . وتوضح البيان أن الراد برؤية الله تعالى في الآية الأولى وهي من سورة القيامة رؤيته بدون إحاطة بنائه لا بإحاطة الرؤية بذاته وحقيقته كما هي المفهومة في عامة المراتب ، فالآية الثانية بينت كيفية الرؤية بنفي الإحاطة والأولى إنما وردت لبيان مطلق الرؤية .

(هـ) صور البيان وفرائعه : يرد بيان الجمل بالقول والفعل ، وسيأتي في محث « البيان » أنه يتأق بالتحرير والإشارة أيضاً ، لكن المعروف من فرائعه أمران : القول والفعل ، والقول هو الأكثر والأغلب .

ومثال البيان بالفعل فيما قالوا إن قوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ ^(٤) جمل في بيان قدر للفروض في مسح الرأس وبينه التي عليه الصلاة والسلام بفعله حينما توضأ مرة مسح تاصيته أي قدر تاصيته من رأسه ^(٥) .

(و) مراحل البيان وأحكام الجمل باعتبار تلك المراحل :

ولبيان الجمل مرحلتان : لأنه :

(١) قد يكون شافياً لا يترك شيئاً من الحقائق فيه .

(٢) وقد يرد غير شافٍ فلا يوضحه حتى الإيضاح فيبقى فيه الخفاء .

(٣) البيان الشفائي : هو بيان ينتج به مراد التكلم بالجمل بحيث لم يبق معه

(١) الفعارج الأبدان : ٣٠ ، ٣١ .

(٢) القيامة الأبدان : ٣١ ، ٣٢ .

(٣) الأنعام الآية : ١-٢ .

(٤) القامة الآية : ٩ .

(٥) هداية مع فتح القدير ج ١ ص ١٥ ، والحدائق المذكور قسم أولى دلو ، (مسامح الطهارة ، باب المسح على الرأس والمغتن - أبو داود) الطهارة ، باب المسح على العمامة ، سكت منه أبو داود والطبري (حسب الرواية للزبيدي ج ١ ص ٦) .

حاجة إلى مزيد استفسار منه وطلب توضيح ولا إلى تأمل وتحقيق وله صورتان :

الأولى : أن يكون هذا البيان الشافي قطعياً ، فيصور به الجمل مفسراً كالصلاة والزكاة وغيرها من العبادات والمصطلحات الشرعية فإنها اقتضت ببيانات من الشارع هي شافية في إيضاح المراد ، وقطعية في الثبوت ، ولذا فكل هذه من قبيل التفسير .

الصورة الثانية : أن لا يكون البيان قطعياً مع كونه شافياً فيصور به الجمل مؤولاً كبيان الملح ، فإنه قلمي وشافئ إلا أنه ظني ثبوته لا قطعي ، فالسج في حق قدر المفروض والمسوح من الرأس مؤول ، لأن المؤول لا قطع فيه .

٢ - البيان غير الشافي : هو بيان يبقى معه الاحتياج إلى استفسار من التكلم وإلى مزيد تأمل فيه وتحقيق للمعنى المراد ، ويصور به الجمل « مشكلاً » فلا يجوز به العمل إلا بعد إجراء أحكام للشكل عليه ، وهي البحث عن معانيه المتعلقة أولاً ، ثم تعيين ما يليق منها بالمقام ^(١) ، كالربا فإنه في نصوص الشرع جمل غير متضح المراد ، لأنه لغة بمعنى الزيادة ، ولا يخلو كل بيع من نوع زيادة ومعلوم أن البيع خلال قلزم القول بأن المراد بالربا ليس بكل زيادة في عقد معاوضة بل مصداقه زيادة خاصة وهي غير مذكورة في القرآن وقد بينها التي عليه الصلاة والسلام بلوله ، الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمالح بالمالح ، سواء سواء ، هذا بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الأخذ والعطي فيه سواء ^(٢) ، فظهر بهذا الحديث ما أريد بلفظ « الربا » في القرآن واتضح لنا موقعه وموارده لكن هذا البيان في الحديث غير شافئ في باب الربا ، لأنه لم يتضح به المحصر موارد الربا في الأشياء المشبة المذكورة وعدم المحصرها فيها وتعديها إلى غيرها من الموارد إذا اقتضت ذلك طلبة للمنع والحرمه في حقها وأيضاً حل التقدير الثاني ليس فيه بيان للعلة الحرمه للربا في الأشياء المذكورة ، فبهذا البيان خرجت الآية من حده الإجمال ولكنها دخلت في حدود الإشكال وفتحت أبواب القيل والقال في حلق إزالة هذا الوصف عنه ففاض الظهائر في تعيين طلبة الربا

(١) ولذا قال بعض الأصوليين إن - حكمة الاستفسار وطلب التعليل وتبيينها بالتأمل والتفكر - ولكن هذا ليس حكم

كل جمل ، نور الثمارة ص ٩١ ، ٩٢ - تفسير النصوص ج ١ ص ٣٤٤ .

(٢) مسلم الصحيح - باب الربا .

بالتأمل وعينوها حسب ما بدا لهم في بيانها^(١).

(ز) قالت البيان : إنما هو زمن حياة النبي عليه الصلاة والسلام ، فكل ما كان من قبيل الجمل من القرآن لم يبق محتاجاً إلى البيان بعد وفاته وإن كان مما يحتاج إلى بيانه ؛ بل توضيح مراده ووروده بيانه في حياته ، سواء كان ذلك البيان في القرآن كلام النان أو بلسان رسول الإنس والجان عليه الصلاة والسلام ؛ لأن بيان الجمل لا بد من وروده من قبل للتكلم كما تقدم ، والنبي عليه الصلاة والسلام بمنزلة البيان شافياً أو غير شافٍ ، وقطعياً أو غير قطعي^(٢).

جـ - الأمثلة : لا حاجة لنا الآن إلى ذكرها استقلالاً وقد تقدمت بكمال الوضوح ضمن بيان وجوه الإجمال وضمن ذكر صور البيان ومراحلها .

١ - المتشابهة :

(أ) التعريف : هو جمل لا يعلم مراده .

وذلك لعدم وجود بيان من قبل للتكلم ولا قرينة تدل عليه^(٣).

(ب) الحكم : التوقف عن الكلام فيه بشيئين المراد ومن العمل به ، مع اعتقاد حقية المراد به ، وهذا في حقنا حين النبي عليه الصلاة والسلام ، فإنه كان عارفاً بكل ذلك لإخبار الله تعالى إياه به ، كما أن معناه ومراده سيكشف لنا ولجميع الخلق في الآخرة .

(جـ) الانقسام والأمثلة : قد قسموه إلى قسمين :

الأول : هو ما لا يعلم مراده أصلاً ، كالحروف المتقطعات الواردة في أوائل بعض السور ، فإنها بظاهرها حروف المعجم التي تتألف منها الكلمات ولا يعرف لها معنى آخر

(١) التوضيح حاشية التوضيح ص ٢٧١ ، السطحي ص ٦٠ ، تصور المصوح ج ١ ص ٦١ - دور الأول ص ٢٢ -

(٢) تصور المصوح ج ١ ص ٢٧٢ ، ٢٧١ ، ٢٧١ .

وما قلت - إن كان ما احتاج إلى بيانه مظهر إلى التشابه فإنه كما سيأتي لا يعلم مراده لعدم ورود البيان

(٣) مثلاً إلى القطع من قرب مراده بالمثل ويشمل فهو مشكل . وإن استجيب إلى النقل فيحصل وإن لم يعرف معناه

أصلاً فهو مثله [التوضيح ص ٢٧١ ، فوائد الرصوت ج ٢ ص ٩٠ - ٩١] .

(د) مطلقته : بعض مسائل الاعتقاد وأصول الدين دون الفقهيات والأحكام
التكليفية ، فإنه لا شيء منها الآن بحيث يحتوي مراده ولا يعرف معناه ولو بوجه ما ،
ولو في حد غلبة الظن ، وهذا القدر كافي في باب الفقهيات ^(١) .

هـ - مراتب هذه الأقسام : إن هذه الأقسام الأربعة مرتبة حسب ترتيبها في
الذكر : فالخفي أدناها ولتشابه أعلاها ، كما هو ظاهر من تفاصيلها المسطورة ^(٢) .

و - ارتباطها فيما بينها : كالارتباط الواقع بين أقسام للتسم السابق وبين متقابلات
هذه الأقسام ، وإذا قد ذكر ، أن حكم للشكل أمران ، طلب للعاني والتأمل فيها لتعيين
المراد ، كما ذكروا أن حكم الجمل الاستفسار وطلب للعاني وتعيينها بالتأمل والفرائن .

وتأمل المقلون إلى الأحرار في الباب هو السلف أي المتكلمين من القولف عن الكلام فيها وعدم تصورها بشيء ،
ونظراً إلى هذا قال البعض : إن هذا الخلاف بين أهل الحق ليس بظاهري ، بل إسماء هو لظني : لأن الداعي والشكر
عمره إنكار قطعية المراد به ، ومن فسرها لم يرد القطع بما قال بل إما أراد التشليل والتعريب وما يدل على ذلك
أن ابن عباس - الذي هو رأس من معب إلى تصورها - قد روي عنه توقف على قوله : ﴿ لا إله إلا الله ﴾ أيضاً ، بل
قد روي عنه قرأته ما بعده بسط : ﴿ والراشدين في العلم يقولون آمناً به ﴾ الآية ، أي تتدبر قبل القول على
قوله تعالى : ﴿ والراشدين في العلم ﴾ الخ ، وذلك ريداً لإيضاح المراد ، وأيضاً ما روي عنه في تفسيره لقطعات
فيه مع كثرة اختلاف كثير ، فكل ذلك يدل على أنه ما فسره به التشابهات إما لم يرد به القطع بذلك ، على
التشليل فعسب والله تعالى أعلم .

(١) ابن كثير ج ٦ ص ٢١٩ ، الطحاوي ص ١٠ ، نور الأنوار وقر الأقدار ص ٩٢ ، التوسيع والتوسيع ص ٢٤٤ .
٢٢١ ، تفسير المصنوع ج ١ ص ٣٢٢ وما بعد .

الباب الرابع في التقسيم الرابع وهو

باعتبار استعمال اللفظ فيما يراد به من المعنى

اللفظ إما أن يستعمل في المعنى الذي وضعه الواضعون بإزالته ، وإما في غيره ، أي في غير المعنى الذي وضع له ، بإزالته ، فهنا الاختبار يقسم اللفظ إلى قسمين :

١ - الحقيقة ٢ - المجاز .

ولكن من الحقيقة والمجاز نوعان :

١ - سريع ٢ - وكناية .

هكذا جمع الأقسام تحت هذا التقسيم أيضاً أربعة ، وكلها تختص مع كل من الخاص والعام .

١ - الحقيقة :

أ - التعريف : لغة : « الحقيقة » حل زنة فعيلة من « حق » بمعنى « ثبت » ، والحقيقة بمعنى الفاعل ، أي بمعنى الثابت ، وهو في الأصل بدون التاء ، أي « حقيق » على فعليل ولكن زيدت في آخره التاء لنقله من الوضعية إلى الاسمية ، فباله في الأقطاب يستعمل أمثا لا وصفاً .

واسطلاحاً : هو كل لفظ يستعمل بعينه للموضوع له .

سواء كان الوضع لغة أو شرفاً ، أو عرفاً أو اصطلاحاً ، ففي أي من هذه الجهات الأربع بدأ وضع لفظ بإزاء معنى واستعمل فيه من تلك الجهة يسمى « حقيقة » ، وإذا استعمل في معنى آخر من تلك الجهة لا يعتبر حقيقة لتلك المعنى الآخر المراد به ، كلفظ « الصلاة » فإن له معنى لغوياً وهو « الدعاء » ، وله معنى شرعي وهو معروف أي هو

العمل المعروف المتألف من أعمال مخصوصة ، فالأول من جهة اللغة حقيقة والثاني مجاز كما أن الثاني حقيقة شرعياً والأول مجاز من هذه الجهة ^(١) .

(ب) الحكم : الاعتبار والاعتداد بالمعنى الذي وضع له وبإزالة اللفظ ^(٢) حسب مواقع الاستعمال .

(جـ) المثال : قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا ﴾ ^(٣) ، فالأمر بالركوع والسجود فيه أمر بمخالفتهما دون غيرها .

٢ . المجاز :

أ . التعريف : لغة : مصدر بمعنى القائل من جاز للكان إذا تعناه .

واسطلاحاً : هو كل لفظ ^(٤) يستعمل في غير معناه الموضوع له لأجل مناسبة بين المعنى الموضوع له وبين المعنى المراد غير الموضوع له ، بوجود قرينة تدل عليه ^(٥) .

(ب) شرحه : قد ظهر بما ذكر في قيود التعريف ، أن استعمال اللفظ في غير معناه الموضوع له مشروط بأمرين :

الأول : مناسبة بين المعنى الموضوع له وبين ما يراد به من المعنى الذي لم يوضع له ، وهذه المناسبة هي التي يعبرون عنها بـ « علاقة مجاز » في الأقطب .

الثاني : قرينة تدل على إرادة غير المعنى الموضوع له ^(٦) .

وسيلاتي بيان كل منهما فيما بعد إن شاء الله تعالى .

(١) فواتح الرحموت ج ١ ص ٢٠٢ ، التوضيح ص ١٥٤ ، ٢١٦ ، نور الأنوار ص ٦٤ ، ٦٥ ، المحاسني ص ٧٢ .

(٢) نور الأنوار ص ٦٤ .

(٣) الحج ، الآية : ٧٨ .

(٤) ليس المراد باللفظ هنا ، هو الفرد فقط ولا أن الحرف لا يتكلم إلا في الفقرات - بل هو يوجد في الفقرات وأقل أياً ، والأشكال الشاذة كلها من هذا القبيل .

(٥) فواتح الرحموت ج ١ ص ٢٠٢ ، التوضيح ص ١٥٤ ، نور الأنوار ص ٦٤ ، المحاسني ص ٧١ ، ألا أنه لم يذكر في تبريره قيد القرينة مع أن اعتبارها في المجاز متفق عليه .

(٦) والمجاز مشروط بما لا يوقف على الضرورة أي على عدم إمكان إرادة الحقيقة (نور الأنوار ص ٦٥ المحاسني ص ٧٢ ، فواتح الرحموت ج ١ ص ٢١٥ ، التوضيح ص ٢١٦) .

(ج) الحكم : الاعتبار بالمعنى غير للوضوح له المراد في قصد للتكلم .

(د) المثال : قوله تعالى : ﴿ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ ^(١) الركوع لغة وحقيقة هو الانحناء من حالة القيام فلفظ ، ولكن المراد في الآية الصلاة دون الانحناء الذي هو حقيقة الركوع ، ووجه للنسبة بين المعنى الموضوع له وبين ما أريد به هنا أن الركوع من أجزاء الصلاة وأعمالها والجزء قد يراد به الكل للتركيب الكل من أجزائه ، أما القرينة الدالة على ذلك فهي زيادة قوله ﴿ مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ ، لأن المقصود بهذا الأمر بأداء الصلاة مع الجماعة دون الأمر بالركوع مجتمعين فحسب ، فإن ذلك لم يعهد شروفاً في أي موقع .

هـ - احتيال اللفظ الحقيقية والجهاز كليهما :

إذا احتل اللفظ الحقيقية والجهاز كليهما فالترجيح للحقيقة ، لأنه هو الأصل إلا أن أحداً إذا أراد به الجواز ونوى به ذلك يعتبر مراده وما نواه ، كما أن الجواز يتعين مراداً إذا لم يمكن إرادة غيره أي إرادة الحقيقة في مقام وفي كلام ، فتلا : إذا قال أحد لأمرك بك ، حررتك ، فقلوله حقيقة وهو التحرير والإطلاق عن قيد الخدمة والعمل ، وله مجاز وهو التحرير من قيد النكاح وإزالة هذا القيد ، فإذا أراد له الجواز فالمعبر لما أراد ، وإذا قال أحد لأمرك حرّة : « ملكني نفسك » لا يراد به إلا الجواز وهو التخليك بالنكاح والتليك التمتع منها دون تليك الرقبة والتليك نفسها بالعبودية ونحوها : لأن الحرية تنافي التليك ، والتلك الحر لا يكون في ملك أحد ولا له أن يدخل في ملك أحد ، سواء أراد ذلك بنفسه أو أراد له غير ذلك ^(٢) .

(و) إرادة الحقيقة والجهاز بلفظ معاً :

لا يجوز إرادتهما معاً بلفظ واحد في وقت واحد كلفظ الأسد ، فإنه لا يجوز أن يراد به الحيوان المعروف والرجل الشجاع كلاهما في وقت واحد يحمل واحد ويلفظ واحد ^(٣) .

(١) البقرة : الآية ١٥٢ .

(٢) أصول الشافعي ومحمد الخوافي ص ١٩ ، الحاشي ص ١٩ .

(٣) مواهب الرحمن ج ٦ ص ٢١٢ ، الحاشي ص ١٩ ، نور الأنوار ص ٢٦ ، التوضيح ص ٢٦١ .

(ز) إضالهما : وإذا لم يكن لنا اعتبار أحدهما في كلام ولا إرادة أحد منها ، يلغى كل منها قبحر الكلام للنوا ولا يترتب عليه حكم ، كُن قال أحد في زوجته : « إنها ابنتي » وتكون زوجته في عمر بنت له وفقا نسب معروف أي يعرف الناس أسرتها وأبائها وأُمها ، فلا عيرة بكلامه هذا لا حقيقة ولا مجازاً ، بل هو لغو مهمل ، فاستفت الحقيقة لأن نسبها معروف والمجاز لأنها زوجته ^(٢١) .

(حـ) عموم المجاز : هو صورة للجمع بين الحقيقة والمجاز إرادة مع أنه لا يجوز أصلاً .

(١) التعريف : هو لفظ يعم معناه بحيث يشمل الحقيقة والمجاز كليهما ويمكن لنا أن نقول : هو يعم معناه بحيث يعمد الحقيقة والمجاز كلاًهما من أفراد معناه .

(٢) الحكم : الاعتبار بعموم اللفظ وشموله إيهاماً إلا إذا نوى به أحد الحقيقة خاصة .

(٣) مثاله : « وضع القدم في دار ومكان » فله حقيقة وهو وضع نفس القدم ، حاقباً بدون خوف وحذاء ومركوب ، وله مجاز وهو وضع القدم مع الحف والعمود حتى مع للركب أيضاً بحيث يكون للمرء راكبه ، وله « عموم للمجاز » وهو « الدخول » كيفاً كان ، حاقباً أو منتعلاً ، أو راكباً ، وله فالدخول يشمل حقيقته ومجازه كليهما ، فإنا حلف أحد بأنه لا يضع قدمه في دار فلان يراد به الدخول بمك العرف . وهو عموم المجاز . وإن أراد الخالف به حقيقته الظاهرة وهي وضع نفس القدم بدون واسطة شيء يجوز له ذلك فيبحث في هذه الصورة-إنا وضعها على أرض الدار غير منتعل ولا راكب ، أما إذا فعل ذلك في إرادة عموم المجاز وهو الدخول كما تقدم فلا يبحث وإن وضع القدم فيها كيفاً كان إذا بدخل هو في الدار بل يوصل قدمه في داخل الدار ويبقى جسده خارجها ^(٢٢) .

(٢١) فواتح الرحموت ج ١ ص ٢٢٦ ، التوطيح ص ٢٢٦ ، نور الأثر ص ١١٠ .

(٢٢) فواتح الرحموت ج ١ ص ٢٢٦ ، نور الأثر ص ١٠١ ، المحاسني ص ١٥ ، أسول الشافي وهذه الفواتي ص ٦٥ ، إلا أن المجاز في لفظ الدار له عموم ولا يضع القدم هو مطلق وليس بعموم للمجاز ولا لزم أن يبحث بوضع القدم فقط لأنه حقيقة وعموم المجاز يشملها أيضاً (نور الأثر ص ١٠١) .

ط - ذرائع العلم : أي ما يعلم به الحقيقة والجاز .

الحقيقة لا تعرف إلا من جهة أهل اللغة ، فإنهم هم العارفون بكل ما وضع له اللفظ لغة ، وكذا من جهة أهل الوضع شرقاً كان الوضع أو اصطلاحاً ، فأهل اللغة وأهل الوضع يخبرون بأن لفظ كذا وضع لمعنى كذا ولمعنى كذا وضع لفظ كذا .

أما الجاز فعرفته موقوف على إدراكه مناسبة بين المعنى الموضوع له وبين ما يراد به ويستعمل فيه مع كونه غير موضوع له ، فقلنا أمرتها أحد بالتأمل والنظر يجوز له استعمال اللفظ في المعنى الآخر غير ما وضع له ^(٦١) .

القرينة

١ - التعريف : هي ما تدل على إرادة الجاز باللفظ دون حقيقة ^(٦٢) .

٢ - أقسامها : وهي منقسمة إلى قسمين :

أ - لفظية .

ب - معنوية .

(أ) القرينة اللفظية :

١ - التعريف : هو لفظ يدل على إرادة الجاز .

٢ - أمثلة : قوله تعالى : ﴿ واخفض لها جناح الذل ﴾ ^(٦٣) ، فإن كلمة ﴿ الذل ﴾

فيه قرينة لفظية تدل على أن المراد بخلع الجناح هنا هو معناه الجازي دون الحقيقي ، أي معناه : إلانة الجانب للوالدين والملائكة في المعاملة معها .

ب - القرينة المعنوية :

(١) التعريف : هو أمر معنوي يدل على إرادة الجاز .

(٦١) النظامي ص ١٦ ، نواحي الخرجات ج ١ ص ٦٠٠ .

(٦٢) التوضيح ص ٣٠٠ .

(٦٣) الإبرار الآية ، ٦٤ .

(٢) المثال : العرف والعادة ونحوهما مما يدل على إرادة الجاز ولم يكن من جنس الكلام . كوضع القدم فإنه يراد به الدخول لأجل العرف .

(٣) صور القرينة : والقرينة لها خمس صور تشمل القسمين المذكورين لها وذلك الصور ما تذكر في كتب الأصول بـ « دواعي ترك الحقيقة » و « مقتضيات تركها » ، وهي :

- أ - محل الكلام .
- ب - غرض الكلام .
- ج - سياق الكلام .
- د - نفس الكلام .
- هـ - العرف والعادة .
- أ - محل الكلام :

(١) التعريف : هو عدم قبول الكلام حقيقة اللفظ .

(٢) المثال : قول المرء لعبد أنه يكون في مثله في العمر أو يكون معروف النسب : هذا أبني ، ويراد به الجاز أي . نريد لك من العبد أو لشهرة نسبه ، فالذي رد الحقيقة معنا هو محل الكلام .

ب - غرض الكلام :

(١) التعريف : هو عدم قبول غرض الكلام حقيقة اللفظ .

(٢) المثال : لو دعا رجل أحداً إلى طعامه ليأكل معه فقال : ، والله لا أكل ، فلا يراد به مطلق الطعام لعموم لفظ الحالف بل حلفه يتعلق بالطعام المدعو إليه رعاية لغرضه حتى لا يحدث إذا أكل غيره من الطعام ، فالذي نفى الحقيقة هنا يدل على إرادة الجاز هو غرض الكلام .

(ج -) سياق الكلام :

(١) التعريف : هو أن لا يقبل حقيقة اللفظ ما كان قبله وما كان بعده من الكلام .

(٢) المثال : قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ ﴾ ^(١) فقيه الأمر بالكفر مع الأمر بالإيمان ، فظاهره يدل على الاختيار فيما وصل أن الكفر أن يختار منها ما يشاء ، لكن الأمر ليس كذلك : لأن ما بعده يدل على أن الله تعالى لم يرد هنا بالأمر حقيقة بل للراد هو الجواز ، وهو التزجر والتوبيخ على الكفر والإصرار عليه بعد إقام الحجج من الله تعالى ، فإنه قال بعده متصلاً ﴿ إِلَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ عَذَابًا ﴾ ^(٢)

(د) نفس الكلام :

١ - التعريف : هو أن يرد نفس الكلام حقيقة اللفظ .

سواء كان ذلك لزيادة قيد في الكلام أو لمعنى اللفظ ولدلالته .

٢ - المثال : قوله تعالى : ﴿ وَاخْفِضْهَا جَنَاحَ الذَّالِ ﴾ فقيه زيادة قيد ﴿ الذال ﴾ يدل على إرادة الحقيقة بالخفض كما تقدم .

وعدم دخول « السمك » تحت لفظ « اللحم » من هذا القبيل ؛ لأن « اللحم » لا يشبه لفة مع أنه يطلق عليه أيضاً في موارد الاستعمال حتى ورد به القرآن ^(٣) .

(هـ) عرف الكلام وعادته :

(١) التعريف : هو أن لا يتقبل حقيقة اللفظ عرف بلاد للكلم والمجاورة بها .

(٢) المثال : وضع القدم ، فإنه يراد به الدخول لأجل العرف . وكذا أكل الشجرة يراد به أكل ثمرها أو ما يتخذ منها وبها ^(٤) .

(١) التكفيل الآية : ٢٦ .

(٢) التكفيل الآية : ٢٦ .

(٣) السمل ، الآية : ٦٤ . وهو قوله : ﴿ وَهُوَ الَّذِي مَخَّرَ الْيَمِينَ تَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾ . أما عدم دخول اللحم السمك لعدة فذلك لأجل أن مادة اللحم تدل على الشدة والقوة ، ومن تلك الصفة الموافقة المعطية والتم التمثال وكذا اللحم المخرج لغيره . ولحم القروص إما شيء به القوة فيه واختار تولد من الدم وليس السمك دم وإلا لما صاق في لده . والبطيخة التي توجد فيه ليست دم مع كونها بطون الدم لعدم وجود غلبة الدم فيها وهي أن الدم إما شمس يمتد . وما في السمك يصعد بعد الشمس ليس من أسود ، وإطلاق اللحم عليه في القرآن مجاز نظراً إلى صورته .

(٤) النظامي من ١٤ ، محمد القزويني من ٣٦ .

(٤) نور الثمور من ١٥١ ، المحاسني والنظامي من ١٤٠ ، ١٤١ ، التوضيح من ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

أما شمول القسرين السابقين لهذه الصور فمقتضىه بأن سياق الكلام وكذا الأول من وجهي نفس الكلام ، من قبيل التريسة النقطية وما سواها ، فكل ذلك من قبيل لغوية .

المناسبة

١ - التعريف : لغة : مشاركة الشئين في وصف .

واسطلاحاً : مشاركة الحقيقة مع الجاز في وصف أو هو وصف يربط بين الحقيقة والجاز^(١) .

٢ - صور المناسبة : هي خمس وعشرون صورة ، كما ذكرها علماء البلاغة تفصيلاً ، وأذكرها إجمالاً كما سأذكر من تفاصيلها ما لا بد منها وما نحتاج إليه في هذا الفن ، فمثلك الصور هي : حل :

١ - السبب على مسببه . ٢ - والسبب على سببه .

٣ - والكل على جزئه . ٤ - والجزء على كله .

٥ - والعام على الخاص من باب . ٦ - والخاص على العام من باب .

٧ - والحال على محله . ٨ - والحال على الحال فيه .

٩ - والمضاف على ما يضاف إليه . ١٠ - والمضاف إليه على المضاف .

١١ - واللازم على ملزومه . ١٢ - والملزوم على لازمه .

١٣ - والطلاق على التقيد من باب . ١٤ - والتقيد على مطلقه .

١٥ - والذال على الحال . ١٦ - واللاهي على الحال والمستقبل .

١٧ - والشئ على ما يلايه ويتعلق به . ١٨ - وآلة الشئ على نفس الشئ .

١٩ - وأحد الضميين على الآخر .

(١) حاشية الشيخ محمد الحسن القويوني على مختصر العلي القصاراني ص ١٦٦ .

٢٠ - والمبدل منه على بدله (المراد بالمثل استعمال أحدهما مكان الآخر مثل استعمال السبب مقام مسببه أو اللازم مقام ملزومه وهو ذلك) .

٢١ - واستعمال التكررة للعموم تحت الإثبات .

٢٢ - وإرادة المفرد بالاسم المطلق بلام الجنس .

٢٣ - والحذف . ٢٤ - والزيادة ، ٢٥ - والتشبيه^(١) .

٣ - المصطلحات : وقد قسم العلماء هذه الصور إلى حصتين .

الأولى : منها تحتوي كلها سوى الصورة الأخيرة وهي التشبيه .

الثانية : مختصة بالتشبيه فقط ثم إنهم اختلفوا في التعبير عن الحنتين وفي الاصطلاح .

فعلما البلاغة : سما الصورة الأولى وهي ما إذا كانت المناسبة بصورة من الصور الأربع والعشرين ، « الجواز الرسل » ، والمناسبة بالصورة الخامسة والعشرين تسمى عندهم بـ « الاستعارة » .

أما علماء الأصول : فهم يسمون الأولى بـ « الاتصال الصوري » ، والثانية هي السامع عندهم بـ « الاتصال المعنوي » ، أما عبارات « الاستعارة » والجواز الرسل فلها عندهم مفهوم واحد وهو إرادة الجواز لأجل مناسبة بين الحقيقة والجواز بأي وجه كانت .

(أ) الاتصال الصوري :

(١) التعريف : هو مشاركة الحقيقة والجواز في الصورة .

(٢) المثال : إنما ذكروا له مثالين :

(أ) علاقة السبب والسبب فيها بينهما .

(ب) علامة العلة والمعلول فيها بينهما .

(ب) الاتصال المعنوي :

(١) أنواع الرموز، ج ١ ص ٢٠٢ ، النظامي ص ٦١ .

١ - التعريف : مشاركة الحقيقة والجاز في وصف .

وهذا الوصف المشترك فيه ، هو ما يسميه أهل البلاغة « وجه الشيء » وهو ليس عند الفقهاء بـ « علة الحكم » والحاصل أن الاتصال للتعوي لا يتحقق إلا في علاقة التشبيه بين الشيئين .

(٢) المثال : مشاركة الشيئين في وجه الجواز وعدمه وموافقتها في الأحكام لأجل ذلك كمشارة مسكر الخمر في السكر وفي الحرمة لأجل هذه المشاركة .

(جـ) توضيح أمثلة الاتصال الصوري :

قد تقدم أن الأصوليين مثلوا بشيئين .

١ - علاقة السبب والسبب .

٢ - علاقة العلة والمعلول ^(١) .

والحكم فيها يلي توضيح كل منها :

١ - علاقة السبب والمسبب : المراد بهذه العلاقة أن يكون علاقة الحقيقة والجاز فيها بينهما علاقة السبب بحيث يكون أحدهما سببا والآخر مسببا له أي ما يترتب على السبب وما يوجبه السبب ، وفي هذه العلاقة يصح ويجوز أن يراود للسبب بلفظ ، السبب ولا يصح إرادة السبب بلفظ السبب ^(٢) .

مثلاً إن الرجل يحصل له ثوبان من الملك في البناء :

أحدهما : ملك التمتع وهو ملك الاستمتاع بها والانتفاع منها بكل ما يجري بين الزوجين ، وهذا الملك سببه التكاح .

والشئ الآخر : هو أي ملك جسم المرأة بأن يتصرف الرجل فيها كيف شاء ، هبة وبها وإجازة واستخداماً وغير ذلك ، وهذا الملك يحصل بأسباب التليك من الشراء

(١) إن الفقيه المذكورين للاتصال الصوري إما عما في الأصل مثلاً لوجه واحد من وجوهه الكثيرة ، لأن العلاقة بين السبب والسبب والعللة والمعلول واحدة وهي علاقة السبب والسبب .

(٢) إذا هذا في علم الأصول ، وأما في علم العلاقة فلا وجه لعدم جوابه .

والحبة والإرث ، فالأول من هذين التلكون لا يستلزم الثاني ولا يتسبب هو الثاني في شكل ولا بوجه ، أي إذا ملك رجل منعة امرأة فلا يملك بها رقبتهما أبداً أما الثاني أي ملك الرقبة فقد يستلزم الأول في بعض الأحيان ويتسبب وصوله لحصول الأول إذا وجدت قيود فحينئذ يصير ملك الرقبة سببا لحصول ملك المنعة وملك المنعة سببا له ، أي مترتبا عليه ، فيجوز أن يراد بالثاني منها أي يملك الرقبة وهو السبب ، الأول أي السبب وهو ملك المنعة ، ولذا جاز تحصيل ملك المنعة بكل لفظ يستعمل لملك الرقبة والملكها في الوضع كـ « الحبة والبيع والتليك » ونحوها ، فإنها لتحصيل ملك الرقبة وضعا ويجوز أن يؤخذ بها معنى النكاح ويقصد بها حصول ملك المنعة وكذا كل لفظ ينتهي به ملك الرقبة وينزل يجوز أن يراد به ملك المنعة كلفظ التحرير ، فإنها وضعا لإزالة ملك الرقبة فيجوز استعماله بمعنى إزالة ملك النكاح وإزالة ملك المنعة الحاصل بالنكاح .

لكن لا يصح العكس أي إرادة ملك الرقبة بالباط ملك المنعة ، وكذا إزالة ملك الرقبة بما ينزل به ملك المنعة فلذا لا يجوز استعمال « النكاح والتزويج » بمعنى البيع والحبة والشراء والتليك ، وكذا استعمال لفظ الطلاق بمعنى التحرير وإرادته .

٢ - علاقة العلة والمعلول : المراد بهذه العلاقة أن يكون بين الحقيقة والجهاز اتصال من جهة العلية بحيث يكون أحدهما علة للآخر ، وفي هذه الصورة يصح إرادة أحدهما بالآخر مطلقا ، فإراد بالعلة للمعلول وكذا العكس ، كالشراء والملك ، فإن الشراء علة للملك ، لأن الملك يحصل به والملك معلول لحصوله بالشراء فيصح أن يراد بأحدهما الآخر أي يجوز استعمال الشراء بمعنى الملك واستعمال الملك بمعنى الشراء ، إلا أن يمنع مانع شرعي عن ذلك فحينئذ يمنع الرجل عن هذه الإرادة ويؤد قوله ^{١٥} .

(١٥) غرر الحرجة ج ١ ص ٣٣٢ ، ٣٣١ ، التوضيح ص ٦٠٦ ، نور الأنوار ص ١٠١ ، ١٠٢ ، المحامي ص ١١ ، ١٢ .

أقسام الحقيقة

يمر في الحقيقة تبيان :

أ - تقسم باعتبار استعمالها .

ب - تقسم باعتبار ما يراد بها إذا استعملت بمعناها للوضوح له .

أ - التقسيم الأول باعتبار استعمال الحقيقة :

الحقيقة باعتبار استعمالها تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ - متعذرة ٢ - ميجورة ٣ - مستعملة

١ - الحقيقة المتعذرة :

(أ) التعريف : هي حقيقة لا يمكن العسل بها وإرادتها ، أو لمكن لكن بنهاية مشقة وتعسف .

(ب) الحكم : يراد بها الجاز دون الحقيقة ، قطعاً وأبداً .

(جـ) الأمثلة :

١ - لو حلف أحد : لا أكل هذا القدر ، فالحلف يعتبر في أكل ما كان في القدر وقت الحلف أو ما طبع فيه ، لأن أكل عين القدر غير ممكن حتى لو أكل نفس القدر بطريق لا يبحث .

(٢) ولو حلف : لا أكل من هذه الشجرة ، فالحلف لأكل ثمرها أو ورقها أو ما يشخذ منها حتى ثنها أيضاً ، ولا يراد به أكل عيناها ، لأن أكل عين الشجرة متعذر مع أنه ممكن غير محال ، لكن إمكانه لا يخلو عن غاية مشقة ونهاية تكلف وتعسف حتى لو أكل عيناها بوجه لا يبحث .

وهذا التخصيص فيها إذا كان القدر من جنس ما يصنع منه عادة (كالحديد والنحاس والفضة والفضة) حتى إذا كان مصنوعاً من شيء يؤكل كالسكر يراد به عينه فيلزم الحث بأكل عينه .

١ - إذا كانت الشجرة مما يؤكل منه من جنسها يراد بها أيضًا عينها وأكل عينها كالمتاع ونحوه فيلزم فيه أيضًا الحث بأكل عينها .

٢ - الحقيقة المهجورة :

أ (التعريف : لغة : من هجره إذا تركه ، فاللهجورة هي للتركة .

واستخلاصها : هي حقيقة ترك الناس العمل بها والاعتداء بها مع إمكانها وعدم تعذرها ، سواء كان الترك عادة أو لأجل أمر الشرع بذلك فيه .

ب (الحكم : إرادة الجواز قطعاً .

ج (الأمثلة :

١ - وضع القدم ، فإن حقيقته متروكة عادة وعرفاً مع إمكانها ، لأن المراد بها في العادة هو الدخول في مكان دون وضع القدم نفسه بدون أن يدخل صاحبه القدم ، فلو حلف أحد بعدم وضع قدمه في دار أو بيت لا يبحث إلا إذا دخلها حتى لو لم يدخل ، ولكن وضع قدمه فقط ولو بطريق التكلف لا يبحث .

(٢) وه الخصومة ، متروكة شرعاً ، وهو النزاع والمجادلة بدون أن يسكت الطرف على ما يلزمه قبوله من الحق بل لا يزال يلج في النزاع ويصر في جعود الحق ، فإذا وكل رجل غيره بالخصومة عنه لا يلزم الوكيل الخصومة (بمعناها المذكور) عنه ولا العدول من قبول الحق ومن المجعود عما يقتضيه ، بل يلزمه ويجب عليه إحقاق الحق وإبطال الباطل حسبما يمن له ويبدو في الكلام مع الخصم .

٣ - الحقيقة المستعصاة :

أ (التعريف : هي حقيقة بروج استعمالها عادة وشرعاً سواء لم يوجد لها جهاز أصلاً أو يوجد فيكون متعارفاً أم لا .

ب (انقسامها : هذه الحقيقة لها قسمان :

١ - حقيقة لها جهاز متعارف ٢ - حقيقة لا يتعارف جهازها

يذكر فيها يلي تعاريف المجازين وتفصيلها .

(١) المجاز المتعارف :

(أ) التعريف : هو مجاز تعارف الناس استعماله (أي هو ما كثر استعماله) .

(ب) الحكم : لزوم العمل بالحقيقة دون المجاز عند الإمام أبي حنيفة ، والعقل بمسوم المجاز عند صاحبيه أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى .

(جـ) المثال : أكل الخنطة ، فإن له مجازاً متعارفاً وهو أكل غيرها أو أكل دليقتها بوجه معروف ، وحقيقته أكل عينها قضا ، فإذا حلف أحد بعدم أكلها لا يثبت عند الإمام إلا إذا أكل عينها بوجه ما ، وصاحبه يقولان يثبت بأكلها بأي طريق وشكل ، أي بصورة الخبز أو النقيق والسويق أو غيرها .

(٢) المجاز غير المتعارف :

(أ) التعريف : هو مجاز لم يتعارف الناس استعماله (أي لم يكثر استعماله) .

(ب) الحكم : العمل بالحقيقة بالإجماع .

وقد أوضح لنا من التفصيل المذكور قسمي المجاز ، حكم الحقيقة المستعملة .

حكم الحقيقة المستعملة : وهو أن العبرة بالحقيقة والعمل بها عند عدم وجود مجاز لها وكذا إذا كان لها مجاز ولكن لم يكثر استعمالها بحيث يتعارفه الناس ، أما إذا كثر استعماله وتعارفه الناس فالعمل بها أيضاً عند الإمام وصاحبيه على أن العمل حينئذٍ بعموم المجاز^(١) .

(١) حاشية الأثير ص ١٠٧ - ١٠٨ ، نواتج الرحلات ج ١ ص ٣٦٠ ، ٣٦١ ، التوضيح ص ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، الحاشي ص ٦٦ ، ٦٧ .

ذكرنا أن اختلاف علماء الثلاثة المذكور ، راجع إلى اختلافهم في أصل أمر ، وهو الاختلاف في جهة حلية المجاز عن الحقيقة ، فإن المجاز عند الإمام حلف عن الحقيقة في التكلم حتى تصح الاستعارة به وإن لم ينعقد الكلام لا يلبس الحقيقة وصدها المجاز حلف عن الحقيقة في الحكم وتوضيحه أن عند أبي حنيفة التكلم بقوله ، هذا أسد ، الشجاع حلف عن التكلم بقوله ، هذا أسد ، للربك للظوم والحيوان المعروف عن غير نظر إلى الحقيقة في الحكم وهو ، السجادة ، ثم يثبت الحكم المجازي بناء على صحة التكلم كأن لبوت الحقيقة يتبين عليه ، والقراد بعضه الكلام صحت من حيث العربية ككونه مبتدأً وخبراً ، والحاصل أن تكلم هذه صحيحة ، سواء يصح سماعها

ب - التقسيم الثاني باعتبار ما يراد بالحقيقة وقت استعمالها من معناها :

الحقيقة إذا استعملت بمعناها فإيرادها للتكلم ويقصده ، تسيم باعتبار ذلك إلى قسمين :

١ - حقيقة كاملة ٢ - حقيقة قاصرة

١ - الحقيقة الكاملة :

(أ) التعريف : هي حقيقة يراد بها جمع أفرادها أي جميع ما يصدق عليه معناها .

٢ - الحقيقة القاصرة :

(أ) التعريف : هي حقيقة لا يراد بها جميع أفرادها بل تنصر على بعضها في الإفراد .

(ب) حكمها مع المثال : لا يلزم أن يراد بكل حقيقة جميع ما تصدق عليه ، بل قد يراد بها الكل وربما لا يقصد بها إلا بعض أفرادها حسب ما يقتضيه اللام وعرف الكلام .

مثل البيض ، فإنه موضوع لكل ما يحصل من حيوانات مخصوصة في صورة خاصة ، فإذا أريد بهابيض جميع الحيوانات فهي « حقيقة كاملة » وإن قصد بها بيض بعض الحيوانات أي ما يؤكل في بلاد التكلم فهذه « حقيقة قاصرة » لها ، بل هذا الأمر لا يتوقف على إرادة التكلم بكل حال ، بل يلزم إرادة التماس منها والعمل بها إذا كان العرف يقتضيه ولم يعين للتكلم بيضه شيئاً في بابها وفي حق المراد بها ، كما في البيض واللحوم ، فإن العرف قد يخص ويقصر مرادها في بعض كل منها : لأن جميع البيض وجميع اللحوم لا تؤكل عادة وعرفها بل شرعاً أيضاً ^(١) .

١ - أما عند صاحبها فالتكلم بقوله ، هذا أسد ، فالتصريح خلفه وفي إبداء التسمية له ، من قوله ، هذا أسد ، ، للحيوان المعروف في إبداء التسمية ، لها أن الحكم هو التصديق دون التسمية والأسماء واعتبار الحقيقة والأسماء فيها هو التصديق أول ، وأيضاً الفهم يرجعه كثرة الاستعمال ويقول الإمام إن الحقيقة والفهم كلاهما من جنس الأسماء وإحداها أصل الحقيقة ، قلنا الفهم لا يكون إلا عطفاً خلف من لفظ الحقيقة وإن كانت الحقيقة أصل استعمالاً ، وبقره الاختلاف أنه يشترط إمكان الحقيقة في نفسها بتدبرها شيوت الفهم مع وجود ما يرضى ينتج من أصل الحقيقة ويقتضي بصر إلى الفهم وإن لم تكن الحقيقة متكاملة ذاتها (الفلسفي والطائفي ص ١٧) . أصول

ثاني وجملة الحواشي ص ٢٢ .

(١) أصول الثاني وجملة الحواشي ص ٢٥ .

الصريح والكناية

قد تقدم في بداية هذا الباب أن الحقيقة والمجاز كلا منهما ينقسم إلى قسمين ، وهما :
صريح وكناية .

١ - الصريح :

(أ) التعريف : لغة : الواضح الخالص من كل ما يشوبه .

اصطلاحاً : هو لفظ يبين المواد بحيث يفهمه السامع بنفس السماع ولا يحتاج فيه إلى العلم بنية المتكلم ولا إلى قرينة .

(ب) الحكم : ترتب مقتضى الكلام وأثره على نفس الكلام بدون توقف وبدون استفسار من المتكلم عن نيته وإرادته ، إلا إذا احتل اللفظ ذلك ، فحينئذ يعتبر نيته فيها نيته وبين الله تعالى ^(١) أي عند النبي دون القاضي ^(٢) .

(جـ) الأمثلة :

١ - مثال صريح الحقيقة : إيقاع الطلاق بكل لفظ يدل عليه بوضاحة وصراحة فيقع به الطلاق نوى به ذلك أو لم يتو ، كأن يطلق بلفظ من مادي الطلاق والتطبيق .

٢ - مثال صريح المجاز : استعمال لفظ معروف مجازي في مجازة التعارف فيراد به ما هو المعروف من معناه بدون توقف على العلم بنية المتكلم .

٢ - الكناية :

(أ) التعريف : لغة : كناية عن كذا أي تكلم بما يستدل على المقصود ولم يصرح به ،
فالكناية بمعنى غير الواضح .

اصطلاحاً : هو لفظ يستتر مراده بحيث لا يعرف بنفس السماع .

(ب) الحكم : التوقف في الحكم به على شيء والعمل به إلى أن يظهر المراد ^(٣) .

(١) فوائد الرضوخ ج ١ ص ٢٢٦ - عدة الموالهي ص ٢٠ .

(٢) نظمي ص ١٢ .

(٣) ولعدم ظهور مراد الكنايات لا تثبت بها الحدود لاحقاً للحدود الأمر أصلاً مع أن كون المراد ضرورة للعلم أو

(جـ) ذرائع ظهور المراد : ويعرف مراد الكناية بأحد الأمرين .

الأول : محلّ الكلام وموقعه كاستعمال كنايات الطلاق حال مذاكرة الطلاق .

الثاني : نية المتكلم بأن يذكر هو بنفسه ما أراد به بتقطعه كاستعمال الكنايات للطلاق بنية الطلاق بدون مذكرته .

وقد سقوا هذين الأمرين « فرائض الكنايات » ، وهي أيضًا تكون لفظية كالأول ومعنوية كالثاني مثل قرأتين المجاز .

(د) الأمثلة :

١ - مثال كناية الحقيقة استعمال الضمير للبهيم في حق من يتكلم الناس فيه بجلس .

٢ - مثال كناية المجاز : لفظ « اعتدي » فإنه من كنايات الطلاق ، فبأنه أريد به الطلاق عليه مجاز وكناية ، فالكناية فيه بأن معناه العذ والإحصاء ، ولا يذكر الرجل معه لفظًا يظهر به المراد بنفس السامع ويعرف به الشيء للعدد : لأن العذ لا بد له من معدود . فلا يعرف المراد إلا إذا بين المتكلم نيته أو وجدت معه قرينة تدل على المراد .

والمجاز فيه بأنه يراد به الطلاق ، والطلاق سبب لاعتداء أهام العدة ، فإن المرأة بعد الطلاق تعد الحيض والأطهار لتعرف حلتها للكنكاح الثاني بعد الخروج من العدة ، والحاصل أن بين الاعتداء والطلاق علاقة السبب والسبب^(١) ، ويراد في هذه الصورة السبب والطلاق للسبب .

والأصل من هذين ، هو الصريح لأنه ظاهر المراد ، والأصل أن يكون الكلام ظاهراً المراد ، كما أن الأصل في الحقيقة والمجاز هو الحقيقة لأنه استعمال اللفظ بمعناه للوضع له . والأصل أن يستعمل كل لفظ فيها وضع له ليستوفى الغرض بالوضع وفائدته .

١ - يجب التنبيه هنا بعد مراد ذلك اللفظ ، وذلك لأن المعدود يحتاج في أمرها فلا تطلق يد من أمر بالسوق أو صهرها من موجبات المعدود إذا كان الإقرار كناية ولذا أخذ ساقط عن الأمرين .

(نور الأنوار ص ١٥٥ ، التوضيح ص ٢٥٥ ، الحاشي ص ١٩ ، ٢٠ ، أصول الفقه ص ٢١) .

(١) مواقع الرخوت ج ١ ص ٢٢٦ ، التوضيح ص ٢٤٧ ، نور الأنوار ص ٢١٢ ، ٢١٣ ، الحاشي والظاهر ص ٢٤ .

٣ . مظان الصريح والكناية :

(أ) الشرك الذي اشتهر أحد معانيه فاستعمله في ذلك المعنى المعروف ، وكذا استعمال المجاز للتعارف بها عرف به ، والمجاز مع قرينته والحقيقة المستعملة ، وأقسام القسط باعتبار ظهور معناه كلها من الظاهر والنص والمصر والمكتم ، كل ذلك من قبيل الصريح -

(ب) وما لم يشتهر من معاني الشرك ، والمجاز قبل أن يصير معروفا بين الناس ، والحقيقة المهجورة إذا أرادها أحد ، وأقسام القسط باعتبار خفاء معناه كلها من الخفي والشكل والجمل والتشابه .

كل ذلك من قبيل الكناية ^(١) .

(١) فوائذ الرحمن ج ١ ص ٢٢٦ ، نور الأنوار ص ٢١٢ ، التوضيح ص ١٤٩ ، أصول الشافعي ص ٩١ .

الباب الخامس

في

التقسيم الخامس

وهو

باعتبار وجوه معرفة مراد المتكلم باللفظ

اللفظ - باعتبار وجوه يعرف بها المرء ما يريد المتكلم بكلامه ، وباعتبار وجوه يستبطن بها الأحكام من الكلام ويمكن لك أن تقول باعتبار وجوه دلالة اللفظ على مراد المتكلم - ينقسم إلى أقسام أربعة ^(١) :

١ - عبارة النص ^(٢) ٢ - إشارة النص ٣ - دلالة النص ٤ - اقتضاء النص .

١ - عبارة النص :

(أ) التعريف : لغة : يقال عبرت الرؤيا إذا فسرناها حيث الألفاظ الدالة على المعاني عبارات ١ لأنها تفسر ما في خور الإنسان مستور ، والنص بمعنى المنصوص والكلام ^(٣) ، فعبرة النص بمعنى صريح الكلام .

واسطلاحاً : دلالة اللفظ على الحكم الذي يساق لأجله الكلام أصالة أو تبعاً ، بدون تأمل ^(٤) .

(ب) شرح التعريف : أي عبارة النص هو أن يدل اللفظ بدون تأمل على المعنى والحكم الذي يقصده المتكلم بذلك اللفظ ويسوق لأجله كلامه ، سواء كان سوق الكلام لأجل ذلك المعنى أصالة أو تبعاً .

(١) التوضيح ص ٢٦٥ ، المحاسني ص ٦٠ - نور الأبصار ص ١١٦

(٢) النص هنا ليس بالمعنى الاصطلاح المذكور في التقسيم التالي كما ذكرت في بيان معنى عبارة النص ، وقد ذكرت الفرق بين عبارة النص وذلك المعنى الاصطلاح عليه .

(٣) نظامي ص ٦٠ .

(٤) تفسير النصوح ج ١ ص ١٦٦ ، فوائد الرخوة ج ١ ص ١٠٧ ، كشف الأسرار ج ١ ص ٦٥ .

أي يراد بإشارة النص ، حكم لا يفهمه المخاطب من النص واللفظ بدون تأمل والحال أنه لا يقصد بالكلام ولا أنه يساق لأجله الكلام .

(ب) المثال : قوله تعالى : ﴿ وعلى المولود له وراثتهن وكسوتهن بالمعروف ﴾ ^(١٥) ، وهذا مثال للعبارة والإشارة كليهما .

فهو ، عبارة النص ، لأجل أن المقصود به بيان وجوب تلفة المرضعات وسبق الكلام لأجل بيان هذا المعنى وهو المفهوم به ظاهراً بدون تأمل ، كما أنه ، إشارة النص ، أيضاً لأجل أنه يفهم منه ويظهر بأدق تأمل أن نسب الولد يثبت من أبيه وأنه ينسب إلى أبيه ، وذلك لأن الولد فيه أضيف إلى السوائد بحرف اللام التي هي هنا بمعنى الاختصاص ، وللمراد بهذا الاختصاص اختصاص النسب دون اختصاص للملك : لأنه لا ملك لوالده على ولده ، وهذا المعنى أشار إليه مفهوم من الآية بمونة التأمل : لأنه غير ظاهر ظهور للعبارة كما أنه غير مقصود به أيضاً والكلام لم يسبق لأجله ، إلا أن الكلام يدل عليه بإشارته ^(١٦) .

(ج) حكم هذين التصحيح : لزوم العمل بها قطعاً ^(١٧) .

٢ - دلالة النص :

(أ) التعريف : دلالة اللفظ على ثبوت حكم الصورة المذكورة للصورة البيكوت عنها لا شراكهما في معنى ووصف يعرف كل عارف بمقتضى أن ذلك المعنى هو طلة الحكم المذكور ^(١٨) .

أو هو دلالة اللفظ على الحكم في شيء يوجد فيه معنى يفهم كل من يعرف اللفظة أن الحكم في المنطوق لأجل ذلك المعنى ^(١٩) .

^(١٥) من الصحيح أن عبارة الشكل من الواضح (تصدير الموصوف ج ٦ ص ١٩١) .

(١٦) الصورة الآية : ٢٢٢ .

(١٧) التصحيح ص ٢٠١ ، نور الأنوار ص ١٤٦ ، تصدير الموصوف ج ٦ ص ١٤٢ .

(١٨) نور الأنوار ص ١٤٢ ، الحاشية ص ٢٠ .

(١٩) تصدير الموصوف ج ٦ ص ١٩٢ .

(٢٠) التصحيح ج ٦ ص ٢٢٦ ، فوائد ج ٦ ص ١٤٥ .

(ب) شرح التصريف : إن مدلول دلالة النص هو لا يكون حتماً بل يكون علة للحكم المذكور في النص إلا أنها لا تدرك بالنظر والاجتهاد ولا يختص إدراكها بأهل الاجتهاد : بل يدركها أهل اللغة يقتضي لغتهم التي يرد فيها ذلك النص ^(١) .

(ج) الفرق بين دلالة النص والقياس :

إن دلالة النص والقياس يشتركان في أن كلا منهما يدرك به علة الحكم المذكور في نص ولكنها يفرقان بأن « دلالة النص » مبناهما اللغة وقواعدها ، و « القياس » ينتق على الاجتهاد والاستنباط ، ولذا يستأهل للأول كل عارف باللغة والثاني لا يجوز إلا لمن كان صاحب علم واخر ونظر شاقب في فنون الشرع ، كما أن الأول مقبول عند جمهور الأمة ومعمول به عندهم والثاني قد اختلف فيه جماعة ^(٢) .

(د) الحكم : عموم الحكم لأجل عموم العلة ، أي يعم الحكم كل ما وجد فيه العلة المدركة بدلالة النص ^(٣) .

(هـ) المثال : قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُلْ لَهَا أَهْ ﴾ ^(٤) ، فعبارة النص فيه أنه يحرم للأولاد أن يقولوا لأبويهم كلمة ﴿ أَهْ ﴾ ولو كقصور بما لا يتصور طوقه من المشاق والحرمات ، ولكن كل عارف باللغة العربية يدرك بصلاح هذا القول أن المعنى الذي ورده لأجله هذا النهي وتحريم هذا القدر التافه من الكلام إنما هو الإيذاء والإيلام للوالدين وإسباغهم هذه الكلمة ، فيفهم أن المقصود من تحريم التلصص بكلمة ﴿ أَهْ ﴾ ليس هو المنع عن هذا المذكور فقط بل الغرض كلف الأذى عنها من أي نوع كان ، وقولها كان أو فعلياً ، بل لما ورده النهي عن مثل هذا القدر من الكلام وهذا الأدنى من باب الإيذاء والإيلام ، كان النهي عما يفوقه أولاً والزم ^(٥) .

(١) تصحيح التكميل ج ١ ص ٢١٩ .

(٢) عمدة القاري ص ٢٠ ، نور الأنوار ص ١٥٨ ، فوائد الرخوات ج ١ ص ٥١١ ، ٥١٢ .

(٣) أصول الفقه ص ٢٠ ، نور الأنوار ص ١٦٩ .

إن إشارة النص ودلالة النص كليهما يدركان من معاني القسط إلا أن الأول يبرز ما أدى إلى من حيث حكم مستقل كمدلول عبارة النص والثاني يدرك علة الحكم .

(٤) الإعراب الآية : ٢٢ .

(٥) فوائد الرخوات ج ١ ص ١٠٥ ، نور الأنوار ص ١٥٨ ، القاموس ص ٢٠٢ تصحيح التكميل ج ١ ص ٥١٥ ، ٥١٦ .

٤ - الاقتضاء النص :

(أ) التعريف : دلالة اللفظ على معنى خارج ، عن منطوق الكلام ، يتوقف عليه صدقه أو صحته الشرعية أو العقلية ^(١) .

(ب) شرح التعريف : الاقتضاء ليس هو الدلالة على مدلول لفظ من العبارة وعلى منطوقه ، بل هو دلالة على ما يلزم اعتباره واعتدائه من المعنى الخارج عن منطوق الكلام ليصبح ذلك الكلام شرقاً أو غللاً أو يظهر صدقه .

(جـ) الحكم : الاعتبار بهذا المعنى الخارج قدر ما تقتضيه ضرورة صحة الكلام أو ضرورة صدقه ، ولا يجوز الزيادة على ذلك القدر في الاعتبار بهذا المعنى ^(٢) .

(١) التوضيح ج ١ ص ٢٢٩ ، التحرير ج ١ ص ٥١٦ - تفسير النصوص ج ١ ص ٥٤٤ .

(٢) فرائح الرحمن ج ١ ص ٤١٥ ، التوضيح ص ٥٠٤ .

إن ما يقدر لصحة الكلام يبرر عنه ثلاث كلمات : (أ) القدر (ب) الخيول (ج) القضي .

فهذه الثلاثة هل هي متحدة أم هي متباينة ؟ وما هي تعريفاتها وإطلاقها ؟ .

هذا البحث طويل لأجل أنه قد احتضنت فيه الأقوال وأبستم أن أذكر منها بقية وأقول .

إن بعض العلماء قد ذكروا لكل منها تعريفاً مستقلاً اعتباراً بأن كلا منها أمر مستقل ، والبعض الآخر دعوا

إلى استقلال الأولى فقط وجعلوا الثلاث واحدة إلى أحدها . يقول صاحب حكمة المولوي جوش الحس القندي : إن

هذه الثلاثة كلها هي قبل غير المنطوق لكن الأول منها يشمل الثلاث لتصحح الكلام لغة أو شرقاً أو غللاً ،

والثاني يخص باللغة ، والثالث بالثابت غللاً أو شرقاً (ص ٣١) أي الأول منها أهمها بحيث يشمل الثاني

والثالث ، والثاني والثالث يتبعان لثاني ، والبعض الآخر عرف القضي بأ عرف به صاحب الصفة القدر ، فإنه

جمل القدر أم هذه الثلاثة وذلك الأمر على أن الأم هو القضي (مذكورة جامعة دمشق) والقصور أن ما يثبت

شرطه غير القضي وما اقتضاء العقل أو الصحة فهو الخيول (الحاشي والظامي ص ٣٢ ، نور الأنوار ص ٦٦٩ .

فرائح الرحمن ج ١ ص ٤١٩ ، كتف الأنوار ج ١ ص ٦٤ ، ٦٧ ، أصول الفريسي ج ١ ص ٦٠١ ، التوضيح ج

١ ص ٢٢٩ .

والقصور عدم هو ما يبرر عنه بالقدر أو للشر مع فرق يبرر بين الخيول والقدر ، أما الخيول والقضي

فيترادف اصطلاحاً عند جمهور متأخري الأصول . بل قال : صاحب الفوتوح إنه منذهب جمهور الحنفية

(ج ١ ص ٤١٢) إلا أن صاحب تفسير النصوص قد بسط الكلام في أن متقدمي الأصول من أي زيد الدوموي

وغيره كهم لا يفرقون بينها كما هو منذهب غريم (تلويح الأمل ص ٢١١ ، تفسير النصوص ج ١ ص ٥٥٠ ، ٥٥١)

والذين دعوا إلى الفرق بينها فاعلموا بأن المنقضي يثبت شرقاً وغللاً لغة بل هو حاشته في تقرير الفرق بأن

القضي لا يشتر بتقديره سبق الكلام ولا يبرره أما الخيول فيقتل الحكم إليه عند التصريح به ولكن هذا الفرق

ليس بطريقه وإنما ربه المظنون .

(الحاشي والظامي ص ٣٢ ، نور الأنوار وقر الأقر ص ١٥٠ ، كتف الأنوار ج ١ ص ٥٦٥ ، ٥٦٥ ، التوضيح

١ - مثال يظهر صدق الكلام : أي ما يعتبر ليقع الكلام صادقاً كقول النبي ﷺ :
 « إن الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان »^(١) ، ففيه بيان وضعها أي إزالتها ورفعها عن
 الأمة ، ولا شك أنها لم يرفعها عنها بحيث لا يصدر الخطأ أو النسيان عنها بل لا تزال تقع
 في مثل هذا فتعين أنه لم يرد بقوله هذا عدم وقوع الأمة فيها أصلاً ، كما أنه لا يمكن أن
 يراد به رفعها بعد وقوعها وصدورها ، لأنه محال مع أن ظاهر النص يليق بصراحته أن
 الخطأ والنسيان موضوعان عن هذه الأمة ، والكلام صدر من لسان النبوة من الرسول
 المعصوم فلا بد من صدق هذا الكلام وما لا يظهر إلا إذا زدنا فيه شيئاً ولقد رنا لهذا
 الكلام محذوفاً يوافق الكلام في الواقع ، فنقول إن أصله « رفع عن أمي إم الخطأ
 والنسيان » أو « رفع عنها حكمها » والقصود أن الأمة لا تأثم بالوقوع فيها وما يفعلها
 أحد لأجل الخطأ والنسيان ، كما أنها لا تؤخذ بها في الآخرة وفي الدنيا أيضاً إلا في بعض
 ما يتعلق بحقوق العباد كما أن يترتب عليها بعض الأحكام من باب حقوق العباد .

٢ - مثال لصحة الكلام عقلاً : أي ما يقتضيه العقل لصحة الكلام ، كقوله تعالى :
 ﴿ وأما القرية التي كنا فيها ﴾^(٢) لا بد لصحته عقلاً من تقدير : لأن التسؤل يجب
 أن يكون من أهل البيان أي من أهل النطق ، والقرية ليست من أهل بل أهل البهتان

١ ج ١ ص ١٤١ (وقد ذهب بعض الأصوليين - وهو صاحب المواهب - إلى تخصيص هذا الخبر بصور (ج ١ ص ١٢٢) ولكن عامتهم ما استصحبوا هذا القول) (تصدير النصيب ج ٦ ص ٥٥٥ - ٥٥٦) .

وما ذكرت من فرق بين المحذوف والتقدير صدقك أمي يعتبرون ما يسمونه بالتعدد المذكور أي لا يعتبر بتقديره نسخ الكلام بل يظهر منه وأثره في القطع مع كونه غير مذكور في القطع ، والمحذوف ليس كذلك فإنه لا يغير له أثر في القطع بعد حذفه (كافي مجيدين ص ٦١) إلا أن الاستعمال مشترك فيجري أحدهما منكم الآخر ، وفي الأصل يعتبر من غير المذكور وما يقتدر بالمحذوف .

وأيضاً قد ذكر البعض أن المتكلمين عند قولهم إني قد علمت الشيء ، فهم معني من المعاني فقط ، أما المحذوف فقد في علم الكلام ، لا يدل عليه ولا على معناه ولا على تقديره العلم بالوجود وإما يدل عليه القرينة أو التقليد فيقدر المذكور ويحري عليه أحكام القطع كالشك والاطلاق والصور والمحموس والاشتراف والتأويل والصراحة والكتابة والخفية والجاز (عمدة المفاتيح ص ٢٢) .

(٢) ابن ماجه (كتاب الطلاق ، باب خلاف الذكر ، والامه) ، والحديث حسنه الثوري ، وقال في كثير إسناده حسنه (أحسن المطالب ص ٢٣١ تلخيص الخبير ج ١ ص ١٢٢) .

(٣) يوسف ، الآية ، ٥٧ .

إنما هم أهل القرية فالتقدير الذي يصح به هذا الكلام خطأ ، لأن أهل القرية . .

٣ - مثال لصحة الكلام شرعا : أي ما يعتبر من المعنى الزائد ليقع الكلام صحيحا من جهة الشرع ، كقوله تعالى في مواضع من كتابه : ﴿ فتحرير رقبة ﴾ ^(١) فهذا غير بمعنى الأمر وهو يقتضي الملك قبل التحرير فيها يجرى : لأن الحر لا يتصور تحريره ، وكذا لا يجوز ولا يتصور تحرير ما لا يملكه المرء فلا بد من تقدير الملك وزيادة إرادة ليصح هذا الأمر فالتقدير : : فتحرير رقبة مملوكة . ^(٢)

(و) تصدق مقتضى : قد يصلح في مثل هذا الكلام ، للتقدير عدة أمور يختلف معنى الكلام باختلافها فحينئذ يعبر الكلام من قبيل الشترك ويحتاج في تعيين المقتضى إلى النظر والاجتهاد ليقع الاختلاف لاختلاف وجهات أنظار المتهندين وأوضح ذلك بذكر مثال وهو قوله عليه الصلاة والسلام : : على اليد ما أخذت . ^(٣) لابد لصحة من تقدير قبل كلمة : ما ، والتقدير يصح بزيادة : الحفظ . ، فنقول الأصل : على اليد حفظ ما أخذت . ويصح أيضًا بزيادة : الضمان ، فنقول أصله ، على اليد ضمان ما أخذت . فاختلف المتهندون في هذا التقدير ، فقد ذهب بعضهم إلى الأول ومنهم الحديث منهم أنه يجب على الأخذ حفظ ما أخذه بيده ولا ضمان عليه إذا ضاع للأخوذ ، والآخرون ذهبوا إلى الثاني والتهنود منهم وجوب ضمان للأخوذ على الأخذ إذا ضاع من يده ^(٤) .

٥ - اجتراح هذه الأقسام مع الخاص والعام :

إن هذه الأقسام لا تباين أقسام التقسيم الأول ، فلذا تجتمع مع الخاص والعام حسبما

يلي :

(١) النساء : الآية ٦٢ ، والمائدة : الآية ٢ ، والمائدة : الآية ٨٩ .

(٢) تفسير الصمصص ج ١ ص ٤١٤ - ٤١٦ .

(٣) (الترمذي) الصحيح باب ما جاء في أن العارية مؤمنة ، وقال : إنه حسن صحيح .

(٤) تفسير الصمصص ج ١ ص ٤١٦ - ٤١٧ وقد ذكرنا أن اعتبار مقتضى شرائط منها ، أن يشك به شروط الشيء ولا يثبت به ركن ذلك الشيء . ومنها ، أن تثبت معه شرائط مقتضى دين شروط مقتضى . ومنها : أن لا يخرج به التثبت القضاء في عبارة ، هي قول الرجل ، أعتق عبدك عن يديك درهم . ثبت لذلك والبيع القضاء لأنه شرط الإعتاق . وثبت معه شروط الإعتاق ولا يبرر شرائط البيع حتى يسقط اعتبار القول فيه ، ولو خرج القول في جوفه بالبيع بأن قال : بعتك منك بك ، وأعتقته . لا يثبت عليه الإعتاق المذكور به كتب الأسماء شرح المبرج ١ ص ٣٦٥ ، ٣٦٦ .

١ ، ٢ - الأولان يكونان من قبيل الخاص والعام كليهما أي كل منهما أي كل منهما قد يكون خاصاً وحيثاً عائناً ^(١) .

٣ - الثالث وهو دلالة النص ، يشمل كل ما وجد هو فيه أي له عموم ولكن بمعنى الشمول لا بمعنى العموم الاصطلاحي وعموم العام ، ولهذا لا يجري فيه التخصيص لأن العموم والتخصيص من أوصاف اللفظ ودلالة النص ليس من أوصاف اللفظ بل من لوازمه ^(٢) ، فالمراد بعمومه عدم خروج أي فرد من الحكم المذكور إنا كان مشتقاً على العلة للدركة له .

٤ - رابع ، وهو مقتضى ، أيضاً قد يكون عائناً وقد يكون خاصاً إلا أنه لما كان من حكمه أنه يتقدر بقدر الضرورة ، فإنه لا يحمل على العموم وإن كان ما يتقدر عائناً من حيث وضعه كما لو قدرنا الزائد في المثال الأول ، لفظ « الإثم » يكون للمقتضى خاصاً لأن الإثم لفظ خاص ، أما لو قدرنا لفظ « الحكم » فهو عام إلا أن الضرورة ترتفع لصديق الكلام إذا اعتبرناه بمعنى « الحكم الأخروي » ، فلا حاجة إلى اعتبار العموم والتعميم فيه بأن يراد « الحكم الدنيوي » ، أيضاً ولأن أجل عدم عموم الحكم وعدم شموله الحكم الدنيوي مع الأخروي ، يترتب الحكم الدنيوي على الخطأ والسيان فتفسد صلاة من تكلم في صلاته نائياً ويقع طلاق الخطيئة أيضاً ، وكذا لا يجري فيه التخصيص أيضاً لأجل ذلك ، أي لأجل عدم العموم واعتباره فيه ؛ ولأن التخصيص كما ذكرنا من لوازم العام للمصطلح ، فإنما حلف أحد بأنه لا يأكل ولم يذكر المأكول لا يصح كلامه إلا بتقدير « للمأكول » ، وحيثه يشمل الحلف جميع المأكولات ، وإن توى تخصيص بعضها دون البعض وقت الحلف لا تعتبر نيته بل يبحث بأكل كل ما كان من جنس المأكولات لتكون « للمأكول » مقتضى ولعدم عموم المقتضى عموم العام للمصطلح ^(٣) .

(١) نور الأنوار ص ٥٢ ، الحاشي ص ٢٢ .

(٢) نور الأنوار ص ١٥٩ .

(٣) فوائح الزحافات ج ١ ص ١١٢ ، نور الأنوار ص ١٥٢ ، الحاشي والطاسي ص ٢٩ ، تفسير النصوص ج ١ ص ٥٧٢ إلى آخر البحث .

١ - قطعية مدلولات هذه الأقسام وطنيتها :

أما قطعية مدلولات هذه الأقسام وطنيتها ففيها تفصيل كما يلي :

(أ) مدلول عبارة النص قطعي مطلقاً .

(ب) مدلول إشارة النص يشترط على الثرائن فيكون قطعياً أو ظاهرياً حسب اقتضاء قرائنها .

(جـ) مدلول دلالة النص حاله كحال مدلول إشارة النص ^(١) .

(د) للقتضى إذا تعين يكون قطعياً ومقتضى على التماس ^(٢) .

١ - مراتب هذه الأقسام :

إن هذه الأقسام مترتبة حسب ترتبها في الذكر فأعلاها أولها كما أن الأخير أدناها ، يظهر ثمة اختلاف المراتب عند اختلافها في اقتضاء حكم وعند معارضة مدلولات بعضها بعض فيترجح الأقوى منها على ما كان دونه أي الأول على الثاني ، والثاني على الثالث ، والثالث على الرابع .

وإليك مثالا ليتضح ذلك كال الإنتضاح ، فقد ورد عن النبي عليه الصلاة والسلام : **« إن الحيف ثلاثة أيام وأكثرها عشرة أيام »** ^(٣) ، وهذا في الباب عبارة النص ، فيه بين صراحة أقل مدة الحيف وأكثرها ، وسبق لأجل هذا البيان وروي عنه أيضاً في

(١) نور الأنوار ص ١١٨ - ١١٤ ، كشف الأستار ج ١ ص ٦١ ، ٦٢ ، فوائد ج ١ ص ١٠١ ، تفسير النصوص ج ١ ص ٢١١ ، ٢١٢ .

ومما ظهر أن دلالة النص والتماس يترق بينما أيضاً بأن مدلول الأول يكون قطعياً ، والتماس حقه إذا كانت مستبحة تكون ظاهرياً ، وإن كانت متضمنة لشيء صريحة بها في القرار أو السنة تكون قطعية (نور الأنوار ص ١١٢) إلا أن ما يفتى عليه من الحكم يكون ظاهرياً حينذاك أيضاً .

(٢) فقهائي والقطعي ص ٢٦ ، نور الأنوار مع قر الإكمال ص ١٤١ .

(٣) الطحاوي (في الكبير والأوسط) والدارقطني (روى في سننه من الحديث ٦٩ إلى ٧٠ ، مرفوعاً وموقوفاً ، قال في التمام بعد ذكر عدة طرق : وفي الموضوع عدة أعداد من التي **« لا يجوز »** متعددة الطرق وذلك برفع الصحيح إلى حسن والقصائد الشريفة ما لا يترك بالرواية ، فالوقوف فيها حكمه الرافع بل تسكن النفس مكللة ما روي فيه من الصحة والتمسح إلى أن الموضوع ما أجاز فيه ذلك الراوي الصحيح ، وبإحالة فله أصل في الشرع (خارج التدوير ج ١ ص ١١٢) .

حديث أخر أنه قال : « لقد إحدكن شطر دهرها في تعريتها لا تصوم ولا تسلي » ^(١) أي النساء يقضين أضاف أعمارهن بدون صلاة ولاصيام . فإشارة هذا النص تدل على أن الحيض أكثرها خمسة عشر يوماً ، لأن التي ^{تتبع} ذكر اشتغال نصف العمر بذلك ، وهذا يلتقي شغلن بالحيض في كل شهر لمدة نصفه ، ونصف الشهر هو خمسة عشر يوماً فتعارض مدلولات العبارة والإشارة في بيان أكثر مدة الحيض ، وترجعت العبارة لأنها أقوى فقررنا أن أكثر الحيض عشرة أيام ولا مزيد عليها ^(٢) .

٨ . مثال جماع هذه الأقسام : قوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم وبهاتكم وأخواتكم وعمتكم وخلعتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن » ^(٣) الآية فقد اجتمعت فيه هذه الأقسام الأربعة وتوضيحه .

إن الأمهات وكذا جميع النسوة اللاتي ورد ذكرهن في الآية مصرحاً ثبتت حرمتهم بعبارة نصها .

والحالة من الرضاع حرمتها ثبتت بإشارة النص : « لأن للرضع سميت فيها » أمّا « للرضيع وبناتها سميت أختاً له » ، فيلزم أن تكون أخت الرضيع حالة للرضيع ، والحالة تحرم على ابن أختها .

والتصريح بحرمه العمات والحالات تدل على حرمة الجدات سواء كانت من جهة الأب أو من جهة الأم ، وهذا بدلالة النص ، لأن العلة التي حرمت هنا وأدركت باللغة ، هي

(١) قد ورد ذكر هذا الحديث في الكتب في بيان أن الإمام الشافعي استدل به في قوله بأن أكثر مدة الحيض مدة خمسة عشر يوماً (كما هو المذكور في دروح الخسالية وكتب الأصول) ، إلا أن المحققين من الفقهاء أنكروا ثبوته بطل هذه الأقاويل . وقد ذكر ذلك بعض فقهاءنا أيضاً ، وقد روى الحديث بصورته الصحيحة في صحيحهما (البحاري) (المعجم) ، باب ترك الحائض الصوم . (مسلم) الإيمان . باب لفصل الإمام عن النساء الطاهرات وإعطاهن : ليس إذا حاضت لم تسلي ولم تصم ؟ قال علي . قال ذلك من علقان ديبها .

(٢) راجع تصحيح الصوم ج ١ ص ٥٠٧ .

(٣) الشافعي والشافعي ص ٢٠ ، ٢١ . نور الأوزار ص ١٧٧ ، ١٨٨ ، ٢٥١ . فوائده الرضعات ج ١ ص ٤١٢ . تصحيح الصوم ج ١ ص ٥٥١ إلى آخر البحث .

(٤) النساء الآية ، ٢٢ .

قرب القرابة والجدات من تقرب الأقارب .

وقوله تعالى في بداية الآية : ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ بتسبة التحريم إلى ذوات النساء المذكورات فيها ، يدل بالاختصاص على مصدر في الآية وهو التزوج بالمذكورات والتقدير « حرم عليكم التزوج بأمهاتكم إلخ الآية » ، وذلك لأن الحرمة والحلّة محلها الأفعال من الذوات ^(١٥) .

٩ - التفرقة بين هذه الأقسام وبين ما يثبت بها :

(أ) ما أثبت الحكم بصيغته مع سوق الكلام له فهو « عبارة النص » ، والحكم الثابت به « ثابت بعبارة النص » .

(ب) ما أثبت الحكم بصيغته لا مع سوق الكلام له فهو « إشارة النص » ، والحكم الثابت به « ثابت بإشارة النص » .

(جـ) ما أثبت الحكم لا بصيغته بل بمعنى الصيغة لغة فهو « دلالة النص » ، والحكم الثابت به « ثابت بدلالة النص » .

(د) ما ثبت الحكم لا بصيغته ولا بمعنى الصيغة بل بأمر زائد ثبت ضرورة شرعا فهو « مقتضى النص » ، والحكم الثابت به « ثابت بمقتضى النص » ^(١٦) .

(١٥) مذكورة حليلة ومطلق .

(١٦) كشف الأستار شرح الصنف على التار من ٥١٩ .

(د) أقسامه : والمنطوق له قسمان :

١ - منطوق صريح ، ٢ - منطوق غير صريح .

(١) المنطوق الصريح :

هي دلالة اللفظ على الحكم بطريق المطابقة أو التضمن لوضع اللفظ لذلك ، ^(١) وهذا القسم يشمل الوجهين الأولين من الوجوه الثلاثة المذكورة في تعريف المنطوق وشرحه .

(٢) المنطوق غير الصريح :

(أ) التعريف : هي دلالة اللفظ على الحكم بطريق الالتزام ، لاستلزام اللفظ لذلك المعنى ، وهذا ما يصدق عليه الوجه الثالث الأخير من الوجوه الثلاثة للتقدمة .

(ب) أنواعه ثلاثة :

١ - دلالة اقتضاء ، ٢ - دلالة إيهام ، ٣ - دلالة إشارة .

١ (دلالة الاقتضاء : هي دلالة اللفظ على لازم (خارج عن المعنى للوضع له) مقصود للمتكلم ، يتوقف عليه صدق الكلام أو صحته العقلية أو الشرعية .

٢ (دلالة الإيهام : (وتسمى دلالة التنبيه أيضاً)

هي دلالة اللفظ على لازم مقصود للمتكلم ، لا يتوقف عليه صدق الكلام ولا صحته حقلاً أو شرعاً ، بل يفيد أن الحكم المقتضى به في النص التعليل (أي لكونه علّة لذلك الحكم) .

٣ (دلالة الإشارة : هي دلالة اللفظ على لازم غير مقصود للمتكلم ^(٢) .

(أقسام المنطوق عند الخنافية :

(أ) (للمنطوق الصريح « هو عبارة النص » ^(٣) .

(١) انظر التوضيح ج ١ ص ٤٩٦ = ٤٩٥ = ٤٩٦ = ٦٠٦ = ٦٠٨ « التصرعات » وللتفصيل ص ٤٩٦ - ٦٠٦ .

(٢) صاحب التوضيح عرف عبارة النص بين ما عرف به المنطوق الصريح ص ٦١١ .

(ب) دلالة الاقتضاء « هي عين اقتضاء النص » .

(ج) دلالة الإشارة هي ما تقدمت باسم « إشارة النص » ، ولذا اكتفيت بذكر التعريفات . أما :

(د) دلالة الإيحاء والتنبيه « فلم يعتبرها ولم يذكرها الأحناف من أقسام التقسيم الخامس » بل ذكروا تفاصيلها في مبحث « مأخذ العلة » من باب انقباض إلا أن هذا القسم يندرج دلالة النص لإفادته أيضاً لتعليل الحكم لأجل قرائن لغوية وأخرى .

ومن أمثلته ورود حكم مرتب على وصف بحرف الفاء كقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةُ فَاعْلَمُوا أَيْدِيَهُمَا فِي ﴾^(١) .

٢ - دلالة المفهوم :

(أ) التعريف : دلالة اللفظ على حكم لم يذكر في الكلام ولم ينطق به .

(ب) المثال : قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُلْ لَهَا أَهْ ﴾^(٢) ، فإني يدل على تحريم أي نوع مما يتلوه به الوالدان . وهذه الدلالة ليست دلالة باللفظ الذي هو محل النطق بل بما فهم من هذا اللفظ^(٣) .

(ج) أقسامه : وقد قسموه إلى نوعين :

١ - مفهوم موافقة ٢ - مفهوم مخالفة .

١ - مفهوم الموافقة : (وهو الذي يسمى بـ « مفهوم الخطاب » أيضاً)^(٤) .

(أ) تعريفه : دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنطوق للسكوت عنه وعلى موافقته له لفظاً أو إثباتاً ، لأشارتها في معنى يدرك بمجرد معرفة اللغة .

(١) القلعة ، الآية ٢٨ ، راجع لمزيد الأمثلة بمبحث مأخذ العلة .

(٢) الإسراء ، الآية ٢٢ .

(٣) تصور المصوم ج ١ ص ٤١٥ .

(٤) كما أنه شيء « تصور الخطاب » ولحق الخطاب « أيضاً ، لأن الحكم يشتق لهو للذكور مروج الطول ويُستفاد له وقد فرق بعض المصنفين بين المصروف والمصروف (تصور المصوم ج ١ ص ٤١٦ ، ٤١٥ ، ٤١٤ ، ٤١٣ ، ٤١٢) .

« المنطوق » هو ما يدل عليه اللفظ بأي وجه كان ، من الوجوه التي تقدمت في بيان « دلالة المنطوق » وه السكوت عنه « هو مالا علاقة له باللفظ وضفا ولا يشمله النص بأي وجه من الوجوه للتقدمة .

(ب) مثاله : ما تقدم مثالا للمفهوم ، فإنه يدل بفهمه الموافق على حرمة أي نوع من الأذى للوالدين لأجل الاشتراك في صفة الإلزام التي أتركها أهل اللغة بمجرد معرفة اللفظ كلمة لهذا النص .

(ج) حكمه : أنه مقبول به من عامة أئمة الشريعة ومقبول عندهم إلا بعض الظاهرية .

(د) تعبير الحنفية : هو المعروف عند الأحناف بـ « دلالة النص » ^(١) .

٢ - مفهوم المخالفة : (وقد سمي بـ « دليل الخطاب أيضا ») :

(أ) التعريف : دلالة اللفظ على ثبوت حكم للسكوت عنه ، بخلاف لما دل عليه للمنطوق لانتفاء قيد من القيود العترة في الحكم .

(ب) تعبير الحنفية : عنه معروف بـ « المخصوص بالذكر » ^(٢) ، فإنهم يذكرونه بهذا العنوان .

(ج) توضيح التعريف بالمثال : حاصل التعريف وحقيقة الاعتبار بهذا المقيوم ، هو أن الحكم في حادثة إذا بقي على قيد مثل بشرط أو وصف ما لم يوجد فيه ذلك المبنى عليه بخالف حكمه حكم تلك الحادثة ، كقوله تعالى : ﴿ ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم ﴾ ^(٣) ففيه بيان جواز نكاح الأمة بناء على شرط ، وهو عدم استطاعة المرء نكاح الحرة ، فبقوت هذا الشرط بقوت هذا الجواز ، وبه قال الدائلون بحجية المقيوم الخالف وباعتباره .

(١) تعبير المصنف ج ١ ص ٦٠٩ - ٦٠٦

(٢) تعبير المصنف ج ١ ص ٦٠٩ - ٦٠٦

(٣) النساء ، الآية ٢٥

(د) أقسامه : عديدة ، نظراً إلى القيود التي تعتبر في الأحكام ويعتبر قسماً لها مؤثراً في تغيير الأحكام ، وأشهرها أربعة :

(١) مفهوم القلب (أي مفهوم العلم والكرم) (٢) مفهوم الصفة . (٣) مفهوم الغاية . (٤) مفهوم الشرط ^(١٥) .

(هـ) أحكامه :

جملة ما ذكروا من أحكامه حسب التفصيل التالي :

(١) الجمهور على أنه ليس بحجة على الإطلاق إذا ورد القيد لأحد الوجوه التالية ، ولم يرد طائفاً للعمل به ، وهي ورود القيود امتثالاً أو مراعاة للتوقع أو الغالب أو العادة ، أو تأكيداً للحكم ، أو جواباً لسؤال ، أو ترغيباً ، أو ترهيباً ، أو تعظيماً لأمر ، أو تبعاً لشيء ، أو على جهة الاتفاق ، أو مدحاً أو ذمّاً ، أو لحاشيتنا عن الغلط وسوء الفهم ، أو مع وجود دليل في حق للسكوت عنه ^(١٦) .

٢ - إنه حجة مطلقاً في باب العقوبات بدون التفصيل ^(١٧) .

٣ - إنه حجة في جميع الأبواب إذا لم يكن من الكتاب أو السنة بل من غيرها ولو كان من كلام الصحابة ^(١٨) .

٤ - وإذا ورد القيد لفرض العمل به ، فالجمهور على أن مفهوم القلب ليس بحجة ^(١٩) .

(١٥) عليه ذكر بعض أهل عبارة - كالأسدي والشوكلي - تفسير ج ١ ص ٦٥٠ ، ومضمون أحسنوا بعضها في بعض وأجازوها لها بحجة أو سنة كالشوكلي فإنه مع أن أصل العبارة كلها - جعل مفهوم الحال ومفهوم الزمان مفهوم (١٦) فإن راجعاً إلى مفهوم الصفة - والحق في عبارة مفهوم الحالة ومفهوم الحاضر (إرشاد الأصول ص ١٤١ - ١٤٢)

(١٧) فروع الرضوخ ج ١ ص ٣١٩ - ٣٢٠ - التوضيح ص ٢٢٦ ، تفسير المصنوع ج ١ ص ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(١٨) بداية ربيع القلي ص ٩٢ - رد المحتار ج ١ ص ٥٥

(١٩) مقدمة جملة الرخامة ص ٦٥ - التحرير ج ١ ص ٢٥٢ ، نور الأنوار ص ١٥١ ، رد المحتار ج ١ ص ٥٥ ، تفسير المصنوع ج ١ ص ٢٥٨ ، وهذا ما عليه الشافعي المالكي ، أما الجصاص والكرخي وغيرهما هم لا يعرفون بين كلام الشافعي وبين كلام المالكي في عدم .

(٢٠) لا من شأنه - فروع الرضوخ ج ١ ص ١٢٦ ، تفسير المصنوع ج ١ ص ٢٦٤ .

وكذا مفهوم الصفة ومفهوم النافية عند علمائنا جميعاً بالملاقهم^(١٢) ، كما أن عبارة
المفتين منهم على أن مفهوم الشرط أيضاً ليس بحجة^(١٣) .

(١٢) فواتح الرحموت ج ١ ص ٥١٤ - ٥١٢ ، تفسير النصوص ج ١ ص ٢٩٠ - ٢٨٨ .

(١٣) وجره خلاف الكرسي ، موانع الرحموت ج ١ ص ٢٢٦ - تفسير النصوص ج ١ ص ٢٩٠ - وضاف الطحطاوي
والخصايس وصاحب الحديقة جمهور الأصناف في الإشارات مفهوم البناء ، فواتح الرحموت ج ١ ص ٢٢٩ .

والشرط هنا الشرط المحقق الذي يثبت على كبريات الشرط ، أما الشرط الشرعي فيؤثر بعده في عدم الحكم اتفاقاً
(راجع مسلم للثبوت ج ١ ص ٢٨١ ، المنهاج ج ٢ ص ١٤٤ ، ر) .

البيان

١ - التعريف : لغة : الإظهار والإيضاح ^(١) .

إسقاطاً : هو ما يتضح به مراد المتكلم ^(٢) .

٢ - الحاجة إليه : إذا احتاج إلى المعرفة بمباحثه وتفاصيله ، لأن المتكلم ربما يأتي بشيء ما يتعلق بكلامه بعد فراقه عنه ، وقد يضطر إليه حيناً لا يمكن العمل بقوله بدون ذلك ، وهو الذي يسمى « بياناً » بأي شكل كان ، ولا يخفى أن للبيان تأثيراً كبيراً فيها يسبق من صاحب البيان من كلامه أي البيان يؤثر تأثيراً كبيراً في الكلام السابق فالحاجة إلى العلم به وتفاصيله غير خفية .

٣ - فرائعه : ما يحصل به البيان أسور متعددة وهي : القول والفعل والإشارة والتحرير والاجتهاد والقياس وغير ذلك ^(٣) .

إلا أن أكثر ما يقع به هو القول أو الفعل ، ثم أغلبها استعمالاً هو القول ولذا نجد أن الأصوليين يتكلمون في البيان القولي بأغلب الأحوال ويذكرون من تفاصيل البيان وإقسامه ما يتعلق بالقول .

٤ - مثال البيان الفعلي : قد روي عن النبي ﷺ أنه قال « صلوا كما رأيتموني أصلي » ^(٤) ، فقوله هذا يدل على أن كل ما ورد من أحكام الصلاة سواء كان ذلك في الكتاب أو السنة قد بينه النبي عليه الصلاة والسلام بصلاته عملياً ، فصلاته ولعبت بياناً لتلك النصوص وأحكامها الروية عنه ولذا أمرنا بقوله هذا باقتداء فعله في الصلاة ^(٥) .

٥ - أقسام البيان القولي : خمسة ، وهي (أ) بيان التحرير (ب) بيان التفسير (ج) بيان التغيير (د) بيان الضرورة (هـ) بيان التهديد ^(٦) .

(١) كشف الأستار ج ٣ ص ٨٦٩ ، تصور النصوص ج ١ ص ٦٤ .

(٢) إذا عرفت البيان بهذا التعريف لأنه ليس بمعنى يقول ففعل كما سيأتي .

(٣) إرشاد البصير ص ٦٦٩ .

(٤) الشافعي (بعد الأذان) باب الأمان للمسلم .

(٥) فرائع الفروع ج ٢ ص ٤٥ ، الشافعي ص ٨٢ ، عمدة المحتوي ص ٦٦ .

(٦) هذه الخمسة هي أشهر أقسام البيان ، وقد ذكر البعض لها سبعة فإما لم يفتروا بعض أقسام يدل على ضرورة اقتضاها

سبعة فإدومها ، (أصول الشافعي ص ٦٢) .

(أ) بيان التقرير : (وقد يسي = بيان التأكيد ، ^(١٢) أيضًا .

(١) التعريف هو : تأكيد الكلام السابق بكلام لاحق يقطع احتمال الجواز والخصوص عنه .

٢ - حكمه : الصحة والاعتبار مطلقا ، أي سواء كان موصولا بالكلام السابق الذي يؤكد أو منفصلا عنه ^(١٣) .

٣ - الأمثلة :

(أ) قوله تعالى : ﴿ ولا طائر يطير بجناحيه ﴾ ^(١٤) فبه زيادة قوله : ﴿ يطير بجناحيه ﴾ بعد قوله : ﴿ طائر ﴾ قطع احتمال الجواز عن كلمة « طائر » وأكد بأن المراد به هو الطائر المبيد .

(ب) قوله تعالى : ﴿ فسجد لللائكة كلهم أجمعون ﴾ ^(١٥) فبه زيادة ﴿ كلهم أجمعون ﴾ قطع احتمال الخصوص في وجودهم ، إن قوله : ﴿ كلهم ﴾ قطع احتمال وجود بعض دون بعض ، وقوله : ﴿ أجمعون ﴾ لقطع به احتمال التفرق في وجودهم ^(١٦) .

(ب) بيان التفسير :

(١) التعريف : هو إيضاح مراد كلام سابق غير واضح المراد بكلام لاحق .

(٢) مطابقة : إن من مطابقة « الجمل » فإنه يحتاج إلى إيضاح المراد ، وكذا « المشترك » فإنه يحتاج إلى تعيين المراد ، وكذا « الحظي » والشكل والكنائيات كلها تكون في حاجة ماسة إلى إيضاح ما يراد بها وإلى كشف السر عن مدلولاتها ^(١٧) .

(١٢) إرشاد المحرر ص ٢٣٦ .

(١٣) الحاشي ص ٨٠ .

(١٤) الأنعام ، الآية ٢٨ .

(١٥) الحجر ، الآية ٦٠ .

(١٦) نور الأنوار ص ٢٠٦ ، كشف الأنوار ج ٢ ص ٨٥٥ .

(١٧) كشف الأنوار ج ٢ ص ٨٢٩ ، فوائض الرصود ج ٢ ص ١٢ ، وبعد البيان يسي الشكل مؤولا إما كان ليقين أو المرجح للشك شكيا ، أو لم يكن بيان الجمل شكيا . (نور الأنوار ص ٨٩ ، ٩٥) .

٢ - حكمه : الصحة والاعتبار مطلقاً أي موصولاً مفصولاً ^(١) .

١ - الأمثلة :

(أ) إن الصلاة والزكاة ونحوهما من مصطلحات الشرع وهيئاتها كلها وردت في القرآن الكريم مجمة ، وقد بين النبي ﷺ مصاديقها وحفاتها بأقواله وأفعاله حتى أزال عنها الإجمال وكشف عما فيها من الجلال .

(ب) قوله تعالى : ﴿ يترجمن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ ^(٢) ، فقد تقدم أن كلمة ﴿ قروء ﴾ فيها مشاركة بين معنيين معروفين ، وقد عين النبي عليه الصلاة والسلام مراده في الآية بقوله : (طلاق الأئمة تطليقتان وعدتها حيثتان) ^(٣) ، لأن ذكره « الخيضة » في بيان عدة الأئمة المطلقة يدل صراحة على أن القرء للذكور في هذه الآية بمعنى الخيض دون الطهر ^(٤) .

(ج) بيان التشهير :

١ - التعريف : تغيير حكم الكلام السابق بكلام لاحق بوجه ما ^(٥) .

٢ - حكمه : الصحة والاعتبار إذا ورد موصولاً بالسابق دون مفصولاً عنه ^(٦) .

٣ - الأمثلة : كل كلام يذكر فيه الشرط أو الاستثناء أو نحوهما ^(٧) بعد ما يعني

(١) الحسامي ص : ٨٢ .

(٢) البقرة الآية : ٢٢٨ .

(٣) (أبو داود) الطلاق ، باب في عدة طلاق السيد ، (القزويني) النكاح ، باب ما جاء أن طلاق الأئمة تطليقتان ، وقال في غريب ، وقد صححه القزويني والسجزي مولفهما (تحفة الأحويدي ج ١ ص ٣٩٩ - ٣٩٨) .

(٤) نور الأفكار ص ٢٠٦ - تفسير النصوص ج ١ ص ٤٦ .

(٥) النظمي ص ٨٨ .

(٦) الحسامي ص ٨٢ ، نور الأفكار ص ٢٠٢ .

(٧) القزويني ص ٣٩٤ ، نور الأفكار ص ٢٠٢ ، تفسير النصوص ج ١ ص ٤٢ .

إلى ما يغير الكلام السابق لا يقتص في الشرط والاستثناء بل هو كل ما يرد به تكيد السابق ويحول به من ظاهره لشهره ولذا ذكرناه من العامة ، وكذا التوكيد ، كما في الترميم وإزالة الأضرار وفي تفسير النصوص ج ١ ص ٢٨ ذكر يدل البيض أيضاً من جملة التغيرات وأما قلت ونحوهما .

ملاحظة : إلى الكلام التكيد بالشرط لا يعتبر صدوره من المتكلم حكماً إلا بعد وجود الشرط وإذ تقدم صدوره من حقيقة يزعم كغير قبل وجود الشرط فلا يترتب عليه الحكم إلا بعد وجود الشرط دون قبله . مثلاً إذا قيل أريد

منه فقدر ما بعد كلالت مفيدة وجملة تامة إذا لم يرد معه الزيادة من هذه الأمور المذكورة ، أي يكون أول الكلام بحيث يفيد معناه بدون هذه الزيادة ، ويرتّب عليه الحكم ولا يحتاج ترتّب الحكم عليه إلى مثل هذه الزيادة ، ثم بعد ورود الزيادة للمذكورة يتغير إعادته بحيث لا يرتّب عليه الحكم بأول الكلام بل يتقيد بوجود ما بعده .

فقال زيادة الشرط : قول امرئ لزوجته ، إن دخلت الدار بعد أن يقول لها ، أنت طالق .

ومثال زيادة الاستثناء قوله ، إلا عشرة ، بعد قوله ، لك علي مائة ، ، فإن المرء إذا زاد الشرط أو الاستثناء في كلامه متصلاً بما سبقها يصح اعتبارها والعصل بها بحيث لا تطلق الرأء إلا عند وجود الشرط ولا تدخل العشرة المستثناء في الإقرار بالمائة ، ولكنه إذا فصل الشرط أو الاستثناء عما قبلها بأن سكنت بين قوله ، أنت طالق ، أنت طالق ، ، إن دخلت الدار ، ، وكذا بين قوله ، لك علي مائة ، ، ، إلا عشرة ، ولو بقليل فصل ، فلا يعمل الشرط والاستثناء بل العبارة حينئذ بقوله ، أنت طالق ، ، ، لك علي مائة ، بدون شرط في الأول وبدون استثناء في الثاني لاستقلال ما قبلها بإعادة فتطلق الرأء على الفور ويجب على المقر أداء مائة إلى المقر له .

(د) بيان الضرورة :

١ - التعريف : هو توضيح يحصل بغير ما وضع للتوضيح لأجل الضرورة ، أي هو سكوت يعتبر بياناً وتوضيحاً^(١) في بعض الأحوال لأجل الضرورة .

أما : ، أنت طالق إن دخلت الدار ، فإنه لا بعد ذلك لا ولا يرتّب عليه وإن تقدم حضوره عنه حقيقة بالشرط لا يعتبر فلا يرتّب عليه الحكم بارتّب عليه الحكم إلا مع وجود متكلمان به ولا يرتّب عليه وقوع الطلاق ، إلا بعد وجود الشرط فلا تعلق طرأة قبل وجود الشرط ، وإن مع طي تكلم الزوج بذلك أنه بعد ومن طويل وإذا جاز الزوج أن يلفظ نكحاً حتى يثبات تطبيق قبل وجود الشرط بعد تعليق التطبيقات الثلاث بشرط وذلك لعدم انتشار التطبيق حقناً قبل وجود شرطه (الحاسمي ص ٦١ - ٦٥ ، فوائض القرويت ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠) .

وكذلك الكلام لغيره بالاستثناء لا يعتبر منكما إلا قدر ما ينفي عنه من الشئ من بعد الاستثناء أي لا بعد حقيقة لا ما ينفي عنه بعد الاستثناء ولا يكون منكراً إلا به كما إذا قال أحد ، أعلن على مائة إلا عشرة ، بغير كنه ما فيه إلا ، بأن أعلن على تسعين ، لأنه هو القدر الذي من ثلثة بعد الاستثناء (الحاسمي ص ٦٤ ، نور الثمّار ص ٦٠٤) .

(١) لقدر القصص ج ١ ص ٢٨ ، ٢٩ ، كشف الأسرار ج ٢ ص ٤٧٧ ، نور الأنوار ١٠٩ والحاسمي والظاهري ص ٤٦ .

٢ - منه : يعتبر بدون تفصيل الوصل والفصل لأنه لا يكون من جنس الكلام .

٣ - المثال : سكوت النبي عليه الصلاة والسلام على أمر عاتبه أو بلغه من قول لأحد أصحابه أو فعل من الإنكار ، فسكوته يمثل هذه المواقف بعد بيانها لإباحة ذلك القول أو الفعل بل لاستحبابه واستنائه^(١) ، لأنه لم يكن له مجال لأن يقر الناس على مخطوئهم . بأن عليه ورده لم سكنت عنه ولم ينكره عليهم . بل كان من الواجب عليه أن يسكر على كل مخطوئهم ، فإذا لم يتكلم بشيء في مثل هذه الأمور كان دليلاً على أنه غير مخطوئهم^(٢) .

(١) ويتكفي لأهمية مثل هذه الأمور وكونها أصلاً أصلاً ، أن نحملهم يدركون هذا السكوت في بيان معرفة الحديث وحقيقته ، ومن حيث كونه جزءاً ثالثاً أساسياً ، وهم يقولون : إن الحديث هو ما ثبت عنه عليه الصلاة والسلام قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو حالاً ، فالتقرير ليس هو إلا فعل مما فسكوت - ويسأل في مبحث الأصول الثاني -

(٢) ذكر الأصوليون أن بيان الضرورة أربعة أقسام :

أ - بيان سلامة حال المتكلم : أي السكوت الذي يطبقه الكلام والبيان ، فسكوته في الحالة المفروضة ، يحتاج فيها إلى قناعه وإلى بيانه بعد بياناً فسكوت النبي عليه الصلاة والسلام عما ذكرت في المثال المذكور لبيان الضرورة .

ب - البيان في حكم الشكوك : هو ذلك الشكوك على حكم السكوت ، عنه لكونه لازماً للمنطق المذكور كقوله تعالى : « فَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَدَّ وَوَرَدَهُ لَفِيهِ فَلَا تَمْلِكْ لَهُ شَيْئاً » (البقرة ، الآية ١٦٠) « ذكر الله تعالى في هذه الآية ورثة الأنبياء من أولادها إذا لم يتركوا أحدًا من فروعه » ، فأوجب الشركة لها بقوله : « وَوَرَدَهُ لَفِيهِ » ، فمن الأم بالمثل منه قوله : « فَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَدَّ وَوَرَدَهُ لَفِيهِ فَلَا تَمْلِكْ لَهُ شَيْئاً » ، فمصرعته بعد ذكر شركتها بيان نصيب الأم ، هو بيان حكمها وضرورة استحقاق الأب ما يبقى من ثروتها بعد إخراج الثلث للقرى الأم . وهو المثال - نصيب الأب وإن كان فسكوت عنه إلا أنه صار مضموناً عليه بهذا الطريق مصدر فسكوت هنا في حكم المنطق لذلك المنطق عليه استمرارية .

ج - البيان لمنع الضرر : هو فسكوت بعد بيان ضرورة دفع الضرر عن أحد ، فسكوت الجار الضعيف وقت العلم بالبيع فإنه بعد بيان نصيب الأم منه بيع ماله فيه حق الضعيف ، وإذا لا يجوز له الاعتراض بعد تمام البيع ، وبذلك أنه إذا بقي له الحق بعد ذلك يتضرر بذلك البائع والشاري كلاهما ويترد الضرر لهما .

د - البيان ضرورة اقتضار الكلام : هو ما بعد بيان طرأ إلى ضرورة اقتضار الكلام واقتضاء إتمامه ولا احتياط من تطويل الكلام ، وذلك كقول طرسل : « لربك علي مائة درهم » ، فيضر الكلام بأنه فيه اقتضار بحيث لا بد من إتمامه ، فالحظ هنا جعل زيادة القول ثلاثة أو مائة على زيادة ، فلما يلزم الضرر أنه مائة درهم ودرهم إلى واحد .

(١) المحاسني من ٨٦ ، ٨٨ ، نور الأنوار من ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، تصوير النصوص من ٢٩ ، ١٧) وذكر صاحب الأصول الشافعي الأول والرابع كقوله : « يجوز من أقسام الضرورة » ، وذكر الأول عنوان بيان الجمال : « وذكر الرابع بعنوان : بيان المصطفى » (١ من ٢٢ = ٢٦ = ٢٧) .

(هـ) بيان التبديل :

وهو المعروف بـ « النسخ » ولذا لم يعمد بعض الأصوليين من أقسام البيان ^(١) ، وقد عبر عنه القرآن الكريم بكلا التعبيرين أي بالنسخ و التبديل ، فالنسخ في قوله تعالى : ﴿ ما نسخ من آية أو نُسِخها فلت جليز منها أو مثلها ﴾ ^(٢) ، والتبديل ورد في قوله تعالى : ﴿ وإذا بدلنا آية مكان آية ﴾ ^(٣) ، الآية ولم يرد بكل منهما إلا معنى واحداً ^(٤) .

(١) منهم المدرسي (التوضيح ص ٢١١) وكذا أبو زيد الدؤوبي (تفسير المصون ج ١ ص ٣٢) .

(٢) البقرة ، الآية : ١٠٩ .

(٣) النحل ، الآية : ١٠١ .

(٤) موانع الرحمن ج ٢ ص ٢٢ ، نور الأنوار ص ٢٠٤ ، النظامي ص ٢٢٠ - تفسير المصون ج ١ ص ٢٩ .

النسخ

١ - التعريف : لغة : زوال شيء فيخلفه غيره أو الإزالة والنقل ^(١) .

واصطلاحاً : رفع الحكم الشرعي السابق بدليل شرعي متأخر ^(٢) .

٢ - حقيقة النسخ : إن النسخ رفع الحكم السابق وتبديله بأخر بالنسبة إلى علته ، لأن الله تعالى إذا أمرنا بأمر مطلق أي غير مقيد بوقت ومدة ، فظاهره البقاء في حقنا إلى الأبد . فإذا ذكر لنا حكماً آخر مكانه نرى أنه قد أزال عنا حكمه السابق وغيّره لنا وكل ذلك بالنسبة إلينا ، أما بالنسبة إليه تعالى فلا تبدل ولا نسخ حقيقة ، لأنه يعرف مدة كل حكم حين يأمر به حسباً تقتضي مصلحته ، فيعلم جيداً إلى متى يعمل به العباد ويحسن لهم العمل به ويقيد ، فإذا انتهت تلك المدة بغير عبادته يحكم آخر منه تعالى لاقتضاء المصلحة هذا الحكم الثاني حينذاك ، فهنا الإحبار بالحكم للتأخر يمان بعض في حقه ليعاد ذلك الحكم السابق الذي كان يعمل هو فقط دون غيره ، وهو في حقنا نسخ وإزالة لما سبق منه . كالطبيب الحادث يرى مريضاً فيصف له الأدوية المناسبة لمرضه ، التي يبرئه من مرضه إلى أن ينتهي ، ولكنه لا يغير المريض بجميع الأدوية الموصوفة له أول الأمر ، بل يتدرج في ذلك فيغيره منها بما يليق بحاله شيئاً فشيئاً ، فإذا وصف له دواء جديداً بعد استعمال المريض أدوية أخرى يقول المريض إن الطبيب قد بدل رأيه في وغير الدواء مع أنه لا يوجد تبدل في رأي الطبيب ولا تغيير في الأدوية بل لا يزال يذكر له من الأدوية التي وصفها له أول الأمر وعزم بأعمالها في المريض ما يتناسب حاله متوقفاً من المرض إلى الصحة ورعاية لما حصل له من درجة الصحة والنجاة عما كان فيه من المرض .

٣ - حكمته : مما لا شك فيه أن مصالح العباد ومقتضياتها لا تزال تتغير وتبدل عما هي عليه ، والأحكام كلها تنبثق على مصالح العباد ^(٣) سواء تدرك للمصالح بعقولنا لم لا .

(١) التوضيح ص ٥١١ ، الشاطبي ص ١٧ ، فوائذ الرحموت ج ٢ ص ٥٥ .

(٢) التوضيح ص ٥١١ ، فوائذ الرحموت ج ٢ ص ٥٧ ، تفسير البصيص ج ١ ص ٦٦ ، ج ٢ ص ٥٤ .

(٣) فوائذ الرحموت ج ٢ ص ٥٥ ، التوضيح ص ٥١١ ، نور الأئمة ص ٩٠ .

٤ - وقته : زمن نزول الوحي أي زمن حياة النبي عليه الصلاة والسلام ^(١) . أما بعد وفاته فلا يتصور النسخ في أي حكم من أحكام الشرع . لأن ما ثبت بالوحي لا ينسخ إلا بالوحي . والوحي قد انقطع بعد وفاته ﷺ .

٥ - هذه : الأحكام الفرعية من الشريعة دون الأصول وهي المضائق فبذلك لا نسخ بابها .

٦ - أركانها : النسخ له ركنان :

(أ) الناسخ (ب) المنسوخ .

(أ) الناسخ : هو الحكم للتأخر أو الدليل للتأخر الذي يزول به ويرتفع الحكم السابق .

(ب) المنسوخ : هو الحكم السابق المرتفع بالتأخر منه .

ولا يلزم كونها من قبيل القول بل قد يكون الفعل أيضًا ناسخًا أو منسوخًا ^(٢) .

٧ - شرائط النسخ : هي كما يلي :

(أ) كون المنسوخ حكمًا شرعيًا .

(ب) كونه حكمًا فرعيًا .

(ج) كونه مختصًا للشريعة وعدمها كلها بحيث لم تتعين له إحدى الجهتين لا محالة كالشريعة للإيمان وعدمها للكفر .

(د) وجود دليل النسخ قوليًا كان أو فعليًا .

(هـ) كون النسخ منفردًا ومتأخرًا عن المنسوخ .

(و) كونها سواء في القوة أو كون النسخ أقوى .

(ز) اختلاف مقتضيات الناسخ والمنسوخ .

(١) فوائد الرضوي ج ١ ص ٥١ ، فتاوى ج ٢ ص ٢٢٢ .

(٢) فوائد الرضوي ج ١ ص ٢٢ - إرشاد المصير ص ١٨٥ - ١٨٦ .

(ج) علم للكلف بالنسوخ سوله كان عمل به أو لم يعمل . وسواء عمل به فربه أو جماعة .

(ط) كون للنسوخ غير موقت أي ملبث بده وقت .

(ي) كون النسخ غير مؤبد صراحة بأن لم يذكر معه لفظ التأيد ، أو دلالة بأن لم يكن توفي النبي عليه الصلاة والسلام قبل أن يرد في نسخه شيء ، لأن كل ما كان كذلك لا يجري فيه النسخ بل يبقى على ما كان عليه في حياته حتى بعد ذلك من الأمور الحكمة التي لا تنسخ أبداً ولكن لا لقائها بل لغيرها كما قد تقدم التفصيل في بيان الحكم .^(١)

٨ - حكمه : زوال الحكم السابق وارتداعه والعمل بالحكم المتأخر^(٢) .

٩ - بدل الحكم المنسوخ :

(أ) إذا نسخ حكم بالي مكانه حكم آخر إلا أن ذلك أظني وليس يلزم فقد يزول السابق بدليل متأخر ولا يحتلته آخر ، كالحكم بالتصدق فمن أراد مناجاة الرسول ﷺ ، فإنه نسخ بدون خلق عنه^(٣) ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَاجِعْتُمُ الرِّسُولَ فَلْتَدْعُوا بَيْنَ يَدَيْهِمْ هِبَاتِكُمْ صَدَقَةٌ ﴾ الآية وبعد ذلك قوله : ﴿ أَتَشْفِقُونَ أَنْ تَقْدُمُوا

(١) مواضع الرجوع ج ٢ ص ٦١ - ٦٢ ، التوضيح ص ١١٦ - ١١٧ ، المحاسني ص ٨٢ ، ٨٥ ، نور الأصول ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٢) إن النسخ والتفصيل يتعارضان في مباحظ النظر ولكن ربما فرق بوجوه حتى ذكر البعض أن تلك الوجوه بلغت إلى عشرين منها :

أ - النسخ رفع الحكم السابق والتفصيل إخراج البعض عن الصدقات العام .
ب - النسخ يعمل في العام والخاص كليهما والتفصيل يخص بالعام .
ج - يلزم لأمر دليل النسخ من النسخ ودليل التفصيل لا بد له من اتصال بالخصوص عنه .
د - لا يجوز النسخ إلا بدليل يتناول النسخ في القوة أو يملكه والتفصيل يجوز ما دونه أيضاً .
هـ - النسخ لا يبدل إلا في الأحكام والتفصيل يعمل في الأفعال أيضاً .
و - يلزم كون السابح دليلاً عقلياً ولا يلزم ذلك في دليل التفصيل - فإِنَّهُ يجوز بالعرف والعقل والإجماع ونحوها .

١ إرشاد المصنف ص ١٥٢ ، ١١٦ ، تفسير النصوص ج ٢ ص ٨١ ، المدخل إلى علم أصول الفقه ص ٢١٩ - ٢٢٠ () .
(٢) النسخ ص ٨٦ .

بين يدي جحواكم صدقات فإذا لم تفتشوا و تائب الله عليكم فأتوها الصلاة وأتوا الزكاة ﴿^(١) الآية .

(ب) وإذا خلف السابق للنسخ حكم آخر لا يلزمه مساواة الأول والنسخ في الحنفية والشيعة ، بل قد يكون مساوياً له كاستقبال بيت الله مكان استقبال بيت للنبي . وقد يكون أشد منه كالأمر بالقتال مع الكفار بعد الأمر بالصنع عنه وعدم التعرض لهم ، كما أنه ^(٢) قد يكون ألطف أيضاً بالنسبة إلى النسخ كالأمر بثبات مسلمين تجاه كافرين بعد أن كانوا مسلمين بأن يثبت مسلم واحد تجاه العشرة منهم ^(٣) وذلك في قوله تعالى : ﴿ يا أيها النبي حرّض المؤمنين على القتال ﴾ ^(٤) الآية .

١٠ - صور النسخ : أي على ما يقع عليه النسخ أربعة وجوه :

(أ) نسخ القرآن بالقرآن (ب) نسخ القرآن بالحديث (ج) نسخ الحديث بالقرآن (د) نسخ الحديث بالحديث .

(أ) نسخ القرآن بالقرآن : مثل نسخ ثبات مسلم تجاه عشرة من الكفار بالأمر بثباته تجاه كفارين على الأقل في قوله تعالى : ﴿ إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وإن يكن منكم مائة يغلبوا ألفاً من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون . الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله والله مع الصابرين ﴾ ^(١) .

(ب) نسخ القرآن بالحديث : مثل نسخ حرمة تزوج النبي عليه الصلاة والسلام بامرأة سوى من كن في نكاحه وقت لزول قوله تعالى : ﴿ لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن إلا ما ملكت يمينك ﴾ ^(٢) ، فالحرمة المذكورة فيها نسخت فيما بعد ولكن نسخها لم يعرف إلا برواية روتها عائشة رضي الله

(١) المائدة الآيةان ٦٢ ، ٦٣ .

(٢) تواتر الروايات ج ٢ ص ٦٩ ، ٧٠ ، الترمذ ص ٥١٩ ، الطحاوي ص ٥٩ ، ٦٠ .

(٣) الأنفال ، الآيةان ٦٥ ، ٦٦ .

(٤) البقرة .

(٥) الأحزاب ، الآية ٥٦ .

عنها ^(١) ، ولم يرد ذلك في القرآن .

(ج) نسخ الحديث بالقرآن : مثل نسخ حرمة الوطء والأكل والشرب في حق الصائم إذا نام في الليل وإن لم يأكل ويشرب قبل نومه شيئاً ، وتلك بقوله تعالى : ﴿ أَهْلَ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ ﴾ الآية ، فإن هذه الحرمة لم يوجد عليها دليل إلا ما ورد من الآثار في بيان أسباب نزول الآية فإن فيها أنها نزلت ناسخة لما كانوا عليها من الامتناع عن كل ذلك بعد النوم ^(٢) ، ولا يتصور مثل ذلك من الصحابة إلا بأمر من الله تعالى وكتابه أو بأمر من نبيه ﷺ ، والأول غير موجود طاهراً فيلزم القول بأن النبي عليه الصلاة والسلام كان أمرهم بذلك ثم نسخت هذه الحرمة بقوله تعالى : ﴿ أَهْلَ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ مُسَامِكُمْ هُنَّ لَبَاسُ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لَبَاسُ هُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تُخَافُونَ أَنْ يَنْفَكُمْ فِتْنَابٌ عَلَيْهِمْ وَعَلَا عُنُوكُمْ خَالِدُونَ بِأَثَرِهِمْ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكَلُوا واشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُوا الصِّيَامَ إِلَىٰ الْغَيْلِ ﴾ ^(٣) .

(د) نسخ الحديث بالحديث : مثل نسخ النبي عن زيارة القبور بالإذن لها بعد ذلك في قوله عليه الصلاة والسلام : « يبتكم عن زيارة القبور فزوروها » ^(٤) .

وليلاحظ أن الحديث لا يكون يرتبة للقرآن الكريم في أغلب الأحوال فلذا لا يجوز به نسخ القرآن إلا إذا كان النسخ مثل القرآن في القطعية ، والأحاديث التي تكون بهذه الرتبة ولها القطعية مثل القرآن أو ما يصح به نسخها لما في القرآن هي للتواتر منها

(١) (قرطبي) كتاب التفسير سورة الأحزاب . وقال : إنه حسن صحيح .

أما قوله تعالى ﴿ مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسِهَا فَمِمَّا فَتَرَ اللَّهُ وَمِمَّا فَتَرَ اللَّهُ ﴾ الآية ١٠١ ، فمفهومها بالحرية والثبات . الحرية والثبات في الحكم بالنسخ إلى مصلحة التكليف لا روي عن ابن عباس يقول غير ذلك في التفسير وأما قوله (إن كان ج ١ ص ١٠٠) وفي الرواج ، أنه ذلك النبي ، وهو غير المقاد منه أو مطلقاً حكماً كان ذلك أو عدمه ، ومما مثلاً أو غير ، والحرية أم من أن تكون في السبع قطع أو في الثواب قطع أو في كفاية ، والثبات خاصة بالثواب (ج ١ ص ٢٤٢) .

(٢) أبواب النبوة للسيوطي عن البخاري ، وهو ص ٢٤ ، ٢٦ (البخاري) التفسير ، سورة البقرة ، قوله تعالى : ﴿ أَهْلَ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ ﴾ الآية .

(٣) البقرة ، الآية : ١٨٧ .

(٤) (مسلم) الحديث ، باب الشيطان الذي يفتن في زيارة قبر أمه .

وكذا الشهورة (سيأتي تعاريفها) .

وكذا إذا كان النسخ من الأحاديث متواتراً أو مشهوراً يلزم أساسه أن يكون مثله ، أما اختيار الأحاد فلا يجوز بها نسخ القرآن الكريم ولا نسخ الأحاديث للتواتر أو الشهورة . ويجوز نسخ بعضها بعضاً كما أنه يجوز نسخها بالقرآن وبالحديث بجميع أنواعه ^(١) .

١١ - أقسام النسخ باعتبار ما يتعلق به :

إن النسخ باعتبار ما يتعلق به النسخ وباعتبار التغير الذي يحصل بالنسخ في النسخ ، حل أربعة أقسام :

(أ) نسخ التلاوة والحكم جميعاً . (ب) نسخ الحكم دون التلاوة (ج) نسخ التلاوة دون الحكم (د) نسخ وصف من أوصاف الحكم دون نفس الحكم .

(أ) نسخ التلاوة والحكم جميعاً : وذلك كما روي في سورة الأحزاب أنها كانت مثل سورة البقرة في الطول إلا أن معظمها رفع بنسخ التلاوة والحكم معا ^(٢) .

(ب) نسخ الحكم دون التلاوة : جميع الآيات للنسخة الموجودة في القرآن كذلك ، فإن حكمها منسوخ دون تلاوتها وقد تقدم ذكر بعضها .

(ج) نسخ التلاوة دون الحكم : مثل الشيخ والشبهة إذا رتبنا خارجيهما فكلاً من الله إلخ ، وكذلك قراءة ابن مسعود في بيان كفارة اليمين بزيادة « متتابعات » وكذلك قراءته السارق والسارقة فاقطعوا أيها ^(٣) .

(د) نسخ وصف من أوصاف الحكم : دون نفس الحكم أي لا ينسخ أصل الحكم المذكور في النص بل ينسخ وصف من أوصافه وقيد من قيوده ، مثل نسخ غسل الرجلين

(١) فوائد الرحموت ج ٢ ص ٢٦ - ٢٨ ، التوضيح ص ٢١٥ .

(٢) ابن كثير ج ٢ ص ١٢٥ .

(٣) ابن كثير ج ٢ ص ٢٦١ ، وكانت من سورة الأحزاب فسقط مع ما نسخ منها . (ابن كثير ج ٢ ص ١٦٥) فتح الباري ج ٢ ص ١٢٥ ، نور الأصول ص ٢١٠ ، فوائد الرحموت ج ٢ ص ٢٢٠ .

والنسخ على أنه غير مطبوع (أصول السرخسي ج ١ ص ٢١٢) وكشف الأستار شرح للوفاء على الشارح ج ٢ ص ١٢٢ .

في الوضوء إذا كان الرجل لابس الخفين . إلى مسحها ^(١١) . فإنه لم ينسخ هذا أصل الحكم بأن سلطت الوظيفة والفريضة عن الرجلين بانتقالها إلى يديل وخلف أو بدون خلف عنها . بل نسخ الوصف للتعلي والمطلوب في هذه الفريضة وهو العمل إلى مسح الرجلين مع الخفين في حالة استعمال الخف . وأيضاً هذا النسخ وقع بالأحاديث المتواترة .

وبعد الصورة أي صورة نسخ وصف من أوصاف الحكم . يسميها فقهاؤنا بـ « الزيادة على النص » . وهذا أيضاً لا يجوز عديم في القرآن إلا إذا كان ما يبدل على الريادة ويقتضيه مثله . كالحديث المتواتر أو للشهور ومسألة الخفين ونحوها من السائل كذلك ^(١٢) .

١٢ - ما يعرف به النسخ والتاسخ : ستة أمور وهي كما تلي :

(أ) دلالة النص المحتوي للنسخ على ذلك . بأن كان فيه ما يبدل على تقدم أحد الحكمين كقوله تعالى : (الْآن خُفَّ اللَّهُ عَنْكُمْ) الآية . بعد قوله فيها قبله : (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ) الآية .

(ب) نصه ويأيه صلى الله عليه وسلم كقوله : « تهتكم عن زيارة القصور فزوروها » .

(ج) فعله صلى الله عليه وسلم كرجعه مائراً رضي الله عنه بدون جلد بعد قوله « أئيب بأئيب جلد مائة ورجعه بالمجاردة » ^(١٣) .

(د) إجماع الصحابة قولاً أو فعلاً على خلاف ما في حديث من الحكم كإجماعهم على عدم قتل شارب الخمر مرة رابعة أو أجد ذلك . مع أنه روى عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه أمر بقتله إذا شرب رابعة ^(١٤) .

(١١) موانع الزهراء ج ٢ ص ٢٢٥ - ٢٢٦ . التوضيح ص ٢٢٦ . نور الأصول ص ٣١١ - ٣١٢ . والشمسي والبطيحي ص ٩٠ .

(١٢) نور الأصول ص ٢٢٢ . الحسامي ص ٢٠٠ . موانع الزهراء ج ٢ ص ٩٨ .

(١٣) مسلم (الحقدود) . باب من اعتزل بالركا روى فيه رحمه الله ما دون جلد . وروى قوله أئيب بأئيب والحبج في الحقدود . باب حد الرقة .

(١٤) أبو داود (الحقدود) . باب إذا شارب في حطب الخمر . (القريشي) (الحقدود) . باب ما جاء من شرب الخمر فاعلوهه فإن عاد في الرقعة فاعلوهه وذكر النسخ والتعديل .

(هـ) ذكر الصحابي وتلقه تقدم أحد الحكمين وتأخر الآخر كقول جابر رضي الله عنه ، كان أخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء بما مسته النار^(١) .

(و) كون أحد الحكمين شرعياً والأخر عادياً أي موافقاً للعادة ، فالشرعي يعدّ ويعتبر ناسخاً لما كان من أمور العادة^(٢) ، لأن العادات متقدمة على الشرعيات .

١٣ - عدد الآيات المنسوخة .

قد توسع المتقدمون من الصحابة والتابعين ومن المفسرين أيضاً في باب النسخ حتى ذهبوا إلى أن الآيات المنسوخة نحو خمسة بل فصاعداً ، والمحققون من التأخرين كالقاضي أبي بكر بن العربي المالكي والجلال السيوطي ونحوهما اختاروا أنها نحو من العشرين ، والإمام ولي الله الدهلوي على أنها خمسة فقط ووجه ما سواها من الآيات بتوجيهات تؤكد أحكامها وعدم انتسخها^(٣) ، وتلك الخمسة هي آية الوصية في سورة البقرة^(٤) ، وآية عدة للتولي عنها زوجها فيها أيضاً^(٥) ، وآية مقابلة المسلمين للكفار وقت القتال^(٦) ، وآية عدم جواز نكاح النبي سوى من كن في نكاحه قبيل وفاته^(٧) ، وآية تقديم الصدقة على مناجاته ﷺ^(٨) .

(١) (أبو داود) الطبراني - باب ما جاء في ترك الوضوء بما غير الماء - (السنن) الطبراني - باب ترك الوضوء بما غيرت النار - وصححه النووي (أذهب الفوائد ج ٦ ص ١٠١) .

(٢) هوامش المرحوم ج ٢ ص ٦٥ ، إرشاد المصنف ص ١٦٦ - ١٦٧ ، شرح القاري على التوبة ص ١٠٢ - ١٠٤ .

(٣) التاميم والمنسوخ لابن حزم ، الإقناع ج ٢ ص ٢٢ - ٢٣ ، القول الكبير ص ٦٩ - ٧٠ .

(٤) البقرة - الآية ١٥٠ ، وهو قوله : ﴿ قُلْ كُنتُ مِثْلُكُمْ إِذْ أَخْرَجَ اللَّهُ مِنَ الدُّنْيَا نَفْسَ الْكَافِرِ ﴾ الآية .

(٥) البقرة - الآية ٢٤٠ ، ﴿ وَنَسِيتُ الْوَعْدَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَزْوَاجِي وَسَمِعَ الْأَرْوَاحُ فِي الْآيَةِ ﴾ .

(٦) الأعداء - الآية ٦٥ ، ﴿ إِنَّ يَكُنْ مِنْكُمْ حِزْبٌ فَأُولَئِكَ الْفَرِيقُ الْوَحِيدُ ﴾ الآية .

(٧) الأنعام - الآية ٥٢ ، ﴿ قُلْ لَا يَكُنْ لَكُمْ الْفَسَادُ مِنْ بَعْدِ الْآيَةِ ﴾ .

(٨) المحايلة - ١٠١ ، ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا دُعِيتُمْ إِلَى الصَّدَقَةِ فَاسْجُدُوا ﴾ الآية .

٢٠

الأصل الثاني السنة

١ - تعريف السنة :

لغة : الطريقة 'والعادة' ^(١) والبيان ^(٢) .

واسطلاحاً : ما ثبت عن النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً .

٢ - شرح التعريف :

لا شك أن كتب الحديث كما أنه تشغل حل أقواله ﷺ وأفعاله وتقريراته ، مما ينسب إلى ذاته الكريمة ويروي مستنداً إليه نظم ما ورد في خلقه وحليته أيضاً ، إلا أن التقهات لما كان موضوع بحثهم المسائل التشريعية ودلائلها وما أخذها فهم لا يبحثون إلا عن قوله وفعله وتقريره مما يروى منسوباً إليه دون غير هذه الثلاثة ، لأن التشريع لا يتعلق إلا بها .

والرأى بالتقرير هنا تصويب النبي ﷺ ما عاينه أو بلغه من أصحابه وعدم إنكاره عليه سواء كان ذلك قولاً بذكر الإصالة والإجازة للشاغل والمقابل ، أو سكوتاً ^(٣) ، فإن سكوته حينذاك (كما تقدم في مبحث البيان) بعد بياناً للجواز والإباحة بل للاستيعاب أيضاً ، لأنه لا يجوز للشارع السكوت بثل هذه المواقف إلا على تقدير الجواز والإباحة ، وإن كان هناك جهة تقتضي حظر ذلك الأمر وللحج عنه فلا بد له من البيان ويجب عليه الإنكار والنهي .

٣ - تعبيرات أخرى للسنة :

وقد تذكر السنة بتعابير عديدة أخرى أشهرها ، الحديث ، ، وبعد ذلك ، الخبر

(١) لوائح الرموز ج ٢ ص ٦٦ ، التوضيح ص ١٦٦ .

(٢) للدخل إلى علم أصول الفقه ص ٦٢ .

(٣) قال الشيخ عبد الفتاح أبو حنيفة الله . : « ليس معنى التقرير أو الإقرار بالسكوت ، فإما لا يحرمه ﷺ كما هو مشهور عند بعض العلماء بل إن هذه الإقرار هو الرضا والموافقة على ما صدر من غيره بالسكوت عنه (ﷺ) أو بالثناء والاستبشار ، وأبعد الشيخ بما نقل من جماعة من الفقهاء القدامى والشافعيين ، من ذلك قول علي القاري : « وشال الفرغ من التقرير تصريحاً أن يقول المصنفى علمت بغيره الذي ﷺ كذا » . أو يقول غيره فعل بغيره ﷺ كذا . ولا يذكر إنكار الذي ﷺ لذلك العمل الذي فعل بغيره ، من فعل لشكك أو غيره سواء قرره صريحاً أو حكماً بأن سكته عليه » (شرح القاري على التذكرة ص ١٦٦) .

راجع للتصحيح ، الموافقة ، المذهب ، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح ص ١٦ ، ١٧ ، ١٠٥ .

والأثر والرواية . . . ولكن الشهور في اصطلاح الفقهاء والمذكور في كتب الأصول عامة هو لفظ السنة ^(١٧) ، وهو المناسب لهذا العلم لغة وشرعا ، لأن هذا العلم يبحث فيه عن أصول وقواعد تثبت على أحكام الشرع ولا شك أن ما يثبت عليه أحكام الشرع مما ينسب إلى النبي عليه الصلاة والسلام هي الأمور الثلاثة المذكورة ، لأن السنة لغة هي الطريقة والعادة والبيان ، ولا شك أن التشريع لا يحصل ولا يتأق إلا بهذه الثلاثة مما ينسب إلى نبيه الشريفة كما أن الشرع لا علاقة له . بما لم يكن من دينه ورأيه وبما لم يكن من طريقه وسلوكه .

٤ - حقيقة السنة وأهميتها :

إن السنة النبوية هي في الحقيقة بيان وتشريع لما ورد في القرآن من الأحكام وليس هي بشيء لا علاقة له بالقرآن ، وأن تعد وتعتبر أمراً مفرداً ومتعزلاً عما في القرآن ، وقد قرر القرآن الكريم نفسه ذلك وأكد به بوضوح منه ، منها ، قوله تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ ^(١٨) ، وكل ما كان النبي ﷺ يشرح به القرآن من قوله ولعله وتقريره لم يكن شيء منها منبسطاً من عند نفسه أو من هواه ، بل كل ذلك كان يصدر منه وحياً من ربه تعالى إليه ، وكان مما يثبت في قلبه منه تعالى ، كما يقول تعالى : ﴿ وَمَا يَنطَلِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ ^(١٩) ، وما ورد من ذكر « الحكمة » مع ذكر « الكتاب » في آيات عديدة ^(٢٠) فالحكمة المذكورة هي السنة النبوية عند المحققين ^(٢١) .

وقد أكد النبي ﷺ بنفسه هذا بقوله : « أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ » ^(٢٢) ، وليس ذلك المثل إلا سنته التي ذكرت في القرآن بلفظ « الحكمة » ، وهذا هو السر في

(١٧) مؤلفات فرعون ج ٢ ص ٩٧ ، الطحطاوي ص ٦١ ، نور الأسوار ولم الأكر ص ٢٥٩ ، التوضيح ص ٤٧١ ، شرح نزلة النظر لملي القاضي ص ٦٦ ، تنوير الروي ج ١ ص ١٦ ، ٤٢ .

(٢٢) النحل ، الآية ٤٤ .

(٢٣) النجم ، الآية ١ ، ٢ ، ٣ .

(٢٤) مثلاً البقرة ، الآية ١٢٩ والآية ١٨١ ، وآل عمران الآية ١٧٤ ، والحجج ، الآية ٢ .

(٢٥) ابن كثير ج ١ ص ٤٤ ، تفسير السفي ج ٢ ص ٢٥ .

(٢٦) أبو داود (السنة باب في لزوم السنة وسكت عنه أبو داود والبخاري .

بيان القرآن بأن طاعته ﷺ عين طاعة الله تعالى دون مخالفته ومعصيته ، فإن الله تعالى يقول : ﴿ من يطع الرسول فقد أطاع الله ﴾ ^(١) ، وقد روى عنه أيضاً أنه يقول : « إن ما حرم رسول الله كما حرم الله » ^(٢) ، وصدقته القرآن وأُيِّده في مثل هذه الأقوال بقوله تعالى : ﴿ وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ ^(٣) .

هـ - حقيقتها :

قد ظهرت حجية السنة أي صحة الاحتجاج بالسنة في الأحكام مما تقدم في الفقرة السابقة فيما ذكر من بيان حقيقتها ، وللمزيد على حود ذلك أن ما ورد في القرآن الكريم من الأمر بالاتباع التي عليه الصلاة والسلام إنما أريد به اتباع سنته في حياته وبعد مماته ^(٤) ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ﴾ ^(٥) ، وقد اشتهر في هذا الباب قوله عليه السلام « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما لم يلتزم بهما ، كتاب الله وسنة رسوله » ^(٦) .

٦ - صور بيان القرآن بالسنة :

قد ذكر العلماء لبيان القرآن ولوضيحه بالسنة ثلاث صور ، وهي كما تلي :

(أ) التفريع على أصل من القرآن ، كنص النبي عليه الصلاة والسلام عن كثير من نصوص البيع ثريفاً على قوله تعالى : ﴿ لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ﴾ ^(٧) .

(ب) تفصيل قاعدة كلية من قواعد القرآن ، أو تفصيل ما أجل فيه كالأحاديث الواردة في بيان كيفية الصلاة ونحوها من العبادات .

(١) البقرة - الآية ١٧٠ .

(٢) (الترمذي بإسناد ، باب ما ينهى عنه أن يقال عند حديث النبي وقال : حسن صحيح

(٣) الحشر - الآية ٧٠ .

(٤) روح المعاني ج ٥ ص ٦٨ ، أحكام القرآن للمصالح ج ٢ ص ٣١٠ .

(٥) النساء - الآية ٥٩ .

(٦) (موطأ مالك) كتاب الطباع ، باب النبي من القول بالقدرة والحديث بمصطلح له شاهد حسن عند الحاكم

(٧) (الآلبي تحفيل للشكاف ج ١ ص ١٦٩ ، وقال أبي عبد الله ، هذا حديث موطأ مشهور عن النبي ﷺ عنه

أهل العلم شهرة بكتاب يستعمل بها من الإسلام ، وقد ذكرناه مستقلاً في كتاب التمهيد (تحفيل الفقهاء ص ١٢٥) .

(٨) النساء - الآية ٥٩ .

(ج) وضع قاعدة عامة مستمدة مما ذكر في القرآن من وقائع جزئية وقواعد كلية كقوله عليه الصلاة والسلام : « لا ضرر ولا ضرار في الإسلام » ^(١) ، فإنه أصل من أصول الإسلام وقواعد الأحكام ، ومعنى الحديث « انتهى عن أن يضر الرجل أخاه ابتداء أو جزاء » ^(٢) ، وقوله هذا مبني على آيات كثيرة ورد فيها النهي عن الإضرار والضرار ^(٣) .

٢ - فرائع ثبوت السنة :

ما يعرف به السنة النبوية وتذكر به كلمات الصحابة وأقوالهم هو كما يلي :

(أ) الكلمات التي تدل صراحة على سماع الراوي من النبي عليه الصلاة والسلام مباشرة ، أو رؤيته منه فعله معاينة ، أو تحديث النبي إياه خاصة بشيء ، كقولهم : حدثنا ، وقال لنا وأخبرنا ، وذكر لنا ، وهو هذه الكلمات ، وكذلك قولهم : رأيناه وشاهدناه بفعل كنا ونحوها .

(ب) الكلمات التي تحمل السماع مباشرة وعدمه إلا أنه يمكن تعين أحدهما بالقرائن كقول الراوي قال النبي ﷺ .

(ج) قول الصحابي : إن النبي ﷺ أمر بكذا ، أو نهى عن كذا .

(د) قوله « أمرنا بكذا ونهانا عن كذا بدون تصريح بالتفاعل - فإن الأمر والنهي في حقهم هو النبي عليه الصلاة والسلام في الأغلب .

(هـ) قول الصحابي : « من السنة كذا » ، فإنه لا يعني بالسنة إلا سنة النبي عليه

(١) روى الحاكم والبيهقي وأحمد والدارقطني وابن ماجه ومالك ، قال الخطيب روى مالك مرسلاً (تلخيص المبرور ج ٤ ص ١٩٨) ، وقال محمد بن عبد الباقي في العليق ابن ماجه (كتاب الأحكام ، باب من يضر في حقه ما يضر غيره) ، رجاله ثقات إلا أنه منقطع ، وقول الانقطاع الذي ذكره هو بين تبع الناهي والمحالفة فهو من مراسيل أشاع الناهي ، وهي حجة عندما إذا كانوا ثقاتاً (فوائد الرجوع ج ٢ ص ١٩٩ ، ٢٠٠) ، كيف وقد قال ابن عبد البر ، روى الشافعي بسند الإسناد مالك موصلاً عن أبي سعيد الخدري (توير الخواريك ج ٢ ص ١٩٢) .

(٢) فوائد السنة ص ٢٨٨ ، الأضواء والظلال ص ٨٨ ، والقرآن بقوله ابتدأ أي ابتدأت من عند الله ونهيتها ، وهراء أبي معالي وانصافاً والتفاتاً

(٣) الفوائد الشافعية ج ٤ ص ٦ ، ٧ ، ٨ .

الصلاة والسلام .

(و) قوله : « من النبي كذا » .

(ز) قوله : كذا نعمل على عهد كذا ، أو كانوا يفعلون كذا في عهد (١) .

٨ - قبول السنة وعدم قبولها :

ليس يلزم أن يقبل من الروي والرأي كل ما يرويه وينقله وإن نُسب إلى النبي عليه الصلاة والسلام ، لأن القبول يستلزم على أصول وقواعد ، فالسنة تقبل من الراوي إن لم تكن مخالفة لتلك الأصول والقواعد ، فإذا خالفتها فلا سبيل إلى قبولها وإلى العمل بها ، وكل ذلك صيانة لما صح نسبته إلى النبي عليه الصلاة والسلام عما لم يثبت عنه . بل اخترعه المحققون وصيانة لما جاء به النبي ﷺ من الدين ، من الحق لمداية الخلق ، وفيها يلي بيان بعض الصور التي تقبل فيها السنة وبعض ما لا تقبل فيها :

أول صور القبول :

(أ) كون الراوي صحابياً فقبولها كان أو غير فقيه ذكراً كان أو أنثى صغيراً كان أو كبيراً سواء بالنسبة إلى العمر أو بالنسبة إلى الرتبة .

(ب) كونه غير معروف أي كونه بحيث أن لا يروي عنه غير واحد أو اثنين إلا أن العلماء واقتوه أو لم يذكروا فيه قدحاً وطعناً .

(ج) كون الراوي مشهور الحال أي بحيث لا يعرف خيره ولا شره ، وسكت عنه العلماء فلم يوثقوه ولم يطعنوا فيه .

ومن صور عدم القبول :

(أ) كون الراوي صيياً أو مجنوناً أو معتوهاً أو فاسقاً أو كافراً أو كثير الغفلة ، أو منكراً أنكر عليه العلماء ، أو مبتدعاً صاحب دعوة لبدهته ، أو كان هو الذي أحدث بدعته واخترعها .

(ب) مخالفة الراوي أو غيره من الصحابة وأئمة الفقهاء لسنة مروية ، قولاً وفعلاً ،

(١) نواتج المرحوم ج ٢ ص ١٧٢ + ١٧٣ .

ومما انفهم السنة تقتضي الحال اشتهاها بين الناس لكونها بما يبتلى فيه عامة الناس ،
ونفى شيخ محدث عما ينسب إليه ويروي عنه نقياً بآناً .

فمثل هذه الوجوه توجب عدم قبول السنة في حق العمل ، وفي الوجه الأول من فقره
(ب) تحمل السنة المروية التي يخالفها الصحابة والمؤمن على النسخ ، وفي الثاني يحمل
على عدم ثبوتها ، وفي الوجه الثالث يحمل على رجوع الشيخ عنها على تقدير ثبوت
روايته ^(١) .

٩ - أجزاء السنة :

السنة باعتبار صورتها التي تروى بها وتنقل تنقسم إلى جزأين :

(أ) سند (ب) متن .

(أ) السند : هو مجموع أسماء رواة السنة والحديث في كل ما يروى منها مع
التصريح بأسماء الرواة والناقلين .

وجمعه « أسناد » يفتح الميم وإذا كسرت الميم فاللفظ مصدر بمعنى ذكر السند
وبيانه أي رواية السنة بذكر من يرويها ومن يروي سنة وحديثاً كذلك (أي مصرحاً
بأسماء الرواة) فهو « مُسند » بكسر النون ، كما أن السنة المروية مع سندها يسمى
به « مُسند » يفتح النون بالبناء للمفعول .

(ب) المتن : جمعه « متون » :

وهو ما ينتهي إليه سند الحديث ^(٢) أي : مصداق المتن هو ما يذكر من السنة
والحديث بعد انتهاء سلسلة أسماء رواة السنة ، من قول النبي عليه الصلاة والسلام وفعله

(١) تصدير السابق ج ٢ من ١٥٠ - ١٥٠ من مبحث السنة ، التوضيح من ١٦٤ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، الخلفي من ٩١ - ٩٨ ،
نور الأكياد من ٢٨٨ - ٢٩١ .

وما ذكرناه من صور القول وعدم القول هي الحق والهم من كل منها ، وقد صرحنا بذلك بالتفصيل في كتب
أصول الحديث وأصول الفقه .

(٢) تصدير مصطلح الحديث من ١٥٠ ، وغير ذلك .

وتقريره ، وكذا ما يروى عن غيره من الصحابة والتابعين .

(ج) ومن يتقلد سنة أو حديثًا يقال له : راوي جمعه « رواية » ، كما أن للنقل يسمى به « الرواية » أو « الروي » جمعها « روايات ومرويات » .

أقسام السنة

إن السنة للقبولة باعتبار وصولها إلينا ونقلها تنقسم إلى قسمين :

١ - مستند ٢ - مرسل .

١ - المستند :

(أ) التعريف : هي سنة لم يسقط أحد رواها من السند في الذكر^(١) التي هي ما وصلت إلينا متصلة بالنقل منا أو من يروها إلى النبي عليه الصلاة والسلام .

(ب) أقسامه : وله ثلاثة أقسام :

(١) متواتر (٢) مشهور (٣) خير واحد .

(١) المتواتر :

(أ) التعريف : لغة : من تواتر أي تتابع ، كثرتنا : تواتر الطر أي تتابع .

واسطلاحاً : هو ما رواه في كل طبقة وعصر عدد كثير يقبل العادة تواترهم على الكذب^(٢) .

(ب) شرائطه : أربعة :

١ - كثرة الرواة وانفقوا على أن لا يقل عددهم عن ثلاثة ، أما في الزيادة فلا حد لهم وأما العدد الذي يدور عليه وجود التواتر والحكم لأجله بالتواتر فغيره اختلاف ، والأولى عدم التعيين ، والحكم بكل عدد يطمئن به القلب ويحصل به اليقين .

٢ - وجود الكثرة المطلوبة في كل طبقة من رواه أي من أول السند إلى آخره في كل عصر ، فلا يكفي وجودها في بعض الطبقات والأزمان .

(١) التوضيح من ١٩١ ، وهنا عند طاعتنا وإلا فهي مصطلح الحديث السند هو حديث مرفوع متصل بسند ، وقد يطلق على كل كتاب جمع فيه مرويات كل مصنف على حد أنه قد يروى به ، السند ، أيضاً بعض الأحياء (ليس مصطلح الحديث من ١٩١) .

(٢) ليس مصطلح الحديث من ١٩١ .

٣ - استحالة العادة تولظوم على الكذب ، قصد أي اتفاقاً أيضاً ، وذلك نظراً إلى عدمه وإلى حلقه .

٤ - كون المتن أي ما يروى فيه من الأمر للنقول ، أمراً حقيقياً من المسوعات والثرثبات ونحوها ^(١٦) .

(ج) حكمه : لزوم العلم والعمل به قطعاً : لأنه قطعي كالقرآن ، وما ثبت به من المعنى والحكم يكون قطعياً وبديهياً بأنه لا يسع أحداً إنكاره ، بل يضطر كل واحد إلى تصديقه حتى العاصي أيضاً ، زاء كفر وكذا جحد ما ثبت به كفر ويجوز به الزيادة على مدلول القرآن ^(١٧) .

(د) أمثلته : كثيرة منها :

١ - قوله عليه الصلاة والسلام : « من كتب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ، رواه سبعون من الصحابة وأكثر .

٢ - حديث السج على الخفين ، فقد رواه نحو من سبعين صحابياً .

٣ - حديث الخوض الكوثر ، رواه أكثر من خمسين صحابياً ^(١٨) .

٤ - المشهور :

(أ) التعريف : هو حديث مسند بلغ روايته حد التواتر بعد كونه من أخبار الأحاد بعدد الصحابة ^(١٩) .

أي ما كان من السنن بحيث يروى رواة التواتر في القرون المتأخرة حتى في قربي التابعين وأئمتهم أيضاً ، أما في قرن الصحابة فلم يكن مشتركاً فيما بينهم بأن لا يرويه منهم إلا واحد أو واثان ، فهو « المشهور » في أصول الفقه .

(ب) حكمه : لزوم العمل به دون العلم ، فإنه يوجب الظمانية بما يضمنه ويحتويه

(١٦) مراد النظر من ٦١ = وإسبر مصطلح الحديث من ٦٩ .

(١٧) فوائذ الرحمات ج ٢ ص ٨٤ ، القسبي والطنطاوي ص ٦٨ ، أصول الشافعي ص ٩١ .

(١٨) تدريب الرازي ج ١ ص ١٧٧ - ١٧٩ .

(١٩) الحسامي ، ص ٦٩ ، أصول الشافعي ص ٧٩ .

دون القطع والاستيقان به، ورده وجعود ما يثبت به فسق لا كفر وبه أيضاً يجوز الزيادة على مدلول القرآن والحكم الثابت به ^(١).

(ج) أمثلته : كثيرة منها .

١ - قوله عليه الصلاة والسلام : « لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنة أخيها ولا على ابنة أختها » ^(٢).

٢ - حديث امرأة رفاعه وهو ما روي عن عائشة رضي الله عنها عن امرأة رفاعه أنها قالت : كنت عند رفاعه القرظي فطلقتني ثلاثاً ، فتزوجت بعده عبد الرحمن الزبير فلم أجد معه إلا كهدة توي هذا ، فقال عليه الصلاة والسلام : « أتريدن أن تعودن إلى رفاعه ؟ » فقالت : نعم . فقال : « لا حتى تسوقن من عسلته ويسوق هو من عسلتك » ^(٣).

خير الواحد :

(أ) التعريف : هي سنة رواها واحد أو اثنان فصاعداً إلا أنها لم تبلغ حد الشهرة .

أي خير الواحد من السنن هو ما لم يكن على حال المشهور سواء كان ذلك بأن لم يروها في كل عصر إلا واحد أو اثنان فقط أو رواها أكثر من اثنين ، بل بعدد الشهرة والتواتر ولكن بعد القرون الأولى من قرون الصحابة والتابعين وأتباع التابعين ، أو رواها الكثير في القرون الأولى فقط لا فيما بعدها من العصور ، فاختير الروي كذلك يسمى به « خير الواحد » .

(ب) حكمه : الاحتجاج به والاعتماد عليه بشروط تلوجب العمل به وتفيد نظمية

(١) فتاوى الرحمون ج ٢ ص ١٧١ ، ١٧٢ ، المحامي والنظمي ص ٦٩ ، ٧٠ ، أصول الشافعي ص ٧٩ .

(٢) القعدة في الفقه الحنفي ، فصل المحرمات من كتاب النكاح ، والحديث في الصحيحين وغيرها ، (البخاري) كتاب النكاح ، باب لا تنكح المرأة على عمتها (مسلم) كتاب النكاح ، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها .

(٣) القعدة ، كتاب الطلاق ، باب الرجعة فصل ما لمحل به الطلاق ، والحديث في الصحيحين وغيرها ، (البخاري) كتاب الطلاق ، باب من أجاز طلاق الثلاث (مسلم) كتاب الطلاق ، باب لا لمحل الطلاق ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره .

١ - نسبة هذه الأقسام إلى الأحكام :

والمراد بالنسبة المذكورة علاقة هذه الأقسام بالأحكام باعتبار ثبوت الأحكام بها ، وباعتبار تأثيرها فيها نظراً إلى أقسام الأحكام التي قد تقدم الكلام عنها :

(أ) السن التواترة والشهورة ، تثبت بها الأحكام الشرعية من جميع أنواعها من الأصول والفروع فالعبادات والاعتقادات وغيرها .

(ب) خبر الواحد لما كان لا يوجب اليقين بل يهتد عليه الظن ، فلا يجوز به إثبات ما يدور عليه الإيمان والكفر من العقائد ، بل تثبت به الفروع فقط حتى التعويضات أيضاً إلا أن من الاعتقادات ما هو من جنس ما يحكم عليه بالابتداع وهماقفة السنة يجوز إثبات ذلك أيضاً بأخبار الأحاد ^(١) .

٢ - المرسل : (هو القسم الثاني للسنة باعتبار وصولها إلينا) .

(أ) التعريف : لغة : من أرسله أي أطلقه ، والمرسل بالبناء للمفعول بمعنى المطلق .

واسطلاحاً : هي سنة سقط أحد رواها عن الذكر ^(٢) .

(١) فوائد الرجوع ج ٢ ص ٢٦٦ ، ٢٦٨ .

ملاحظة : إن التصنيف المذكور السنة باعتبار وصولها إلينا ، إما هو في حق من لم يخبر موثق صدور السنة أي هو في حق غير الصحابة من التابعين ومن بعدهم وكذلك في حق من لم يكن من مشايخهم من الصحابة ، أما الصحابة للمشاهدين والمشاهدين ما صدر منه برؤية أو سماعاً منهم مأمورين بالتسجيل فثبت بكل ما شاهدوا ولا احتال في ثبوت السنة واختار بطلانها بالنسبة إليهم ، لأن الأصل إنما هو اليقين وحلية الظن إلى العمل مكان اليقين إلا لم يوجد إليه سبيل - فكل ما خرج الإنسان - بين واسطة يساعده ويرزله ممانعة يعطى إلى الاستدلال به ولا يحد عملاً في صحونه والقرينة في ثبوته ، أب إما لم يثبت موقع السماع ومكان وقوع الحادث فلا سبيل له إلى المعرفة إلا التوصل والتوسط بأهل الشناعة وأهل السماع وحديثه فيمكن من معلوماته حسب أحوال التوسط استدلّ بذلك أو طأ ، ولأنك أن التوسط لا يثبت اليقين في أغلب الأحوال بل إنما يثبت عليه الظن بالتعليم والمروي ، وذلك أيضاً بشروط تراضي وجودها مع مريان والعمل ، فأكسفة النبوة إذا لم تصل إلينا إلا بالتوسط بيننا وبين النبي عليه الصلاة والسلام ، ويعطى وللمأ إلى البحث والتقصي ولما لم تكن لأهل الشناعة من الصحابة واسطة يعلم ومن ما علوا من منه رؤية وساماً ، ممانعة ومشاهدة ، فلا تصنيف لهم في حق العمل بها سموا أو فاعداً منه ﷺ بل عليهم العمل بكل ذلك قطعاً ولا محالة (فوائد الرجوع ج ٢ ص ٢٠٠ ، التوضيح ص ٢١٥) .

(٢) التوضيح ص ٢٦٦ ، وفي مصطلح الحديث - هو حديث سقط من أحد إسناده من بعد التلخيص - (تيسر مصطلح الحديث ص ٢٠ ، ترجمة القطر ص ١٢) .

سواء كان السافظ وغير المذكور من الرواة ، من أول سندها أو من آخرها وأثنائها
وسواء كان واحداً أو أكثر ، وإن كان أكثر مع التوالي أو بدون التوالي .

(ب) أقسامه : أربعة :

١ - مرسل الصحابي ٢ - مرسل التابعي ٣ - مرسل تبع التابعي ٤ - مرسل من بعد
أتباع التابعين .

١ - مرسل الصحابي : هي سنة أرسل راويها الصحابي ذكر من سمعها منه من
الصحابة المشاهدين للواقعة .

وحكم هذا القسم : أنه برتبة ما رواه أهل الشاهدة سابقا ومباشراً .

٢ - مرسل التابعي : هي سنة لم يذكر راويها التابعي اسم من فوقه من الصحابي .

٣ - مرسل تبع التابعي : هي ما لم يذكر من يرويها - من أتباع التابعين - شيخه
من التابعين أو شيخ شيخه من الصحابة .

أي هي سنة يرويها أحد من أتباع التابعين بحيث يترك ذكر التابعي الذي سمع منه
تلك الرواية ، أو يترك ذكر من سمع منه أستاذة التابعي من الصحابة .

وحكم هذين القسمين : جواز الاحتجاج بالعمل بها حتى قال البعض : إن كلا منهما
يفوق السند ، لأن ترك السند والراوي يفيد الثقة والاعتقاد بالرواية من يرويها ، وللعقد
أنه لا يرجع على المسند إلا إذا اعتضد بوجه يتقوى به ويخبر به نقصه هذا .

٤ - مرسل من سواهم : أي مرسل من كانوا بعد أتباع التابعين .

وهي ما لم يذكر أحد رواها الواقعيين بعد أتباع التابعين أصحاً من الرواة فوقهم أو
بعضهم أو جميعهم وحكمه : الاحتجاج به والعمل إذا كان المرسل والراوي كذلك ثقة عند
المحدثين ، بحيث لا يتصور منه الإرسال عن غير الثقات (١) ، وأخيراً أنه لابد في قبول
المرسل من السنن من الاعتقاد عليه من جهة المرسل ومن يرسله أي يترك ذكره إذا لم
يمكن المرسل من الصحابة ، سواء كان ذلك نظراً إلى زمانه أو نظراً إلى حاله وصفاته (٢) .

(١) القسطلاني والخطيب من ٦٩ ، ٧٠ ، نور الأنوار من ١٤٤ ، ١٤٥ ، فروع فرعون ج ٢ من ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٢) راجع قواعد في علوم الحديث - الفصل الخامس - في أحكام المرسل من المتقدمين والأخبار التي .

٣ - السنة الفعلية : قد تقدم في تعريف السنة أنها تضم أقوال النبي عليه الصلاة والسلام وأفعاله وتقريراته أيضاً ، والتقرير ملحق بالقول ، لأنه بيان حكماً كما تقدم في بحث البيان تحت « بيان الضرورة » ، ومعظم السن من الأقوال .

أما أفعاله التي تشمل إشاراته أيضاً فهي على نوعين :

النوع الأول : أفعاله التي تخص بذاته الشريفة كتزويج أكثر من أربع نسوة فلا يجوز لنا التأسي والاقتداء به في مثل هذه الأفعال إذا ثبت لنا ذلك بدليل .

النوع الثاني : أفعاله التي لا يوجد على اختصاصها بذاته دليل فاعلم منها جهته من حيث الحكم وجوباً واستيحاً وإباحة ، سواء فعل ذلك بهيئته أو بعمله أو بالقواعد المقررة في الشريعة ، لفعل به من تلك الجهة ، وأما ما لم تعلم جهتها فهي موهلة على الإباحة ^(١) .

٤ - مجتهديته : إن اجتهداه عليه السلام أيضاً من جملة السن إذا أثر عليه ولم يرد عليه إنكار أو عتاب من الله تعالى ^(٢) .

٥ - عدد أحاديث الأحكام : يبلغ إلى ثلاثة آلاف ، وقيل : إنها خمسمائة ألف ^(٣) .

ما لا شك فيه أن السن والأحاديث بعدد لا يحصى ، ولكن هذه الكثرة المقابلة بالنسبة إلى كثرة الطرق وإلى جميع ما يروى منسوبة إليه ، ولا يعني منها المجتهد والفقيه إلا أصل ما يروي عنه من غير نظر إلى كثرة الطرق ، وما يفيد في باب التشريع واستنباط الأحكام ، فلعل من قال إنها قدر ثلاثة آلاف نظر إلى الأصول دون الطرق ومن توسع احتير بكثرة الطرق أيضاً ، والله أعلم .

٦ - الفرائع السابقة : إن شرائع الأمم السابقة والأنبياء الذين مضوا قبل نبينا عليهم الصلاة والسلام ، ما ورد منها ذكرها في الكتاب أو السنة بدون التخصيص على نسخه فهو

(١) الحاشي والنظامي ص ٩١ ، ٩٢ - نور الأنوار ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ - فوائد الروحانيات ج ١ ص ١٥٠ - ١٥٢ ، التوضيح ص ١٧٨ .

(٢) الحاشي والنظامي ص ٩٢ - نور الأنوار ص ٢٦١ ، ٢٦٢ ، التوضيح ص ١٧٩ .

(٣) فوائد الروحانيات ج ٢ ص ٢٣٣ ، نور الأنوار ص ١ - حاشية الحاشي ص ٥ .

من جملة ما فيها من الأحكام وملحق بها ، لما كان منها في القرآن فهو من جملة أحكامه وما ورد منها في السنن فهو منها ^(١).

٧ - ملاحظة : إن للباحث المتعلقة بالسنن التي نحتاج إليها في علم الأصول على جهتين ، جهة تختص بالسنة وهي ما ذكرت في هذه الصفحات تحت « الأصل الثاني » والجهة الثانية : هي مشتركة بين الكتاب والسنة ، فإنها مباحث لغوية ونحوها ، وقد تقدم بيانها مفصلاً تحت الأصل الأول فاكثفت بذكرها هناك كما أتي أمرت بذكر السنة الفعلية نظراً إلى ما تنبئه لثباتها غصاً للنظر عن كيفية وصولها إلينا ، فإنها باعتبار تلك الكيفية تشملها أيضاً للباحث للتدعمة .

(١) (العلمي) ص ٦٢ - جرد الأنوار ص ٨ ، ٢٧٦ ، التوطيع ص ١٢٢ - فرائج القاصد ج ٢ ص ٢ - ١٤٨ - ١٤٩ -

سنن الصحابة

١ - التعريف : ما ثبت عن الصحابة قولاً أو فعلاً أو تقريراً^(١) .

٢ - أهمية سننهم وحجيتها :

إن أهمية سنن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ظاهرة بما أكرمهم الله تعالى به من اعتبارهم لصاحبه نبيه ﷺ وتشريفهم بزيارته ومحالته ولو كانت مرة واحدة ولدقيقة وثانية واحدة فقط وهم كانوا لفضل مصاحبتهم التي عليه الصلاة والسلام ومشاهدتهم قول الوحي واستفادتهم بمنع الوحي واستشارتهم بزمان الوحي وزيارة صاحب الوحي ، أعرف الناس بقاصد الشرع وبراء الشارع فلا مجال للشك في أنهم يستأهلون لأن يُقتدى بهم ويُحتذى حذام ، كيف وقد ورد في القرآن من فضائلهم ما لا يدانيهم فيها أحد ، والتي عليه الصلاة والسلام نفسه قد نص على حجية ما سلكوا عليه وأمرنا باتباع سننهم واقتداء آثارهم ، وقال : **إن نجاتنا في اتباع هديهم ، ولذا اتفقت الأمة بإجماع علماها من الأئمة الأربعة ومن سواهم من فقهاء الأنصار والمجاهدين على الاستناد بقولهم والاحتجاج بقناوهم والعمل بمذاهبهم**^(٢) .

وقد تكلم العلماء والأصوليون في صحة الاحتجاج بهم وما ورد عنهم وفي لزوم الاقتداء بهم ، وشهدوا ذلك بكل ما ألقى الله في قلوبهم من هذا الباب من النقل والتقل ، ومن القرآن والسنة والآثار ، وقد أطال العلامة ابن القيم ذلك حتى ذكر ستة وأربعين وجهاً ودليلاً على حجية مذاهب الصحابة^(٣) .

(١) عرفت سنة الصحابة بالذكور لما عرفت في تعريف الحديث من أنه ما ثبت عن النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً ، وكذا من صحابته بل من أتباعهم أيضاً (تعريب الرازي ج ١ ص ١٢ ، شرح ثلاث على قاضي لؤمة الطبري ص ٦٦ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥) .

(٢) للدخل إلى علم أصول الفقه ص ٢٥٤ ، تاريخ المذاهب الإسلامية ج ٢ ص ٦٤ .

(٣) إعلام الموقعين ج ١ ص ٧٤ إلى ١٤٩ .

ملاحظة : صرح بعض العلماء بأن الاحتجاج بهم يقتصر على النبي ﷺ ولازمة زبناً ولا تعبدية مدة في الأنسج وأخذ منه النمط واعتصم به اعتصام صاحب بالصعوبة ، لا بكل من تشرف بزيارته وكفاته ولو لدقيقة وثوان قليلة ، ولذا نجد في كتب الأصول أن تعريف الصحابي يختلف في علم أصول الفقه عما اختاره المحققون (أثر الأئمة المختلف فيها في الفقه الإسلامي ، ص ٢٥١ ، ٢٥٢ تيسير التحرير ج ٢ ص ٦٤ ، ٦٦ ، فوائذ الرضوي ج ٢ ص ٦٦ ، ٦٧) .

٣ - دلائل حجية سان الصحابة من النقل :

كفافي من ذكر دلائل النقل على حجية سان الصحابة ما تقدم الفقرة السابقة ، ومن دلائل النقل عليها أكتفى في هذا الوجه بنقطة منها قطعية ، صريحة ، صحيحة من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار الشريفة .

(أ) فن القرآن أصرح ما في الموضوع بقوله تعالى : ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴾ المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه ﴿ ^(١) .

ففي هذه الآية مدح الله تعالى الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، وإنما استحق التابعون لم هذا المدح على اتباعهم بإحسان من حيث الرجوع إلى رأيهم لا من حيث الرجوع إلى الكتاب والسنة ، ولو كان كذلك لكان استحقاق المدح بالكتاب والسنة لا باتباع الصحابة ^(٢) .

(ب) ومن الأحاديث النبوية قوله عليه الصلاة والسلام : « اقتدوا بالذين من بعدي ، أبي بكر وعمر » ^(٣) ، وقوله : « عليكم بسني و سنة الخلفاء الراشدين المهديين » تسكوا بها وغضوا عليها بالتواجد » ^(٤) ، وقوله للشعر على ألسنة الناس : « أصحابنا كالنجوم فبأبهم اقتديتم اعتديتم » ^(٥) .

ولكن الظاهر مع الاعتداد بأهم لم يكونوا على مستوى واحد من العلم والقدرة بل كان فيهم من لا يجوز تقليده بالإجماع - ليعده من أهل العلم وفهمه من سطته بإجماع للاكتفاء بسبب أهواله الطبيعية - كالأمراء (كشف الأسرار ج ٢ ص ٢٢١) (وأصول الشريعة ج ٢ ص ٦١٤) .

إن فضل الاكتفاء بالإجماع لا يخص بأهل اللازمة الطولية والصاحبة القصصة وذلك نظرا إلى عموم النصوص التي وردت في الثناء وطرا إلى القاصدة الشهيرة وهي : أن العبرة بعموم القسط لا بخصوص السبب ، كيف وقد ورد في حديث لبيد : « ولكن نور من أهد بشيء مما هم عليه من اختلافهم فهو ضدي على حدف » ، وقال عليه السلام : « بأبهم اقتديتم اعتديتم » (مشكاة المصابيح ، رواية روى ، باب مناقب الصحابة) - ويدل عليه عدم تعدد أصحاب هذا القول لغة ولعمدة في الاصحاح ، ولكن البعض بالصاحبة في غزوة قسط وأرى أن عموم الحكم هو مختار إن القيم المقيمة - (راجع إسلام المؤمنين ج ١ ص ١٠٠) .

(١) القوية ، الآية : ١٠٠ .

(٢) أعلام المؤمنين ج ٤ ص ٢٢٢ ، كشف الأسرار ج ٢ ص ٢٢٢ ، روح المعاني ج ١٦ ص ٧٠ .

(٣) (الترمذي) (الثعلبي) ، مناقب أبي بكر وعمر وقال : إنه حديث حسن .

(٤) فضل إلا السلفي - (الترمذي) كتاب العلم - باب في الأخذ بالسنة - وقال : حسن صحيح .

(٥) زاد السيوطي في جامعة الكبير - وقال : رواه عبد بن عبد من حديث ابن عمر وأبو بكر أن له رواية عنه .

(ج) ومن آثار الصحابة ، قول ابن مسعود رضي الله عنه : لا يقتلن أحدكم دينه رجلاً فإن آمن آمن ، وإن كفر كفر ، وإن كنتم لابد مقتدين فاقفوا بالهت ، فإن الهي لا يؤمن عليه الفتنة ^(١) ، وفي رواية عنه : « من كان مستأً فليستن بين قد مات فإن الهي لا يؤمن عليه الفتنة ، أولئك أصحاب عهد ﷺ كانوا أفضل هذه الأمة ، أبرها قلوباً ، وأمنها عقلاً ، وأقلها تكلفاً ، اختارهم الله لصحة نبه وإقامة دينه فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوا على أثرهم ، وتسكوا بما استظمت من أخلاقهم وسيدم فإنهم كانوا على قدر السقم » ^(٢) .

منها أيضاً ما ورد عن الخلفاء الراشدين أن اللاحق منهم كان يهلك سبيل من مضى منهم فيها كان يحتاج فيه إلى الاجتهاد والقضاء برأيه فيه ، فكان اللاحق يختار رأي السابق ويقضي بقضائه ، وهذا ما روي عن غيرهم أيضاً من بعض كبار الصحابة كبن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم ، فكلمهم كانوا يرجعون إلى قضايا الخلفاء الراشدين وقتلوهم ^(٣) .

وهذا طبعاً لما ورد عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما أن القاضي والمجتهد إذا لم يجد أمراً في كتاب الله ولا في سنة نبيه ﷺ فعليه أن يقضي بما يقضي به الصالحون ^(٤) ، ومن

^(١) كاشفاً كلها صيغة ولكن يشهد له الأسانيد الصحيحة (أثر الأئمة المختلف فيها - في الحاشية ص ٣٨٨) . وقال الزركلي : يقول طرقة بعضها بعض لا سيما وقد احتج به الإمام أحمد (الذي في تخرجه أسانيد المختصر ص ٥٠ - ٥٤) إلى نحو ذلك ذهب الحافظ في الأثر تليخيص الخبر .

^(٢) الطبري في الكبير جميع الشواهد ج ١ ص ١٥٠ ، باب الاقتداء بالسلف وقال صاحب الجمع : رجاله رجال الصحيح .

^(٣) جميع التواتر لروين ، ج ١ ص ٢٨ ، وقال ابن القيم : رواه أحمد وغيره .

ومن قوله أيضاً في الباب ما يشهد به على حبيته سحر الصغيلة . قوله الذي سذكره في باب الاستعانة بغير باب الاستعانة بمجلسه ص ٥١ .

^(٤) المدخل إلى علم أصول الفقه ص ٥٦ ، ٥٨ ، أعلم الموهين ج ١ ص ٦٥ ، ٦٢ .

^(٥) القسائي (١) ، باب القضاء ، باب الحكم بالحق قبل العلم . رواه عن ابن مسعود يستدين قبل في أحدهما : هذا الحديث جيد جيد . أما أحمد القسائي فروقه . وكذا ما روي عن عمر ما كتبه إلى أبي موسى الأشعري ، فروقه أيضاً . وكلم من القضاة والمقاولين إلا حديث من ظهور الذي هو البروي عن ابن مسعود ، فإنه محمول ، ولكنه محمول البين ، وهذا لا يضر ، فإن جهالة الحق ليست بمرحاً عند الأحناف (راجع قواعد في علوم الحديث ص ١٦٤ - ١٦٨ ، تهذيب البروي ج ١ ص ٢١٨ - ٢١٩) كيف ولم يتقرر حديث برواية عن ابن مسعود . في الحديث الذي قال فيه القسائي (جيد جيد) رواه عن ابن مسعود عند الرحمن بن يزيد .

هؤلاء الصالحون غير الصحابة ومن سلك مسلكهم .

٢ - الأحكام :

(أ) إذا ذكر المروي عنهم ما لا مجال للرأي والاجتهاد فيه أي مما لا يدرك بالعقل بل العقل يقتضي بأنه من السميات فهو من السنة النبوية حَقًّا .

(ب) وما كان ما فيه مجال للرأي والعقل فهو من باب قياساتهم وعقدهاتهم إلا أن قياسهم يتوق قياس من سوام ، ولذا قال القلواء : .

(١) إذا أجمعوا على أمر بالتشاور فيها بينهم ، أو ذكره واحد منهم بإمام جماعتهم أو إمام جمع منهم فلم يرد أحد منهم ولم ينكر عليه فذلك من قبيل الإجماع ، كصلة التراويح والأذان الأول للجماعة .

(٢) ما لم يرو منهم مع إجماعهم عليه بل روي عن بعضهم ولم يرد فيه اختلاف لواحد من جماعتهم فهو أيضًا حجة .

(٣) وما روي عنهم مع اختلافهم فيه بحيث إن روي في شيء أقوال عنهم فهي حجة بحيث لا يجوز لنا الخروج من جميع أقوالهم بها اختلفت الأقوال وتعددت ، بل يلزمنا العمل بأحد تلك الأقوال حسب رجحان القلب ، أو بالجمع بينها إن أمكن .

٤ - وما روي عن واحد منهم أو اثنين فقط فهو أيضًا حجة إذا ورد فيها لا تتم به البلوى دونها فيقتل فيه عامة الناس ^(١) ، فإن ما يتعلق بما تتم به البلوى ، لا بد أن يكون معروفًا ومشتهرًا بين الناس .

٥ - أقوال التابعين وأفعالهم :

أما أقوال التابعين وأفعالهم فلأجل أنهم صاحبا رسول الله ﷺ وله شهد لهم النبي عليه الصلاة والسلام بالخيرية بقوله : « خير أمتي قوتي ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » ^(٢) ، فهي أيضًا تعد ما ينتج به شرعا كيف وقد ورد في رواية لثقة عليه

(١) صحيح الترمذي ج ٢ ص ١٥٦ ، ١٥٧ . إسناده صحيح . نور الأثر من ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ .

(٢) صحيح الترمذي ، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ باب فضائلهم - (مسلم) فضائل الصحابة باب فضل الصحابة في

الصلاة والسلام : « عليكم بأصحابي ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » ^(١) ، ويتم هؤلاء أيضاً قول عمر وابن مسعود المتقدم بالقضاء بما قضى به الصالحون .

وفي الاحتجاج بما ورد عنهم أيضاً تفصيل نحو ما تقدم في سنة الصحابة .

(أ) ما كان منها بحيث لا مجال للرأي فيها فهي أيضاً في حكم السنة النبوية ^(٢) .

(ب) وما كان من قبيل الرأي فيحتج به إذا كان المروي عنه من كانوا يقتنون بعهد الصحابة ، ومن كان يعتد بأرائهم في ذلك العهد ويرجع إليها أيضاً حتى لو خالفوا الصحابة في أمر لم ينكروا عليه بذلك ، بل رجعوا إلى ما رأوا ثم إذا لم يبدلهم ذلك ، كالفاسي شريح فإنه كان قاضياً في عهد الخلافة الراشدة و كذا الشروي ونحوهما ^(٣) .

٦ - المصطلحات لما يروى عن الصحابة والتابعين :

إن ما يروى عن الصحابة والتابعين من الأقوال والأعمال والتقريرات الصحابة ، يعبر عنه بلفظ « الأثر » اصطلاحاً وجمعه « الآثار » .

ويفرق بين الروي عن الصحابة وبين ما يروى عن تابعيهم بأن الأول يسمى بـ « الموقوف » ، كما أن الثاني يقال له « المقطوع » ، وما يروى عن النبي عليه الصلاة والسلام فهو للمسي بـ « المرفوع » .

وقد يطلق « الأثر » على جميع ما يروى عن أي كان من النبي عليه الصلاة والسلام وأصحابه وتابعيهم كما أن « الحديث » و « الخبر » يعم الكل ^(٤) .

١ - الذين يلونهم .

(١) كنز العمال ، لأبن عساکر ، كتاب الفداء ، فضائل الصحابة إجمالاً ، رقم ٢٥٥٥١ .

(٢) فوائد الرحمة ج ٢ ص ١٤٤ .

(٣) القوضح ص ١٧١ ، الحاشي والنظامي ص ٦٤ .

وإذا ما ذهب إلى القوي وصاحب القادر لرواية التواتر عن الإمام ، أما السرخسي ومن وافقه فهم اعتبروا ظاهر الرواية عنه ، وهي عدم لزوم تقليد التابعي (فوائد الرحمة ج ٢ ص ١٤٤) .

وراجع أصول السرخسي ج ٢ ص ١١٥ ، نظائر ما وافق الصحابة التابعين في تناولهم أو رجوعاً إلى الأقوال ونحو الآثار ص ٢١٨ .

(٤) نزعة النظر ص ٦١ ، تيسر مصطلح الحديث ص ١٥ .

الأصل الثالث الإجماع

١ - تعريف الإجماع : لغة : العزم وجمع الرأي على أمر واتفاق الآراء واتحادها في أمر من الأمور ^(١) .

واسطلاحاً : اتفاق علماء عصر من أهل العدالة والاجتهاد على حكم ^(٢) .

٢ - حقيقته : إن حقيقة الإجماع هو الرأي المحض ^(٣) ، أي قول إنسان فيها لم يرد فيه نص من الشارع ، كالقياس مع إنه لا يكون منبعثاً من عنده ومن هواء ، بل مستنبطاً من بعض ما ورد من الشارع ، إلا أن الإجماع يقتضي عن القياس بأن القياس يكون الرأي فيه شخصياً أو لأشخاص لا رأي الجميع من أهل الرأي وأولي العلم ، بينما الإجماع هو الرأي الذي يتفق عليه ويختاره جميع العلماء المجتهدين في عصر من العصور ، ولذلك يفوق القياس في القوة والاحتجاج ^(٤) ويعد من القطعية برتبة لا يقابله أخيار الأحاد :

٣ - أهميته : غير خفية ما تقدم في بيان حقيقته فإنه اتفاق غيبة علماء الأمة من المجتهدين ، فلا مجال فيه للخطأ والتزدد كما شهد النبي عليه الصلاة والسلام بذلك ، فإنه كما روي عنه يقول : « إن الله لا يجمع أمتي - أو قال - أمة محمد على الضلالة » ^(٥) ، ويقول في بيان إن اتفاق الآراء يجلب نصره الله وتأييده « يد الله على الجماعة » ^(٦) ، كما أنه شنع على من يخالف الجماعة فقال « من شذ شذ في النار » ^(٧) ، وروى عاصم بن تاركة الجماعة فقال : « من قارق الجماعة شرا فمات إلا مة ميتة جاهلية » ^(٨) ، وأكد مصاحبة الجماعة ولزومها بقوله : « عليكم بالسواد الأعظم » ^(٩) ، وبقوله : « عليكم

(١) الطائفي ص ٩١ ، فوائح الرحموت ج ٢ ص ٢٧١ .

(٢) أيضاً ، والتوضيح ص ٤٢٢ ، نور الأنوار ص ٢١١ .

(٣) وبلاخط أن هذا إما أن ينشأ الإجماع على نص ظني ولا فلا يكون رأياً عاماً ، بل يكون باعتبار حجة بالاعتقاد ، وفائدة انتقال الظني إلى القطعية وضرورته صدرا عليه من الثقة وأكمل الإجماع بدون اختلاف .

(٤) فوائح الرحموت ج ٢ ص ٢٨٦ ، نور الأنوار ص ٢ ، القمقل ص ٢٩١ .

(٥) الترمذي (المعش) باب لزوم الجماعة فقال الترمذي : حديث قريب ، كما أنه قال في الرواية التي وردت بقوله « يد الله على الجماعة » خط إله حسن قريب .

(٦) البحاري (المعش) باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : « عليكم بالسواد الأعظم » .

(٧) ابن ماجه (المعش) باب السواد الأعظم - ضعيف (الألباني في تحقيق الشكوك ج ١ ص ٢٢) ، وقال الترمذي : رواه الحاكم بلفظ (السواد الأعظم) وقال : قد روي عن الحديث بإسناد يصح فيها الحديث ولا يرد من أن

بالجماعة ،^(١٠) .

٤ . حاجتنا إليه : مما لا شك فيه أن جميع ما يحدث لنا من المسائل والقضايا يومنا
 فيوما لا يوجد لها ذكر في صريح نصوص الكتاب والسنة ، فلما عرض لنا ما لا نجد
 حكمه في صريح نصوصها فإننا مأمورون باستنباط حكمه بالتأمل فيها هو منصوص فيها
 من المسائل والأحكام لأجل أنه لا بد لنا من العلم بحكم الشريعة لكل ما يعرض لنا لنحصل
 به على وجه مشروع . فهذا الاستنباط قد يكون بالفكر الشخصي والرأي الفردي ،
 وقد يمتنع عليه جميع من يستأهلون لذلك . وقد تقدم أن الإجماع ليس هو إلا هذا
 الاستنباط إذا قام به جميع علماء العصر بدون اختلاف لواحد من جماعتهم^(١١) .

٥ . حقيقته : أما صلاحه لأن يمتنع به في الشرع ويستدل به في الأحكام فقد ثبت
 ذلك بالعلم والنقل يكفي من العلم ما تقدم في بيان حقيقته وأهميته والاحتياج إليه ،
 أما دلائل النقل عليه فتوفرة في القرآن الكريم والسنة وتعامل الصحابة .

وأشهر آيات القرآن التي يستدل بها عليه قوله تعالى : ﴿ ومن يشاقق الرسول من
 بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين لوله ما تولى ونصله جهنم ﴾^(١٢) قال
 للمفسرون : إن ﴿ سبيل المؤمنين ﴾ التي ورد الوعيد على غيائتها وهوائتها هو الإجماع
 وما اتفقوا عليه^(١٣) .

وأصرح ما ورد من الأحاديث في الباب ما روي عن سيدنا علي رضي الله عنه قال :
 قلت : يا رسول الله الأمر ينزل بنا ، ثم ينزل فيه قرآن ولم تض فيه منذ سنة ؟
 قال : « شاوروا فيه الفقهاء والعلماء ولا تضوا فيه رأي خاصة »^(١٤) .

١٠ - يكون له أصل بأحدنا ثم وجدنا له شواهد (المعنى في تخرج أحاديث الشهاج والمختصر ص ٦٠) - ومن الشواهد
 حديث : « عليكم بالجماعة » فقد قال فيه الترمذي حسن صحيح . ورواه الطبراني بإسناد رجاله ثقات رجال
 الصحيح . (مجمع الرواة ج ٥ ص ٢٥٨ ، أعقاب الزوارج ج ٦ ص ٥٥٧) .

(١١) (الترمذي) القدر - باب لزوم الجماعة ، وقال فيه : إنه حديث حسن صحيح عريب من هذا الوجه .

(١٢) للدخول إلى علم أصول الفقه ص ٥١ ، ٢٢٩ ، علم الفقه ص ٥٥ .

(١٣) النساء - الآية : ٥٩ .

(١٤) لم يكثر ج ٦ ص ٥٥٥ ، أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٥٨١ .

(١٥) الطبراني في الأوسط . ورجال موثقون من أصل الصحيح (مجمع الرواة - باب الإجماع ج ٦ ص ١٥٨) .

ومن الآثار ما روي عن عمر وابن مسعود ، إذا لم نجد الأمر في كتاب الله ولا سنة نبيه فانظر ما اجتمع عليه الناس وما أجمع عليه السلفون^(١) وفي الباب روايات وأثار كثيرة حتى صرح العلماء بأنها بلغت مبلغ التواتر تواتراً معنوياً^(٢) .

وهل هذا كان الصحابة فإنهم كانوا يقتضون فيها يعرض لهم من الأمور بالتشاور فيها بينهم إن أمكنهم ذلك حتى في زمن الخلفاء الراشدين ، بل هم أول من عملوا بذلك مع ما كانوا عليه من سعة عليهم ودقة نظرم ومع وجود كبار الصحابة في عصورهم ، فإن الخلفاء الأربعة كانوا إذا حزم أمر ولم يجدوه في القرآن ولا في السنة جمعوا الصحابة للوجودين للنظر في ذلك الأمر ولاستشارتهم فيه وإظهار رأيهم وإجماعه ، فلماذا اجتمع رأيهم على شيء كانوا يقتضون به^(٣) .

٦ - ولقته : زمن ما بعد النبي عليه الصلاة والسلام أما في حياته فلما دعت الحاجة إليه كما أن الناس لم يحتاجوا إلى الرأي والقياس حينذاك في عامة الأحوال ، لأن من كان يعرض له عارض وبوجه قضية كان متأكد من أن يسأل النبي عليه الصلاة والسلام نفسه وأن يستقر منه^(٤) .

٧ - محله : أي ما يجوز فيه الإجماع ، فهي الأحكام الفرعية المصلية ، وكذا من الاعتقادات ما يدور عليه حكم السنة والابتداع دون أصول الكفر والإيمان .

مثال ذلك إجماع جميع الصحابة رضي الله عنهم على أفضلية أبي بكر الصديق على من سواه من الصحابة وأتباع الأمة ، بل من أفراد جميع الأمم بعد الأنبياء عليهم الصلاة

(١) (الدارمي) المقدمة ، باب القضا ، عن عمر في كتابه إلى أبي موسى الأشعري ، وعن ابن مسعود رضي الله عنهم ، والرواية لهم من الثقات والقبولين إلا حديث بن عمرو فإنه ذكر في حديث من الصحابة أن وجوده غير فادح - وروي الثاني عنها - لعل ، المقصد هنا نصي به الصالحين - وحمل على الإجماع لأنه أورد ذلك في باب ترجمة بقوله : . باب الحكم بالعدل أهل العلم - كما أنه إحدى الروايتين الواردة عن ابن مسعود (كتاب أدب القضاء) .

(٢) التلخيص ج ٢ ص ٨٥ ، وفوائج ج ٢ ص ٦١٥ ، ٦١٦ .

(٣) للدخل إلى علم أصول الفقه ص ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٦ ، أعلام الموقعين ج ١ .

وقد صرح العلماء أن حجية الإجماع لنا لأنه عهد - خصوصاً إنكاراً من الله تعالى لهذه الآية (أصول الثاني ومقدمة الحديث ص ٩٨) -

(٤) أصول الثاني ومقدمة الحديث ص ٩٨

والسلام ، فإن خلاف ذلك في الاحتقاد بدعة وإبتداع ^(١) .

٨ - ركنه : اتفاق الرأي والاجتماع عليه . سواء تحقق ذلك من أهل الإجماع صراحة بتفهم أو بفهم أو بسكوت البعض بعد العلم بذلك وبعد مضي مدة التساؤل والنظر في الحادثة للعروضة ^(٢) .

٩ - أهله : هم الذين يستجمعون شرائط الاجتهاد إلا إذا كانت القضية مما لا حاجة فيها إلى رأي العلماء خاصة فيجوز فيها الاعتداد برأي عامة الناس ورأي غير أهل الاجتهاد كقتل القرآن ونقل أعداد الركعات ونحوها مما لم يختص قلة بالعلماء ^(٣) .

١٠ - شرطه : اتفاق جميع المجتهدين من عصر واحد بدون اختلاف لأحد منهم ^(٤) .

١١ - مسنده : والمراد بسند الإجماع ما لا بد من ابتداء الإجماع عليه وإشهاد الإجماع إليه وإلا فلا يعتد به ، لأن الإجماع كما قيل إنه ليس بدليل مستقل يثبت الأحكام لذاته كالكتاب والسنة بل هو ما يستد به في إظهار بعض الأحكام وإخراجها من منطويات نصوص الكتاب والسنة .

فمسند الإجماع هو الكتاب والسنة وكذا القياس للأخذ من أحدهما ^(٥) .

وتوضيح ذلك بالأمثلة : إن الإجماع على حرمة التنكاح من الجذات وبنات البنات مسنده قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ ﴾ ^(٦) ، وأجمعت الأمة على عدم جواز بيع الطعام ونحوه قبل القبض ، وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام : « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه » ^(٧) ، وأجمعت أيضاً على جريان الربا في الأرض ونحوه من الأطعمة ، وسنده القياس على الأشياء المذكورة في حديث الربا المعروف ^(٨) .

(١) فوائح الرخوة ج ٢ ص ٣٣٢ ، التوضيح ص ٢٢٢ .

(٢) التوضيح ص ٢٢٢ . إذا كان المسند مع صراحة المخرج بذلك فيسمى « عزية » وإلا فعروضة ، (الشامي ص ٩٤) .

(٣) الشامي والشامي ص ٩٤ ، ٩٥ ، نور الآئور ص ٣٧٤ ، ٣٢٠ ، التوضيح ص ٢٢٢ .

(٤) الشامي ص ٩٤ ، نور الآئور ص ٣١٩ ، ٣٢٥ .

(٥) فوائح الرخوة ج ٢ ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، الشامي ص ٩٥ ، التوضيح ص ٢٢٢ ، نور الآئور ص ٣٢٢ .

(٦) النساء ، الآية ٢٢ .

(٧) البخاري ، البيع ، التكيل من البيع والمطي (مسلم) البيوع . باب حلال البيع قبل القبض .

(٨) الشامي ص ٩٤ ، نور الآئور ص ٣٢٠ ، وصحيف الربا للقدم ذكره وهو مسلم في البيوع .

١٢ - حكمه : لزوم العلم به والعمل قطعاً على سبيل الجزم واليقين^(١)

١٣ - ألسامه : إن الإجماع يجري فيه ثلاثة تقسيمات ، وكل من هذه التقسيمات يحتوي أصلاً ، وتلك التقسيمات هي :

(أ) تقسيمه باعتبار صورة الإجماع .

(ب) تقسيمه باعتبار أهل الإجماع .

(ج) تقسيمه باعتبار قلة إلهنا .

(أ) التقسيم الأول باعتبار صورة الإجماع :

الإجماع باعتبار صورته يقسم إلى قسمين :

١ - صريح ٢ - سكوتي .

١ - الإجماع الصريح : هو اتفاق جميع أهل الإجماع على قول أو فعل بآن ورد منهم التصريح به قولاً أو وقوعه فعلاً .

٢ - الإجماع السكوتي :

(أ) التعريف : هو اتفاق البعض من أهل الاجتهاد على قول أو فعل مع سكوت الباقيين بعد العلم بما وقع من البعض وبعد مضي مدة التأمل^(٢) .

(ب) حكمه : الإجماع السكوتي إذا كان معه قرينة تدل على أن سكوت الباقيين لغرض الواقعة ، فهو بمنزلة الإجماع الصريح وذلك مثل سكوت غير أبي بكر من الصحابة لما أراد أبو بكر الجهاد مع مانعي الزكاة فإنهم لما أمرهم أبو بكر بذلك خرجوا لما أمروا به - رضي الله عنهم أجمعين - وخروجهم ههنا قرينة لعدم الواقعة .

(١) التقاسمي ص ٩١ .

(٢) والصريح والسكوتي كل منهما يطلق بالقول والعمل كما صرحنا بذلك في تعريفنا ، فلذا ينقسم كل منهما إلى قسمين والمجموع أربعة أقسام .

(١) الصريح القول (٢) الصريح العمل (٣) السكوتي القول (٤) السكوتي العمل (الدخول إلى علم أصول

الفقه ص ٢٥١) .

وإن لم توجد مع السكوني قرينة تفيد ذلك يكون دون الصريح ودون الصورة الأولى منه رتبة^(١) .

(ج) شروطه : لا بد للاضداد بالإجماع السكوني ولا اعتباره وإفادته شرقاً من وجود أربعة شروط معه : .

١ - عدم ورود شيء من الساكنين في حق الموافقة أو المخالفة . لا صراحة ولا دلالة أو إشارة .

٢ - سكوتهم بعد العلم بالأمر الواقع عليه الإجماع مشاهدة أو سماعاً مع مضي مدة التأمل والنظر فيه .

٣ - كون الأمر الواقع عليه الإجماع مما يهوز فيه الاجتهاد .

٤ - كون أهل السكوت من أهل الإجماع أي العلماء المجتهدين^(٢) .

(ب) التقسيم الثاني باعتبار أهل الإجماع :

والإجماع من حيث أهله وباعتبار من يعتقد منهم أيضاً ينقسم إلى قسمين : .

(١) إجماع الصحابة (٢) إجماع علماء من بعدهم .

(١) إجماع الصحابة : هو اتفاق الصحابة رضي الله عنهم على أمر ، سواء كان مع صراحة الكل به وعلمهم بذلك أو مع سكوت بعضهم وترك بعضهم .

(٢) إجماع علماء من بعدهم : هو إجماع العلماء بعد الصحابة على أمر ، وله صورتان :

(أ) إجماعهم على أمر لم يرد فيه اختلاف من الصحابة فيها بينهم .

(ب) إجماعهم في أمر اختلف فيه بين الصحابة على حكم^(٣) .

(١) نواحي الرحوت ج ٢ ص ٦٧٢ .

(٢) المصدر السابق ج ٢ ص ٦٧٢ .

(٣) نواحي الرحوت ج ٢ ص ٦٧١ و ٦٧٤ ، التوضيح ص ٥٥١ ، الحاشي ص ٩٥ و ٩٦ نور الألواري ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(ج) التقسيم الثالث باعتبار نقل الإجماع إلينا مع بيان مراتب الإجماع والأحكام :

الإجماع من حيث نقله ووسائله إلينا على ثلاثة أنواع :

١ - متواتر ٢ - مشهور ٣ - آحادي .

١ - الإجماع المتواتر :

(أ) التعريف : هو إجماع تواتر نقله إلينا منذ عهد الصحابة بدون اختلاف فيها بينهم .

(ب) مقالة : إجماع الصحابة الصريح قولاً كان أو فعلاً ، وإجماعهم السكوتي إذا كان معه قرينة للواقعة .

(ج) أمثلته :

(١) مثال الإجماع الصريح : اتفاقهم على خلافة أبي بكر .

(٢) مثال الإجماع السكوتي مع القرينة : سكوتهم في أمر القتال مع مانعي الزكاة .

(٣) حكمه : أنه قطعي كالقرآن ، فيلزم الاعتقاد به والعمل عليه ، وجعده كفر .

٢ - الإجماع المشهور :

(أ) التعريف : هو إجماع علماء ما بعد الصحابة مع تواتر نقله إلينا منذ عهد الإجماع .

(ب) مطلقته ومثاله : إجماع العلماء بعد زمن الصحابة في أمر لم يرد ولم يرد فيه اختلاف بين الصحابة .

(ج) حكمه : أنه بمنزلة المشهور من السنة ، يلزم الطائفة به والعمل عليه وبطلان جاحده .

٣ - الإجماع الآحادي :

(أ) تعريفه : هو الإجماع المنقول إلينا آحاداً .

(ب) مضافه :

١ - ما يروى من الإجماع أحياناً .

٢ - إجماع علماء القرن الثاني ومن بعدهم على أمر يختلف فيه بين الصحابة .

٣ - إجماع الصحابة السكوني بدون قرينة على الموافقة .

(ج) أمثلته :

(١) مثال المنقول أحياناً : إجماع الصحابة على أربع ركعات قبل الظهر ، وعلى الإسفار بالفجر .

(٢) اتفاق الشافعيين ومن بعدهم على عدم جواز بيع أم الولد^(١) بعد أن كان الصحابة غير مجمعين عليه . هذا مثال الإجماع علماء ما بعد الصحابة في أمر كانوا يختلفون فيه .

٣ - حكيه : أنه بمنزلة الصحيح من أخبار الأحاد اصطفاً ومعللاً ، ولما كان هذا الأخير وهو أدنى مراتب الإجماع الثلاثة ، بمنزلة الصحيح من أخبار الأحاد ، فلا يجوز تقديم القياس على هذا القسم من الإجماع أيضاً .

فنقرر من جملة أحكام الإجماع بجميع أنواعه ، أنه لا يقدم عليه القياس أبداً^(٢)

(١) هي أمه ولدت من مولاهم أي يطلقها مولاهم حتى ولد منه .

(٢) مواهب الرحمن ج ٢ ص ٢١٢ - ٢١٦ ، نور الثمور ص ٢٢٢ ، و ٢٢٣ ، والمقاصد والمطالع ص ٩٥ - ٩٦ .

١ - تعريف الاجتهاد العقلي :

هو بذل الجهد للوصول إلى الحكم الشرعي في واقعة لا نص فيها من الشارح ،
بالتفكير واستخدام الوسائل التي أرشدنا الشرع إليها لاستنباط الأحكام بها فيما لا نص
فيه ^(١) .

٢ - تعبيرات أخرى له :

وقد يعبر عنه بـ « الاجتهاد بالرأي » كما أنه يسمى بـ « الرأي والقياس » أيضاً ^(٢) .
مع أن « القياس » نوع منه كما سيأتي ، بل أغلب التعبيرات استعمالاً له هي هذه
التعبيرات ، وهل الأخص « الرأي والقياس » .

٣ - أقسامه :

قد قسم الفقهاء الاجتهاد العقلي إلى أقسام عديدة ، منها ما هو متفق عليه ومنها
ما اختلف فيه القائلون يجوز الاجتهاد العقلي أيضاً ^(٣) .

فما عليه أكثر القائلين يجوز ، وما هو أكثر استعمالاً من تلك الأقسام وإجمالاً : فهي
أربعة أقسام :

(أ) القياس (ب) الاستحسان (ج) الاستصلاح (د) الاستصحاب .

ثم أعظم هذه الأربعة أهمية وأكثرها إفادة ، والمعمول به لدى سواد الأمة إلا شريطة
قليلة منها ، هو القياس ، وهو الذي تستخدمه العلماء واستدوا به في معظم المسائل غير
النصوصية . وطلب استعماله في أعمال الاجتهاد العقلي بحيث إنه لا يعرف بالأصل الرابع ،
إلا القياس في عامة الكتب وعند معظم الأصوليين . والحقيقة أنه قسم من الأصل الرابع

(١) المصادر الشرعية لها لا نص فيه من ٢ - ٩ .

(٢) المدخل للفتاوي، ص ٥٢ - ٥٥ .

(٣) قد ألف بعض علماء العصر كتباً حول مثل هذه الوسائل الاجتهادية ، ويحتج أصحابها البحث و يسطروا في ذكر
هذه الوسائل وبعض الكتابات على نظم والشعور منها من هذه الكتب المصادر الشرعية بما لا نص فيه (بيد
الرواح خلاف) أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء (مصطفى سيد الحق) ، أثر الأصول
المختلف فيها في الفقه الإسلامي (مصطفى حبيب البغدادي) أدلة التشريع الإسلامي . وهناك كتب لأصول التي
لها العلماء القسّمون والمؤيدون لا نطو عن هذه الناحية .

لا الأصل الرابع نفسه كما تقدم .

وهذه الأقسام الأربعة هي وسائل الاجتهاد العقلي وما يستند به في سبيله ^(١) .

ونظرا إلى هذه الأقسام الأربعة للاجتهاد العقلي ، ستقدم مباحث هذا الأصل في أربعة أبواب :

الباب الأول : في مباحث القياس .

الباب الثاني : في مباحث الاستحسان .

الباب الثالث : في مباحث الاستصلاح .

الباب الرابع : في مباحث الاستصحاب .

(١) مستفاد من كتاب « المصادر الشرعية » ، وكتاب « المبدل إلى علم أصول الفقه » .

الباب الأول

القياس

١ - تعريف القياس : لغة :

القياس هو التقدير والتسوية ^(١).

واسطلاحاً : إلحاق ما لم يرد في بيان حكمه نص من الكتاب أو السنة ، ولا الإجماع ، بأمر متصور عليه حكمه في أحد هذه الأصول الثلاثة لأشراكها في علة الحكم ^(٢).

٢ - حقيقته : إن القياس ليست حقيقته بأن يحكم أحد على أمر بشيء من عند نفسه أي بما يرى هو فيه بقطعه فحسب بدون استعداد بما أرشد إليه الشارع للاستنفاع به في مثل هذه الحال ، وبدون تعبد بأصول الشريعة وأحكامه الواردة في باب الحادثة المعروضة إنما حقيقته - كما هو واضح بما عرف به - أن تحدث حادثة جديدة لا يوجد ذكرها وبيان حكمها في أحد الأخذ الشرعية من الكتاب والسنة والإجماعات ، فتلحق هذه الحادثة بمادة وقضية ورد فيها نص بحكمها في أحد الأخذ المذكورة ، بأن يقرر حكم الحادثة الجديدة عين حكم المذكورة لأجل مناسبة بين الحادثتين (الجديدة غير للنصوص ، والنصوص) ^(٣) ، والمراد بالمناسبة اشراكها في علة الحكم أي في وصف يوجد فيها وهو ما يبتنى عليه حكم للنصوص ، فإن وجود هذا الوصف بعينه في الحادثة الجديدة المعروضة غير للنصوص يقتضي عين ما أوجبه في النصوص من الحكم ^(٤).

٣ - حجتيته : لا تحققي مما تقدم في بيان حقيقته ، وقد تقدم الكلام في الاحتياج إليه في بداية مباحث الإجماع ، فالقياس صورة لتلصيل بها ورد في الشرع ، وعلى جواز الاحتجاج والاستدلال به بل على استحسانه وعلى كونه مطلوباً وساموياً به من الشرع حينما تقتضيه الضرورة وتلحق إليه الظروف - دلائل مرفوعة وقوية مستقلة ، قد ذكرها الفقهاء وبسطوها في مواضعها ، وهي من الكتاب والسنة ومن آثار الصحابة والعقل أيضاً.

(١) فوائض الرحموت ج ٢ ص ٢٦١ ، المصادر الشرعية ص ٦٩ .

(٢) الفاضل إلى علم أصول الفقه ص ٦٥٥ ، التوضيح ص ٥٢٥ .

(٣) ولما يقال إن القياس مظهر لا مبدئ (كتب الأضرار ج ٢ ص ٣٤٥ فوائض الرحموت ج ٢ ص ١٦)

(٤) الفاضل ص ٥٨ ، والمصادر الشرعية ص ٦٩ .

فن القرآن الكريم قوله تعالى ﴿ فاعتبروا يا أولي الأبصار ﴾ ^(١١) بعد ذكر ما وقع من بني النضير ومعهم ، وللمرء فليحسوا أي الكفار أنكم بهم لأنكم أناس مثلمم وذلك لأن الاعتبار هو رد الشيء إلى نظيره والحكم على شيء بما نظيره من الحكم ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تعلمون بالله واليوم الآخر ﴾ ^(١٢) فليحس أن الله تعالى أمر المؤمنين برده ما تنازعوا فيه ولا يوجد فيه حكم من الله ورسوله وأولي الأمر ، إلى الله وإلى الرسول فرد مثل هذا العارض الحادث إلى القواعد الشرعية الكلية وإلى ما فيه نص ، والحكم عليه بحكم النص هو رده إلى الله وإلى رسوله .

ومن دلائل السنة حديث معاذ المتقدم في بداية الكتاب فإن الاجتهاد المذكور فيه إنما أراد به القياس والعموم ، وقد ثبت القياس منه عنه في الصحاح عملاً في عدة وقائع منها ما ورد أن رجلاً قال : يا رسول الله إن أخوتي نذرت أن تهج وإنها ماتت ؟ فقال : « لو كان عليهما دين أكنت قاضيه ؟ » قال : نعم قال : فاقض الله فهو أحق بالقضاء ، ^(١٣) .

وما ورد منها في آثار الصحابة قولاً وفعلًا فلا شك أنه بلغ مبلغ التواتر ^(١٤) ومن ذلك قول علي رضي الله عنه حينما شاور عمر رضي الله عنه الصحابة في أمر حد شرب الخمر ، « نرى أن يجلبه ثلثين فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى اقتري ، أو كما قال » ^(١٥) ، وقول عمر رضي الله عنه فيما كتبه إلى أبي موسى الأشعري : « قيس الأمور وأعرف الأمثال » ^(١٦) .

(١١) المشر الآ١ : ٩ .

(١٢) النساء الآ١ : ٥٩ .

(١٣) (العلاري) كتاب الأيمان والتذور ، باب من ماله وعليه نذر .

وفي الترمذي ورويت روايت عن علقمة القسطنطي قال قال أن شي عنه أجاب عن المذكور في عدة وقائع ، راجع جامع الأصول ، كتاب الفج ، باب الفج عن الصد واليالة فيه .

(١٤) أعلام الموقعين ج ١ ص ٦٣ - ٦٥ - ٢٠٢ ، ٢٠٥ راجع هذه التفصيلات لأعلامهم بالبراري ولما ورد من تهمتهم ، نقل شيوخ ما يرى عنهم منه مبلغ التواتر ، طبراني عن النضر (إرشاد المصنف ص ٩٠) ولا شك في ذلك .

(١٥) (موطأ مالك) كتاب الأثربة ، الحد في الخمر .

(١٦) أعلام الموقعين ج ١ ص ٥٦ ، وشرح المؤلف في غرر الحديث مصنفات من ص ١٥٠ .

والمطوك ظاهر ، لأن القياس دليل الفطرة السلية والتطوق الصحيح ، ولا يزال
العتلاء ينون عليه الأحكام والآراء والشرعية لا تخالف القطريات إلا أنها تضبط لها
الأصول ويضع لها القواعد المستقاة كما أنها تحدد الموارد وتبين المصادر وهذا ما فعلت في
حق القياس أيضاً^(١)

٤ - أركانه : إن أركان القياس أي ما لا بد من إتيانها عليه لصحته والاعتماد به
شرعاً - أربعة :

(أ) المقيس عليه (ب) المقيس (ج) العلة الجامعة (د) الحكم الجامع .

(أ) المقيس عليه : هي الحادثة التي نص على حكمها في الأصلين أو وقع عليه
الإجماع وهو ما يسمى بـ « الأصل » أيضاً .

(ب) المقيس : هي الحادثة الجديدة المعروضة التي لا يوجد فيها نص من الكتاب
والسنة ولا من الإجماع شيء ، وهو يسمى بـ « الفرع » أيضاً .

(ج) العلة الجامعة : هو وصف من أوصاف المقيس عليه يمتنع عليه حكمه ويوجد
هو في المقيس والفرع أيضاً .

(د) الحكم الجامع : هو الحكم الثابت للمقيس عليه بناء على الوصف المذكور فيعدي إلى
للمقيس لأجل الاشتراك في العلة الجامعة^(٢) .

٥ - شروطه : لكل من أركانه الأربعة شروط مفردة :

شروط الأصل والمقيس عليه :

(١) تقدم ثبوته على ثبوت الفرع .

(٢) ثبوته بدليل من الشرع .

٣ - عدم كونه فرعاً أي متبناً على أصل آخر ، ولو كان فرعاً لأصل يلزم اتحاد العلة

(١) مباحث الرضوي ج ٢ ص ٦١٢ ، ٦١٤ - المصادر الشرعية ص ٢١ - ٢٥ ، أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص ٩٤ .

(٢) مباحث الرضوي ج ٢ ص ٦١٢ و ٦١٤ - المصادر الفرعية ص ٥٥ .

في القياسين .

١ - عدم ثبوته خلافاً للقياس .

٥ - عدم ثبوته حكم الفرع .

(ب) شروط الفرع :

١ - وجود علة الأصل فيه بتمامها .

٢ - عدم تقدمه ثبوتاً على الأصل .

٣ - عدم وجود حكم فيه لا إثباتاً ولا نفياً ^(١) .

(ج) شروط العلة :

١ - كونها مدركة بالعلم .

٢ - عدم تركيبها من علتين استبطها المجتهدان حكم .

٣ - كون وجودها في الأصل والفرع متفقاً عليه .

٤ - جمعها لما يلزم من الأوصاف لاعتبار العلة الشرعية .

(د) شروط الحكم :

١ - كونه فرعياً .

٢ - كونه غير مختص بالأصل .

٣ - وغير منسوخ .

٤ - عدم تغيره في الفرع عما كان عليه في الأصل ^(٢) .

(١) والقياس مع فقدان الأول يسمى - - القياس القليل - - ومع فقدان الثالث - - القياس قليل الاعتبار - - (مذكورة جامعة دمشق) .

(٢) فروع الفرعوت ج ٢ ص ١٥١ - ١٦٠ وما بعد ، التوضيح ص ٥٥٢ ، المحاسبي والنظامي ص ٢٧ و ٢٨ ، نور الأنوار ص ٢٢٩ .

وللاحظ أن الشروط المذكورة لا توجد بتمامها في مراجعها المذكورة ولا يجوز هنا حثاً من التغييرات بل وننبها

٦ - محله : ما يجوز فيه القياس ، هي الأحكام الفرعية العملية لا الأصول ، وكذا لا يجوز إثبات الحدود والكفارات به ، وقد اختلفوا في إثبات الأحكام الوضعية به ^(١) .

٧ - حكمه : ثبت حكم للتخصص لما لا نص فيه بنائب الرأي في حق الصحة ومع احتمال الخطأ .

لأن الدليل ظني فلا يجوز القطع بما يظهر لنا بالقياس ^(٢) .

٨ - مثاله : حرمة مسكر بالقياس على الخمر .

ففي هذا المثال ، الخمر مقيس عليه وأصل ، والمسكر غيرها مقيس وفرع والإسكار علة جامعة ، أي وصف مشترك بينهما ، وحرمتها حكم جامع لها ، وحرمة الخمر ثبتت بالكتاب والسنة فحرم غيره من المسكرات بتعدية الحكم الثابت بالكتاب إلى الفرع بحكم القياس ^(٣) .

٩ - القياس ودلالة النص : قد تقدم أن دلالة النص أيضاً هو علة للحكم للنصوص يستنبطها ويدركها المستنبطون إلا أن بين القياس وبينه فرقاً واضحاً : لأن القياس مبناه العقل والنظر ودلالة النص مبناه اللغة ولذا لا يتأهل للقياس إلا أهل الاجتهاد وعلماء الشرح أما دلالة النص فيستدل به كل عارف باللغة ويتأهل هو لذلك .

وأيضاً القياس ظني ودلالة النص من القطعيات والقياس اختلفت الأمة في جوازه ودلالة النص مجمع عليه اعتباره ، فإن جمهور الأمة على جواز الاستدلال به ^(٤) .

١٠ - تقسيمه : قد ينقسم القياس إلى قسمين : (أ) ظلي (ب) ظني .

(أ) القياس الظلي : هو قياس يتبادر إليه ذهن المجتهد في أول وهلة النظر ،

حسب ما ثبتت به ما جنتها من مواضعها المختلفة .

(١) فوائذ الرحمون ج ٢ ص ٢١٨ - ٢١٩ .

(٢) أيضاً ص ٢١٩ ، ٢٢٠ والقياس ص ١٠٧ ، إلا إذا كانت اللغة مسموعة ونظمية فالقياس بها قطعي . ١٠ نور والمر ص ١٦ .

(٣) أصول الفقه ص ٦٠ ، فوائذ الرحمون ج ٢ ص ٢١٨ .

(٤) القواعد الفرجية ص ٢٢ - ٢٤ .

(ب) القياس الحظي : هو قياس لا يتبادر إليه الذهن .

والأول هو ما يذكر بعنوان « القياس » ، وأما الثاني فيعبر عنه بـ « الاستحسان » مع أن القياس الحظي ليس هو بعين الاستحسان ؛ بل هو قسم منه وأشهر أقسامه ؛ لأن الاستحسان كما سيأتي إنما هو كل ما يستدل به على خلاف القياس ^(١) .

(١) مبادئ الفروع ج ٢ ص ٦٦٠ ، والموضح ص ٤٧٧ .

العلة

١ - تعريف العلة :

(أ) اصطلاحاً من حيث كونه حكماً وضعياً :

هو الوصف الخارجي الذي يؤثر في وجود الشيء ^(١) .

(ب) اصطلاحاً من حيث كونه ركناً للقياس :

هو وصف مشترك بين للقياس عليه والقياس يثنى عليه حكم القياس عليه ، ولأجله يتعدى منه إلى ما يقاس عليه ^(٢) .

٢ - تعبيرات أخرى :

ولعلة الحكم تعبيرات عديدة غير : العلة ، وهي الباعث والنشاط ، والدليل ، والوجوب ، والتأثير ، والسبب ، والحامل ، والمستدعي والمتعدي ^(٣) .

٣ - شروط العلة :

والمراد بالشروط ما يلزم عليه ابتداء ما كان علة لحكم ويتوقف عليه صلاحه لأن يؤثر في شيء ولأن يحكم به على شيء يثنى .

وهي خمسة :

(أ) التأثير (ب) الظهور (ج) الانضباط (د) عدم المخالفة (هـ) المناسبة .

(أ) التأثير : هو وجود الحكم لوجود ذلك الوصف .

وبذلك لأجل كونه مشتملاً على مصلحة العباد وهي مبنى الأحكام في حق العباد ^(٤) .

(١) فوائد الرحمن ج ٢ ص ٢٠٤ .

(٢) تلك أصلاً هي ما عرفت به أولاً أي وصفاً وما ذكرت من حيث ركبت للقياس عدله لأجل التسهيل والتوضيح مناسبة القياس وقد شرفت اسمها بنحو ما عرفت به في أصول الفقه لعبد الوهاب ص ٦٠ .

(٣) إرشاد السعيل ص ٢٠٧ .

(٤) قد ذكروا للتأثير أربع صور :

(أ) أن يكون ليس ذلك الوصف تأثير في إلهية ذلك الحكم بلعلق به ، أي يظهر أثره من ذلك الوصف في عين

(ب) الظهور : هو كون ذلك الوصف مدركاً ومحسوساً بإحدى الحواس وذلك كالقتل في حق وجوب القصاص ، فإن القتل ما يدرك بالحواس .

(ج) الانضباط : هو كون ذلك الوصف محدوقاً أو مضبوطاً بحيث لا يختلف اختلافاً يتأهل لاجل اختلاف الأفراد والأحوال .

ولذلك كالشفقة في السفر ، فإنها علة الرخصة في السفر حقيقة ، ولكنها لا يلزم وجودها في حق كل مسافر وفي كل سفر ، وكذا لا يلزم إدراكها لكل أحد على تقدير الوجود ، وأيضاً إنها تختلف باختلاف الأفراد والأحوال فلا يمكن فيها الانضباط ، والرخصة لا بد منها لكل مسافر يواجه الصعوبة والشفقة ، فالشرع أدار الحكم على سببها دون عليها لنفسها والسبب هو السفر ، وذلك لأن السفر يمكن انضباطه بالنسبة إلى جميع الناس والأحوال ، وقد يقضي إلى الشفقة غالباً ، وقد ضبطه الشرع بتحديد مقدار مسافته للاستفادة برخصه .

(د) المناسبة : هو كون ذلك الوصف مظنة لتعلق حكمة الحكم وما قصده الشرع بتشريعه (١) .

== ذلك الحكم ، تأثر من الطواف في عين سقوط المخرج في حق سائر الفرة ، وهذا النوع متعلق عليه بين الجمهور ، لأن العلة مسبوقة في السنة .

(ب) أن يظهر أثر من ذلك الوصف في جنس تلك الحكم ، كالصغر ظهر لتأثير في جنس حكم الحج ، وهو ولاية الولي في المليات ، فكما في ولاية الإنكاح .

(ج) أن يظهر أثر جنس ذلك الوصف في عين ذلك الحكم ، كإسقاط قضاء الصلوات التكملة بمدرك الإجماع ، فإن جنس الإجماع وهو الجنون والغيث تأثراً في عين إسقاط الصلوة تنسقط من الإجماع أيضاً

(د) ما يظهر أثر جنس ذلك الوصف في جنس ذلك الحكم كإسقاط الصلوات عن الحائض ، فإن جنسه وهو مشقة السفر تأثراً في جنس سقوط الصلوة في الرافعات من أربع ركعات إلى ركعتين (فوائد الرحمون ج ٢ ص ٩١٤ - تنظيمي ص ١٠٦) .

(١) المناسبة : هي ما يعبر عنها بثلاثة وأما خمسة أقسام :

(أ) المناسبة الموقرة (ب) المناسبة الثلاثة (ج) المناسبة القريبة (د) المناسبة المرسلة (هـ) المناسبة المقتضية .

وأ (المناسبة الموقرة : هي ما ثبت اعتبارها وتأثيرها في الحكم من صراحة النص أو الإجماع ، وذلك مثل التطويل بالوقوف لسقوط إحسان سائر الفرة والتعطيل للولاية بالصغر .

(ب) والثانية : هي ما لم يظهر تأثيرها في الحكم من عين النص لأن النص يستشهد به اعتبر غير كاف لدلالة على ذلك ولكن ظهر اعتبارها من جملة نصوص أخرى في البائل المتناسبة بذلك مثل قولهم لا يجب على الحائض قضاء الصلاة لما فيها من المخرج بسبب كثرة الصلاة ، وهذا أحد شرف التأثر جنسه . لأن جنس الشفقة تأثراً في

(هـ) عدم الغائضة : هو أن لا يكون ذلك الوصف مخالفاً ومعارضاً لدليل شرعي ^(١) من الكتاب أو السنة أو من قبيل الإجماعات وأثار الصحابة .

٤ - ماخذ العلة : أي ما يعرف بها العلة ثلاثة أمور :

(أ) النص (ب) الإجماع (ج) الاستنباط .

(أ) النص : هو أن يكون نص من الكتاب أو السنة مثقلاً على ذكرها وبيانها ، بأن يدل النص بمبارته على كون وصف مذكور فيه علة للحكم المذكور فيه .

ولاشئال النص على علة وليبانه لها ، صورتان :

١ - صريح ٢ - إيماء وتشبيه .

فالصريح : هو اشتغال النص على كلمات وضعت لغة لبيان العلة مثل « لأجل ، وكي ، وإذن ، واللام التعليلية ، ولأن العاقبة والباء السببية ، وإن المثقلة والمخففة والفاء التنقيبية » .

أما الإيماء والتشبيه : فهو دلالة النص على ذلك لأجل قرائن تحتمل بالنص مثل

التعريف .

(ج) والفتاوى : هي ما استنبطت من هي بدون أن يظهر أنها مؤثرة أو ملزمة بنهي من تصرفات الشرع لم لا ولكنها مع ذلك تناسب الحكم المذكور في تلك النص مثل « القائل الآية لا يريث » . ويطلق هذا الحكم بأن القائل استعمل الميزات لغويها بالقرينة ، وهذا لطيف مناسب هذا لكنه لا يلام جنس تصرفات الشرع . لأن الشرع لم يلائق إليه في موضع آخر قبلت غريبة .

(د) الرأفة : هي ما ظهر فيها للمعتمد أن بناء الحكم عليها يحقق مصلحة شرعية مع أنه لا يشهد لها شاهد من الشرع لا بالاختيار ولا بعدمه وبالإلقاء ، والقائل المثقلة على هذا النوع هي التي تسمى « - التصالح القرينة » .

(هـ) والمخافة : هي ما تبدو في الظاهر أنها منطق الحكمة ولكن يوجد دليل شرعي على إلزامها ، وذلك مثل ما روي أن ذلك لمن ملكه في كفارة إظهار صوم رمضان بأنه لا كفارة عليه إلا صيام شهرين متتابعين بناء على أنه لا يجه ولا يفيد ولا يبرهه صيف فقال أيام قدر كل ، ففي ذلك الصيام هذا الحكم على أمر مناسب في يافق الركي ، ولكنه ملحق بالنسبة إلى أمر الشارع ، والله لم يخص إحدى كقاربات الإظهار بأحد .

والأريضة الأولى هي ما اعتبرها العلماء والمجتهدين في بناء الأحكام عليها إذا لم يجدوا فيها نصاً من الشارع ، وبناء الأحكام على الثلاثة الأولى ، حكم بالأجتهاد القياسي ، وعلى الرأفة ، حكم بالأجتهاد الاستدلالي ، .

(جوامع الرموز ج ٢ ص ٢٦٥ و ٢٦٦ فدخل في ١٢٩ ، ١٣٠ ، تصادر القرينية ص ٢٢ ، ٢٣) .

(٢١) أصول الفقه ص ٦٤ - ٢٠ ، جوامع الرموز ج ٢ ص ٢٢٢ - ٢٢٠ و ٢٢١ .

ورد النص جوازاً لسؤال ، لو ذكر وصف مع حكم ، أو بيان للفرقة بين حكيم ، وكذا الاستثناء ، وكلفة حتى وما بعدها ، ولكن وما بعدها ، وكلمات الشرط .

وهذه الكلمات والفرائض ليست بمرتبة واحدة في الدلالة على هذا المعنى بل لها مراتب بالنسبة إلى هذه الدلالة ^(١) .

(ب) الإجماع : هو اتفاق مجتهدي عصر على علية وصف لحكم ، مثل اتفاقهم على كون الصرعة للولاية في حق مال الصغير .

(ج) الاستنباط : هو تقرير صلاح وصف للعلية بالفضل والاجتهاد وله طريقتان :

(١) طريق السير والتقسيم (٢) طريق إبداء مناسبة العلة .

١ - طريق السير والتقسيم : « السير » هو « الاختيار » ، و « التقسيم » هو حصر الأوصاف اللطون صلاحها ، لأن الحكم به على شيء بشيء .

وهذا الطريق يسمي بهذا الاسم ، لأنه يتوقف على حصر العلل وتقسيمها ثم تلخيصها واحدة فواحدة ، فبحذف غير الصالح وإثبات الصالح منها للعلية .

(١) إن الكلمات الثلاث الأولى بالمرتبة العليا ، وما بعدها سوى الماء بالوسطى ، ولعلنا قد أورد المراتب ، وهذا باختيار وضعنا لها وقد يفرق ربما ظهراً إلى ما وردت فيها من الفرقان الكريم والسنة النبوية وكلام الصحابة .
أسلفنا التصريح ، منها قوله عليه السلام : « إذا جعل الاستينان لأجل البصر » (ابن أبي شيبة) ، وقوله تعالى : « ثم رجعنا إلى الله في القدر عينها » (القصص ١٧) ، وقوله عليه السلام : « إنك تكفي عمتك » (مسند أحمد ، هذه بالمرتبة الأولى ، وأما المرتبة الثانية ، فله تعالى : « فإلهاب ألوتهما إلهاباً تصخرج الفئتين من الطغوت إلى السور » (إبراهيم : ١) « فإلهاباً رحمة من الله لئلا تم » (آل عمران ١٥٩) ، « وما أريد نصي من النفس لأشارة بالصوم » (يوسف : ٥٧) ، ومثال المرتبة الثالثة ، قوله تعالى : « فإلهاباً والسماء والارض فاعلموا أيديها » (الشعراء : ٢٨) .

أسلفنا الآية ، منها :

- ١ - ما ورد جوازاً لسؤال قوله عليه السلام : « اعطى رقية » (في جواب من ذكر وقعة في جوار رمضان) .
- ٢ - ما ذكر من الوصف مع الحكم قوله عليه السلام : « لا يلقي القاضي وهو غيبان » (البخاري) .
- ٣ - بيان للفرقة بين الحكيمين ما ذكر وصف لقوله عليه السلام : « الرجال هم والمساكين هؤلاء » (ابن أبي شيبة) .

(توافيق الترمذ ، ج ٢ ص ١٧٧ ، ١٧٨) .

(٢) طريق إبداء مناسبة العلة : وهو بيان اعتبار الشرع والشارع لصالح وصف للعلة ^(١) .

ولا عبرة لما سوى هاتين الصورتين للاستنباط عندنا في هذا الباب ^(٢) .

١ - أقسام العلة : العلة تنظرًا إلى ماخلعها تنقسم إلى قسمين :

(أ) منصومة (ب) مستنبطة .

(أ) العلة المنصومة : (وهي التي تنشئ به العلة للوضوعة والوضعية ، أيًا) .

١ - التعريف : هي علة ورد ذكرها في نص من الكتاب أو السنة ، بأي صورة كان ورودها من الصور التي تقدمت في بيان الآخذ .

٢ - الأمثلة :

(أ) « الأذى » للنهي عن قربان الخائض في قوله تعالى : (في يستلونك عن الخبيث قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الخبيث ولا تقرّبوهن حتى يظهروا) ^(٣) .

(ب) « الطواف » أي كثرة التردد في حق إسقاط نجاسة سؤر المرأة في قوله عليه الصلاة والسلام : « إنها من الطوائف عليكم والطوافات » ^(٤) .

٣ - حكمه :

(أ) إنها حجة شرعية عند سواد العلماء المجتهدين حتى فصول من الشهرين ينفي القياس أيضًا باعتبارها وينسبون الأحكام عليها ، والمراد بهم البعض الكبار من الظاهرية ^(٥) .

(١) فوائذ الرحموت ج ٩ ص ٦١٥ - ٦٠٠ ، التوضيح ص ٤٥١ و ٤٥٥ للدخول في علم أصول الفقه ص ٤٦٦ - ٤٦٩ ، أصول الفقه لعبد الوهاب ص ٦٥ - ٦٦ .

(٢) فوائذ الرحموت ج ٩ ص ٦٠٠ وما بعدها .

(٣) البقرة - الآية : ٢٢٢ .

(٤) السنن الأربعة ، (أبو داود) الطهارة ، باب سؤر المرأة - (الترمذي) الطهارة باب ما جاء في سؤر المرأة فقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح .

(٥) بل نسب ذلك إلى جميع الخلاف (المصادر الشرعية ص ٦٩) والمواهب (الدخول ص ٩٥٥) ولبشقي مصطفى سعيد الشن ، ص ٤٠٠ الإجماع ، ولبه والبعض (أثر الاختلاف في القواعد الفقهية ص ٤٦٩) ، ولكن الشوكاني لم

ب) والعلة المنصوصة تكون قطعية وظنية حسب ما أخذنا كما أن لها مراتب بالنسبة إلى الكلمات والقرائن التي تدل على العلية وتبين عنها في النص ^(١٠).

(ج) والقياس بالعلة المنصوصة يكون قطعياً إذا كانت قطعية بأن وقع التصريح بها في نص من القرآن مثلاً كلمة الأذى للتمي عن القربان من ذات الخيض ، ولما صرحوا بأن النص من الشارع على العلة يكفي في إيجاب تعدية الحكم بها ^(١١).

ب) العلة المستنبطة :

١ - التعريف : هي علة استخرجها المجتهدون باجتهادهم من نص من الكتاب أو السنة ، سواء كان استخراجها برأي شخص وأشخاص ، أو برأي الجميع واجتهادهم أي العلة المستنبطة تشمل جميع العلل التي تتعلق بأحد المأخذين الآخرين أي الإجماع والاستنباط .

٢ - الأمثلة : معظم العلل التي يستدل بها العلماء والمجتهدون من هذا القبيل .

٣ - الحكم : أنها حجة شرعية عند سواد العلماء المجتهدين إلا الظاهرية ^(١٢).

١٠ - يستثنى في ذلك إلا القاسي والعرواني ، وأعتقد أن الشوكاني أيضاً مع عامة العلماء (راجع إرشاد المصنف من ١٢٩ - ٢٠٤) .

وفي الواقع حكمي من دأبه إنكار القياس في العبارات خاصة دون للمعاملات ، ومن القاسي والعرواني أنه واقع إذا كانت العلة منصوصة ولم إيراد ، وإما إنكارها فيما عدا ذلك (فوائج الرخوت ج ٢ ص ٢٠١) . وذكر الشوكاني أن فريقين منهم يقرآن مع اختلاف يدور فيها بينهم - بين الفريقين الفريق الثاني القاسية والعروانية (القسطنطين ج ١ ص ٢٢٥) .

(١١) راجع فوائج الرخوت ج ١ ص ٢٢٥ وتيسر التحرير ج ١ ص ٥٢ .

(١٢) نور الأنوار وقر الأفكار ص ٦ و ١٢٩ ، فوائج الرخوت ج ٢ ص ٢٠١ ، تيسر التحرير ج ١ ص ٢١١ .

(١٣) نور الأنوار ص ٢٣٢ ، الدخول إلى علم أصول الفقه ص ٢٥٥ المصادر الشرعية ص ٢٨ - ٢٩ .

ولملاحظ ليس معنى عدم الاحتجاج بالقياس (وبمثل هذه المثل) ، أن القائلين كلها توصلوا إلى حكم عن طريق القياس كان من الحكم أن يقول من لا يحتاج به يمكن الحكم بل قد يجد القريبان في الحكم في بعض الحالات ولكنها مختلفة في الطريق إلى الحكم (أثر الاختلاف في الفوائد القضائية ص ٥١) فإن الشافعي للقياس يقولون : إن في عبادات الكتاب والسنة ومطلقاتها وخصوص توصياتها ما يهي بكل حادثة تحدث ويقوم ببيان كل مسألة تتعلق - فإنهم جعلوا القياس على القياس مولوداً عليه دليل الأصل ومثبوتاً به عندنا هذه . (إرشاد المصنف من

٦ - مراحل استعمال العلة وطريق استنباط الأحكام بها :

إن القياس لا يظهر به حكم للشرح إلا بعد أن تجاوز العلة ثلاث مراحل وقر بها حسب ذكرها في الترتيب فيما يلي :

(أ) تخريج المناط (ب) تنقيح المناط (ج) تحقيق المناط .

(أ) تخريج المناط : هو استخراج علة الحكم للنصوص عليه والتوصل إلى معرفتها بالتأمل فيها يصلح لذلك من الأوصاف الموجودة في الحكم للنصوص عليه والبحوث فيه .

(ب) تنقيح المناط : هو تهذيب ما يصلح للعلية من أوصاف الحكم وتمييزه عما يلاشه بتعيينه .

(ج) تحقيق المناط : هو البحث عن وجود وصف آخره الشرع علة للحكم فيها هو منصوص عليه في الحادثة الجديدة المعروضة غير النصوص عليها .

ويتضح ذلك بمثال وهو أن أعرابياً جاء إلى النبي عليه الصلاة والسلام وقال واقعت أهلي في نهار رمضان ؟ فقال له « كفر » ^(١) فهذا النص يدل بصرامة على أن إيجاب الكفارة على الأعرابي إنما كان لما وقع منه ، لأنه عليه الصلاة والسلام إنما رتب الحكم على ما ذكره الأعرابي مما وقع فيه .

ولكن ما وقع منه يتضمن أشياء ، منها ما لا يصلح للعلية وإنشاء حكم الكفارة عليه مثل كونه أعرابياً ، وكون المرأة التي واقعتها زوجته ، ومواقفته في نهار رمضان من تلك السنة خاصة ، فإن هذه الأوصاف لا تليق لإيجاب ما وجب عليه من الكفارة .

واستخراج مثل هذه الأوصاف في هذه الواقعة واحتمالها والتأمل فيها لإدراك معنى العلية هو « تخريج المناط والعلية » ، ثم استخلاص الوقاع مما في نهار رمضان حالة الصوم وإنظار الصوم بثل هذا المنافي للصوم الذي يمنع عنه الفرء حالة صيامه من جملة الأوصاف التي تتضمنها وتحتويها الحادثة المذكورة وتعيينها لصالح العلية ولأن بحكم به ولأجله على الأعرابي بوجوب الكفارة هو « تنقيح المناط والعلية » ، ثم بعد ذلك تقرير

(١) متفق عليه (البخاري) الصوم - إنما جامع في رمضان ولم يذكر له شيء - ولا مسلم (الصوم - لم يخطئ تحريم الجاه في نهار رمضان -

هذا الحكم فيما إذا أكل الصائم أو شرب مائداً في نهار رمضان لأجل وجود الإقطار بأحد الفطرات التي منع عنها وبما ينافي في الصوم ، هذا هو « تحقيق التامط والملة » ^(١) .

(١) فوائج الرحموت ج ٩ ص ٢٩٨ ، المصادر الشرعية ص ٩٥ و ٩٦ .

وقد عسر البعض هذه الثلاثة بتفصيلات هو ما ذكر هنا ولكن لا يرقى معها لرباطها المذكور هنا لها وجهها .

الباب الثاني

الاستحسان

١ - التعريف :

لغة : استحسنه أي تخيله واعتبره حسناً ^(١) .

واسطلاحاً : هو العدول عن حكم اقتضاء دليل شرعي في واقعة إلى حكم آخر فيها لدليل أقوى من الأول يقتضي هذا العدول ^(٢) .

٢ - الفرق بين القياس والاستحسان :

الفرق بينهما بأن القياس يعمل فيه غير للنصوص على نظائره من النصوص ، فهو إلحاق مسألة غير منصوصات عليها بمسألة أخرى منصوص عليها لاتحاد العلة فيها .

وأما الاستحسان فهو العدول بالمسألة عن حكم نظائرها إلى حكم آخر لوجه أقوى يقتضي هذا العدول ^(٣) .

٣ - خصائصه : وصحة الاحتجاج به في الشرائع ثابت بالقرآن والسنة وتعامل الأمة وبشهادة أحكام الشرع والعقل بذلك ، فمن دلائل جوازها وصحته :

(أ) من القرآن ، قوله تعالى : ﴿ واتبعوا أحسن ما أنزل إليكم ﴾ ^(٤) .

(ب) ومن السنة ، ما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه ، ما رآه المسلمون حسناً فهو

(١) المصادر الشرعية ص ٢٥ ، المدخل إلى علم أصول الفقه ص ٢٥٥ .

(٢) كشف الأستار ج ٤ ص ٢ ، التوضيح ص ٥٧٨ ، المدخل ص ٣٥٥ و ٣٥٦ ، المصادر الشرعية ص ٢٠ و ٢١ .

وهذا ما عرف به القضي واستحسنه المحققون ، وإلا فأكثر ما يورد في تعريفه منطوق فيه إلى العقل والرأي فهو أنه لا استحسان إلا بالعقل وإلحاق العقل بأحد أساليب الأربعة ، ولكن القائلون بذلك يبالغوا إليه لأجل أن الاستحسان بالعقل هو أهم أساليب الأربعة وأقربها لأن ما سواه لا يتصلق إلى قضية أخرى ولا يلحق بها صور أخرى بطريق القياس ، أما الاستحسان بالعقل فيفلس عليه و يتصدى حكمه إلى كل ما كان من نظائره حتى يعتبر أحد أسامي القياس وهو « قياساً عقلياً » ، والمعروف من القياس يسمى « بالقياس الجلي » ، فذلكه .

(٣) المدخل إلى علم أصول الفقه ص ٢١ و ٢٥ .

(٤) الزمر ، الآية ٢٥ .

عند الله حسن .^(١٠) .

(ج) وثبت من استقراء النصوص أن الشارع الحكيم قد عدل في بعض الوقائع عن موجب القياس أو تعميم الحكم إلى حكم آخر جلياً للشفقة أو درأاً للبسدة ، فאלله سبحانه وتعالى حرم البينة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ثم قال : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾^(١١) وكذلك توعد الله تعالى من كفر به من بعد إيمانه ثم قال : ﴿ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقُلَيْهِ عِظَمُ الْإِثْمِ ﴾^(١٢) ، والرسول ﷺ نهى عن بيع العدموم وبيع مالا بوجوده عند البائع وقت العقد ، ورخص في السلم مع أنه يبيع للعدموم وما لا يوجد عند البائع ، وهذا كله عدول عن عموم الحكم أو عن موجب القياس في بعض الجزئيات لخصوصيات فيها تقتضي هذا العدول .

(د) أما صحة الاحتجاج بالاستحسان عقلاً فظاهر ، لأن العقل يحكم بأن أطراف القياس ، أو استمرار العموم ، أو تعميم الكل قد يؤدي في بعض الوقائع إلى تقويت مصلحة الناس بحلب للبسدة أو درأ للشفقة^(١٣) ، فمن العدل والرحمة بين الناس وفي حقهم

(١٠) أحمد ربهضي والبرار والطوباني قال صاحب بيع الزوائد : رجاله موثقون (باب الإجماع ج ١ ص ٧٨) .

وقال الحاكم : إنه صحيح الإسناد ولم يخرجاه . (المعتمد في تخرج أمهات للنجاح والمختصر ص ٢٢٨) .

قال الفكيوي : العوار أن يستدل به على صحة فعل الصعابة لأن الكلام في (السلقون) للعبد والأصل هو العبد والصعابة هو الصعابة كما يدل عليه السياق وإمام الحديث : « وأل الله لغير في قلوب العباد فاختار هذا لبحثه برأيه » . ثم نظر في قلوب العباد فاختار له أصحابه فبسطهم ووزاد فيه فإراد السلقون حسناً فهو عند الله حسن ، وما رآه السلقون ليحساً فهو عند الله صحيح . (حاشية لمقدمة ٢٦ ص ٢٦٨) .

(١١) البقرة : ١٧٣ .

(١٢) النحل : ١٠٦ .

(د) وأذكر أيضاً لتوضيح ما في العدول من التطاهر من الحكم والقصاص وما في التعديب إلى التطاهر من الضار ، فمثال العدول عن القياس الظاهر إلى الاستحسان : دخول حقوق الزينة والرفور في وقف الأرض الزراعية تبعاً بدون نص من الواقع ، فإن القياس على البيع يمنع ولكن المذكور استثناءً كالإشارة لعدم القدرة على الانتفاع بها على تقدير عدم دخول تلك الحقوق

ومثال العدول عن العموم : ترك قطع يد السارق عام القناعة لا فعل سيدة عمر رضي الله عنه ، ومثال العدول عن تعمير الكل : الأمن بغير يوت إذا مات عملاً لا عنه من الأمثال ، لأن التحويل نوع من التغيير في المذهب . هذا هو كمي . ولكن الأب إذا مات عملاً مال فيه لا يرضى استعصاً ، لأن له أن يتصرف في مال ابنه وأن يتصرف عليه منه في الشك في القالب أن يتصرف فيه بغير أو يعلق عليه فبعض (المصادر الشرعية ص ٢٢ و ٢٢ أصول العقد ص ٥٠ و ٥١) .

(١٣) المصادر الشرعية ص ٧٢ و ٧٨ ، التوضيح ص ٢١٥ .

فتح باب المدول عن النظائر في مثل هذه الوقائع إلى حكم آخر يحقق للصلحة لهم ويدراً
المصلحة عنهم .

١ - أقسامه : قد قسم الفقهاء الاستحسان إلى أربعة أقسام ، وهي مبنية على إيشاده أي ،
على ما يعتمد عليه الاستحسان فهاء القياس والحكم العام :

(أ) استحسان بالأثر (ب) استحسان بالإجماع (ج) استحسان بالضرورة (د)
استحسان بالعقل ^(١) .

(أ) الاستحسان بالأثر : (وهو ما يسمى بالاستحسان بالنص ، أيضاً) .

(١) التعريف : هو المدول عن حكم النظائر إلى آخر لأجل نص يقتضي ذلك .

(٢) المثال : لا يجوز بيع للمدوم وبيع مالا يوجد عند الإنسان ، لا نقلاً لما روي
عن النبي عليه الصلاة والسلام ، فإنه قال : « لا تبع ما ليس عندك » ^(٢) ، ولا خلا
لأن البيع لا بد فيه من وجود المال في الجانبين ، والمدوم ليس بمال ولكن قد يجوز
الشرع ، بيع السلم ، مع أنه نوع من هذا البيع انتهى لأحاديث تدل على جوازه ^(٣) .

(ب) الاستحسان بالإجماع : (هو قد يسمى به « الاستحسان بالعرف وبتعامل »
أيضاً) .

(١) التعريف : هو المدول عن حكم النظائر إلى آخر لأمر أجمع الناس عليه
ويتعاملون به .

(٢) ملاحظة : لا يراد بالإجماع هنا (الإجماع الاصطلاحي الذي تقدم أملاً
ثالثاً ، وإنما المراد به الإجماع القوي أي اتفاق الناس على أمر سواء كان اتفاق المجتهدين
وهو الإجماع المصطلح ، أو اتفاق الكل أي اتفاق العامة من الناس وعاصمتهم كهم ، وهو
ما يسمى به « العرف والعامة والتعامل » ^(٤) ، والفرق بين الإجماع المصطلح وبين الإجماع

(١) نور الأنوار ص ٢١٢ - التوضيح ص ٥٧٧ . المصادر الشرعية ص ٢١ .

(٢) (القرطبي) كتاب البوع ، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك وقال ، إنه غير صحيح .

(٣) راجع كتب الحديث : كتاب البوع ، باب السلم .

(٤) أحداث هذا التفصيل من بعض عبارات نور الأنوار وفي الأفكار وبعض تصريحات الأئمة والنظائر ورسم الحق في

للمذكور هذا أن الثاني لا يتنافيه اختلاف بعض الناس إذا ثبت من أغلبهم وكان عليه أكثرهم ، والإجماع المصطلح لابد للاعتداد به ويتحققه من اتفاق جميع أهل الإجماع بدون اختلاف من أحد ^(١) .

(٢) بمشالته : جواز الاستصناع ، والاستصناع هو أن يطلب أحد من غيره أن يصنع له شيئاً ما يعرف صنعيته ، فبإني أيضاً نوع من بيع المذموم الذي نبينا عنه كما تقدم ، وذلك لأن الشيء المطلوب في هذا العقد لا يوجد وقت العقد عند البائع والصانع بل الصانع يصنعه ويوجد بعد العقد حسب ما يريد المشتري ولكن لما جرى تعامل الناس بذلك في كل زمن سوفه الشرح خلافاً للقياس ، استحساناً بالإجماع والتعامل .

(ج) الاستحسان بالضرورة :

(١) التعريف : هو العدول عن حكم النظمائر إلى آخر لأجل ضرورة اقتضت ذلك .

(٢) الضرورة : هي حالة يضيق على من تعثر به من الناس اللوث باليقين أو

^(١) بيان العرف والعادة ، وذلك واضح بما ذكرنا فيما قسم من القانونين .

ومن الشخصين عددي ذكر بعض ما يتعلق بالعرف والعادة .

فالعرف والعادة : هو ما يتعارفه الناس ويعتبر عليه عادات ، قولاً كان أو فعلاً ، أما صيغته وأهميته فبذلك أن الشريعة قد راعى عرف العرب وعاداتهم في الأحكام ومن كثرت معها على ما يتعارفه الناس من قول أو فعل لأن ما كان مثل ذلك يدخل في نظام حياتهم ويصور لهم كونه قواماً لهم ، ولا يمكن لهم العزاض عنه والاقطاع رأساً ، والعرف يتكلم باعتباره فانه إلى قسمين ، وهما قول وفعل ، فالعرف القولي : هو تعارف الناس إطلاقاً لفظة على معنى ، وإطلاق لفظة فائدة على الذكر والمذكر . والعرف الفعلي : هو ما تعارفوا من الفعل ككثرة شيء من كان شائعاً وحرفته البيع بدون إيجاب وقبول يقولون كما أن العرف باعتباره يوصفه بقسم إلى عام وخاص . فالعرف العام هو ما لم يخص به قوم دون قوم فثبتت به الحكم بالمعصوم حتى يجوز به تخصيص القياس إلى تخصيص الكتاب والسنة أيضاً والعرف الخاص : هو ما اخص بقوم وملة ، وحكمه أن ما يتفق عليه من الحكم يخص بأهل ذلك العرف ولا يعمد إلى غيره ، ولما لا يجوز به التخصيص ، وقد قسموه بأشعار عامة وحكمه إلى : حسن وقبيح فالعرف الحسن : هو ما لا يخالف نصاً ولا يستلزم مفسدة والقبيح : ما يخالف نصاً أو يوجد صراح مضللة أو يوجب جلب مضرة ، والبراء منها للحسن والمضيق دون القبيح . وما يتفق عليه من الأحكام لمختلف باختلاف الأقوام كما أنها تغير بتغير الأزمان ، لأن العرف لا يتفق على حال أبداً حتى العرف اخص بقوم وملة . (سور الأنسور من ٤ و ٦٦ ، ومن القفي من ٧١ ، ٧٢ القصاص الشريعية من ٧٤ و ٧٦ وتاريخ الشافعي الإسلامية ج ٢ ص ٦٧٢) .

(١) القصاص الشريعية من ٦٤ و ٧٦ .

مقاربة الموت بذات الرأي لأجل تلك الحالة إذا كلف صاحبها بالعمل بالحكم العام^{١١} .

(٣) الأمثلة : جواز أكل الميتة المضطر ، وجواز النظر إلى العورة لغرض الدواة ، وكذلك كشفها لأجل ذلك^{١٢} ، فإن الأول يخالف عليه الموت يقيناً إذا لم يأكل ما ليس له وإن كان من المحرمات والثاني وإن لم يتسبب الموت في الحال ولكنه ربما يقضي إليه إلا تعاون المريض في أمر الدواء رعاية لما أمر به الشرع من ستر عورته .

(٤) الاستحسان بالعقل : (ويسمى به « الاستحسان بالقياس » و به « القياس الحلي » أيضاً) .

(٥) التعريف : هو العدول عن حكم النظائر إلى آخر لأجل دليل عقلي غير ظاهر في اقتضاء هذا العدول .

(٦) المثال : دخول حقوق الري والروى في وقف الأرض ، فإن القياس لا يلتضي دخوله في الوقف لأنها ليس من أجزاء الأرض ، وهذا ما هو حكم البيع فإن بيع الأرض لا يشمل مثل هذه الحقوق ولكن لما يتوقف الانتفاع بالأرض الموقوفة على الوصول إليها وما لا يمكن إلا أن يتوصل بالطريق المؤدي إليها ، وكذلك يتوقف الانتفاع بها على رتبها بوصول ماء إليها وما لا يمكن إلا باستعمال الجدول التي يأتي بها الماء إليها - فلا بد

١١) إن ما ذكرته في تعريف الضرورة وإذا هو تسويين وإلا ولم ينفذوا ، ذكرنا شكل هذه الأحوال مرتين : أملاً ، هي ما تسمى بالضرورة ، وأيضاً هي « الحاجة » ، أما الضرورة فهي ما تنش على الظروف الموجودة التي يقتضي طاعتها الموت أو ضرراً كبيراً لصاحبها إذا لم يدركه بوجه يمكن وميسر له على وجه التلويح به « الحاجة » ، مبالغة على ما يتوقع عدوله في المستقبل من مثل ما تنقل عليه الضرورة نظرًا إلى الأحوال الخاصة وذلك بخلاف الرأي من التوهم والاحتمال فحسب ، والضرورة لما أتى لا تكلف نفساً إلا وسعها لراعي . جميع مثل هذه الأحوال فاحرص لأصحابها به ، يوزن به أضرارهم ويخرجون به من ورطتهم . مع لزامة لما بين الضرورة والحاجة من فرق الرقاب ، فإن المحتاج وهو من كان مرحلة الحاجة لا يجوز له الأكل من الميتة ، والمضطر وهو من كان مرحلة الضرورة يجوز له ذلك بل يجب عليه الأكل منها حيالة حياته حتى يأكل إذا لم يأكل منها ، وأيضاً قد سقوا للمحتاج الاستعانة بشرط الرجوع للمفروض أو بشرط الرضا لما هو فيه من حال يمشي بها أبداً متوكله إلى حالة الاستطراد ومرحلة الضرورة إن لم يدركه في الحال مثل هذا الاستعانة . راجع للتفصيل قاعدة الحاشية من القضاء والنظائر وهي الضرر يزال . . . وشروح الأئمة وموافقيه .

والى ههنا في تعريف الضرورة من الرخصتين مع أن شكل منها أي الضرورة والحاجة تعريفًا يختلف عن تعريف الآخر . وذلك نظرًا إلى سهولة واستقصاء في البحث .

(١) فواتح الرحموت ج ٢ ص ٢٢ - ٢٣ ، القسبي والمنطقي ص ٦٠٥ - نور الأنوار ص ٩١٥ - ٩١٦ .

الباب الثالث

الاستصلاح

١ - تعريف الاستصلاح : لغة : طلب الإصلاح والعلاج وعلى الشيء صالحاً ^(١) .

واسطلاحاً : هو بناء حكم على مقتضى المصالح المرسله ^(٢) .

أو هو تشريع حكم في واقعة لا نص فيها ولا إجماع بناءً على مراعاة مصلحة مرسله ^(٣) .

٢ - تعريف المصلحة : هي جلب منفعة أو دفع مضرة بالمحافظة على مقصود الشارع ^(٤) ، أي حقيقتها أحد الأمرين ، إما جلب منفعة ، وإما دفع مضرة ورفع حرج ، والأول أي جلب للثمنه إما أن يكون بتحصيلها من أول أمرها أو بتخليها كما أن الثاني - وهو دفع الضرر - ربما يتحقق بإزالتها من أصلها ، وقد يكون بتخليها وتخليها .

٣ - المصلحة المرسله : هي مصلحة للمباد يراها المجتهد في شيء يبين عليها حكمه ، ولكن لا يوجد دليل من الشارع على اعتبارها ولا على إلغائها ^(٥) .

٤ - الفرق بين المصلحة وعلة الحكم : قد تقدم أن بناء الحكم في القياس على العلة المدركة بنص الشارع أو بالاستنباط والاستصلاح بناءً على المصلحة ، والفرق بين العلة والمصلحة أن المصلحة هي ما قصدوا الشارع بتشريع حكم سواء كان جلب منفعة أو دفع مضرة ، فهي في الحقيقة نتيجة العمل وثمرته التي تترتب على مباشرته واختياره فعلاً كان أو تركاً ، أما العلة فهي ما يبتنى عليه الحكم ^(٦) فيلزم تقدم وجودها على ما هي علة له لتبني عليه ، وللمصلحة على عكسها فإنها تتأخر في الوجود لأجل تحققها بمباشرة الحكم

(١) المصادر الشرعية ص ٢٥٨ ، أصول الفقه ص ٨١ ، للدخل إلى علم أصول الفقه ص ٢٠٢ .

(٢) للدخل إلى علم أصول الفقه ص ٢٠٢ .

(٣) المصادر الشرعية ص ٨١ .

(٤) للدخل إلى علم أصول الفقه ص ٢٠١ ، المستصفى ج ١ ص ٢٤٦ .

(٥) المصادر الشرعية ص ٨١ ، للدخل ص ٢٤٦ ، فوائد الزحوت ج ٢ ص ٢٦٥ و ٢٦٦ .

(٦) أصول الفقه ص ٨١ ، فوائد الزحوت ج ١ ص ٢٦٠ ، للدخل ص ١٢٩ ، مذكرة جامعة دمشق .

وبعد القيام به .

مثل السكرات ، حلة حرمتها وصف الإسكار الذي يوجد فيها سواء يشرها أحد أو لم يشرها ، ومصلحة حرمتها هي صيانة عقول الإنسان من الفساد والإنساد . وعلى ما يترتب على مباشرة هذا الحكم .

٥ - حجية الاستصلاح : أقوى دلائل صحة الاحتجاج به وكونه من الحجج الشرعية عمل الخلفاء الراشدين والصحابية رضوان الله عليهم أجمعين ، فإنهم أكثر ما كانوا يفتنون ويلقون بأبدانهم في المودات للعروضة الجديدة . بناء على مثل هذه المصالح ^(١) .

٦ - أهميته : مما لا يخفى على من يلاحظ أحكام الفرع بإمعان النظر أن أحكام الشرع جميعها تبنى على مصالح العباد ، ولا شك أيضاً في أن الأحوال والضرورات لا تبقى على حال ومتوال أبداً بل إنها دائماً تتغير بتغير الأزمان ، فلا محالة تتغير مقتضياتها ومتطلباتها . والمصلحة هي عهدة الأحكام ، فكل ما أثبت على مصلحة من مصالح العباد فهو مطلوب وما خلا عنها فهو ما يذم الفراء ويلام بطله ^(٢) ، سواء كانت للمصلحة أخروية أو دنيوية ، وسواء يدركها العباد أم لا .

٧ - شروط الاحتجاج بالاستصلاح واعتبار المصالح المرسله :

لا يجوز الحكم في شيء بناء على مصلحة من المصالح المرسله إلا بشروط يلزم تحققها ، وهي :

(أ) عدم ورود نص من الشارع في حق ما يبحث عن حكمه .

(ب) عدم وجود نظير شرعي له يقاس عليه .

(ج) عدم المعارضة لنص من الشارع أو الإجماع .

(د) كون المصلحة الطنونة اجتنابية بحيث لا تختص بشخص دون شخص .

(هـ) تحقق وجود المصلحة في الحكم المبني عليها بالبحث وإمعان النظر واستقراء

(١) المصدر الشرعية ص ٩١

(٢) نفس المصدر ص ٩٠ ، ٩١ ، والمعدل إلى علم أصول الفقه ص ٢٠٢ .

الظروف وإن لم يوجد من الشارع نص في اعتبار عين تلك الصلحة ، وذلك لإرشاد الدلائل الشرعية إلى أن الشرع يعتبر ، ما كان مثل الصلحة المفقودة وما يفارها ، مصلحة شرعية ويراعى الشرع ما كان من جنبها لمصالح العباد فيبني عليها الأحكام حسب اقتضاء الأحوال ^(١) .

٨ - الأمثلة :

(أ) جمع أي بكر رضي الله عنه القرآن في مصحف ، ثم استنسخه عثمان رضي الله عنه من ذلك المصحف نقولا وإرسالها إلى البلاد الإسلامية .

(ب) إحياء عمر رضي الله عنه دواوين الوظائف ونحوها والضرب بالنقود ونحوها من الأمور السياسية والمتعلقة بنظم الحكومة والبلاد .

فإنهم اختاروا مثل هذه الأمور المجددة بناء على مصالح اعتبروها ، نفعا للبلاد أو دفعا عنهم المشاق الثقيلة والقضايا الشعبة مع أن عين تلك المصالح لم يرد ذكرها واعتبار الشرع بإيها في النصوص ^(٢) .

٩ - أقسام المصلحة : إن ما ترجع إليه مصالح العباد أمور ثلاثة :

(أ) ضرورات (ب) حاجات (ج) تحسينات .

(أ) الضرورات :

(١) تعريفها : هي أمور لا يمكن الاستغناء عنها في قيام المجتمع الإنساني وكيان الحياة الإنسانية .

(٢) ما لا يمكن الاستغناء عنها : هي غبة أضياء : الدين والنفس والعقل والنسل والمال ، فإن الشرع ألزم حفظها وصيانتها .

(٣) الأمثلة : الجهاد لحفظ الدين ، والقصاص لحفظ النفس ، وحسد شرب الخمر لحفظ العقل ، وحسد السرقة لحفظ المال ، وحسد الزنا لحفظ النسل .

(١) المصادر الشرعية ص ٩٩ و ١٠٠ ، والدخل ص ٩١ و ٩٢ ، والقصاص ج ١ ص ٢٦٥ و ٢٦٦ .

(٢) المصادر الشرعية ص ٨٨ .

(ب) الحاجات :

(١) التعريف : هي ما يمكن الاستغناء عنها في قيام المجتمع الإنساني وكيان الحياة البشرية ولكن بنوع مثله .

(٢) مصداقها : أمور ترتفع بها العبرة من بيننا وتحقق بها الثقة في أداء الفرائض ويتأتى بها السهولة في المعاملات والعيشة والعاشرة .

(٣) الأمثلة : البيع والنكاح والطلاق وغير ذلك من العقود المتعلقة بحاجات الحياة الإنسانية ومساائل البشرية العادية التي جعلت عليها ، فإن الاستغناء عنها ممكن ولكن بنوع من المثقة .

(ج) التحسينات :

(١) التعريف : هي أمور يتأتى بها الحسن والزينة واليسر في طواهر الحياة الإنسانية ، ولختار تلك الأمور لرجاءه أحسن النتائج في العادات والمعاملات .

(٢) مصداقها : مكارم الأخلاق وعناصر العادات والأفعال .

(٣) الأمثلة : الطهارة وستر العورة والجموحا .

(٤) التلخيصات : هي أمور تتم بها الأقسام الثلاثة للذكورة وتتقوى ، فتتبع الضرورات كحرمية شرب قطرة أو قطرتين من الخمر مع أن هذا القدر لا يسكر ، وتتم الحاجات كاللهم واعتبار الكفارة في النكاح ، وتتم التحسينات كأداب الطهارة ومستحباتها .

وهذه الأقسام الثلاثة مرتبطة بعضها ببعض بالنسبة إلى وصف التام ، فإن كل لاحق ثمة لما سبق فالحاجات تثبت للضرورات والتحسينات تثبت للحاجات .

وأيضاً هي مرتبة بمراتب حسب ترتيبها في الذكر فإن أولها ذكرها أعلاها مرتبة ، وأخرها ذكرها أدناها مرتبة ويقد هذا التفاوت عند المعارضة فيقدم الأعلى منها على غيره (١) .

(١) فوائد الفروع ج ٢ ص ٢٦٢ ، والمعدل إلى علم أصول الفقه ص ٢٧٢ .

وقد فصل الكلام والبحث فيها عند الوهاب خلافاً من حيث تقسيم العادة باعتبار الصلابة التي هي مفسدة لها (المصادر الشرعية ص ٥٩ - ٦٥) .

١٠ - قواعد الاستصلاح : قد تقدم من تعريف الاستصلاح وحقيقته أنه بناء الأحكام على المصالح المرسله وهي مصالح لم يرد اعتبارها ولا ردها في نص ، ولا شك أن إدراك مثل هذه المصالح وإخراجها من بين لثلاثها ثم بناء حكم شرعي عليها ، أمر خطير في الشرع وهو مسئولية عظيمة ، يحتاج المرء لذلك إلى بصيرة نافذة في حق الشرائع ومعرفته تامة بها ، لأن التشريع وظيفته الشارع ، وإنما رخص فيها لمن هو سواء ضرورة لدفع المخرج عن العباد وذلك أيضاً بتحديد الأصول وضبط القواعد يقتدر بها المرء على استنباط الحكم الشرعي من بطون النصوص وأحكامها ، لأن الأحكام الشرعية كلها غير مذكورة في الأصول ، ولخطورته وكثرة نفعه في الباب ، كثيراً ما استند به الصحابة في اقتضاها النازلة بهم بل ذكروا أن غالب ما احتاجوا فيه إلى الاجتهاد والاستنباط التجأوا فيه إلى الاستدعاء بهذا الأصل أي استخراج الحكم الشرعي بتوصل الاستصلاح والمصالح المرسله .

ولكن العلماء ضيقوا نطاقه وصرفوا عنايتهم عنه في الأغلب فيما بعد عصر الصحابة بناء على الاحتياط وذلك لأجل أنه لا يثبت على أصول مضبوطة وقواعد مشهدة ترشد المرء إلى جوازاته في جنس الشرع وحدوده كالقياس ، ويلغوا في هذا التضيق مطلقاً اختلقوا عنده في جواز بناء الحكم عليه وفي تقريره واعتباره أصلاً للاستنباط كأمور أخرى للتشريع واتفقوا على استحسان استخراج الأحكام من النصوص بناء على القياس المعروف ورؤجوه وشهدوا مبانيه أكثر مما سواه من نصوص الاجتهاد العقلي وأقسامه .

ولكن لا أريد بذلك أنهم التقطوا عنه كلياً وانصرفوا عنه بحيث تركوا الاستدعاء والاستنباط به بل نظروا إليه وإلى مبانيه نظر الإمعان فوضعوا قواعد ونقحوا أصولاً تعد العالم في الانتفاع بالاستصلاح واستخراج الحكم به ، فما تقدم ذكره من أقسام المصالح وتفاصيلها موجزاً مبناها على هذه الفكرة ، كما أن القواعد الفقهية التي طأطأها بعدل صراحة على مراعاة المصالح ، جميعها من هذا القبيل ومن هذا المنوال في الأصل وإن كانوا يستعملونها كقواعد القياس ^(١) .

وهذه القواعد هي كتاب العلامة ابن نجيم المصري المعروف باسم : « الأشياء

(١) المصادر الشرعية ص ٤٦ و ٤٧ ، المدخل إلى علم أصول الفقه ص ١٥٢ ، ١٥٣ ، وتاريخ التشريع الإسلامي ص ٩٠٠ .

والنظائر ، وكتاب قواعد الفقه ، الملقب بعم الإحسان الهندائي ^(١) ، وقد جمع فيه هذه القواعد محررة عما هو مبسوط في كتب القوم من كتب الفقه وأصوله .

ونظرنا إلى هذا التفصيل في الباب يسوغ لنا أن نقول إن « الاستصلاح الآن هو بناء الحكم على قواعد المصالح ، و « القياس » هو بناء الحكم على علل الأحكام ، فإذا حكم المجتهد والمفتي في أمر غير منصوص عليه بشيء بناءً على قواعد المصالح فهذا « استصلاح » وإذا قضى فيه شيء بناءً على العلل فذاك « القياس » .

(١) « كثرنا قليلاً ولا هي للموضوع كتب كثيرة لأفاضل علماء المذاهب والمفتين قديماً وحديثاً »

الباب الرابع

الاستصحاب

١ - تعريفه : لغة : المصاحبة وجعل الشيء صاحباً ومصاحباً .

واسطلاحاً : إلقاء حكم ثبت بدليل في الثاني ، معتبراً في الحال حتى يوجد دليل غير الدليل الأول يغيره ^(١) .

٢ - حججه : لاشك أن ما جعل الإنسان عليه وجرى به عرف الناس في عقودهم ومعاملاتهم ، منه أنهم إذا تحققوا وتبينوا من وجود أمر ، غلب على ذهنهم بقاؤه حتى يثبت لهم عدمه بدليل ، وإذا تحققوا من عدم أمر غلب عليهم الظن ببقائه معدوماً حتى يثبت دليل معتد به وجوده .

ولذا لا يزال الفقهاء يستندون إليه إذا لم يجدوا دليلاً آخر في المسألة القروضة لهم ، وذكر الأصوليون أن آخر ما يلجأ إليه المجتهد والفقيه في استدلاله هو « الاستصحاب » .

وأوضح دليل على استنادهم إليه واعتبارهم إياه بناء قواعد كلية من الفقه ، ضرورة لديهم في باب الاستدلال والاستنباط وبيان المسائل فقها :

(أ) الأصل بقاء ما كان على ما كان .

(ب) الأصل براءة الذمة .

(ج) الأصل في الأشياء الإباحة .

(د) اليقين لا يزول بالشك .

ومن المسائل المشهورة على ألسنة الناس من هذا الباب ، أن من توثق ثم شك في وضوئه بأن أحدث أو لم يحدث فهو يصلي بدون تردد من غير أن يجد وضوءه ، وكذلك إذا شك أحد بعد تزوجه امرأة في تطليقه إياها فلا هالة حمل له ولا تحرم عليه أبداً

(١) المصادر الشرعية ص ١٥١ .

وقد عرفه الزمخشري بقوله : هو بناء أمر عقل لم يظن عدمه . (الأشياء والظواهر ص ٩٣) .

لأجل هذا الشك^(١) .

وقد ورد في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشبهه عليه أخرجه منه شيء ، أم لا ، فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً »^(٢) ، أي حتى يتيقن بخروج شيء ، بسماع صوت الخارج أو بوجدان ريحه^(٣) .

وهذا الحديث ومثله يمد ويثبت أصلاً ومستنداً لحجية الاستصحاب .

٣ - انقسامه : ذكروا له قسمين : (أ) استصحاب العدم الأصلي (ب) استصحاب الحكم الشرعي .

(أ) استصحاب العدم الأصلي :

(١) التعريف : هو الاحتجاج بالعدم الأصلي .

(٢) المثال : عدم وجوب حق أحد على أحد . لأن الأصل براءة كل ذمة عن أي مطالبة ، فإن الإنسان خلق بريئاً عن مثل ذلك كله ، ولذا إذا ادعى أحد على غيره الحق له يجب عليه إثبات دعواه بالبينة ، وأما الدّعي عليه فيكفي لبراءته عن دعوى للدّعي ، الحلف ببراءته إذا لم يبرهن للدّعي دعواه بالبينة .

(ب) استصحاب الحكم الشرعي :

(١) التعريف : هو الاحتجاج بالحكم الشرعي السابق ، إثباتاً كان أو نفياً .

(٢) المثال : بقاء الوضوء بعد التيقن به .

٤ - حكمه : يجوز الاحتجاج به لدفع دعوى الغير ، ولا يصلح لدعوى الاستحقاق أي لأن يحتاج به على إثبات حق على الغير .

(١) وقد أشار في ذكر أمثله والقواعد البينة عليه . فإن نيم القوي في القواعد الشافعية من كتابه « الأشباه والنظائر » . وذلك القاعدة هي : (البين لا يزول والظن لا) .

(٢) مسلم : كتاب الحيض ، باب أن من تيقن الطهارة لم حله . إلخ .

(٣) النووي شرح مسلم ج ١ ص ٤٩ .

(٤) أقر الاختلاف في القواعد الفقهية ص ٢١٦ و ٢١٧ ، المصادر الشريعة ص ١٥٢ - ١٥٣ والنووي شرح مسلم ج ١ ص ٤٩ .

٥ - التوضيح المحكم بالمثل : إذا كان شيء في يد إنسان فادعى الآخر بأنه ملكه ، لا يسمع دعواه بل يُرد إلا إذا أقام البينة على دعواه . وإذا وُثّق ذلك بشيء ، يسميه من صاحب اليد إلى آخر مدعى صاحب اليد أنه لأجل أنه كان في يده مما قبل ذلك فلا يسمع دعواه أيضاً . هي الصورة الأولى إلّا هي دعوى المدعي لأجل الاستصحاب واعتبر احتجاج صاحب اليد لحقه بالاستصحاب لنفع دعوى المدعي ورثته ، وفي مذنبه لم يسمع دعوى المدعي في إثبات حقه واستحقاقه وذلك أيضاً لأجل الاستصحاب ، لأن المدعي اعتد في دعواه الاستحقاق على الاستصحاب ، واحتجاج به بكتاب لحق لا يجوز ولا يعتبر .

واليكُم مثالا من المسائل المعروفة من هذا الباب وهو أن المفقود ، أي من غاب عن أهله ووطنه بحيث لا يدرى حياته ولا موته ، لا يقسم ماله بين أهله وورثته قبل الاستيقان بموته ، وذلك دفعا لدعوى الورثة عن ماله لأجل الاستصحاب أي لبقاء حياته ظاهرا واعتباره حيا .

وإن مات أحد من أقاربه من بعد المفقود من ورثته وقسم ميراث الميت ، فلا يسمع للمفقود فيه نظرا إلى الاستصحاب ، فإنه لا يثبت به الاستحقاق . فاحتج بالاستصحاب في حق دفع دعوى الورثة عن ماله ولم يعتبر الاستصحاب لإسهامه فيها تركته قريبه للميت (٢١) .

(٢١) المصادر الشرعية من ١٥١ - ١٥٢ ، أصول الفقه من ٩١ و ٩٢ ، مباحث الطحاوي ج ٢ من ٢٥٩ ، صور الأضرار من ٢٢٥ ، التوضيح من ٥٥٢ ، الأنفيل والنظام من ٦٤ كشف الأضرار ج ٢ من ٢٢٢ - ٢٥٢ .

ولاحظ أن حجية الاستصحاب هذه معدة لضعفها من أي تصور وأي ريب لمدني والبرعي والمهر البرقي ، أما القاريون فإنهم لا يسمون الاستدلال به ، ينكرون حجته أصلا ، ويقولون إنما رجعا إليه في ملك المال (وكذا في الميراث) . ضرورة الاحتياط (حرر وفر من ١٧٥)

خاتمة المباحث

الباب الأول تعارض الأدلة

الباب الثاني الاجتهاد والتقليد .

٢٨٦

١١٤	أقسام بيان الضرورة
١١٩	الفرق بين النسخ والتخصيص
١٢٢	مطلب تقرير النبي عليه الصلاة والسلام شيئا
١٢٦	أقسام السنة بالنسبة إلى الصحابة
١٢٨	هل الإحتجاج بالصحابة مخصوص باليخص منهم
١٣٥	صور تأثير العلة
١٤٩	أقسام مناسبة العلة
١٥٧	أمثلة الصريح والإيهان في بيان مآخذ العلة
١٦١	تعريف الاستحسان
١٦٢	إنبثاء للعدول عن النظائر إلى غيرها
١٦٢	العرف والعادة وما يتعلق بها
١٦٤	حقيقة الضرورة والحاجة الشرعيتين
١٦٥	الاستحسان دائما لا يرجع على القياس
١٧٥	الاستحسان دائما لا يرجع على القياس

الباب الأول

تعارض الأدلة

قد تبدو لنا أدلة الشرع متعارضة بحيث لا يظهر لنا وجه العمل بها ويصعب الخروج عنها بإدراك جهة التعارض وبالموقف على حل مشكلة التعارض ، لطريق الخروج من هذه الورطة العلمية سبحانه دقيق وطويل وفيها يلي نذكر نبذة منه إضافة للطلاب ليكونوا على تعرف منه وصورة .

١ - تعريف التعارض : لغة : التعارض والمعارضة هو للقاء على سبيل المانعة ، أي تقابل شيئين بحيث يمنع وجود أحدهما وجود الآخر ، واعتبار أحدهما يمنع اعتبار الآخر منها .

واصطلاحاً : هو للقاء بين الخجتين للتساويتين على سبيل المانعة ^(١) ، أي تقابلها بحيث إن العمل يقتضي إحداها يمنع من العمل يقتضي الأخرى .

٢ - شروط التعارض : ولا بد لتحقيق التعارض بين الخجتين من وجود أمرين أساسيين وهما ، الاختلاف في أمور أربعة والاتحاد في أمور أربعة أخرى :

(أ) الأمور الاختلافية : هي :

الإيجاب ، والنفي ، والحل ، والحرم .

أي يلزم اختلاف المتعارضين في الإيجاب والنفي والحل ، والحرم .

أي يلزم اختلاف المتعارضين في الإيجاب والنفي ، وكذا في الحل والحرم ، بحيث يكون أحدهما مثبتاً والآخر منقياً ويقتضي أحدهما الحل والآخر يطلب الحرم .

(ب) الأمور الاتفاقية : هي :

الوقت ، والمحل ، والشخص ، والجنس .

أي يلزم لتحقيق التعارض مع الاختلاف فيما تقدم ، الاتحاد في هذه الأربعة ، بأن

يتعلق كل منها بهذه الأربعة .

فإذا ورد دليلان في مسألة مع التماثل فيما بينهما بأن يختلفا في الإيجاب والنفي ويختلفا في اقتضاء الحقة والخربة ، ويصحدا في الأربعة الباقية ، فيوجب كل ذلك أننا إذا ملنا إلى أحدهما يلزم ذلك العدول عن الآخر ، ولا يمكن التوافق بينهما في ظاهر الحال ، فعينئذ لا وجه إلا الحكم بالتعارض بينهما ، فتحتاج للخروج عن هذه العقبة الكؤود إلى استعمال القواعد المقررة لدى الفحول من العلماء والمجتهدين لحلّ التعارض والعارضة .

وليلاحظ أن التعارض إما يقع بالنسبة إلى علمنا علم العباد ، أما بالنسبة إلى الشارع فلا معارضة ، لأن الله تعالى ورسوله ﷺ (بفضل كونه صاحب الوحي) لا يغني عليها شيء من هذا الباب ، فإنما يعرفان مدفول كل دليل وعمل كل وارد ، ولكننا لعجزنا لأجل قصر علمنا لا نجد السبيل إلى العرقه بحقيقة الأمر فنضطر إلى الحكم بالاختلاف والتعارض^(١) .

٣ - طريق دفع التعارض : يختلف باختلاف الأدلة^(٢) .

(أ) الدلائل القرآنية : إذا كان التعارض بين دليلين من الكتاب فدفعه بأحد الوجوه التالية : أولاً اعتبار النسخ ، ثم الترجيح ثم الجمع ، ثم الرجوع إلى ما هو دون الكتاب والأصل الأول من الدلائل ، والتوضيح أنه : .

(١) إن أمكن العلم بتقديم أحدهما على الآخر يحمل الاختلاف على النسخ فيعتبر للتأخر منها ناسخاً والتقدم منسوخاً .

(٢) وإلا فالرجوع إلى الترجيح أي ترجيح أحدهما على الآخر باستمالة أصول الترجيح وجعلتها أن الترجيح مبني على قوة الدليل وضعفه لأسباب مختلفة فيرجح القوي على ما هو ضعيف منه ، وقد تقدم بعض الأمثلة من هذا القبيل في مباحث الأصل الأول ، وليلاحظ أن الترجيح عندنا لا ينتق على الكثرة والقلّة أي لا ترجيح عندنا نظراً إلى كثرة أدلة أحد الوجهين وقلة أدلة الآخر ، فإنما كان في مسألة آيات كلها تدل على وجه من العمل بها ، وتعارضها أية فقط ، فلا نرجح الآيات على أية ، وكذا الحكم في

(١) مأخوذة من نفس المصدر .

(٢) فروع الفروع ج ٢ ص ١٩١ .

الرجوع إلى ما هو دونها من الدلائل من آثار الصحابة ثم القياس .

إلا أن قواعد الترجيح في باب السنة لا توافق قواعد الترجيح في حق دلائل الكتاب قلنا ، بل الأول يختلف عن الثانية بزيادة وتنقص .

(ج) آثار الصحابة : وإذا تعارضت آثار الصحابة فلا يجوز الخروج عنها بأن تترك أصلاً في حق العمل ويصار إلى غيرها من الدلائل ، بل يلزم العمل بأحدها حسب رجحان القلب ^(١) .

(د) القياس : قد تقدم ، إنما يصار إليه حيناً لا نجد في السألة للمعروضة دليلاً مما فوقه من الأصول ، ولو كان من آثار الصحابة ، فربما تعارض الأثنية بوجوه للمعارضة بين العلل المستنبطة فتدفعه بالترجيح إذا أمكن لنا ذلك وإلا فنعمل بأحدها حسب رجحان القلب ، ولا يجوز الانصراف عن جميعها ^(٢) .

(هـ) الاستحسان : وإن كان أحد المتعارضين استحسننا والآخر قهراً فالعمل بأحدهما حسب الأصول المقررة للترجيح بينهما ^(٣) .

(و) الاستصحاب : هذا آخر ما يلجأ إليه المجتهد إذا لم يجد دليلاً في السألة أو لم يمكن له العمل بأحد الأدلة السابقة بوجه ما ^(٤) .

== متعلق عليه = ملتبس اختلاف في ذلك . (إيمان البطر من ٩٤) .

(١) قواعد الرخوت ج ١ ص ١٢٢ .

(٢) نفس المصدر ، والترجيح بين الأثنية للمعارضة أصول .

(٣) نفس المصدر ص ٢٢٠ و ٢٢١ ، والموضح ص ٤٥٢ .

ذكرنا في بحث التعارض أن القياس والاستحسان إذا كانا برتبة في القوة أو الصف فلا سبيل إلا إلى الترجيح بينهما بالاستعداد بأصول الترجيح المقررة لذلك ، وإن احتلنا في القوة والصف مقدم القوى على الضعيف ، ولكن حينما دلتنا إلى القوة والصف مختارين هذا ، فعمل = الاستحسان إما أن يكون قوي الأثر أو ظاهر الصحة وغيره القياس على عكسه ، أي إما أن يكون ضعيف الأثر يقابله الاستحسان القوي الأثر ، أو يكون القياس على عكسه ، أي إما أن يكون ضعيف الأثر يقابله الاستحسان القوي الأثر ، أو يكون القياس ظاهر الصحة يحمي الصحة يقابله الاستحسان الظاهر الصحة يقابله القياس ، فالأول من قسمي الاستحسان يقدم على أول قسمي القياس ، والثاني من نوعي القياس يترجح على الثاني من الاستحسان .

١ وكأشبهه والموضح راجع قواعد الرخوت ج ٢ ص ٣٢٢ و ٣٢٣ ، نور الأنوار ص ٢٥١ ، ٢٥٢ ، والمجسمي مع الطمعي من ١٠٢ - ١٠٥ .

(٤) قواعد الرخوت ج ٢ ص ١٢٢ ، المجسمي ص ٣٩ .

٤ - أمثلة للتوضيح :

(أ) إن المرأة إذا توفى عنها زوجها لحب عليها العدة ، ولكن اختلفت دلائل القرآن في تحديد مدة العدة فإنها في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ ^(١) مدة أربعة أشهر وعشرة أيام ، وهي في قوله الآخر : ﴿ وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَسِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ ﴾ ^(٢) مدة سنة واحدة كاملة ، فتعارضت الآيتان في تحديدها ودفع هذا التعارض بالاعتبار بالنسخ ، وذلك لأن الآية الأولى مع أنها متقدمة في التلاوة فإنها متأخرة في النزول ، والثانية متقدمة النزول ، فالأولى تبخت الثانية للتقدمة .

(ب) الآية الأولى من الآيتين السابقتين كما أنها تدل على أن عدة المتوفى عنها زوجها هي لمدة أربعة أشهر وعشرة أيام ، فهي أيضاً تدل على أن هذه العدة هي عدة كل من توفى عنها زوجها بدون قيد وتقصيل ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ ^(٣) في بيان عدة المطلقة لثلاثة قروء عام ، بأية حال كانت ، أي سواء كانت حاملاً أو فارقة عن الحمل ، فهاتان الآيتان صامتان ، ووردت أخرى في بيان الاعتداد بذكر أن الحامل تمتد إلى أن تضع حملها ، وذلك قوله تعالى : ﴿ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ^(٤) ، ولا كانت هذه الآية مفيدة بذكر حمل الحمل فهذه خاصة ، وهي معارضة لما مضى ذكرها من الآيتين ، لأنها أيضاً تحتوي بيان مدة الاعتداد ، فدفعوا هذه المعارضة بتخصيص الحامل وإخراجها من عموم الأولين لخصوص هذه الآية ، وقالوا إن عدة الحامل وضع حملها مطلقة كانت أو متوفى عنها زوجها ، كما أن المطلقة التي لم تبلغ حد الحيض أو انقطع عنها دمها لكبر سنها ، عدتها ثلاثة أشهر دون ثلاثة قروء ، فهي أيضاً خارجة من عموم قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ لخصوص قوله الآخر : ﴿ وَاللَّائِي يَتَسَنَّ مِنْ الْحَيْضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ رَأَيْتُمْ فَيَسِنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضْ ﴾ ^(٥) .

(١) البقرة الآية ٢٤١ .

(٢) البقرة الآية ٢٤٠ .

(٣) البقرة الآية ٢٤٠ .

(٤) الطلاق الآية ٤ .

(٥) الطلاق الآية ٤ .

(ج) قد ورد في الصحاح روايتان في ذكر عدوى الأمراض ، وفي بيان ما يعامل به مثل المجهنوم لما به من مرض ، فإنه عليه السلام قال : « فر من المجهنوم كما تفر من الأسد »^(١١) . كما أنه قال بكل صراحة ومرة بعد مرة : « لا عدوى ولا طيرة » الحديث^(١٢) .

فالأول منها يدل على اعتداء المرض من مريض إلى آخر غيره ، والثاني ينفيه ألبيه ، فقال العلماء : إن النبي عليه السلام أراد بقوله الثاني تقي الاعتقاد بتأثير المرض واعتدائه بالذات بدون مشيئة الله تعالى وبدون تأثير منه . والأول فرضه إثبات الاعتداء تسبباً كما هو ظاهر الحال في عامة الأسباب والسيئات ، بعض مشيئة الله تعالى وقدرته وتأثيره ، فإنه لا تأثير لأي سبب بالذات بل كل سبب يحتاج في تأثيره ونسب مسببه عنه إلى مشيئة الله تعالى وقدرته .

وقد دفعوه أيضاً بالقول بأن الثاني يهدف تقيه ألبيه بالذات ، وبالنسب أيضاً ، والأول مبناه صون اعتقاد عامة المؤمنين وضعفائهم إيماناً ، لأنهم إذا غلبوا مريضاً لم ابتلوا بمرضه بمشيئة الله تعالى وتقديره ، ربما يفسد إيمانهم لاعتقادهم بوقوع ذلك ببعض تأثير المرض واعتدائه بالذات فيفسد ذلك بأخترتهم ودينهم^(١٣) .

(د) لما انتهت القطة على أحد لكونه مسافراً ولعدم وجود من يخبره بها فالحكم له أن يجتهد في تعيين جهة القبلة ثم يصلي إلى جهة يشهد قلبه بكونها جهة القبلة ، فلو تغير رأيه بعد ذلك وشهادة القلب فيصلي إلى ما تغير إليه رأيه لا إلى الجهة التي صلى إليها قبل .

هذا مثال تعارض الأهمية والعمل بأحدها بتأييد شهادة القلب^(١٤) .

(هـ) في مسألة سؤر انطير السياج رجحت طهارته استعسافاً لعدم وصول لعابها إلى ما تنال منه من المشروبات والطعمومات مع أن القياس يقتضي نجاسته لأجل حرمة طوبها^(١٥) .

(١١) البخاري (الطب باب لا علة ولا ضرر .

(١٢) البخاري (الطب باب العسل . (سطر) كتاب السلام ، باب الطيرة والذئب .

(١٣) نزهة النظر مع شرح الثوري ص ٩٧ - ٩٨ .

(١٤) كشف الأستار ج ٤ ص ٨١ .

(١٥) فوائد الرجوع ج ٩ ص ٣٢٢ و ٣٢٣ .

(و) ولي مسألة طهارة سور الحمار ونحوه تعارضت الأحاديث لوروده النهي فيها عن أكل لحمه ووروده لإباحة استعمال سوره أيضاً ، وكلتا تعارضت آثار الصحابة ، لأن ابن عمر كان يكره التوضؤ به وابن عباس كان يرى الجواز ، وتعارضت الأئمة أيضاً ، لأن السور إن اعتبر بالعرق ينبغي أن يكون طاهراً إذ العرق طاهر ، وإن اعتبر السور باللبن ينبغي أن يكون نجساً ، لأن لبنه نجس ، فالقياس لا يصلح أن يكون شاهداً لإحدى الجهتين وأيضاً وظيفته الأصلية هي التعدية دين الشهادة ، والحاصل أنه لما ثبت التعارض في الدلائل وتحقق المعجز عن العمل بها ، بقي الاشتباه وصار الحكم مشككاً فوجب تقرير الأصول وهو إثبات ما كان على ما كان فلا ينتجس به ما كان طاهراً ، ولا يظهر به ما كان نجساً ، فيجمع بين الوضوء به والتيمم من اضطر إلى استعمال سور الحمار ولم يجد غيره من الماء ويصلي بعد ذلك ، وجسه لا ينتجس باستعماله كما أنه لا يزول حدثه بالتوضؤ به ^(١) .

(١) كشف الاسترار ج ١ ص ٥٥ و ٥٦ وفوائد الرحمة ج ٢ ص ١٢٢ .

الباب الثاني

الاجتهاد

١ - تعريف الاجتهاد : لغة ، هو استفراغ الوسع في تحقيق أمر أو في الإتيان به ، ويختص بما فيه نوع مشتقة لأنه من « الجهد » وهو الشقة ^(١) .

واسطلاحاً : هو بذل الجهد في استنباط الحكم الشرعي با اعتباره الشارع دليلاً ^(٢) .

٢ - جوازه : ثابت بالكتاب والسنة وبعمل النبي وتعامل صحابته عليه الصلاة والسلام ورضي الله عنهم أجمعين ، فمن دلائله من الكتاب قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ ^(٣) ، وقوله : ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعُفِيَ الَّذِينَ يَسْتَخِطُّونَهُ مِنْهُمْ ﴾ ^(٤) ، فقد صرح العلماء في تفسير هاتين الآيتين وتوضيح معانيهما بجواز الاجتهاد ^(٥) ، بل « الشورى » التي أمر الله رسوله به في قوله تعالى : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ ^(٦) ، والذي ذكره تعالى في جملة ما مدح به المؤمنين ، وذلك في قوله : ﴿ وَأْمُرْهُمْ بِشُورَىٰ بَيْنِهِمْ ﴾ ^(٧) ، وكان النبي عليه الصلاة والسلام وأصحابه يفتون به في الشؤون الدينية وفي شؤونهم الدنيوية أيضاً أشد اهتمام ، ليس ذلك الشورى للأمر به والهتم به إلا الاجتهاد وإظهار الرأي بهذا لخصي الفكر والتأمل في الأمر التطور فيه والسألة للعروضة .

ومن دلائله من السنة قول معاذ رضي الله عنه لأشهر شيء في الباب وقد تقدم مراراً ، وكذلك قول ابن مسعود رضي الله عنهما في صدر بيان طريق القضاء وتحقيق الحكم الشرعي ، حينما يعجز المرء عن أن يجد شيئاً فها يعرض له من المسألة من الكتاب والسنة وما قضى به الصالحون وما أجمعوا عليه « فليجتهد رأييه » و « فاجتهد

(١) للدخل إلى علم أصول الفقه ص ٥٥ ، إرفاد الفصول ص ٢٥١ .

(٢) تاريخ الشريعة الإسلامي ص ١١٥ ، تاريخ الفقه الإسلامي ج ٢ ص ١٠٠ ، لدخل ص ٥٢ .

(٣) النساء : الآية ١ - ٥ .

(٤) النساء : الآية ٥٨ .

(٥) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٥٥٠ ، أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٢٥٥ و ٢٥٩ .

(٦) آل عمران : الآية ١٥٩ .

(٧) الشورى : الآية ٣٨ .

رأيك ، ١٩ .

أما الشواهد العملية فهي أكثر من أن تحصى ^(١) .

٣ - ضرورته وأهميته : إن الشريعة الحمديدية لا تزال تبقى إلى قيام الساعة وكذا مصادر أحكامها أي الكتاب والسنة ستبقى إلى الأبد ، وإن السائل البشرية والقضايا كذلك أكثر عدداً من ذرات الرمل ، فلا محالة ليست كل مسألة وقضية مذكورة في نصوص الكتاب والسنة وليس ذلك يمكن صراحة وإن لم يكن مستحيلاً على الله تعالى إفراده عالم الغيب والشهادة يعلم كل ما كان وكل ما هو آت .

وإن سبب عدم احتوائها لجميع القضايا هو : أنها لم تحدث في حياة النبي عليه الصلاة والسلام ، بل لم تزال تحدث قضية فتضيته منذ ظهور الإسلام إلى الآن ، وإن تزال كذلك إلى يوم القيامة ، والسبب الثاني : أنه لو كان هناك اهتمام باستيعاب جميع القضايا والسائل جميعها وبذكرها في الكتاب والسنة فكيف كان من الممكن أن يخضها كتاب مثل القرآن الكريم في حجمه ، بل كتب الحديث أيضاً بأسرها مع ستمها وكثرتها .

فليس الكتاب والسنة إلا المصادر الأساسية للأحكام الشرعية بحيث أودعت فيها الأحكام باختصار جامع حكمي ، وتتصل بحتوياتها و بالتأمل فيها وببذل الجهد وصرف الفكر في فهم معانيها وفي الوصول إلى منطوياتها جميع القضايا للمتعددة والسائل المعروضة للبشرية من عصر النبي عليه الصلاة والسلام إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

وإليك تفصيل ما قلت بالإجمال ، وذلك أن الأحكام التي اشتمل عليها القرآن الكريم بعضها أحكام منصوطة باللفاظ صراحة وواضحة بحيث يدرك حقيقتها و يعقلها كل قارئ وسامع ويعلم مرادها إذا كان من أهل العربية أو من عارفيها .

وأخرى من أحكام القرآن هي ما أودعت في بطون الألفاظ وأمعاق الكلمات بحيث يحتاج في إدراكها وفي الوصول إليها إلى فكر وتأمل من أدنى مراحلها إلى أقصاها ، وهذا

(١) روى (الترمذي) بقوله فليحتد رأيك (أبواب القضاء ، باب الحكم بالماضي أعني العلم) ، وقال : إنه جيد جيد وروى قوله فليحتد رأيك (الترمذي) في مقدمة سنته باب الفلأيا) يستدل بطول وقد تقدم الكلام -

(٢) لدخل إلى علم أصول الفقه من ٢١ و ٢٢ ، المصادر الشرعية من ٢٢ - ٢٦ .

هو القسم الذي احتجج لأجله إلى شرح القرآن وتبيينه بقول النبي عليه الصلاة والسلام
وبطلته وأثناء معانيه من الله في قلبه وثقت مطالبه في روجه ، كما قال الله تعالى :
(وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) (١) .

والسنة أيضاً مع سعتها المطيعة بحيث لا يحيط بها إنسان علماً مهما ازداد علمه وكثرت
معرفة بصادرها ، في باب بيان الأحكام مثل القرآن فإن الأحكام التي تشمل عليها
السنة هي أيضاً على النوعين اللذين ذكرتهما في حق أحكام القرآن وبعد أن نوفي النبي
ﷺ عند باب توضيح القرآن بقوله وبطلته والقضايا لا تزال في الكثرة والزيادة .

ولمعرفة مثل هذه الأحكام واستخراجها من نصوص الكتاب والسنة وقع الاحتجاج
إلى الاستدعاء بواسطة سور لنا الشرح اعتبارها واستعمالها في باب التشريع ومعرفة المسائل
واستنباطها من مطالبها وتشكل بها من الوصول إلى معرفة الأحكام وهذا هو الاجتهاد .

ولنا سلك الفقهاء والمجتهدون هذا السبيل منذ عهد الصحابة رضي الله عنهم ، بل من
عهد النبي عليه الصلاة والسلام ولا يزالون يسلكونه ، فإن الصحابة قد اجتهدوا في بعض
ما واجهوه من القضايا حال حياته أيضاً مع إبان منه ﷺ بذلك سابقاً أولاً حقاً (٢) ،
وحكموا استطاعوا تقديم حل القضايا للمروضة والمشكلات الموصلة في باب الأحكام .
فإن خاضوا في قضية ومعضلة لم يخرجوا منها بحكم جمع عليه بين جميع العلماء المجتهدين في
أي عصر من العصور فذلك إجماع ، وإن قضوا فيها برأي واحد منهم ، أو برأي بعض ،
أو برأي جماعة لا برأي الجميع فهذا ما هو المعروف باسم « الاجتهاد » والعمل بالرأي
والقياس والعقل ، أيضاً وإن كان « القياس » أغص من الاجتهاد بالعقل والرأي (٣) .

(١) الفصل الآية : ١٥ .

(٢) أما الذين السابق بذلك فكلهم به لعاد ، ومن اللاحق ما ورد من ابن عمر : كنت أبيع الإبل بالفتح بالدينار
فأخذ منها درهم ، وأبيع بالدرهم فأخذ منها دينار فقلت النبي ﷺ فذكرت ذلك له فقال : « لا بأس أن
تأخذها ... » الحديث (الترمذي ، أبي داود ، والبيهقي) . مشكاة المصابيح ، باب لمعي منها من البيوع - الفصل
الثاني ، وفي الزكاة أن ابن عمر كان من أكثر علماء الصحابة ومجاهدين برأي جواره فعمله ، ثم سألوه
ليظهر أن اجتهاد مطابق لما في نفس الأمر أم لا ، وبأخذ منه سوار الاجتهاد في ريشته ﷺ بل ومعه ريشته
(معرفة المصالح شرح المشكاة ج ٣ ص ٢٦٤) .

(٣) مستفاد وبالمعنى من الدخول من ٥٠ - ٥١ و ٢٥٥ ، المصادر الشرعية من ٢ ، ٩ ، ٢٥ ، ٢٦٤ .

٤ - حقيقة الاجتهاد : إنما هي إظهار الأحكام المخفية في بطون النصوص وأعماقها دون إثبات الأحكام استقلالاً من عند نفس المجتهد وبحض رأيه ، لأن هذا تشريع وهو يختص بالشارع وينصبه ، لا مجال في ذلك لغيره ، أيّا كان وأيّما كان فالاجتهاد إنما هو ما يظهر بوسائله الأحكام من النصوص ^(١) .

٥ - أهله : كل مؤمن عاقل بالغ ، يستجمع شروط الاجتهاد ^(٢) .

٦ - شروط الاجتهاد : هي عديدة ، نذكر فيها يلي لبذة منها :

(أ) العلم بالعربية ، أي باللغة العربية مع قنونها اللازمة بحيث يقدر المرء على فهم مراد الشارع .

(ب) معرفة آيات الأحكام .

(ج) معرفة أحاديث الأحكام من السنن والآثار .

(د) معرفة علوم القرآن وعلوم الحديث المتعلقة بها ، التي يبنى عليها فهمها حقاً .

(هـ) معرفة المسائل الإجماعية وجميع القضايا الاجتهادية .

(و) معرفة أصول الاجتهاد وقواعده ، ومصالح الأحكام الشرعية ومقاصدها ، وكذا معرفة ظروف المجتمع الذي يعيش فيه المجتهد ومعرفة أحوال عصره ومقتضياته بحيث يكون على بصيرة فيما يقتضي فيه بشيء .

(ز) ملكة استنباط الأحكام واستخراجها من أدلتها بالتأمل فيها ، وقد يعثرون عن هذه الملكة به ففادحة النفس ^(٣) .

(١) المصادر الشرعية من ١- و ٣٨ .

(٢) فوائد الرحمون ج ٢ من ٢٧٢ وما بعد .

(٣) فوائد الرحمون ج ٢ من ٣٣ ، ٣٤ ، التوضيح من ٦٠٤ ، المصادر الشرعية من ١٥ - ٢٢ - تاريخ السعدي الإسلامية ج ٦ من ٦٠٦ - ١١٠ - وعقد الجهد من ٥ - ٨ و ٩١ و ٩٢ .

موضوع ما يشترط للاجتهاد موضوع سطو البحث والتحقيق ، وقد اضطلعوا به كتباً مستقلة ، والشروط المذكورة هنا ، الحق الأول منها كسبية والأخير أمر وهي يكرم الله به عبده إذا أراد به خيراً ، ولكن لا يراد بكونه وهي أنه لا علاقة له بالكسبيات ، بل لابد لحدوث هذه الملكة من مبادئة الكسبيات ويندرج لقرء إليها بمبادئة الكسبيات وممارستها وفقاً لمع البعض من هذا الشرط بأن يشتغل لقرء بالأشور المذكورة ويمارسها بحيث

ولملاحظ أن جواز الاجتهاد مشروط بمعرفة جميع الأنواع المذكورة ، إلا أنه لا يشترط معرفة الجميع من كل نوع ، بل يكفي معرفة للعظم منها إذا اقتدر بها المرء على الاجتهاد ، وإذا لم يعرف أحد نوعاً من هذه الأنواع فسيبيله التقليد^(١) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية القدرة على الاجتهاد لا تكون إلا بحصول علم تفيد معرفة المطلوب ، فأما مسألة واحدة من فن قبيح الاجتهاد فيها^(٢) .

٧ - مواقع الاجتهاد : هي مسائل وقضايا لا ذكر لها صراحة في نصوص الكتاب والسنة ، سواء لم تكن مذكورة فيها أصلاً ، أو تكون مذكورة ولكن في بطون النصوص وأحاديث الكلالات دون في منطوقها الصريح .

أما ما هو مذكور منها في صريح النصوص ، وكذا للسائل القطعية والإجماعية فلا احتياج فيها إلى الاجتهاد بل لا يجوز فيها ذلك^(٣) .

٨ - حكم الاجتهاد : يختلف باختلاف الأحوال وتفصيله حسباً يلي :

(أ) يجب حيناً على من كان يتأهل وحده للاجتهاد في مكان القضية المعروضة وفي زمان حدوثها .

(ب) يجب كفاية إذا وجدت جماعة مستأهلين لذلك في مكان وزمان .

(ج) يستحب فيها يرمى حدوثه ووجوده في الاستئيل من القضايا والمسائل .

(د) يحرم ألته إذا وجد دليل صريح قطعي في المسألة المعروضة والقضية الخارئة^(٤) .

١ - إن ربح ذلك في طبعه ودار طبعياً ثابته له (كما هو الشاهد في كل من إذا التزم المرء بدراسته الكلية وأهم بها) نقل الخطيب عن الشافعي هو ذلك ، (أعلام الموقعين ج ١ ص ٢٦) ، وعليه يدل قول العراقي : لما يحصل الاجتهاد في زماناً بإرادة الله ، (عقد الحيد ص ٤) ، وراجع مقدمة عمدة الرعاية ص ١٠ والصادر القرطبي وغيرها .

(١) عقد الحيد في أحكام الاجتهاد والتقليد ص ٧ .

(٢) مجمع الفتاوى ج ٢ ص ٢٠٤ .

(٣) للصادر القرطبي ص ٦١ و ٦٢ - أصول الفقه ص ٢٠٩ .

(٤) موانع الرجوع ج ١ ص ٢٧٨ و ٢٧٩ .

٩ - أقسامه : الاجتهاد يجري فيه تقسيمان :

(أ) تقسيم باعتبار طريق العمل فيه .

(ب) آخر باعتبار نطاق عمله .

(أ) التقسيم الأول باعتبار طريق العمل فيه :

والمراد بطريق العمل صورة أعمال الاجتهاد التي يختارها المجتهد لاجتهاده فيها بعرض

له ، فباعتبار هذه الصورة ينقسم الاجتهاد إلى قسمين أساسيين وهم :

(١) اجتهاد بياني (٢) اجتهاد عقلي .

(١) الاجتهاد البياني :

(أ) تعريفه : تحديد معنى النص بحيث يظهر شموله للقضية المحدثة

المروضة ^(١) .

(ب) صورته : عديدة ، وهي كالآتي .

١ - بيان كيفية ثبوت نص لم يكن ثبوته قطعياً ، بالتأمل في النرائن التي تعين في

هذا الباب ، والمراد ببيان الكيفية بيان أنه هل هو بصدده أن يعتبر ثبوته ويعتمد به أو

هو غير مقبول ومرسود في باب الاحتجاج ؟ ثم على تقدير صحة الثبوت واعتباره ما هي

مرتبة ثبوته ؟ هل هو قوي أو ضعيف ؟ وذلك لتحليق ثبوت خبر الواحد وبيان

مرتبه في حق الاحتجاج به بعد ثبوته .

٢ - بيان مراد نص لم يكن مراده قطعياً ، سواء كان قطعي الثبوت كآية من القرآن

أو خبر متواتر أو مشهور ، أو كان ثبوته أيضاً غير قطعي كخبر الواحد .

وهذا البيان يتأتى بالاستدعاء بأصول لغوية وشرعية .

٣ - وضع قواعد وأصول يستند بها في فهم مراد النصوص ومعناها .

فما تقدم من مباحث الأنفاط تحت الأصل الأول فجميع ذلك يتعلق بهاتين الصورتين

(١) فاعمل إلى علم أصول الفقه ص ١٦٩ و ١٧٢ .

مثلاً تعيين المراد بالفرد ، وبيان قدر الفروض في مسح الرأس ، وذكر مقتضيات الأمر والنهي في حق الطلب والنهي .

٤ - تعيين مرتبة الحكم الثابت بنص في حق العسل به أو تركه بمعنى أنه فرض أو واجب أو مستحب أو أنه حرام أو مكروه تحريراً أو تنزيهاً .

٥ - تطبيق القواعد الفقهية والكليات الفقهية على جزئياتها ، أي بيان علاقة الجزئيات بكلياتها وبيان تحول الكليات لجزئياتها ^(١) .

وهذه القواعد على نوعين ، منها ما هي منقولة وصروقة بعبارة الشارع وألفاظه ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ ^(٢) ، وكقول النبي عليه الصلاة والسلام : « إِمَّا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » ^(٣) . والقسم من هذه القواعد هي ما استنبطت من لصوص الشارع أو من أصول الشريعة أو من فروعها ، كقول الفقهاء : « إِنْ اجْتَمَعَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ أَوْ الْحَرَمُ وَالْبَيْعُ ، غَلَبَ الْحَرَامُ وَالْحَرَمُ » ، وكقولهم : « إِنْ اجْتَمَعَ الْحَقَّانُ قَدَّمَ حَقَّ الْعَبْدِ » ^(٤) .

(ج) حقيقة الاجتهاد البياني : إما هي تحديد مراد الشارع بالنص وتعيينه دون الزيادة عليه ، ولذا تعتبر وتعمد عليه الأمة باتفاقها ^(٥) .

(٢) الاجتهاد العقلي :

قد تقدمت تفصيلاته بعنوان الأصل الرابع في مباحثه .

(ب) التقسيم الثاني باعتبار نطاق العمل في الاجتهاد :

والمراد بنطاق عمله ، هو ما يهتد به الجتهيد سعياً وتكره فهذا الاعتبار أيضاً الاجتهاد ينقسم إلى قسمين ١ .

(١) إن الصور المذكورة لم يذكر جميعاً من تكلم في الاجتهاد البياني ولكن النظر يقتضي نحو هذا التفصيل في بعض الصور - راجع المصادر الشرعية ص ٨ .

(٢) النحل الآية ٩٠ .

(٣) متفق عليه ، والحديث معروف .

(٤) قواعد الفقه ص ٥٥ .

(٥) للدخول إلى علم أصول الفقه ص ١٢٩ ، ١٣٥ .

(١) اجتهاد مطلق (٢) اجتهاد مقيد .

١ - الاجتهاد المطلق :

(وهو ما يسمى بـ « الاجتهاد المستقل - والاجتهاد في الشرع أيضاً) .

(أ) تعريفه : هو بذل التقية جهده في معرفة الأحكام الشرعية عن الأدلة الأربعة بدون تقليده بأصول مجتهد أو فروعه ، لا كلياً ولا جزئياً .

(ب) أصحابه : الأئمة الأربعة وأحرم من التفتاء والمجتهدين ، فمن كانوا قبلهم أو معاصروهم أو فيما بعدهم في القرون المتقدمة .

٢ - الاجتهاد المقيد :

(أ) تعريفه : هو بذل اللطية جهده في تحقيق الأحكام ومعرفة شرعيتها عن أدلتها ، متبناً ، بجهده ومتقليداً بأصوله وفروعه كلياً أو جزئياً .

(ب) أقسامه : أربعة :

١ - اجتهاد في المذهب . ٢ - اجتهاد في المسائل .

٣ - اجتهاد في التخريج . ٤ - اجتهاد في الترجيح .

(١) الاجتهاد في المذهب :

(أ) تعريفه : هو استنباط الأصول والفروع من أدلة الشرع متبناً لمجتهد في جميع مجتهديه من الأصول والفروع أو في بعضها ^(١) .

(ب) أصحابه : تلاميذ الأئمة الأربعة ، أئمة الإمام أبي يوسف والإمام محمد والإمام زفر رحمهم الله من علمائنا .

(١) هذا القسم هو ما يسمى بـ « الاجتهاد الفردي » أيضاً ، لأن صاحبه يعطي برتبة الاجتهاد الخاص كما تعلقه بذلك أصول . إلا أنه يملك لألفه ومعضا لمعه ، حسب نفسه في الفتاوى إلى إمام مجتهد من أئمتنا مجتهد مدعيه وشيخي علمائه في أغلب الأصول مع أنه يفتي في وضع بعض القواعد والأصول . وفي بعض الفروع

(٣) الاجتهاد في المسائل :

هو اجتهاد فقيه في قضايا حدثت بعد إمام مذهبه وتلامذته ، حسب الأصول المقررة والفروع الثابتة المتقولة من إمامه وتلامذته أئمة مذهبه .

(٣) الاجتهاد في التخريج :

هو اجتهاد متبع لمذهب ومجتهد في تفصيل قول إمام أو هائل أو هائل لإمام مذهبه أو تلامذته .

(٤) الاجتهاد في الترجيح :^(١)

هو اجتهاد متبع لمذهب ومجتهد في ترجيح أقوال علماء المذهب إذا تعددت في قضية .

(١٠) الاجتهاد وأصول الفقه :

قد اتضح مما تقدم في باب الاجتهاد من التفصيلات أن مبحث الاجتهاد يشمل جميع مباحث أصول الفقه ، لأن معرفة الأحكام الشرعية عن أدلة الأصول الأربعة ، مبنية على الاجتهاد ، أي على أن يستجمع شروطه ويستأهل له كل من يستدل سعيه وجهده في الوصول إلى حكم شرعي ويريد معرفة مسألة عن أدلتها ، فإن الاجتهاد إنما هو ما يرشد العالم والمحقق إلى معرفة حكم عن دليله ، ولذا قد ذكر الأصوليون مباحث الاجتهاد في أواخر كتبهم وختلوا ما حرروه في الأصول بمباحثه وكيف لا يكون ذلك وقد تقرر . كما تقدم . أن من شروط الاجتهاد ، المعرفة بأصول الاجتهاد وقواعده^(٢) ولا نغني بها إلا أصول الفقه وقواعده ١ ٢

١ - في الثالث والخامس من أقسام الاجتهاد القديم ، وما ذكره لأجل أن من يكون بعد علمه الصغير لابد له أيضاً من وعور علم واسع عقل ، والاجتهاد كما أنه يصدق على استخراج مسألة من متن الفقه يصدق أيضاً على معرفة المسائل المتقولة من أحد من المجتهدين بالبحث والتحقيق فيها ، وتوضيح ما يحتاج إليه من تلك المسألة (عند الحاجة) من ٥)

(٢) فروع الرخوة ج ٩ ص ٣٦٤ التاريخ ص ٦٠٣ .

التقليد

(أ) تعريفه : لغة : تعليق الشيء في عقل الحيوان أو جعل العلامة فيه .

واسطلاحاً : الاعتماد على قول الغير والعمل به بدون علم بحجته وبدون طلبها منه ^(١) .

هذا هو المفهوم الحقيقي ، إلا أن الفقهاء وسعوا فيه بأن التقليد هو تقليد المرء نفسه بإتياع مجتهد مطلق في أصوله في حق الاستنباط أو في الفروع الروية عنه في حق العمل ، سواء كان ذلك في جميع الأصول والفروع أو في بعضها ، سواء كان التقليد في الفروع بدون العلم بها عن أدلتها التفصيلية وبدون التحقيق عن مأخذها كما هو حال عامة التقليدين ، أو كان مع تحقيق العلم بها عن أدلتها التفصيلية ومع البحث عن مأخذها ، حسب تقريرات إمام الذهب وعلمائه وتوجيهاتهم كما هو دأب عامة أفاضل أهل العلم وأهل التحقيق من حلة التقليد .

فلذا يسوغ لنا أن نقول إن :

(ب) التقليد مرحلتين :

١ - تقليد مع التحقيق ٢ - تقليد عرض .

١ - التقليد مع التحقيق :

من مأخذها سواء كان ذلك في جميع ما يروى عنه من المسائل أو في غالبها ، وكذا سواء حصيل له العلم والتحقيق في جميع ما يلقاه فيه أو في بعضها .

وما تقدمت من أقسام الاجتهاد للقيد - الأربعة - قد ذكرها العلماء تحت التقليد نظراً إلى هذا القسم من التقليد ، ولكن بزيادة قسم على الأربعة السابقة وهو « التبيين » ، ويراد به معرفة التوي من الضعيف ، ومعرفة للعقد والراجح من غيره من الأقوال بظاهر المذهب .

فتلخيص لنا من جميع ذلك أن أهل التحقيق من حلة التقليد على خمس طبقات :

(١) فوائد المرحوم ج ٢ ص ١٠٦ .

المجتهد في المذهب . المجتهد في المسائل ، أصحاب التفرع ، أصحاب الترجيح ، أصحاب التميز .

٢ - التقليد المخصص :

هو تقليد مجتهد بدون تخليق لما يقول ومن أين يقول . بناء على حسن الظن والاعتقاد فيه بأنه كل ما يقول به لا يقوله من عند نفسه بل بما عليه واستنبطه من مصادر الأحكام الشرعية وحصل له معرفته بالاستدلال بالوسائل الشرعية .

وعامة مقلدي المذاهب على هذا مع أن عدداً كبيراً منهم يعرفون مسائل المذاهب بالدراسة والقرأة ، والعموم يعرفون ذلك بالسماع من علماء مذاهم^(١) ، كما أن أهل التحقيق من حملة التقليد لجميع المذاهب لا يخلو منهم زمان ولا مكان ، مع اختلاف طبقاتهم . وحسب احتياج أهل زمانهم ، وذلك فضل من الله صوراً لدينه وحفظاً لشرعته نبيه محمد ﷺ^(٢) .

(ج) التقليد الجائز المستحسن والتقليد الحرام :

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : والذي عليه جماهير الأمة أن الاجتهاد جائز في المجلة والتقليد جائز في المجلة ، لا يوجبون الاجتهاد على كل أحد ويحرمون التقليد ، ولا يوجبون التقليد على كل أحد ويحرمون الاجتهاد ، وأن الاجتهاد جائز للقادر على الاجتهاد ، والتقليد جائز للعاجز عن الاجتهاد ، فأما القادر فهل يجوز له ؟ والصحيح

(١) هذا التفصيل للطور في باب الاجتهاد والتقليد إذا انتقلت من رسم الحق من ٢٦ - ٣١ . وشهدته عدة قرأته من ٥ - ٩ تاريخ المذاهب الإسلامية ج ٢ من ١١٤ وما بعدها . وهذا الجهد في أحكام الاجتهاد والتقليد للإمام الدعلوي .

وما ذكرت من مراحل الاجتهاد إجمالاً وتبسيطاً ، هو مأخوذ من كتاب تاريخ المذاهب . وخاصة أول التحقيق إما ذكرها أهل الاجتهاد القيد بـ « طبقات القواعد وطبقات الفقهاء » .

كما أن الإمام الدعلوي اعتبر الاجتهاد في القيد أحد قسمي القيد بـ « الاجتهاد بالانساب » وذكر للتقليد بالمذاهب أربع مراحل : الأولى : « الاجتهاد المطلق الانساني والدارية - الاجتهاد في القيد والتشاكس » . الثاني : « التقليد المطلق » (عند الجهد من ٢٦) .

(٢) قال الدعلوي لما يظن غير كبر موافقاً لشبهة في الأكثر مع التحقيق وتكون على بصيرة . أنه ليس بمجتهد حاسم . وكذلك ظن عدم وجود المجتهد في هذه الأريئة حاسم (عند الجهد من ٥) .

له بصور حيث عجز عن الاجتهاد ، إما لتكامل الأدلة ، وإما لضيق الوقت عن الاجتهاد ، وإما لعدم ظهور دليل له ، فإنه حيث عجز سقط عنه وجوب ما عجز عنه وانتقل إلى بدله وهو التقليد وكذلك العاصي ... والقصدرة على الاجتهاد لا تكون إلا بمصول علوم تزيد معرفة المطلوب ^(٢١) .

وقال : تقليد العالم حيث يجوز فهو بمنزلة اتباع الأدلة للتقليد على الظن كخير الواحد والقياس ، لأن للقلد يقرب على طئه إصابة العالم المجتهد كما يقرب على طئه صدق الخير ^(٢٢) .

وقال : من كان عاجزاً عن معرفة حكم الله ورسوله وقد اتبع فيها من هو من أهل العلم والدين ولم يتبين له أن قول غيره أرجح من قوله فهو محمود بشاب لا يذم على ذلك ولا يعاقب ^(٢٣) .

وقال : التقليد الذي حرمه الله ورسوله هو أن يتبع غير الرسول فيما خالف فيه الرسول وإن التقليد المحرم بالنس والإجماع أن يعارض قول الله ورسوله بما يخالف ذلك كائناً من كان ^(٢٤) .

وقال الإمام الدهلوي : قول ابن حزم : التقليد حرام ولا يجوز لأحد أن يأخذ قول أحد غير رسول الله بلا برهان لما ورد من الآيات إلخ ، إنما يتم فيمن له ضرب من الاجتهاد ، وفيمن ظهر عليه ظهوراً بيناً خلاف قول من يقلده بوجه من الوجوه المعتبرة ، وفيمن يكون عابثاً ويقلد فقها على اعتقاد عصته وإصابته قطعاً وعلى حزم عدم ترك قوله مع ظهور خلافه ، وفيمن يكون متعصباً لمذهبه بحيث لا يجوز التحفي مثلاً أن يستغني الشافعي أو يقتدي به ، وليس محله فيمن لا يدين إلا بقول النبي ﷺ ولا يعتقد خلافاً إلا ما أحله الله ورسوله ، ولا يعتقد حرماناً إلا ما حرمه الله ورسوله ، لكن لما لم يكن له علم بما قاله النبي ، ولا بطريق الجمع بين الاختلافات من كلامه ولا بطريق

(٢١) مجموع الفتاوى المرفوع للإسلام ج ٢٠ ص ٢٠٤ و ٢٠٥ ونحوه في ص ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، و ج ٦٩ ص ٢٧٢ .

(٢٢) ج ٦٠ ص ٢٨ .

(٢٣) ج ٦٠ ص ٢٨٤ .

(٢٤) ج ٦٩ ص ٦٩ ، ٢٧٤ ونحوه في ص ٢٧٢ و ج ٦٠ ص ٢٧٤ .

الاستنباط من كلامه ، اتبع عالمًا راشدًا على أنه مصيب فيما يقول ويلقي ظاهرًا متبع سنة رسول الله ، فإن ظهر خلاف ما يظنه أطلع من ساعته من غير جدال ولا إصرار ، فهذا كيف ينكره أحد ، فإن اتقينا بواحد منهم وذلك لعلمنا أنه عالم بكتاب الله وسنة رسوله ^(١) .

وقال أيضًا : تقليد المجتهد على وجهين ، أحدهما ، أن يكون من اتباع الرواية دلالة ، فإن الجاهل لا يستطيع بنفسه التبع والاستنباط فكان وظيفته أن يسأل فقيها ما حكم رسول الله ﷺ في كذا فإذا أخبره تبعه ، سواء كان ماعوفًا من صريح النص أو مستنبطًا منه أو متبنيًا على التصوص ، فكل ذلك راجع إلى الرواية عنه (يُتَّبَعُ) ولو دلالة ، وهذا قد اتفقت الأمة على صحته قرآنًا بعد قرن ، وأما هذا التقليد أن يكون حله بقول المجتهد كالشروط بكونه موافقًا للسنة ، والوجه الثاني : أن يظن بنفسه أنه لا يمكن أن يخطئ ^(٢) .

كما قال في موضع : العاصي يجب عليه تقليد العالم إذا كان يعتد على فتواه ^(٣) .

(د) وجوه استحسان التقيد بالمذاهب الأربعة المشهورة :

قال الإمام الدهلوي : إن هذه المذاهب الأربعة المدونة المبررة قد اجتمعت الأمة أو من يعتد بها منها على جواز تقليدها إلى يومنا هذا ، وفي ذلك من المصالح ما لا يحصى ، لا سيما في هذه الأيام التي قصرت فيها الممجد جدًا وأشرقت النفوس الموقرة وأعجب كل ذي رأي برأيه ^(٤) .

وفي كتابه « عقد الجيد » مسائل الاجتهاد والتقليد ، وضع بابًا مستقلًا في هذا الموضوع وسط الكلام فيه فقال ،

باب تأكيد الأخذ بهذه المذاهب الأربعة والتشديد في تركها والخروج عنها :

(١) ملخصًا ما كتبه الإمام ، حجة الله البالغة ج ١ ص ١٥٤ - ١٥٦ . عقد الجيد ص ٦٩ - ٦٦ الإيضاح في بيان أسباب الاختلاف ص ٦٥ - ٦٠ .

(٢) عقد الجيد ص ٥٦ و ٥٧ اختصارًا .

(٣) نفس المصدر ص ٥٦ .

(٤) حجة الله البالغة ج ١ ص ١٥٤ - الإيضاح في بيان أسباب الاختلاف ص ٦٧ .

اعلم أن في الأخذ بهذه المذاهب الأربعة مصلحة عظيمة ، وفي الإعراض عنها كلها
مفسدة كبيرة ، وذلك بوجوه :

الوجه الأول : هو احتياج الأمة على الاعتماد على السلف في معرفة الشريعة ، والفعل
يبدل على حسن ذلك ، لأن الشريعة لا تعرف إلا بالنقل والاستنباط والنقل لا يستقيم
إلا بالأخذ عن كانوا قبلنا بالاتصال ، وللاستنباط لابد معرفة مذاهب المتقدمين لنلا
يخرج لنا عن أقوالهم جميعاً فيخرج الإجماع ، ويستعين في ذلك كل من سبقه ، لأن
جميع الصناعات لم تيسر لأحد إلا بملزمة أهلها وغير ذلك فلو لم يقع ، فلابد أن تكون
أقوال السلف مروية بالإسناد الصحيح أو مدونة في كتب مشهورة ، وعلومة ببيان
الراجح وتخصيص العام وتقييد المطلق والجمع بين المختلف ونحوها ، وإلا لم يصح الاعتماد
عليها .

وليس مذهب في هذه الأزمنة المتأخرة بهذه الصفة إلا هذه المذاهب الأربعة .

الوجه الثاني : أنه لما لم يبق إلا هذه المذاهب كان اتباعها اتباعاً للسواد الأعظم
والخروج عنها خروجاً عن السواد الأعظم ، وقد أمر النبي عليه الصلاة والسلام بالالتكيد
بالتابع السواد الأعظم ^(١) .

الوجه الثالث : هو عدم جواز الاعتماد على قول أحد - لطول الزمان وبعد العهد
وتضييع الأمانات - حتى ينسب إلى بعض من اشتهر من السلف بالصدق والديانة والأمانة
إما صريحاً ينسبه أو دلالة ، وكذا عدم جواز الاعتماد على قول من لا ندري هل جمع
شروط الاجتهاد أولاً ؟ ^(٢) .

ومن هذه الوجوه أيضاً ما قال الإمام في شرحه على موطأ الإمام مالك ، متكئاً في
عظمة الأئمة الأربعة وسعة علمهم .

« وبالمجلة إن هؤلاء الأئمة الأربعة ، علمهم محيط بجميع العالم » ^(٣) .

(١) راجع لأحاديث التوضيح ، الأحاديث المذكورة في مسند الإجماع .

(٢) عقد المجد - ص ٢٠ و ٢١ ، ٢٢ ، ثم تكلم في التقليد اقرام والمجاز المتضمن لا عمل ذلك في كتابه الإصناف في
بيان أسباب الاختلاف ص ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ .

(٣) المعنى شرح الموطأ ص ٦ .

(هـ) وجوب التقليد لإمام بعينه :

وذكر الإمام أيضاً ، أن التقليد لإمام بعينه قد يكون واجباً وقد لا يكون واجباً ، فإذا كان إنسان جاهل في بلاد الهند أو في بلاد ما وراء النهر وليس هناك عالم شافعي ولا مالكي ولا حنبلي ولا كتاب من كتب هذه المذاهب وجب عليه أن يقلد لمذهب أبي حنيفة ، ويحرم عليه أن يخرج من مذهبه ، لأنه حينئذ يخرج رتبة الشريعة ويبقى سدى مهلاً^(١) .

ومقصود الإمام أنه لا بد لكل من يريد اتباع الشريعة من أن يحصل على الثقة والاعتناء بما يعمل به من حيث الأحكام الشرعية بأن يتلقاها من علماء وكتب يثق بكل ذلك ، فإذا لم يمكن له ذلك إلا من طريق علماء متبعين لإمام بعينه وكتب مذهب معين بأن لم يجد في مكانه وزمانه ما يثق به في ذلك إلا ما يتعلق بمذهب معين ويتبع لإمام بعينه ، يجب عليه الامتناع بما يصل إليه من هذه الجهة الوثوق بها ولا يجوز له الخروج عن ذلك ، يقول العلامة عبد العلي بحر العلوم في أواخر كتابه : إنما منع من تقليد غير الأئمة الأربعة ، لأنه لم يبق رواية مذهبهم محفوظة حتى لو وجد رواية صحيحة من مجتهد آخر يجوز العمل بها ألا ترى أن للتأخرين أفتوا بتحليف الشهود إقامة له موقع التزكية على مذهب ابن أبي ليلى^(٢) .

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

والصلاة والسلام على سيد المرسلين .

ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم .

وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم .

سبحان ربك رب العزة عما يصفون .

وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

الأُسَدي بقلبه في هتور

٢٨ - ٦ - ١٤٠٩ هـ

(٢) فتاوى الرجوع ج ٦ ص ١٠٢ .

(١) الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف ص ٧٦ .

(٢) الأسدي بقلبه في هتور ١ / ٢ / ١٤٠٩ هـ .

المراجع

- تفسير ابن كثير - أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي - عيسى الباني الحلبي مصر .
- تفسير التنفي - عبد الله بن أحمد بن محمد التنفي - دار الكتاب العربي بيروت .
- روح المعاني - السيد محمد الألويسي البغدادي - المصطفائي ديوبند .
- أحكام القرآن أبو بكر أحمد الجصاص الرازي دار الكتاب العربي ، بيروت .
- الإقتان في علوم القرآن - جلال الدين السيوطي - المكتبة الثقافية بيروت .
- الفوز الكبير - الإمام ولي الله الدهلوي - المكتبة النعمانية ديوبند .
- مناهل العرفان - محمد عظيم الزرقاني - دار الفكر ، بيروت .
- لباب القول في أسباب القول - جلال الدين السيوطي - مصطفى الباني الحلبي مصر .
- صحيح البخاري - أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري .
- صحيح مسلم - مسلم بن الحجاج القشيري .
- كتاب السنن - أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني .
- الجامع الصحيح - أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي .
- كتاب السنن - أبو عبد الرحمن بن شعيب النسائي .
- كتاب السنن - محمد بن يزيد بن ماجه القزويني .
- للوطأ - للإمام مالك بن أنس المدني .
- كتاب السنن - علي بن عمر الدارقطني .
- كتاب السنن - عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي .
- مجمع الزوائد - أبو الحسن علي بن أبي بكر الحلي - مكتبة القدسي ، القاهرة .

- جمع الفوائد - محمد بن محمد بن سليمان المغربي - دار التأليف مصر .
- تجريد التهيد - أبو عمر يوسف بن عبد البر النري - مكتبة الندسي ، القاهرة .
- كنز العمال - الشيخ علي التقي الهندي .
- تلخيص الطبر - للحافظ ابن حجر العسقلاني .
- المعتبر في تخرج أحاديث النهاج والمختصر - الإمام بدر الدين الزركشي - دار الأرفق ، أفره .
- تحفة الطالب في تخرج أحاديث مختصر ابن الحاجب - أبو الفداء ابن كثير المصنفي - دار حره - مكة المكرمة .
- نصب الراية في تخرج أحاديث البداية - عبد الله بن يوسف الزيلعي - المجلس العلمي دابل الهند .
- أعذب الموارد في تحقيق أحاديث جمع الفوائد - السيد عبد الله هائم - المدني دار التأليف مصر .
- تحقيق سنن ابن ماجه - محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي بيروت .
- تحقيق مشكاة المصابيح - ناصر الدين الألباني - للمكتب الإسلامي ، بيروت .
- فتح الباري - الحافظ ابن حجر المصنفي - دار الإفتاء السعودية .
- شرح مسلم - محي الدين بن زكريا النووي - دار الفكر ، بيروت .
- تحفة الأحوذى شرح موطأ مالك خلال الدين السيوطي - دار الباز مكة المكرمة .
- الرفاء شرح الشكاة - الملا علي القاري - طبع الهند .
- المصنف شرح الموطأ - الإمام ولي الله الدهلوي - رحمة دهل .
- نزهة النظر شرح غيبة الفكر - الحافظ ابن حجر العسقلاني المكتبة - المطبعة الدينية .

• كبرج نزعة النظر - ملاعل القاري .

• قواعد في علوم الحديث - طغرأحمد الشهانوي - دعوة القرآن كراتني .

• إمعان النظر شرح نزعة النظر - القاضي محمد أكرم السندهي .

• الموافقة للذهبي - تحقيق عبد الفتاح أبي غدة - مكتب المطبوعات الإسلامية
حلب .

• تدريب الراوي - جلال الدين السيوطي - دار الكتب الحديثة .

• تيسر مصطلح الحديث - دكتور محمد الطحان - دار القرآن ، بيروت .

• الهداية في الفقه الحنفي - أبو الحسن علي بن عبد الجليل الرافضاني - دار إحياء
التراث العربي .

• فتح القدير شرح الهداية - كال الدين محمد بن عبد الواحد ابن الهمام - دار إحياء
التراث العربي .

• العناية شرح الهداية - أكمل الدين محمد بن محمد القايي - دار إحياء التراث .

• رد المختار - محمد بن عابدين الشامي - دار إحياء التراث العربي .

• بدائع الصنائع - أبو بكر بن مسعود الكاشاني مصر .

• مجموعة الفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية - دار الإفتاء السعودية .

• التحرير كال الدين ابن الهمام - مصطفى الباني الحلبي .

• تيسر التحرير - محمد أمين الحسبي - مطبعة المعارف بالرياض .

• الحاشي حسام الدين أغسيكلي - رحبية ديوبند .

• النظامي شرح الحاشي - نظام الدين الكمرانوي رحبية ديوبند .

• نور الأنوار شرح التار - أحمد بن أبي سعيد - قنومي كافور .

• قر الآثار حاشية نور الأنوار - عبد الحليم الشكنوي - قنومي كافور .

• كشف الأسرار شرح أصول الفقه - عبد العزيز البحاري - مكتب الصنائع لطبول .

• كشف الأسرار شرح المصنف على المنار - عبد الله بن أحمد حافط الدين النسي - دار الكتب العلمية بيروت .

• أصول الشافعي - إسحاق بن إبراهيم الشافعي - رشديه دهل .

• أصول الشافعي - إسحاق بن إبراهيم الشافعي - دار الكتاب العربي .

• عمدة المحتوي - فيض الحسن الكشكوهي - رشديه دهل .

• التوضيح صدر الشريعة وسعد الدين التفتازاني نولكشور لكتاؤ .

• التوضيح والتلويح - صدر الشريعة سعد الدين التفتازاني - نولكشور ، لكتاؤ .

• التوضيح والتلويح - صدر الشريعة سعد الدين التفتازاني - دار الكتب العلمية ، بيروت .

• التوضيح حاشية التوضيح - أمير علي الكنتوي - نولكشور لكتاؤ .

• فواتح الرحموت شرح سلم الثبوت - عبد العلي بحر العلوم الكنتوي - دار إحياء التراث العربي بيروت .

• كشف اللبهم شرح المسلم - عبد الحق الحقير أهدي - انتظامي كلفور .

• أصول المرخسي أبو بكر محمد بن أحمد المرخسي - دار الكتاب العربي مصر .

• المستصفي - الإمام أبو حامد الغزالي - دار إحياء التراث العربي .

• إرشاد الفحول - محمد بن علي الشوكاني - دار المعرفة ، بيروت .

• علم أصول الفقه - عبد الوهاب الخلاف - دار القلم - الكويت .

• المصادر الشرعية فيما لا نص فيه - عبد الوهاب الخلاف - دار القلم - الكويت .

• المدخل إلى علم أصول الفقه - محمد معروف الدواليبي - دار العلم للطباعة ، بيروت .

- تفسير المصوم - محمد أديب صالح - للكتب الإسلامي ، بيروت .
- مذكرة جامعة دمشق .

• أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي الدكتور - مصطفى البهاء - دار الإمام البخاري ، دمشق .

• أثر الاختلاف في الفوائد الفقهية في اختلاف الفقهاء - الدكتور مصطفى سعيد الحق - مؤسسة الرسالة ، بيروت .

• ابن قدامة وأثره الأصولية - عبد العزيز عبد الرحمن - جامعة الإمام ، الرياض .

• تاريخ التشريع الإسلامي - محمد خضري بك - للكتبة التجارية الكبرى ، مصر .

• تاريخ المذاهب الإسلامية - محمد أبو زهرة - دار الفكر العربي ، القاهرة .

• عقد المجهد في أحكام الاجتهاد والتقليد - الإمام ولي الله الدهلوي الطبعة السلفية ، القاهرة .

• قواعد الفقه - السيد عم الإحسان الهندي - للدرسة العالية دكا بنغلاديش .

• الأنبياء والنظائر - زين العابدين بن إبراهيم بن نجم الحصري - دار الكتب العلمية ، بيروت .

• مقدمة عمدة الرضاية - أبو الحسنات عبد الحمي الككنوي - قديمي / كاتفور .

• شرح عقود رسم الفتى - محمد ابن عابدين الشامي - سعيدية سهارخور .

• أعلام اللوفعين - ابن قم الجوزية - مطبعة السعادة ، القاهرة .

• حجة الله البالغة - الإمام ولي الله الدهلوي - رشدية ، دهل .

• أصول الفقه تاريخية ورجاله - شعبان محمد إساعيل - دار الميراث ، الرياض .

• للوفقات - أبو إسحاق بن موسى الشاطبي - دار الفكر ، بيروت .

• الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف الإمام ولي الله الدهلوي - دار التنفيس ،

ـ كنفية سعيدة محمد حيات النجمي مجدي ، كافور .

ـ الحاشية على مختصر المعالي ـ محمود حسن الديويندي ـ شيخ الهند ـ رشيدية ،

دهلي .

ـ كشف الظنون .

ـ معجم الطبيوعات .

ـ معجم المؤلفين ـ عمر رضا كحالة ـ بيروت .

ـ هدية العارفين .

ـ الأعلام ـ الزركلي .

ـ الجواهر النضية ـ حيدر آباد ، الهند .

ـ القوائد البهية ـ أبو الحسنات عبد الحفي الكنتوي ـ الهند .

ـ الفتح المبين في طبقات الأصوليين ـ عبد الله المصطفى الراغب ـ مطبعة عبيد

الحيد ، مصر .

ملاحظات حول المراجع

١ - المراجع التي أحلت إليها المباحث عامتها هي ما استندت منها وراجعتها مباشرة ، إلا بعضها . فقد أحلت إليها ، وإن استندت معلوماتها بالواسطة فيأتي مع الأسف لم يتمكن من الاستفادة ، بنفس هذه الكتب وقت التأليف ، لعدم تيسر ما لدى وقت التأليف . وإنما ذلك للدلالة على للأخذ الأصيل أو لأجل الاعتناء والاستناد ، وتلك الكتب هي كشف الأسرار (شرح أصول اليزيدي) وأصول السرخسي تقوم الأدلة (لأبي زيد الديلمي) والتحرير (لأبي الهيثم) .

٢ - من المراجع كتب علاقة بعضها مع بعض أخر علاقة التحشية والشرح ، اكتفيت في ذكرها بذكر أحدهما من المتن والشرح كـ « مسلم الثبوت وشرحه فوائج الرحوت » وأصول اليزيدي مع شرحه كشف الأسرار (لعبد العزيز البخاري) والتوضيح والتلويح مع الحاشية المسماة بالتوضيح ، وكتاب التقرير والتجويد شرح التحرير .

٣ - كما أني ربما اكتفيت في بيان المراجع بذكر أسماء الكتب اختصاراً .

٤ - الإحالات إلى المراجع نجدها في نهاية الفقرات مجموعة لما احتوته من المسائل وقد ذكرتها مفردة أيضاً لجزئية وجزئية .

٥ - ليس يلزم أن نجد المسألة ، والقلعة التي ذكرتها في الكتاب ، بعينها في المراجع المذكورة والحالة إليها ، بل نجد ألقابها متعلقة ، ولربودها متفرقة ، وذلك لأني بصدد الإحاطة بكل قيد ضروري ، مع قصد التسهيل فاضطرت إلى ذلك .

محتويات الحواشي

٦	ملاحظة في صاحب أصول الثاني
٨	الحكم عند النتهاء والأصوليين
١٠	ما يتقضى عليه أعلية الأداء
١٢	حقوق الله وحقوق العباد
١٢	ملاحظة في عدد أقسام الأحكام
١٢	مفهوم الجواز
١٤	دلائل الشرع من حيث التقضية والطنية
١٥	ما يطلق عليه الواجب
١٦	مضان الحرمة
٢٠	مضان الكراهة التحريية وما يراد بإطلاقها
٢٠	مقدمات الحرام والقرض
٢١	الفصل بين الكرهيتين
٢٢	حكم إنكار اللجاج والحكم بكفر من ينكر الأحكام
٢٢	وجوب اللجاج وحرمة واستحبابه
٢٥	الفرق بين الأحكام التكليفية والوضعية
٢٥ - ٢٦	أقسام العلة والسبب والشرط
٢٨	الفرق بين السبب والعلّة
٢٧	الجنس والنوع عند النتهاء والمخالفة
٥٢	الإعادة ومتعلقاتها
٥٢	وجوب القضاء بتركيب على وجوب الأداء
٦٨	تعارض الخاص مع العام غير المخصوص
٨٨	حكم التشابه
٩٩	جهة خلقية المجاز عن الحقيقة
١٠٩	للقدر والمخالف والمتنقى
١١٧	الكلام القيد بالشرط والاستثناء

- ١١٨ أقسام بيان الضرورة
- ١٢١ التفرق بين التسخ والتخصيص
- ١٢٢ مطلب تقرير النبي عليه الصلاة والسلام شيئا
- ١٢٦ أقسام السنة بالنسبة إلى الصحابة
- ١٢٨ هل الإحتجاج بالصحابة مخصوص ببعض منهم
- ١٥٥ صور تأثير العلة
- ١٥٦ أقسام مناسبة العلة
- ١٥٧ أمثلة الصريح والإيمان في بيان مأخذ العلة
- ١٦١ تعريف الاستحسان
- ١٦٢ إشالة للعدول عن النظائر إلى غيرها
- ١٦٣ العرف والعادة وما يتعلق بها
- ١٦٤ حقيقة الضرورة والحاجة الشرعيتين
- ١٦٥ الاستحسان دائما لا يرجع على القياس
- ١٦٥ الاستحسان دائما لا يرجع على القياس

المحتويات

- ٥ - مقدمة لفضيلة الشيخ : عبد الفتاح أبو غدة
- ٧ - مقدمة لساحة الشيخ : أبي الحسن الندوي
- ٩ - تقديم لفضيلة الشيخ : محمد الرابع الحسني الندوي
- ١١ - كلية المؤلف

مقدمة الباحث

١٧ - ٢٣

- ٢٣ - الباب الأول في مبادئ العلم ١٧ - ٢٣
- ١ - تعريف أصول الفقه ٢ - موضوعه ٢ - شرح الموضوع ٤ - وجه حصر ١٧
- أدلة الأحكام في هذه الأربعة ١ - دلائل النقل الواردة في القرآن والسنة ب - دليل العقل لهذا الحصر ... ١٨
- ج - ثبوت الحصر عملاً ٥ - غاية هذا العلم ١٩
- ٦ - ضروريته ٧ - استنباطه ٢٠
- ٨ - تاريخه ٢١
- ٩ - مصادر أصول الفقه الحنفي ٢٢
- ١٠ - المؤلفات في تراجم الأصوليين ٢٣

الباب الثاني في الأحكام

٢٥ - ٢٣

- ٢٥ - الفصل الأول في التكليف ومعلقاته ٢٥
- ٢٧ - المقدمة ٢٧
- ١ - تعريف الحكم ٢ - شرح التعريف ٣ - أركان الحكم ٢٧
- ٤ - أقسامه ٢٨
- ٢٨ - المبحث الأول في التكليف ٢٨
- ١ - تعريف التكليف ٢ - غرضه ٢ - شرائطه ٢٨
- أ - شرائط في حق للكلف - أهلية الوجوب - التعريف والأقسام ٢ - أهلية الأداء ٢٨
- ٢ - التعريف والأقسام ٢٩

- ٢٩ أهم ما يذكر من الشرائط في حق المكلف
 شرائط في حق المكلف به - ٤ - موانع التكليف - التعريف والأقسام ٣٠
 ١ - الموانع الاختيارية ٢ - التوانع غير الاختيارية ٣١
 ٥ - مواقع تأثير التوانع وأثرها ٣٢
 المبحث الثاني في الأحكام التكليفية ٣٣
 ١ - تعريف الحكم التكليفي ٢ - شرح التعريف ٣ - التقسيم ٣٤
 التقسيم الأول باعتبار القيود المعتبرة في التعريف ٣٥
 الغرض ١ - التعريف ٢ - حكمه ٣ - أقسامه ٣٦
 الواجب ١ - التعريف ٢ - حكمه ٣ - الأمثلة ٤ - ما تثبت به القرينة والوجوب ٣٧
 السنة ١ - التعريف ٢ - الحكم ٣ - مصداقه ٤ - الأقسام (سنة لغوي - السنة الزائدة) ٣٩
 ٥ - مراتب الضمين ٦ - أقسام السنة المؤكدة ٤٠
 ٧ - ذرائع الثبوت - قول - وفعل ٤١
 المستحب ١ - التعريف ٢ - تعبيرات أخرى ٣ - حكمه ٤ - وجوب السنة والمستحب ٤٢
 ٥ - حكم إنكارها ٦ - ذرائع الثبوت والبيان ٤٣
 الأمثلة ٤٤
 الحرام ١ - التعريف ٢ - الحكم ٣ - الأمثلة ٤ - الأقسام ٥ - ما تثبت به الحرمة ٤٥
 المكروه التحريمي ١ - التعريف ٢ - الحكم ٣ - مثاله ٤ - الكراهة المطلقة ٥ - ثبوتها ٤٥
 المكروه التنزيهي ١ - التعريف ٢ - حكمه ٣ - مثاله ٤ - تعبير آخر ٥ - ثبوته ٤٦
 خلاف الأولى ١ - التعريف ٢ - حكمه ٣ - مثاله ٤ - تعبير آخر ٤٧
 الجائز ٢ - التعريف ٣ - حكمه ٤ - الأمثلة ٤ - ذرائع الثبوت ٤٨
 التقسيم الثاني للأحكام التكليفية ٤٩
 (أ) العزبة (ب) الرخصة ١ - التعريف ٢ - الأقسام ٣ - الأحكام والأمثلة ٥١
 الفصل الثاني - الأحكام الوضعية ٥٢
 - تعريف الحكم التكليفي ٢ - شرح التعريف ٣ - أقسامه ٥٣
 العلة ١ - التعريف ٢ - شرح التعريف ٣ - حكمه ٤ - مثاله ٥ - أقسامه ٥٤
 السبب ١ - التعريف ٢ - شرح التعريف ٣ - حكمه ٤ - مثاله ٥٥

- أقسامه ، وقتي ، ومعنوي ٥٨
- الشرط ١ - التعريف ٢ - الشرح ٣ - حكمة ٤ - مثاله ٥ - أقسامه ٥٩
- العلامة ١ - التعريف ٢ - شرح التعريف ٣ - حكمة ٤ - الأمثلة ٦٠
- المانع ١ - التعريف ٢ - شرح التعريف ٣ - الحكم ٤ - الأقسام ٦١
- أ - المانع من الحكم الوضعي ، تعريفه وصوره
- ب - المانع عن الحكم التكليفي ، تعريفه ، وصوره ٦٢

الأصل الأول

الكتاب

٦٤ - ١٩٠

- المقدمة في مبادئ الأصل الأول ٦٥ - ٦٨
- ١ - تعريف القرآن ٢ - مصداق القرآن الاصطلاحي ٣ - ألفاظ القرآن باختيار النقل ٦٥
- متواترة - مشهورة - شاذة ٦٦
- حكم القراءات غير للمتواترة ٦٦
- ٤ - أهات الأحكام ٥ - موضوع الأصوليين ٦ - تلسم كلمة القرآن وأقسامها ٦٧

الباب الأول

التقسيم الأول للفظ باختيار معناه الموضوع له ١٧٥، ٧٠

- الفصل الأول في الخاص ٧١ - ١٠٤
- ١ - تعريف الخاص ٢ - الشرح والأمثلة ٧١
- ٢ - أحكامه ٧٢
- ٤ - الأمثلة ، ٥ - أقسامه ٧٣
- المبحث الأول - الأمر ٧٥
- ١ - التعريف ٢ - شرح التعريف ٣ - الأحكام ٧٥
- ٤ - صيغ الأمر ، تقسيمات الأمر ٧٦

التقسيم الأول باختيار حسن المأثور به

- ١ - الحسن لعينة ، تعريفه وصوره ٧٧
- ٢ - الحسن لغیره ، تعريفه وصوره ، ٣ - أحكام التقسيم ٧٨

التقسيم الثاني باعتبار تقيد الأمور به بالوقت ٧٨

١ - للأمور به المطلق ، التعريف ، الحكم ، المثال ٧٩

٢ - للأمور به الوقت ، يحس التقيد أيضاً ، التعريف ، الحكم ، الأقسام ٧٩

١ - الوقت الذي يكون وقته ظرفاً وسبباً وشرطاً

٢ - الوقت الذي يكون وقته ظرفاً وسبباً وشرطاً

٣ - الوقت الذي يكون وقته معيار فقط

٤ - الوقت الذي يكون وقته معيار وظرف ٨٠

التقسيم الثالث باعتبار تعيين ذات الأمور به والاختيار فيه - ٨٢

الأمور به المعين

١ - التعريف ، الحكم ، المثال ، صوره

الأمور به المجرد

تعريفه ، حكمه ، مثاله ٨٣

أقسام الوجوب ٨٤

١ - نفس الوجوب (أ) تعريف (ب) ذريعة الثبوت (ج) الحكم (د) المثال

٢ - وجوب الأداء ، (أ) التعريف (ب) ذريعة الثبوت (ج) شرطه ٨٤

١ - القدرة القاصرة ، (أ) التعريف (ب) حكمها ومثاقا تعبيرات أخرى عنها ٨٥

٢ - القدرة الكاملة ، (أ) التعريف (ب) حكمها مثاقا ٨٦

وتعبيرات أخرى عنها ٨٧

الأداء ٨٨

١ - تعريف الأداء ٢ - شرح التعريف ٣ - أقسامه

الأداء المحض (أ) تعريف (ب) أقسامه ٨٨

الأداء المحض الكامل التعريف والحكم والمثال

الأداء المحض القاصر التعريف الحكم والأمثلة ٨٩

الأداء الشابه للقضاء ، التعريف والشرع والحكم والمثال

٤ - بيان الأداء باعتبار للعاملات ٩٠

(١) التعريف (ب) الأمثلة ٩١

- القضاء ٩٥ - ٩٦
- ١ - التعريف ٢ - التوضيح ٣ - الأقسام
- (أ) القضاء الغض تعريفه أقسامه ٩٧
- (أ) القضاء بثل معقول تعريفه ، ذريعة الثبوت ، أقسامه
- القضاء بالمثل المعقول الكامل والناقص ، حكم القضاء بالمثل المعقول
- (ب) القضاء بثل غير معقول تعريفه ، ذريعة الثبوت ، حكمه ، المثال ٩٨
- (ب) القضاء المشابه للأداء تعريفه ، الحكم ، المثال
- (١) القضاء وحقوق العباد تعريفه ، الأمثلة ٩٩
- المبحث الثاني - النهي ١٠٠ - ١٠١
- ١ - تعريف النهي ٢ - ذريعة الثبوت ٣ - الأحكام
- أقسامه (أ) القبيح لعينه ، التعريف
- الأقسام (أ) القبيح لعينه وضعا ، التعريف
- للتال (ب) القبيح لعينه شرعا ، التعريف ، صوره ١٠٢
- (أ) القبيح لعدم الأهلية تعريفه ، المثال
- (ب) القبيح لعدم العمل تعريفه ، المثال ، حكم القبيح لعينه
- (ب) القبيح لغيره تعريفه ، الأقسام
- (أ) القبيح لغيره باعتبار الوصف ١٠٣
- تعريفه ، حكمه ، الأمثلة ١٠٤
- (ب) القبيح لغيره لأجل الجمع تعريفه ، حكمه ، الأمثلة حكم قسمي القبيح لغيره .. ١٠٥
- (١) هذه الأقسام والناهي الشرعية
- (أ) الأفعال الحسية التعريف ، الأمثلة
- (ب) الأفعال الشرعية التعريف ١٠٦
- الأمثلة ، الأحكام
- (٥) النهي والفساد ، (أ) الصحة والفساد وفي العبادات وفي المعاملات ١٠٧
- الصحة ، الفساد ، (أ) الفساد الغض
- التعريف ، مطلقته ، الحكم ، المثال

- (ب) البطان التعريف ، مطته ، الحكم ، المثال ١٠٣
- المبحث الثالث - المطلق والمقيد ١٠٤ - ١٠٨
- ١ - المطلق التعريف ، المثال (٣) المقيد التعريف ، المقيد ، الأمثلة ١٠٤
- (٣) الأحكام ١٠٤
- (٤) الأمثلة (٥) حل المطلق على المقيد - صوره ١٠٤
- (أ) اتحاد السبب مع اتحاد الحكم ١٠٥
- (ب) اتحاد السبب مع اختلاف الحكم (ج) اختلاف السبب مع اتحاد الحكم ١٠٦
- (د) اختلاف السبب مع اختلاف الحكم (ح) اختلاف الإطلاق والتقييد في باب الأسباب ونحوها ١٠٧
- (٦) شرائط الحمل ١٠٨
- الفصل الثاني العام ١٠٩ - ١١٤
- ١ - تعريف العام ٢ - الفرق بين العام والمطلق ١٠٩
- ٣ - ألفظ العموم ١٠٩
- ٤ - اتساعه باعتباره دلالة بدون حصر الأفراد ١١٠
- ٥ - أحكامه ٦ - اتساعه باعتباره يقائمه للعموم وحله على الخصوص ١١٠
- (أ) العام المحمول على العموم (أ) العام المحمول على العموم قطعاً ١١١
- (١) التعريف (٣) المثال ١١١
- (ب) العام المحمول على الخصوص (أ) العام الخصوص لأجل قرينة التعريف ١١٢
- (٣) القرينة ، (٣) الحكم ، (٤) المثال (ب) العام الخصوص لأجل دليل التعريف ، الحكم ، المثال ١١٣
- التخصيص ١١٤ - ١١٩
- ١ - التعريف ٢ - شروطه ٣ - المثال مع التوضيح ١١٥
- ٤ - الحكم ١١٦
- ٥ - مدى التخصيص ٦ - الخصائص ١١٧
- ٧ - التخصيصات ١١٨
- ٨ - الفرق بين التخصيص والتقييد ١١٩

الفصل الثالث - المشترك ١٢٥ - ١٢٢

- ١ - التعريف ٢ - الفرق بين العام والمشارك ٣ - أسباب الاشتراك ١٢٥
 - (أ) الأقسام (أ) المشترك اللفظي (١) التعريف (٢) المثال
 - (ب) المشترك المعنوي (١) التعريف (٢) المثال ١٢٦
 - (٥) حكمه (٦) ذرائع الرجوعان (٧) الأمثلة ١٢٧
- ### الفصل الرابع - المؤول ١٢٨
- (١) التعريف ٢ - حكمه ٣ - مثاله ٤ - مثاله (أ) التعريف ١٢٨
 - (ب) حكمه (ج) مثاله ١٢٩

الباب الثاني

للتقسيم الثاني باعتبار ظهور معنى اللفظ ١٢٦ - ١٢١

- ١ - الظاهر تعريفه ، المثال
- ٢ - النص (أ) التعريف ١٢٦
- (ب) الحكم (ج) المثال
- ٣ - الفسر (أ) التعريف (ب) الحكم (ج) مثاله ١٢٧
- (د) أقسامه ١٢٨
- ٤ - الحكم (أ) التعريف (ب) الحكم (ج) أقسامه ١ - الحكم لذاته ١٢٩
- الحكم لغيره ٢ - ارتباط الأقسام فيها بينها ٣ - مراتب هذه الأقسام ١٣٠

الباب الثالث

التقسيم الثالث للفظ باعتبار خفاء معنى اللفظ ١٣٢ - ١٣١

- الغني - (أ) التعريف (ب) وجه الخفاء ١٣٢
- (ج) حكمه (د) المثال
- ٢ - للشكل (أ) التعريف (ب) وجوه الأشكال ١٣٣
- (ج) الحكم (د) الأمثلة ١٣٤
- ٣ - الجمل (أ) التعريف (ب) وجوه الأجل ١٣٥
- (ج) الحكم (د) كيفية البيان ١٣٦
- (هـ) صور البيان وذرائعه (و) مراحل البيانات وأحكام الجمل

- (١) البيان الثاني ١٢٧
- (٢) البيان غير الثاني ١٢٨
- (٣) وقت البيان (ج) الأمثلة (١) للتشابه (أ) التعريف (ب) الحكم (ج) الأقسام والأمثلة ١٢٩
- (د) مظهره (هـ) مراتب هذه الأقسام (و) ارتباطها فيما بينها ١٣١

الباب الرابع

التقسيم الرابع باعتبار استعمال اللفظ فيما يراد به من

- المعنى ١٤٦ - ١٤٧
- الحقيقة (أ) التعريف ١٤٧
- (ب) الحكم (ج) المثال (٢) الجاز (أ) التعريف (ب) شرطه ١٤٧
- (ج) الحكم (د) المثال (هـ) احتمال اللفظ الحقيقة والجواز كليهما ١٤٧
- (و) إرادة الحقيقة والجواز بلفظ معاً ١٤٨
- (ز) الفالوفا (ح) محوم الجاز (أ) التعريف ، وعكسه ، مثاله ١٤٥
- (ط) ذرائع العلم ١٤٦
- الفرينة ١٤٦ - ١٤٧
- ١ - التعريف ٢ - أقسامها (أ) الفرينة اللفظية (١) التعريف (٢) المثال (ب) الفرينة ١٤٦
- للعنوية (١) التعريف ١٤٦
- (٢) المثال (٣) صور الفرينة (أ) محل الكلام التعريف ، المثال (ب) غرض الكلام (١) التعريف (٢) المثال ١٤٧
- (ج) سياق الكلام (١) التعريف ١٤٧
- (٢) المثال (د) نفس الكلام (١) التعريف (٢) المثال (هـ) عرف الكلام وعادته ١٤٨
- (١) التعريف (٢) المثال ١٤٨
- المناسبة ١٤٩ - ١٥٢
- ١ - التعريف ٢ - صور المناسبة ١٤٩
- ٣ - المصطلحات (أ) الاتصال الصوري (ب) الاتصال العنوي ١٥٠

- ١ - التعريف (٢) المثال (ج) توضيح أمثلة الاتصال الصوري ١٥١
- أقسام الحقيقة
- التقسيم الأول للحقيقة باعتبار استعمالها
- الحقيقة المتعذرة (أ) التعريف (ب) الحكم (ج) الأمثلة ١٥٢
- الحقيقة المجهورة (أ) التعريف (ب) الحكم (ج) الأمثلة الحقيقية المستعملة (أ) التعريف (ب) انقسامها ١٥٣
- الحجاز للتعارف (أ) التعريف (ب) الحكم
- الحجاز غير للتعارف (أ) التعريف (ب) الحكم حكم الحقيقة المستعملة ١٥٥
- التقسيم الثاني باعتبار ما يوارد بالحقيقة ١ - الحقيقة الكاملة (أ) التعريف ٢ - الحقيقة الفاصدة (أ) التعريف (ب) حكمها مع المثال ١٥٦
- الصريح (أ) التعريف (ب) الحكم (ج) الأمثلة
- الكتابة (أ) التعريف (ب) الحكم
- (ج) ذرائع ظهور المراد (د) الأمثلة ١٥٨
- (٢) مطاب الصريح والكتابة ١٥٩
- الباب الخامس
- التقسيم الخامس باعتبار وجوه معرفة مراد التكل باللفظ ١٦٠ - ١٦١
- عبارة النص (أ) التعريف (ب) شرح التعريف
- (ج) الفرق بين عبارة النص والنص (د) المثال
- إشارة النص (أ) التعريف ١٦١
- (ب) المثال (ج) حكم هذين القسمين
- دلالة النص (أ) التعريف ١٦٢
- (ب) شرح التعريف (ج) الفرق بين دلالة النص والقياسي (د) الحكم (هـ) المثال ١٦٣
- للتضاد النص (أ) التعريف (ب) شرح التعريف (ج) الحكم
- (هـ) الأمثلة ١٦٥
- (و) تعدد المقضي ٥ - احتياج هذه الأقسام مع الخاص والعام ١٦٦
- ٦ - قطعية مدلولات هذه الأقسام وظنيتهما ٧ - مراتب هذه الأقسام ١٦٨

- ١٦٩ - مثال جامع لهذه الأقسام ١٦٩
- ١٧٠ - التفرقة بين هذه الأقسام وبين ما يثبت بها ١٧٠
- ملحق التقسيم الخامس ١٧١ - ١٧٧
- ١ - دلالة النطق (أ) التعريف (ب) شرح التعريف (ج) المثال ١٧١
- (د) أقسامه (١) أقسام النطق عند الحنفية ١٧٢
- ٢ - دلالة للمفهوم (أ) التعريف (ب) المثال (ج) أقسامه مفهوم الموافقة (أ) تعريفه ١٧٢
- (ب) مثاله (ج) حكمه (د) تعبير الحنفية - مفهوم مخالفة (أ) التعريف (ب) تعبير الحنفية (ج) توضيح التعريف بالمثال ١٧٣
- (د) أقسامه (هـ) أحكامه ١٧٥
- البيان** ١٧٧ - ١٨٢
- (١) التعريف ٢ - حاجتنا إليه ٣ - ذرقه ٤ - مثال البيان العملي ٥ - أقسام البيان القوي ١٧٨
- بيان التفسير ١ - تعريفه ٢ - حكمه ٣ - الأمثلة بيان التفسير ٤ - تعريفه ٥ - ١٧٩
- مظنه ١٨٠
- ٣ - حكمه ٤ - الأمثلة بيان التفسير ١ - تعريفه ٢ - حكمه ٣ - الأمثلة ١٨١
- بين الضرورة ١ تعريفه ١٨٢
- ٢ - حكمه ٣ - المثال ١٨٣
- بيان التبديل ١٨٤
- النسخ** ١٨٥ - ١٩٠
- ١ - التعريف ٢ - حقيقة النسخ ٣ - حكمه ١٨٥
- ٤ - وقته ٥ - محله ٦ - أركانه ٧ - شرائطه ١٨٦
- ٨ - حكمه ٩ - بدل الحكم للنسخ ١٨٧
- ١٠ - صور النسخ باعتبار ما يقع به وما يقع فيه ١٨٨
- ١١ - أقسامه باعتبار ما يتعلق به حكماً وتلاوة ١٨٩
- ١٢ - ما يعرف به النسخ والنسخ ١٩٠
- ١٣ - عدد الآيات النسخة ١٩١

الأصل الثاني

١٩٩ - ٢١٣

السنة

- ١ - تعريف السنة ٢ - شرح التعريف ٣ - تغييرات أخرى منها ١٩٣
- ٤ - حقيقة السنة وأصلها ١٩٤
- ٥ - حقيقتها ٦ - صور بيان القرآن بالسنة ١٩٥
- ٧ - ذرائع ثبوت السنة ١٩٦
- ٨ - قبول السنة وعدم قبولها ١٩٧
- ٩ - أجزاء السنة ، السند والمتن ١٩٨
- أقسام السنة (أ) السند (أ) تعريفه (ب) أقسامه (١) للتواتر (أ) تعريفه (ب) شروطه ٢٠١
- (ج) حكمه (د) أمثله (٢) المشهور (أ) تعريفه (ب) حكمه ٢٠٢
- (ج) أمثله ، خبر الواحد (أ) تعريفه (ب) حكمه ٢٠٣
- (ج) الأمثلة (د) شروط العمل به ٢٠٤
- نسبة هذه الأقسام إلى الأحكام
- المرسى (أ) تعريفه ٢٠٥
- (ب) أقسامه مع بيان أحكامه ، نسبة هذه الأقسام إلى الأحكام ٢٠٦
- ٢ - السنة الفعلية ٤ - مبادئه ٥ - عدد أحاديث الأحكام ٦ - الشرائع السابقة ٢٠٧
- سنن الصحابة ٢٠٨ - ٢٠٩
- ١ - التعريف ٢ - أهمية سننهم وحقيقتها ٢٠٩
- ٣ - دلائل صحة سنن الصحابة من النقل ٢١٠
- ٤ - الأحكام ٥ - أقوال التابعين وأفعالهم ٢١٢
- ٦ - المصطلحات لما يروى عن الصحابة والتابعين ٢١٣

الأصل الثالث

الإجماع

٢١٤ - ٢٢٢

- ١ - تعريف الإجماع ٢ - حقيقته ٣ - أهميته ٢١٥
- ٤ - حاجتنا إليه ٥ - حججه ٢١٦
- ٦ - وقته ٧ - محله ٢١٧
- ٨ - ركنه ٩ - أهله ١٠ - شروطه ١١ - سننه ٢١٨
- ١٢ - حكمه ١٣ - أقسامه التقسيم الأول باعتبار صورة الإجماع الإجماع الصريح ،
الإجماع السكوتي تعريفه حكمه ٢١٩
- (ج) شروطه ، (ب) التقسيم الثاني باعتبار أهل الإجماع ، (١) إجماع الصحابة (٢)
إجماع علماء من بعدهم ٢٢٠
- (ح) التقسيم الثالث باعتبار نقل الإجماع إلينا مع بيان مراتب الإجماع (١) الإجماع
التواتر (أ) التعريف (ب) مظانه (ج) أمثله (٢) الإجماع المشهور (أ) التعريف (ب)
مظنه ومثاله (ج) حكمه (٣) الإجماع الآحادي (أ) تعريفه ٢٢١
- (ب) مظانه (ج) أمثله (د) حكمه ٢٢٢
- ١ - تعريف الاجتهاد العقلي ٢ - تعبيرات أخرى له ٣ - أقسامه ٢٢٣
- الباب الأول - القياس ٢٢٤ - ٢٣٠
- ١ - تعريف القياس ٢ - حقيقته ٣ - حججه ٢٢٥
- ٢ - أركانه ٥ - شروطه ٢٢٦
- ٦ - محله ٧ - حكمه ٨ - مثاله ٩ - القياس ودلالة النص ١٠ - أقسامه ٢٢٩
- العلة ٢٢٩ - ٢٢٨
- ١ - التعريف ٢ - تعبيرات أخرى ٣ - شروطها ٢٢٩
- ١ - مأخذ العلة ٢٢٣
- ٥ - أقسام العلة ، للنصوصة والمستنبطة العلة للنصوصة التعريف ، الأمثلة ، حكمه ٢٣٥
- العلة المستنبطة التعريف ، الأمثلة ، الحكم ٢٣٦
- ٦ - مراحل استعمال العلة وطريق استنباط الأحكام بها ٢٣٧

الباب الثاني - الاستحسان ٢٢٦ - ٢٤٤

- ١ - التعريف ٢ - الفرق بينه وبين القياس ٣ - حقيقته ٢٢٦
- ٤ - أقسامه (أ) الاستحسان بالأثر ، التعريف والمثال (ب) الاستحسان بالإجماع ، التعريف ، ملاحظة ٢٤١
- (٢) مثال (ج) الاستحسان بالضرورة (١) التعريف (٢) الضرورة ٢٤٢
- (٢) الأمثلة (د) الاستحسان بالعقل (١) التعريف (٢) المثال ٢٤٣
- (٢) حكمه ٢٤٤

الباب الثالث - الاستصلاح ٢٤٥ - ٢٥٠

- ١ - تعريف الاستصلاح ٢ - للصلحة ٣ - للصلحة المرسلة ٤ - الفرق بينها وبين العلة ٢٤٥
- ٥ - صحة الاستصلاح ٦ - أهميته ٧ - شروط الاحتياج به ٢٤٦
- ٨ - الأمثلة ٩ - أقسام للصلحة (أ) الضرورات (١) تعريفها (٢) ما لا يمكن الاستثناء عنها (٣) الأمثلة ٢٤٧
- (ب) الحاجات (١) تعريفها (٢) مصداقها (٣) الأمثلة (ج) التحسينات (١) تعريفها (٢) مصداقها (٣) الأمثلة (٤) النتائج ٢٤٨
- ١٠ - قواعد الاستصلاح ٢٤٩

الباب الرابع - الاستصحاب ٢٥١ - ٢٥٣

- ١ - تعريفه ٢ - حقيقته ٢٥١
- ٣ - أقسامه ، حكمه ٢٥٢
- ٥ - توضيح الحكم بالمثال ٢٥٣

خاتمة المباحث

٢٥٤ - ٢٦١

الباب الأول - تعارض الأدلة ٢٥٥ - ٢٦١

- ١ - تعريف التعارض ٢ - شروطه ٢٥٥
- ٣ - طريق دفع التعارض ٢٥٦
- ٤ - أمثلة للتوضيح ٢٥٦

الكتاب الثاني - الاجتهاد ٢٦٢ - ٢٧٦

- ١ - تعريف الاجتهاد ٢ - جواره ٢٦٢
- ٢ - ضرورته وأهميته ٢٦٣
- ٣ - حقيقة الاجتهاد ٤ - أهله ٥ - شروطه ٢٦٥
- ٦ - مواقفه ٨ - حكمه ٢٦٦
- ٩ - أقسامه ، الاجتهاد البياني تعريفه وصوره ٢٦٧
- (١) الاجتهاد للطلاق (أ) تعريفه (ب) أصحابه (٢) الاجتهاد للنفقة (أ) تعريفه (ب) أقسامه ٢٦٩
- ١٠ - الاجتهاد وأصول الفقه ٢٧٠
- التقليد ، تعريفه ومرحلته ٢٧١
- (ج) التقليد الجائز للتحسن والتقليد الحرام ٢٧٢
- (د) وجوب استحسان التقليد بالذاهب الأربعة المشهورة ٢٧٤
- (هـ) وجوب التقليد لإمام بعينه ٢٧٦
- الصادر والمراجع ٢٧٧ - ٢٨٢
- ملاحظات حول المراجع ٢٨٣
- محتويات المجلد ٢٨٦ - ٢٨٨